الاتحاد العربي للتحكيم والتنمية
جامعة الدول العربية
اتحاد الجامعات العربية

سلسلة الحوارات العربيّة
١/٢٠١٤

المستقبل العربيّ
في ضوء الحِراك الشبابيّ

منتدى الفكر العربي
عمّان - الأردنّ
١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م

المستقبل العربيّ
في ضوء الحِراك الشَّبابي

سلسلة الحوارات العربيّة

المستقبل العربيّ
في ضوء الحِراك الشَّبابي

(خلاصات ونتائج)

الإشراف العام
د. الصادق الفقيه

التحرير
محمد سلاَّم جميعان

المراجعة
كايد هاشم

الإخراج الفنّيّ
ميساء «محمد هاشم» خلف

أمانة سرّ المؤتمر الشبابيّ
هنيدا القرالة

تفريغ النصوص
نسرين مصفر

لوحة الغلاف
يوسف الصرايرة

سلسلة الحوارات العربية (٢٠١٤/١)

المشروع الحضاريّ العربيّ ٥

المستقبل العربيّ
في ضوء الحِراك الشَّبابي

(خلاصات ونتائج)

أُعدَّ هذا الكتاب استنادًا إلى
وقائع المؤتمر الشَّبابي الخامس الَّذي عقده المنتدى
برعاية ومشاركة من صاحب السموّ الملكيّ
الأمير الحسن بن طلال
في عمّان خلال الفترة ٩-٢٠١٢/١٢/١١

منتدى الفكر العربي
عمّان - الأردنّ
١٤٣٥هـ - ٢٠١٤ م

(ISBN) 978-9957-417-41-3 (ردمك)

الطّبعة الأولى

١٤٣٥هـ - ٢٠١٤ م

المملكة الأردنيّة الهاشميّة
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنيّة
(٢٠١٤/٦/٢٨٦٧)

٣٠٥,٢٤٢
المستقبل العربيّ في ضوء الحراك الشّبابي (المؤتمر الشبابيّ الخامس: عمّان ٢٠١٢)
المستقبل العربيّ في ضوء الحراك الشّبابي/منتدى الفكر العربي.- عمّان: منتدى الفكر العربيّ، ٢٠١٤
( ) ص.
ر.إ.: ٢٠١٤/٦/٢٨٦٧
الواصفات: /الشباب// المشاكل الاجتماعية //الأحوال السياسيّة/

* يتحمّل المؤلف كـامل المسـؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

ISBN 978-9957-417-41-3 (ردمك)

جميع الحقوق محفوظة. لا يسمح بإعادة إصدار الكتاب أو تخزينه في نطاق إستعادة المعلومات أو نقله بأي شكل كان أو بواسطة وسائل إلكترونيةأو كهروستاتية، أو أشرطة ممغنطة، أو وسائل ميكانيكية، أو الاستنساخ الفوتوغرافي، أو التسجيل وغيره دون إذن خطي من الناشر.

حقوق الطّبع والنّشر محفوظة للمنتدى

توزيع

دار وَرد الأردنيّة للنّشر والتّوزيع

ص.ب: ٩٢٧٦٥١ عمان ١١١٩٠ الأردنّ
تلفون: ٥٦٠٦٢٦٣ (٦-٩٦٢+)
ناسوخ (فاكس): ٥٦٠٦٣٦٢ (٦-٩٦٢+)
E-mail: *wardbooksjo@yahoo.com*
URL: *www.darwardjo.com*

منتدى الفكر العربي

ص.ب: ١٥٤١ عمان ١١٩٤١ الأردنّ
تلفون: ٥٣٣٣٢٦١ - ٥٣٣٣٦١٧ - ٥٣٣٣٧١٥(٦-٩٦٢+)
ناسوخ (فاكس): ٥٣٣١١٩٧ (٦-٩٦٢+)
E-mail: *atf@atf.org.jo*
URL: *www.atf.org.jo*

شكر وعرفان إلى

المحتـــويـــــــات

شكر وعرفان

تقديم ٩

الباب الأوّل: كلمات الافتتاح

- كلمة صاحب السموّ الملكيّ الأمير الحسن بن طلال المعظم ١٣
- كلمة الأمين العام لمنتدى الفكر العربيّ (د. الصادق الفقيه) ١٩
- كلمة إدارة الشباب والرياضة/ الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشباب والرياضة العرب/ القطاع الاجتماعي – جامعة الدول العربية (ألقاها بالإنابة: أ.د. فايز خصاونة) ٢٢
- كلمة الأمين العام لاتحاد الجامعات العربية (أ.د. سلطان أبو عرابي) ٢٦
- كلمة المشاركين الشباب (أة. نانسي إدوارد عزيز) ٣٠

الباب الثاني: حلقة حوارية تأسيسيّة- تحدّيات مستقبليّة

- كلمة رئيس الجلسة (**أ.د. عدنان بدران**) ٣٥
- الميثاق الاجتماعي، الفقر، التجزئة والتفتت الاجتماعي (د. جواد العناني) ٣٧
- الانتقال للديمقراطية في الدول العربية (د. علي خليفة الكواري) ٤٠
- النزاعات الإقليميّة: الصراع العربيّ الإسرائيليّ (أ.د. فيصل الرفوع) ٤٥
- حول الهُويّة والثقافة (تعقيب: أ. ناصر المصري) ٤٧
- نقاش مفتوح ٤٨
- خلاصة تعقيب لسموّ الأمير الحسن بن طلال ٥٦

الباب الثالث: الأوراق المرجعيّة للمناقشات، ومداخلات مكتوبة لبعض المشاركين

- أدبيّات الحوار مع الشباب (د. محمود قظام السرحان) ٦٣
- أخلاقيّات الحوار (دة. جودي فارس البطاينة) ١٠٩
- نحو مشروع عربي للتسامح (أ. محمد المحفوظ) ١١٧
- دور التنوّع الثقافي وقبول الآخر في إنشاء قيادة شبابيّة مستقبليّة مسؤولة (أة. وفاء خليل سعادة) ١٣٦
- دور الشباب في مرحلة التحوّل الديمقراطي ما بعد الثورات والإصلاحات (د. جواد الحمد) ١٣٩
- في الديمقراطية والإصلاح والربيع الحقيقي (أ. محمد زيدان) ١٤٣
- تأثير الحراك الشبابي في الإصلاحات الداخليّة (أ. بيدر التل) ١٤٦
- أثر المشاركة السياسيّة في تنمية المواطنة لدى الشباب في العالم العربي/ دراسة حالة الجزائر (أ. مبروك ساحلي) ١٥٢
- مشاركة الشباب الفلسطيني في الانتخابات (أ. إيهاب أحمد محارمة) ١٧٨
- البطالة وحق العمل ... الشباب ومستقبل التنمية (أ. إبراهيم الزقرطي وأة. سمر كلداني) ١٨٢
- المرصد العلميّ للحراك الشبابي العربي (د. مسعد عويس) ٢١٢

الباب الرابع: خلاصات نقاشات ورشات العمل والحلقات الخاصة
المحور الأوّل: الحريّات والحقوق الأساسيّة
(مشاركة الشباب في الإصلاح والعملية الديمقراطية) ٢١٧
المحور الثاني: البطالة وحق العمل (الشباب ومستقبل التنمية) ٢٢٠
المحور الثالث: الحراك الشبابي وإمكانات الإصلاح الاجتماعي والثقافي ٢٢٢

❖نقاشات الحلقات الخاصّة
- مستقبل الشباب في مناطق الصراعات المسلحة ٢٢٩
- آفاق الإصلاح الاقتصادي (أ. كمال القيسي) ٢٣٣
- المبادرات الشبابيّة ٢٤١

❖ جلسة «المائدة المستديرة» ٢٤٨

الباب الخامس: مناقشة مسوّدة «الميثاق الاجتماعي العربي»، ووثائق الأزهر بشأن مستقبل الدولة المدنيّة في مصر ٢٤٥
- تقديم (د. الصادق الفقيه) ٢٥١
- عرض مسوّدة «الميثاق الاجتماعي العربي» (أ.د. فايز خصاونة) ٢٥٣
- وثائق الأزهر بشأن مستقبل الدولة المدنيّة في مصر (د. نبيل عبد الفتاح) ٢٥٩
- نقاش ومداخلات ٢٦٥

الملاحق
- الميثاق الاجتماعي العربي ٢٧٩
- حوار لسموّ الأمير الحسن بن طلال مع جريدة «الأهرام المصرية» ٢٩١
- مشاركون بالمؤتمر الشبابي العربي: «الحراكات» قد تكون فرصة للحل أو الكارثة (جريدة «الدستور» الأردنية) ٢٩٩
- المؤتمر الشبابي العربي الخامس يضع خريطة طريق للمستقبل تشرك الشباب بصنع القرار في بلادهم (جريدة «الدستور» الأردنية) ٣٠٤
- رسالة أمين عام المنتدى بالوكالة إلى أعضاء منتدى الفكر العربي بشأن البيان حول الأحداث الجارية في العالم العربي (٢٠١١/٣/٢١) ٢٠٧
- بيان من منتدى الفكر العربي ٣١٠
- خلاصة جلسة عصف ذهني حول قضايا الشباب العربي (إعداد: دة. نادية سعد الدين) ٣١٣
- برنامج المؤتمر ٣١٨
- قائمة المشاركين بالمؤتمر ٣٢٤
- من ألبوم المؤتمر ٣٣٣
- مطبوعات المنتدى ٣٤٠

تقديم

يمثّل هذا الكتاب حلقة من حلقات انشغال منتدى الفكر العربيّ بالمعضلات والقضايا الَّتي تواجه المستقبل العربيِّ في سيرورته الاجتماعيَّة والثقافيَّة والسياسيَّة والاقتصاديَّة، ومن ثمَّ تفسير بواعث هذه القضايا وإرهاصاتها، والنَّتائج المترتِّبة عليها في الرَّاهن والمستقبل، في مسارات الحريَّة والديمقراطيَّة والإصلاح المنشود للأفراد وللبُنى الاجتماعيَّة.

وتختصُّ محاور هذا الكتاب بمقاربة «**المستقبل العربيِّ في ضوء الحراك الشبابيّ**» في المؤتمر الشبابيّ الخامس، برعاية سموّ الأمير الحسن بن طلال، والَّذي عقده المنتدى في الفترة ٩-٢٠١٢/١٢/١١، وهي الفترة الَّتي شهدت خصوبة في تحوّلات المناخ السياسيِّ والاجتماعيِّ في العالم العربيّ، تركت آثارها على التَّكوين النفسيّ- الفكريّ للشَّباب العربيّ، الذي ظلَّ يرنو إلى هويّة جماعيّة ينتمي إليها، في ظلِّ تراجع الأحزاب التقليديَّة وتناقص فاعليَّتها، فضلاً عن الإحباط، والبطالة وازدياد حدّة شعور الشَّباب بها، في عصر آخذٍ في الانفتاح الاقتصاديّ، الذي امتصَّ ثروات القطاع العام والموارد الوطنيّة لصالح الشركات الأجنبيَّة، وغير ذلك من العوامل الَّتي سحبت الشَّباب من عالمهم الواقعيِّ وأخذتهم لممارسة دورهم في عالمٍ افتراضيّ، يعتمد وسائل الاتِّصال الحديثة، وقنوات التَّواصل الاجتماعيّ الإلكترونيّة، للتَّعبير عمّا يختمر في نفوسهم من معاني الحرّيَّة والديمقراطيّة والإصلاح الاقتصاديّ والاجتماعيّ وتمَّت ترجمة هذه المعاني في صورة حراك شبابيّ طال عددًا من الدُّول العربيَّة، جعل العالم ينظر إلى الشَّباب على أنَّهم قوّة تغييريَّة تجسّد رغبات الشُّعوب وحقوقها.

فكيف يمكن فهم ظاهرة الحراك الشبابيّ فهمًا شاملاً وجذريًّا؟ وكيف يمكن إدراك حدود الممكن لانبثاق أمل جديد؟ وأين تكمن القدرة على إحداث التحوّلات العميقة؟

هذا ما تلمّسه منتدى الفكر العربيّ حين دعا لعقد هذا المؤتمر الذي جاء على رأس أولويّاته ضرورة الإنصات للشَّباب، وفتح قنوات الحوار معهم، للوقوف على مكامن انشغالاتهم، وتحدّيات تمكينهم من أداء دورهم في تنمية مجتمعاتهم، ورؤيتهم للمتغيِّرات المتسارعة في المنطقة.

والبحوث التي يتضمَّنها هذا الكتاب تشتمل على تأصيل فكريٍّ، وخطاب عمليّ لقضايا الشباب، بوصفهم الأداة والغاية، ومحور العمليَّة التنمويَّة في أبعادها كافَّة. ومن هنا جاءت فكرة «**الميثاق الاجتماعيّ العربيّ**»، وضرورة إخراجه إلى حيِّز الوجود، كما دعا إلى ذلك سموّ الأمير الحسن بن طلال، كون هذا الميثاق هو الضَّامن الذي يحمي مطالب الشُّعوب، وبخاصَّة الشباب، على المدى البعيد.

وقد شكَّلت الدراسات والبحوث التي تضمَّنها هذا الكتاب أرضيَّة خصبة لإحداث حوار خلَّاق، وتفاعلات إيجابيَّة بين الشَّباب أنفسهم، وبينهم وبين الباحثين الذين طرحوا رؤاهم وتصوُّراتهم وأفكارهم، فاكتملت الثَّمرة التي نرجو أن تعمّ فائدتُها الفضاءَ العربيَّ جميعه.

المحرّر: محمد سلام جميعان

الباب الأوّل
كلمـــــات الافتتـــــاح*

* قام بالتقديم في حفل الافتتاح أ. **علي الشوابكة**/ الأردنّ.

كلمة صاحب السموّ الملكيّ
الأمير الحسن بن طلال المعظَّم*

بسم الله الرَّحمن الرَّحيم

والصَّلاة والسَّلام على نبيِّه الأمين

وعلى آله وصحبه ومَن والاه أجمعين

الأخوات والإخوة

السَّلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

فهذه مناسبة كريمة حرصت فيها على أنْ أكون معكم في افتتاح فعاليَّات المؤتمر الشَّبابيِّ الخامس - **المستقبل العربيّ في ضوء الحراك الشَّبابيِّ** -. فالحراك الشَّبابيُّ الَّذي تمَّ لم يعد مستكنًّا عند حدود القيادة والمشاركة والتَّوجيه أحيانًا، وإنَّما تجاوزها صوب الانشغال بالمرحلة الَّتي تليها، بما تحمله من تحدّيات داخليَّة، ومحاولات الاحتواء الخارجيَّة.

وإذا كان الأخذ بناصية الإصلاح ونصرة قضايا الأمَّة قد عُدَّ عنوانًا للتحرُّك، وأبرز مسبِّباته، مستلًّا من تقنيات الإعلام والاتِّصال الحديثة آليّات للتعبئة والتَّحشيد والتَّنظيم والتَّنفيذ، فإنَّ محاولة إعادة رسم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وفق أسس الكرامة الإنسانيَّة والحريَّة والعدالة والمساواة والمواطنة واحترام حقوق الإنسان والتَّمكين، تُشكِّل مرامي المسعى المنشود لمستقبل عربيّ واعد، يستطيع خلق معادلة مغايرة لإدارة الصّراع العربيّ – الإسرائيليّ، ومعالجة خلل توازن القوى القائم في النَّسق الهيكليِّ الإقليميِّ والدُّوليِّ.

---

* ألقيت هذه الكلمة بحضور صاحب السموّ الملكيّ الأمير الحسن بن طلال المعظّم، الذي تفضل فانتدب شابًا وشابّة من المشاركين في المؤتمر لإلقائها، وهما: السيد **عبد الكريم الخزاعلة**/الأردنّ، والآنسة **مارية جبوري**/المغرب.

لقد تلمَّس منتدى الفكر العربيّ مبكرًا أهمِّيَّة إيلاء الاهتمام الكافي بالشَّباب، الَّذين يشكِّلون ثلثي سكان الوطن العربيّ، وضرورة الإنصات للشَّباب، وفتح قنوات الحوار معهم، للوقوف على مكامن انشغالاتهم وتحدِّيات تمكينهم من أداء دورهم في تنمية مجتمعاتهم، وسبل معالجتها، ورؤيتهم للمتغيِّرات المتسارعة في المنطقة؛ إذ عقد أربعة مؤتمرات شبابية تباعًا منذ عام ٢٠٠٤، وها هو يعقد مؤتمره الخامس.

وفي ضوء ما سبق، وتأسيسًا على نواتج أنشطة المنتدى وفعاليَّاته الشَّبابيَّة المتنوِّعة، وانطلاقًا من سياسة الربط بين التَّأصيل الفكريِّ والمخاطبة العمليَّة للقضايا الملموسة راهنًا، يأتي عقد مؤتمره الشَّبابي الخامس تحت عنوان: «**المستقبل العربيّ في ضوء الحراك الشَّبابيّ**».

وإيمانًا من المنتدى بضرورة التَّشبيك مع الشَّباب أنفسهم، وإتاحة المجال أمامهم لطرح قضاياهم ورؤاهم حول أبرز مفاصل الرّاهن، وسبل ولوج المرحلة التَّالية والآفاق المستقبليَّة للواقع العربيّ، فقد ابتعد المؤتمر عن الخطِّ التَّقليديِّ لعقد المؤتمرات والنَّدوات المختصَّة، بهدف إتاحة الفرصة للشَّباب للمشاركة الفاعلة في تحديد موضوعات هذا المؤتمر.

الأخوات والإخوة

الشَّباب هم الأداة والغاية والمحور للعمليَّة التَّنمويَّة الشَّاملة والمستدامة بكافَّة أبعادها؛ السِّياسيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والثَّقافيَّة وغيرها، وهم فوق هذا وذاك التَّعبير الحقيقيّ عن إطلاق ينابيع الإبداع والطَّاقات، وتفجير الفعل والعمل وتفعيل الإرادة والتَّحدِّي، والانخراط في الحياة بكلّ مظاهرها وألوانها وأزيائها، ثمَّ يأتي «التذويت» - من الذّات - أي هضم التَّجارب وجعلها جزءًا من الذّات والكينونة لدى الشَّباب وعندهم وفيهم ومنهم: الحماسة وتأجيج الرُّوح واشتعال القدرات البدنيَّة والفكريَّة، والعطاء والفداء والإيثار والتَّضحية، فهم سبعون بالمئة منّا. فالشَّباب هم الأغلبيَّة في مجمل بنائنا الاجتماعيِّ.

والعلاقة الناجمة بين الأجيال تجد طريقها في الاحترام المتبادل والمحبة والمودة، والنقد الهادف البناء والحوار الواعي والموضوعي الموصول، تحكمها معادلة أصدقاء لا أوصياء، وشركاء أنداد لا أتباع.

الأخوات والإخوة

لقد أشَّر الحراك الشَّبابيُّ الهادف والأصيل لعهد جديد له ما قبله، وله ما بعده، وحان الوقت لعدم العيش في الماضي والتَّطلُّع إلى المستقبل؛ إذ ليس هناك عودة للوراء. فهناك جيل جديد من الشَّباب العربيّ قد بلغ سنَّ الرُّشد السِّياسيِّ الآن. وقد أعاد الحراكُ الشَّبابيُّ للعرب تقديرهم لذاتهم، وانتهى وإلى الأبد عهد الحيرة والتَّردُّد والخوف والطَّاعة العمياء لدى هذا الجيل الجديد من الشَّباب العربيّ. والمسألة الأهمُّ في تقديري هي ضرورة الانتهاء من الرَّعويَّة والرَّيعيَّة والدُّخول في الرِّؤيويَّة، وهذا لن يتأتَّى إلا بخلق الاستماع الجيِّد للإنسان العربيّ بعامَّة والشَّباب العربيّ بخاصَّة، باعتباره القوَّة الحيَّة في المجتمع العربيّ، مهما كانت منزلته الاجتماعيَّة وخلفيَّته الفكرية ومشربه وأصله وفصله، فالحكمة ضالَّة المؤمن أنَّى وجدها فهو أحقُّ بها. وتفعيل الإرادة لن يكون إلا بالمشاركة الفاعلة والجادَّة والواعية والمسؤولة في إطار المساواة وتكافؤ الفرص بين الجميع، في المؤسَّسات الحكوميَّة وغير الحكوميَّة، فضلاً عن ضرورة أن يشعر الجميع أنهم شركاء في الغُنم والغُرم، لا فضل لأحد على آخر إلا بمقدار ما يقدِّم ويخدم أهله وبلده ومجتمعه.

وغنيٌّ عن القول أنَّ الحراك الشَّعبيَّ والشَّبابيَّ، وما نجم عنه، فاجأ الكثيرين من المراقبين عربيًّا ودوليًّا، لغياب الدّراسات الاستشرافيَّة الرَّاصدة لمثل هذه الأحداث. ولتلافي ذلك مستقبلاً، فإنَّ حاجتنا إلى مراكز دراسات استشرافيَّة بكفاءة عالية ومصداقيَّة موثوقة أصبحت مسألة مُلحَّة، وضرورةً لا غنى عنها في هذه المرحلة المفصليَّة في تاريخ أمَّتنا الموسومة بالتَّغيير الاجتماعيِّ والسِّياسيِّ... إنه تغيير جذريٌّ بكلّ المعايير، بصرف النَّظر عن تأييد البعض له أو معارضته، والدَّليل على ذلك أنَّ الأمور لن تعود إلى ما كانت عليه سابقًا. إنَّه تغيير يضعنا على المِحكِّ، بوصفنا مفكِّرين ومخطِّطين وراغبين في صنع مستقبلنا. فالتَّغيير سُنَّة الله في خلقه، ولن تجد لسُنَّة الله تبديلاً، فإنْ لم نصنع التَّغيير بأنفسنا، وبما ينسجم مع قيمنا وثقافتنا وثوابتنا الوطنيَّة والقوميَّة والدِّينيَّة والحضاريَّة، فسوف يصنعه الآخرون لنا وفقًا لقيمهم وثقافتهم ومصالحهم. والتَّغيير مسألة شاملة ليست وقفًا على الحكومات، أو منظَّمات المجتمع المدنيِّ فحسب، وإنما يشمل الجميع أفرادًا ومؤسَّسات ومنظَّمات أهليَّة...إلخ.

إنَّ المراقب الحصيف لأحداث منطقتنا العربيّة يُدرك أنَّنا ما زلنا في بداية الطَّريق وفي مستهلِّ التَّغيير، وأنَّ ما حصل ما هو إلاّ بداية فجر جديد، وأنَّنا في حاجة أكثر من أيِّ وقت مضى إلى استشراف المستقبل بموضوعيَّة وجرأة، وإلى ملء الفراغ القائم في هذا النَّوع المميَّز من مراكز الدّراسات الاستشرافيَّة.

وإذا كنّا نتحدَّث عن الحاجة لمؤسَّسات رصينة تساهم في تنوير المواطن العربيّ حاكمًا كان أو محكومًا، فإنَّنا اليوم بأمسِّ الحاجة لوضع أسس علمية رصينة، تنهض بالكفاءات العلميَّة والمهنيَّة الشَّبابيَّة، وتساهم في تأهيل الكوادر الإداريَّة القياديَّة على مستوى الوطن العربيّ. ولعلَّكم تعلمون أنَّنا اقترحنا منذ فترة تأسيس معهد عربيّ للإدارة لتأهيل القيادات الإداريَّة الواعدة في الوطن العربيّ، وخلق أجيال قادرة على التَّعامل مع التَّطوُّرات في مجال إدارة الموارد وقيادة المؤسَّسات، وصولاً إلى خلق فكرة الموظَّف العربيّ، لتأهيل العاملين في مختلف المؤسَّسات وتدريبهم، لتمكينهم من التَّعامل مع العالم بلغة العصر، وتمكينهم من تحقيق القدرة التَّنافسيَّة على مستوى العالم.

وفي الوقت الَّذي أُجدِّد فيه هذا النداء لتأسيس معهد الإدارة العربيّ، فإنَّنا في منتدى الفكر العربيّ نؤكد استعدادنا للتَّعاون مع المؤسَّسات العربيّة المعنيَّة للعمل معًا لإخراج هذا المقترَح إلى النور، بما يساهم في دعم الطَّاقات الشَّبابيَّة والعلميَّة، لكي تسهم في عملية التَّنمية والنَّهضة العلميَّة، وتضع العالم العربيّ في مصافِّ الدُّول المتقدِّمة.

الأخوات والإخوة

إنَّ الحراك الشَّبابيَّ ليس ملكًا لفئة، أو جهة، أو طائفة بعينها، وإنَّما هو ظاهرة عربيّة بامتياز، شارك فيه الجميع، بصرف النَّظر عن الجنس والدِّين والمذهب والأصل الدِّيموغرافي أو الجغرافي. ..إلخ.

لقد أخطأ البعض بلا شك عندما حسم مواقفه من الحراك العربيّ في كلّ دولة وفقًا لهواجس طائفيَّة، أو حسابات ضيِّقة، ولم يستطعْ أن يحتفل بالحرِّيَّة والمساواة والعدالة الَّتي تنادي بها المجتمعات العربيّة، وتوقها المثير للتَّغيير.

والأمر الواضح مما جرى لغاية الآن في الحراك العربيّ، أنَّ العلاقة بين الحاكم والمحكوم بحاجة إلى مراجعة شاملة، فالشُّعوب العربيّة من المحيط إلى الخليج باتت تدرك أنَّ العلاقة الَّتي كانت سائدة في السَّابق لم تَعدْ صالحة للمرحلة الجديدة، بل إنَّ إصلاحها وإعادة تعريفها وتأطيرها أصبح ضرورة قصوى اليوم، لضمان انتقال منطقتنا إلى مصافِّ الدُّول الديمقراطيَّة، أُسوة بغيرنا من دول العالم الأخرى، الَّتي عانت من الاستبداد وغياب الحرِّيَّة، والَّتي وجدت طريقها إلى الدِّيمقراطيَّة.

إنَّ هذا الانتقال بالتَّحديد هو ما ألهم فكرة **الميثاق الاجتماعيّ العربيّ**، وجعل من وجوب إخراجه إلى حيِّز الوجود حاجة ملحَّة اليوم في ضوء التَّطوُّرات الجارية.

وتقوم فكرة الميثاق المقترَح على محاولة إيجاد تلك العلاقة السَّليمة والدِّيمقراطيَّة بين الحاكم والمحكوم، الَّتي تتطلَّع إليها شعوب نهضت من أجل المطالبة بالتَّغيير، الَّذي يُؤمِّنُ لها العيش بحرِّيَّة وكرامة وعدالة.

يطرح **الميثاقُ الاجتماعيُّ العربيُّ**، الَّذي يعبِّر عن إرادة عربيّة أصيلة لا تنبع إلَّا من منطقتنا، قواعدَ تنظِّم العلاقة بين أركان الدَّولة، وتسمح بتغيير الحاكم دوريًا، وتداول السُّلطة، وتقاسُم الثَّروة، ويُلْزِمُ الجميع باحترام حقوق الإنسان الأساسيَّة والحرِّيَّات، بما يضمن لنا المضيَّ قُدُمًا وعدم العودة إلى عهود من القهر عانى فيها الأفراد والجماعات، وفقدوا الشعور بكرامتهم الإنسانيَّة.

أحسب، أيها الإخوة والأخوات، أنَّ المطالبين بالكرامة والعدالة الاجتماعيَّة في مختلف البقاع العربيّة يرغبون في إيجاد هذه الوثيقة، الَّتي تحمي مطالبهم على المدى البعيد، وتُطمْئِنُهم بأنَّ جهودهم وأرواحهم لن تذهب سدى، فحراكهم يحقِّق المطالب على المدى القصير، لكنَّ الميثاقَ الاجتماعيَّ العربيَّ الَّذي يناسب شكل المنطقة الجديد، ووثيقة الحقوق الأساسيَّة والمسؤوليّات، هي الَّتي تحمي الحراك من العودة إلى المربَّع الأوَّل، في ظلِّ إرادة حقيقيَّة ورؤية واقعيَّة، وإدارة حكيمة وحصيفة لأولويّات شعوبنا، وليس أولويات لا تلقى تجاوبًا في شارع عربيّ يهاجر منه مئات الآلاف سنويًا، ويسقط فيه المئات، بل

والآلاف من الضحايا، طلبًا للحرِّيَّة والكرامة والعدالة، وليس لأولويّات باهتة واستثمارات لا تعني للمجتمعات شيئًا.

الأخوات والإخوة

تلكم كانت إشارات وإضاءات وددت أن أُشارككم الحديث حولها، لعلَّها تشكِّل أرضيَّة مناسبة لحوارٍ واعٍ ومعمَّق حول المستقبل العربيّ في ضوء الحراك الشَّبابيّ، الَّذي نأمل أن يثمر خيرًا تعمُّ فائدته الفضاء العربيّ برمَّته.

أُحييكم مرَّة أُخرى وأُسلِّم عليكم.

كلمة الأمين العامّ لمنتدى الفكر العربيّ

د. الصَّادق الفقيه

بسم الله الرَّحمن الرَّحيم

صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال، رئيس منتدى الفكر العربيّ وراعيه

السَّلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

فاسمحوا سموُّكم أنّ أحيّي باسم المنتدى وباسمكم، هذا الجمعَ الكريم؛ ضيوفَنا الكرام الكبار، الَّذين جاءونا من كلّ قطر عربيّ. وأنْ أحيّي الشَّباب العربيّ؛ أصحاب هذه المناسبة، الَّذين جاءونا من كلّ قطرٍ عربيّ أيضًا، ليمثِّلوا شباب هذه الأمَّة، ومستقبلها. فقد جاءوا ليتحدَّثوا هذه المرَّة، فالوقت والحديث لهم، في مؤتمرهم هذا.

وقد كان للمنتدى دائمًا السبقُ في إدراك تطلُّعات الشَّباب العربيّ، حتَّى عندما بدأت الحراكاتُ العربيّة كنّا سبقناها بشهر واحد في مؤتمرنا الرَّابع(*)، الَّذي عُقد بالمشاركة مع مكتبة الإسكندرية، وقد كان ذلك المؤتمر من المحطَّات الَّتي توقَّفنا عندها. وتعلمون كيف تحرَّك الشَّباب ورفعوا شعاراتهم ومطالبهم. وكان ذلك المؤتمر مع انطلاق شرارة الحراكات العربيّة في أكثر من قطر عربيّ. وقد كان للمنتدى أيضًا جلسات، وصدر بيان تمَّت صياغته بالتَّفاهم مع الشَّباب، وقد كان باستطاعة المنتدى إصدار الكثير من البيانات بمفرده، ولكنَّه ارتأى أن يكون للشَّباب رأيٌ في ما يصدر(**).

---

* عقد المؤتمر الشبابي الرابع «**الشباب وظاهرة العنف**» في مكتبة الإسكندرية/مصر (١٣-٢٠١٠/١٢/١٥).

** تنظر ملاحق هذا الكتاب.

وقد وجدنا الشَّباب كما توقَّعناهم إدراكًا وعقلاً وحرصًا على مطالب يعتقدون أنَّها لا بُدَّ أن تُلبَّى، ليتسامى حاضرهم، ولضمان مستقبلهم، فاستشرناهم في أكثر من مكان، وكان ما وضعناه أمامكم في أوراق هذا المؤتمر، ومن قضايا خاصَّة بالمؤتمر حدَّدها الشَّباب بوصفها القضايا الَّتي ينبغي أن تُناقَش وتُستحضَر، وأن توجَد لها الحلول المناسبة، ليطمئنّوا على مستقبلهم، وأنَّ الوظيفة والأمن وغدهم، يسوده الأمن والطُّمأنينة. وهي قضايا نعتقد أنَّها تهمُّ الشَّباب وتهمُّ الكبار أيضًا، لأنَّها قضايا المجتمع العربيّ الَّتي يجب أن نستدركها جميعًا في هذا اللقاء، من خلال الحوارات المتعدّدة.

ما زلنا نفكِّر في الشَّباب، لأنَّهم يفكِّرون في أنفسهم ويفكِّرون لنا كذلك. ومن هنا علينا أن نأخذ قضايا الشَّباب بجديَّة، وسنستمرُّ في هذا الأمر، فالمؤتمر ينعقد كلّ عامين، وبالإمكان مواصلة الحوار مع الشَّباب في كلّ الجامعات، والتَّواصل مع مؤسَّسات نعتقد أنَّها ستعيننا كثيرًا في هذا، فلنا شراكة جادَّة مع اتحاد الجامعات العربيّة. ونأمل أن تنطلق حوارات بعد هذا المؤتمر في كلّ الجامعات العربيّة. وسندعم تنظيم لقاءات في كلّ الجامعات العربيّة والمنتديات الَّتي تعنى بقضايا الشَّباب، لأنَّها قضايا المجتمع العربيّ الحاضر. وقد فاجأَنا الشَّبابُ في الأعوام الماضية بالقدرة الهائلة على مواكبة ما استحدث بوسائل الاتِّصال الحديث.

لقد اكتشفنا أن الفجوة ليست بيننا وبين مجتمعات متقدمة، ولكن بين جيل وجيل داخل أسرنا وداخل مجتمعاتنا؛ جيل يحسن التعاقد والتعامل مع هذه الوسائل، وجيل فاتته الفرصة في التعامل مع هذه الوسائل. فالمفاجأة هنا كانت قاسية.

وكانت المفاجأة الثَّانية متمثِّلة في الحراكات العربيّة، فتبيَّن أنَّ الشَّباب معنيّون بقضايانا الكبرى، مثل: قضايا الإنفاق، والبطالة والتشرذم، والتفتت، بما في ذلك قضايا الصّراعات القطريَّة، والصِّراع العربيِّ الإسرائيليِّ.

فهذه الموضوعات والقضايا أتاحت لنا فرصة هذا اللقاء مع الشَّباب، فنستمع إليهم ونتحاور معهم. ونأمل أن تكون حواراتنا في اليومين القادمين على نحو حواراتٍ سابقة

معهم في جامعة الأميرة سُميَّة، وجامعة الشَّرق الأوسط، وجامعة القاهرة، وفي مركز الدّراسات النوعية أيضًا في القاهرة، وفي غيرها من المؤسَّسات.

نأمل أن يكون الحوار فعّالاً في كلّ الجلسات. وندعو الشَّباب لحضور النَّدوة الفكريَّة في منتدى الفكر العربيِّ الَّتي ستتمحور أساسًا حول موضوع **الميثاق الاجتماعيّ العربيِّ**، وما اشتمل عليه من قضايا تتَّصل بالشَّباب، والكرامة الإنسانية، والتمكين، والديمقراطية وكل ما يعانيه الشَّباب من قضايا وهموم، سيتمّ تناولها ومناقشتها والحوار فيها، بإذن الله. فندعوهم كما عهدناهم عقلاً وتدبُّرًا وحصانةً وإعمالاً للفكر.

ولا بُدَّ من توجيه الشُّكر للجهات الَّتي ساهمت معنا في إنجاح هذا المؤتمر، وفي مقدِّمتها **الصُّندوق العربيِّ للإنماء الاقتصاديِّ والاجتماعيِّ** في دولة الكويت، الَّذي ظلَّ منذ عام ٢٠٠٤ داعمًا كبيرًا لأنشطة منتدى الفكر العربيِّ. ونشكر **جامعة البتراء**، و**الشركة العربيَّة للبوتاس**، و**شركة مناجم الفوسفات**، و**بنك الإسكان**، و**جائزة الحسن للشباب**، وغيرها من المؤسَّسات الَّتي عزمت على دعم أو سارعت إلى دعم هذا النَّشاط الحيويِّ الفاعل.

ولا بد لنا كذلك من إسداء الشُّكر **لجامعة الدُّول العربيَّة**، الَّتي رحَّبت بفكرة هذا المؤتمر، ورفعت توصيةً إلى كلّ المعنيين في الحكومات العربيّة في آخر اجتماع في المغرب، بأن يُعنى الوزراء المعنيّون في البلدان العربيّة بما يصدر عن هذا المؤتمر، ورفعها للوزراء المعنيين في الدُّول العربيَّة، وهو الأمر الَّذي يصلنا بصُنّاع القرار. وكذلك **اتِّحاد الجامعات العربيَّة**، الَّذي كان لإسهامه الفعّال أطيب الأثر.

الشُّكر من قبلُ ومن بعدُ إلى كلِّ إنسان ساهم في هذا، ولكم الشُّكر جميعًا.

والسَّلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كلمــة إدارة الشَّـــباب والرياضـة

الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشَّباب والرياضة العرب

القطاع الاجتماعي - جامعة الدُّول العربيّة

ألقاها بالإنابة: **أ.د. فايز خصاونة** *

بسم الله الرَّحمن الرَّحيم

صاحب السُّموّ الملكيّ الأمير الحسن بن طلال؛ رئيس منتدى الفكر العربيّ

أصحاب العطوفة والسَّعادة،

الإخوة والأخوات الحضور،

السَّلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أودُّ بدايةً في هذه المناسبة الطَّيّبة أن أتوجَّه بالشُّكر والعرفان والتَّقدير إلى المملكة الأردنيَّة الهاشميَّة، وإلى الشَّعب الأردنيِّ العظيم على احتضانهم فعاليّات المؤتمر الشَّبابيِّ الخامس.

وأتقدَّم إلى **جلالة الملك عبد الله الثَّاني**؛ ملك المملكة الأردنيَّة الهاشميَّة، بعظيم الشُّكر والتَّقدير على اهتمامه ورعايته السَّامية للأنشطة العربيّة في المجالات المختلفة، وعلى رأسها الفعاليَّات الشَّبابيَّة. والشُّكر والتَّقدير موصولان **لصاحب السُّموِّ الملكيِّ الأمير الحسن بن طلال**؛ رئيس منتدى الفكر العربيّ، على اضطلاعه بهذه المؤسَّسة الكبيرة: «منتدى الفكر العربيّ» بوصفها واحدة من أهم المؤسَّسات العربيّة المنتجة للأفكار والمبادرات الخلَّاقة.

---

* الأمين العام السابق لمنتدى الفكر العربيّ، ومستشار سموّ الأمير الحسن بن طلال.

واسمحوا لي أيُّها السَّادة الأفاضل أن أنقل لكم تحيات معالي الدكتور **نبيل العربيّ**؛ الأمين العام لجامعة الدُّول العربيّة، وتأكيد سيادته على دعمه الكامل لكافة الجهود الَّتي يقوم بها منتدى الفكر العربيّ لتفعيل العمل الشَّبابي العربيّ، وكذلك أنقل تحيَّات سعادة **السفيرة فائقة الصَّالح**؛ الأمين العام المساعد رئيس القطاع الاجتماعيِّ بالجامعة، وتمنِّياتها لأعمال هذا المؤتمر بالتَّوفيق والنَّجاح وتحقيق النَّتائج المرجوَّة منه.

الإخوة والأخوات

عقد منتدى الفكر العربيّ أربعة مؤتمرات شبابية خلال الأعوام من ٢٠٠٤ حتَّى ٢٠١٠، هدف كلّ مؤتمر منها تناول موضوع محدَّد من الموضوعات الَّتي تعنى بالشَّباب، فثمة **الشَّباب وتحدّيات المستقبل**، و**الشَّباب العربيّ في المهجر**، و**المؤسَّسات الشَّبابية العربيّة**، و**الشباب وظاهرة العنف**. واليوم يأتي مؤتمركم تحت عنوان «**المستقبل العربيّ في ضوء الحراك الشبابيّ**». وموضوع الحراك الاجتماعي حاليًا هو الموضوع الأهمّ على السَّاحة العربيّة، فما تشهده العديد من الدُّول العربيّة الآن من انتفاضات واعتصامات وقودها الشَّباب والشَّابات، محرِّكها الأساسي هو الوضع الاجتماعيّ الَّذي يعيشه ويتعايشه ويشهده الشَّباب، سواء من خلال الاحتكاك المباشر، أو من خلال الإعلام الشَّعبي كما يطلق عليه البعض، أو مواقع التَّواصل الاجتماعيّ، الَّتي أصبحت النَّادي الافتراضيّ الَّذي يتجمَّع فيه مختلف أطياف الشَّباب، يتناقشون من خلاله في أحوالهم وطموحاتهم وآمالهم ومستقبلهم، ويتَّفقون ويختلفون ويتبادلون المعلومات والبيانات، ويوثِّقون فيه مجريات حياتهم، حتَّى أصبح هذا المكان الافتراضيّ جامعة علميَّة لنشر الوعي وتوفير المعلومات وتعزيز قدرات الشَّباب، ووسيلة من وسائل التَّعلُّم عن بُعد. وأعتقد أنَّ الكثيرين منّا أصبحوا يعتمدون في الكثير من الأحيان على معرفة ما يدور حولهم، من خلال زيارة هذا النادي وهذه الجامعة الكبيرة يوميًّا، وأحيانًا أكثر من مرَّة في اليوم الواحد.

هذا الواقع الافتراضيّ، أصبح يشكِّل معضلة لدى العديد من المسؤولين في دولنا، لأنَّه الرَّقيب الشَّعبي الأوَّل على ما يجري داخل الدَّولة. ففضلاً عمّا يشكّله هذا الرقيب من عبء على المسؤولين، فهو أيضًا يشكِّل عبئًا على الشَّباب، فالشَّباب مطالبون بتوخّي

الحذر عند نقل المعلومات وتبادلها، فالمعلومة مع أهميَّتها الكبيرة فإنَّها إنْ كانت خاطئة أو متحيِّزة أو مشوَّشة أو تثير بلبلة لدى الرَّأي العام، قد تقلِّل على المدى الطويل من مصداقية هذه الملتقيات الإلكترونيَّة، وتثير الجبهات الرَّافضة لوجودها. فالمحتوى العربيّ على الإنترنت تجب مراعاة مصداقيَّته وشفافيَّته، وهي مسؤوليَّة تقع بالدَّرجة الأولى على الشَّباب مستخدمي هذه الملتقيات، وأصحابها.

الإخوة والأخوات

هناك شواهد متعدّدة تجعلني على يقين أنَّ مؤتمركم هذا، الَّذي يعقد وعالمنا العربيّ يشهد حراكًا سياسيًّا واجتماعيًّا غير مسبوق، يمكن أن يصبح، وبجهدكم جميعًا، محطَّة مهمَّة توجِّه رسالةً لصُنَّاع القرار في بلداننا؛ رسالة توضِّح الأسباب الحقيقيَّة للحراك الاجتماعيِّ الشَّبابيِّ، ودوافع ثورته ومطالبه الأخرى، إضافة إلى الإصلاح والمشاركة والعدالة الاجتماعيَّة.

إن هذه المرحلة التَّاريخية المفصليَّة في التَّاريخ العربيّ الحديث، تشير بوضوح إلى رغبة الشَّباب العارمة في المشاركة، وفي أداء دور محوريٍّ في بناء المستقبل والحياة الأفضل، وهذه الملتقيات تُعدُّ كذلك فرصة ذهبيَّة لنا جميعًا لمراجعة أنفسنا، ولمناقشة طموحاتنا وآمالنا، ولما نريده من المستقبل. فهل نريد مستقبلاً ورديًّا خياليًّا أم نريده حقيقيًّا وواقعيًّا؟ لو اتَّفقنا على أنَّنا نريده حقيقيًّا وواقعيًّا، فأنتم بكونكم شبابًا وشابات، أملنا في استكمال ثورة المعلومات، وترسيخ مفهوم العدالة الاجتماعيَّة من خلال رقابتكم الشَّخصيَّة على ما يحدث في بلدانكم، وأملنا كذلك في الإصرار على تصحيح المسار والأخطاء الَّتي ارتُكبت وتُرتكب في حقِّنا نحن الأجيال السَّابقة لكم..

الإخوة والأخوات

لقد عقدت الجامعة العربيّة قمَّتين تنمويَّتين؛ الأولى في الكويت عام ٢٠٠٩، والثَّانية في شرم الشيخ عام ٢٠١١، بحثت فيهما سبل تفعيل العمل العربيّ التنمويِّ المشترك. وعُقِد على هامش القمَّتين منتدى للشَّباب العربيّ، وحاليًّا سوف تُعقد القمَّة التَّنمويَّة الثَّالثة

في الرِّياض بالمملكة العربيّة السُّعوديَّة في يناير ٢٠١٣، وسوف يُعقد قبلها الدَّورة الثَّالثة لمنتدى الشَّباب العربيّ، وذلك خلال الأيام من ٦ - ٨ يناير ٢٠١٣، وسيتناول المنتدى في دورته الثَّالثه ثلاثة محاور أساسيَّة: «**واقع واحتياجات الشَّباب العربيّ في ضوء التَّقارير العربيّة والدُّولية**»، و«**أولويّات الأجندة الجديدة للشَّباب العربيّ**»، و«**فرص وتحدّيات ومتطلَّبات تفعيل مشاركة الشَّباب**»، بالإضافة إلى موضوعات أخرى ستتمُّ مناقشتها في وُرشِ عمل يديرها الشَّباب بأنفسهم.

وأنتم جميعًا مدعوّون للمشاركة فيه، من خلال ما اتَّخذتم في هذا المؤتمر من توصيات، وكذلك من خلال مقترحاتكم ومرئيّاتكم الَّتي يسرُّنا في إدارة الشَّباب والرياضة بالجامعة العربيّة تلقّيها منكم، خاصَّة وأن هذا المؤتمر يكتسب أهميَّة خاصَّة في ضوء التَّطوُّرات والمستجدّات على السَّاحة العربيّة، الَّتي أدى فيها الشَّباب ولا يزالون دورًا محوريًّا، فالمنتدى أيضًا فرصة جيِّدة لإيصال صوتكم إلى القادة العرب، بوصفكم قادة المستقبل.

السَّيدات والسَّادة

الإخوة والأخوات

إنَّ التَّقدُّم الَّذي ننشده جميعًا يضع على عاتقنا مسؤوليَّة كبيرة. فدعونا نعتبر اليوم بداية تبشِّر بالمزيد في المستقبل بإذن الله.

ولا يسعني في النهاية إلّا أنْ أتوجَّه بالتَّقدير – مرَّةً أخرى- لكلّ ما تمَّ إنجازه حتَّى الآن من تقدُّم في مسيرة التَّنمية العربيّة في المرحلة الحاليَّة، تحت رعايتكم جميعًا. وأتقدَّم باسمي واسم الجامعة العربيّة بوافر الشُّكر والتَّقدير إلى المملكة الأردنيَّة الهاشميَّة ملكًا وحكومةً وشعبًا على احتضانهم لأعمال مؤتمركم. وكلّ التقدير إلى منتدى الفكر العربيّ تحت رئاسة **صاحب السُّموّ الملكيّ الأمير الحسن بن طلال**، وإلى أعضاء المنتدى الكرام، متمنيًا لهم دوام التَّوفيق والسّداد فيما يقومون به من عملٍ كبير.

وفَّقنا الله جميعًا لما فيه خير الإنسان العربيّ وصالحه.

والسَّلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

كلمة الأمين العام لاتحاد الجامعات العربيّة

أ.د. سلطان أبو عُرابي

بسم الله الرَّحمن الرَّحيم

الحمد لله ربِّ العالمين، والصَّلاة والسَّلام على أشرف الأنبياء والمرسلين؛ سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

سيدي صاحب السُّموِّ الملكيِّ الأمير الحسن بن طلال المعظَّم؛ رئيس منتدى الفكر العربيّ، راعي هذا المؤتمر.

أصحاب الدَّولة والمعالي والعطوفة والسَّعادة

السَّيِّدات والسَّادة والحضور الكرام

السَّلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يُسعدني في هذا الوقت الطَّيِّب من أوقات الأردنِّ العزيز أن أرحِّب بكم أجمل ترحيب، في هذا الملتقى الهامِّ، وأنْ أُعبِّر باسمي وباسم الأمانة العامَّة لاتّحاد الجامعات العربيَّة عن شكرنا وتقديرنا لسموِّكم.

كنتم يا سيدي صاحب الفكرة والفضل في عقد هذا المؤتمر الهام؛ مؤتمر الشَّباب العربيّ الخامس بعنوان «**المستقبل العربيّ في ضوء الحراك الشَّبابي**». ويسرني الترحيب بهؤلاء الشَّباب العرب المشاركين في هذا المؤتمر، الَّذين سمَّاهم **جلالة الملك عبد الله الثَّاني**، فرسان التَّغيير وشباب المستقبل.

صاحب السُّموّ الملكيّ

الحضور الكرام

يطيب لي أن أذكر أن الهدف الأساس من إنشاء اتّحاد الجامعات العربيَّة -كما جاء في النظام الأساس- هو دعم الجامعات العربيَّة في إعداد الإنسان العربيِّ القادر على خوض المؤتمرات العربيَّة، وتحقيق أهدافها وتطلُّعاتها. وتحقيقًا لهذا الهدف وإيمانًا من اتِّحاد الجامعات العربيّة بأهميَّة إعداد الشَّباب العربيّ- الَّذين هم أمل هذه الأمَّة، والمتمثِّلين في طلبة الجامعات العربيّة - أنشأ اتِّحاد المجلس العربيّ لتدريب الطَّلبة،الَّذي تستضيفه الجامعة الأردنيَّة. ويهدف هذا المجلس إلى تشجيع الجامعات العربيَّة الأعضاء والهيئات المختلفة في الوطن العربيِّ على توفير فرص التَّدريب لهؤلاء الطَّلبة في الجامعات العربيَّة الملائمة لدراساتهم، وتشجيع الجامعات العربيَّة على توفير التَّسهيلات لهم، وأنشأ لجانًا لتدريب الطَّلبة، وفق ظروف كلِّ بلد. ونحن في اتِّحاد الجامعات العربيّة ندرِّب سنويًّا ٢٠٠ طالب من الجامعات العربيَّة.

وكذلك أنشأ الاتِّحادُ المجلسَ العربيّ للأنشطة الطُّلابيَّة في الجامعات العربيّة، الَّذي تستضيفه جمهورية مصر العربيّة. ويهدف هذا المجلس إلى تبادل الخبرات للأنشطة الطُّلابية في الجامعات العربيّة، وتنظيم الدَّورات واللقاءات والمواد الثقافيَّة والفنيَّة والرِّياضيَّة، تحقيقًا للتلاقي والتَّعارف بين طلَّاب الجامعات العربيّة، وكذلك تشجيع وتخطيط وتبادل اللقاءات الإقليميَّة والمحليَّة والدُّوليَّة ما بين الجامعات العربيّة في الوطن العربيّ الكبير وبين الدُّول الأخرى في كافَّة الأنشطة الطلَّابية.

ويأتي إنشاء هذين المجلسين في اتِّحاد الجامعات العربيّة لكونه آليَّة لتحقيق الهدف السَّامي للأمَّة العربيّة، بجعل العالم العربيّ واحدًا من الكيانات الكبيرة في هذا العالم الَّذي نعيشه.

فالدُّول الأوروبيَّة - بالرَّغم من الخلافات والحروب الدامية، والاختلاف في اللَّون والعقيدة - استطاعت بعد صبر، واعتماد على الدّراسات العقلانيَّة، أن تتوحَّد، فأصبح

الاتِّحاد الأوروبيُّ واقعًا ملموسًا، مما أعطى الإنسان الأوروبي اطمئنانًا على اقتصاده وحياته، في هذا العصر المليء بالتحدّيات العلميَّة والاقتصاديَّة. في حين أنَّ الإنسان العربيّ ما زال يحلم بتحقيق وحدة الشُّعوب العربيّة الَّتي تجمعها اللُّغة والعقيدة والثَّقافة والتَّاريخ. ويمكن القول إن أهمَّ الأسباب الَّتي أدت أوَّلاً وأخيرًا إلى ما حدث من حراكات على الأرض، هو أن البلاد العربيَّة أضحت أرضًا خصبة لإطلاق الشِّعارات البرَّاقة الَّتي ساعدت على اشتعال المواقف والتأييد العام لها.

لقد جاءت برامج المجلس العربيّ لتدريب الطلَّاب لإيجاد المناخ الجيد للشَّباب العربيّ، فبرامج التَّدريب فرصة كبيرة لالتقاء الشَّباب العربيّ ليتعارفوا ويعرفوا ما في الكون من الإمكانات الصِّناعيَّة والاقتصاديَّة والعلميَّة، في مناخ من العقلانيَّة.

كما أن مسابقات الإبداع الَّتي بدأ هذا المجلس بتدريب الطلَّاب عليها، هي أيضًا فرصة كبيرة للتَّنافس في إعمال الشَّباب العربيّ للعقل، وظهور جيل جديد من المبدعين الشَّباب الَّذين سوف يقودون الأمَّة في قرن التَّحدّيات الكبرى. فلا أمل لأيَّة أمَّة بالتقدُّم إلا بالشَّباب، فلا يقاس تقدُّم الأمم بالكمِّ الهائل الَّذي تملكه من الثَّروات والمواد الطبيعيَّة،وإنَّما تقاس بعدد ما تملكه من المبدعين،الَّذين يمتازون بالعقل والإبداع.

ومن هنا سعى المجلس الَّذي رتَّبه المجلس العربيّ لتنظيم الطَّلبة في كلّ برامجه إلى غرس المنهج العقلانيِّ في نفوس شبابنا، لبناء جيل عقلانيٍّ مبتكِر يستطيع أن يقيل الأمَّة من عثرتها ويضاعف إمكاناتها.

سيدي صاحب السُّموِّ؛ الحضور الكرام

إذا عدنا إلى واقع التَّعليم العالي في وطننا العربيّ نجد ما يلي:

١- حتَّى خمسينيات القرن الماضي لم يكن هناك إلاّ ثلاث عشرة جامعة في العالم العربيّ: خمس جامعات في جمهورية مصر العربيّة، وثلاث جامعات في لبنان، وجامعة القرويين أفضل جامعة في التَّاريخ البشريِّ في المغرب، وجامعة الزَّيتونة وجامعة السودان وجامعة دمشق.

٢- يوجد إقبال اجتماعيٌّ متزايد من خرّيجي المرحلة الثانويَّة للالتحاق بالتَّعليم العالي والجامعي، وأدَّى ارتفاعه إلى عدم تحقيق هذا المستوى من التَّعليم، يرافقه تدنّي نسبة الإنفاق على التَّعليم الجامعيِّ مقارنة بما تنفقه بعض الدُّول الصناعيَّة؛ إذ يبلغ متوسط الإنفاق في جامعاتنا العربيّة حوالي ٢٥٠٠ دولار سنويًّا، في حين يصل في بعض الجامعات المتطوِّرة والصِّناعيَّة إلى ٤٥٠٠٠ دولار سنويًا، الأمر الَّذي نتج عنه تدنّي مستوى الخدمة الطُّلابية المرافقة من كتب ومراجع، ومختبرات وأجهزة فنيَّة متطوِّرة، وتدنّي مستوى الوصول إلى الأعداد المتزايدة في منطقتنا.

٣- ارتفاع نسبة عدد الطَّلبة نسبة إلى أعضاء التدريس؛ إذ تصل في بعض الكلّيات الإنسانيَّة إلى نحو ٢٢:١، ومعدَّلها في الدُّول المتقدِّمة الصِّناعيَّة (١ بالألف ١٥).

٤- ارتفاع نسبة الطَّلبة الملتحقين بالدّراسات الإنسانيَّة والاجتماعيَّة والتَّربويَّة إلى ٧٥٪ من نسبة الملتحقين بالتَّعليم الجامعيِّ العالي.

ومنذ عام ١٩٩٩ بدأ اتِّحاد الجامعات العربيّة بوضع آليَّة مناسبة لتحقق ضمان الجودة في جامعاتنا العربيّة، وتميُّز مخرجاته، في سبيل تأهيل قدراتنا البشريَّة وسط العامل الرَّئيسيِّ في تحقيق التنمية الشاملة المستديمة، وذلك لقناعاتنا بأنَّنا نبدأ بداية صحيحة كي نوفِّر الموارد البشريَّة.

ويأتي إصلاح النِّظام التَّأهيليِّ من خلال تقييم المؤسَّسات وبرامجها تقويمًا يكشف عن واقع بلا مطالب، وبما يحدد عناصر قوَّته وضعفه، كمدخل إلى مناحي التَّعليم، وحافزًا للارتقاء بالعملية التَّعليميَّة في كلّ مستويات التَّعليم في جامعاتنا العربيّة.

كلّ الشُّكر **لصاحب السُّموِّ الملكيِّ الأمير الحسن بن طلال المعظَّم**، ولكافَّة الجهات في الدَّولة الَّتي ساهمت في إنجاح أعمال هذا المؤتمر، وللشَّباب العربيّ المشاركين وللمحاضرين، متمنِّيًا الخروج بتوصيات فيها مصلحة الشَّباب العربيّ في الأردنِّ العزيز وفي الوطن العربيّ الكبير.

وفَّقكم الله وسدَّد على طريق الخير خطاكم، والسَّلام عليكم.

كلمة المشاركين الشباب

أة. نانسي إدوارد عزيز*

صاحب السُّموّ الملكيّ الأمير الحسن بن طلال،

الأمين العام لمنتدى الفكر العربيّ؛ الدكتور الصادق الفقيه،

السَّيدات والسَّادة الحضور،

هناك بعض المواقف في الحياة، تفقد فيها الكلمات ومعاجم اللُّغة، بل وكلمات الشِّعر مقدرتها على نقل ووصف مشاعر السَّعادة والتقدير لدى الإنسان. وها أنا اليوم أمرُّ بهذا الموقف، بوجودي ومشاركتي في هذا المؤتمر، محاطة بلفيف من الشَّخصيات البارزة، والأكاديميين والشَّباب، ومشاركة واحد من أفضل معاهد ومراكز الفكر والبحث. ومن هنا، أتقدَّم بخالص شكري وتقديري إلى السَّادة الحاضرين، وبخاصَّة المجلس المصريّ للشُّؤون الخارجيَّة، الَّذى منحنى هذه الفرصة بالمشاركة في هذا المؤتمر، مع هذه النُّخبة المتميِّزة من المثقَّفين العرب.

والشَّباب هم زهرة الرَّبيع العربيّ، وهم الشُّعلة الَّتي تأجَّجت وأطلقت الاحتجاجات والحراكات الَّتى شهدها عام ٢٠١١. لقد كان لدى الشَّباب حماسة منغرسة في نفوسهم، تتميَّز بضرورة التَّغيير والخروج من بوتقة السَّلبيَّة الَّتي أحاطت بهم في العقود الماضية. فالحراك الشَّبابي كان يدور على مطلبهم المتمثِّل في تحقيق النِّظام الدّيمقراطيِّ، بوصفه الوسيلة الَّتي ستخلِّصهم من السَّلبيَّة والجمود، وهي الَّتي ستبعث لهم بمستقبل مشرق، تسوده قيم الحريَّة، والعدالة الاجتماعيَّة والكرامة.

لقد تأخَّر اشتراك الشَّباب ومساهمتهم في أداء دور في قضايا الإصلاح في الشُّؤون الدَّاخليَّة لدولهم، حتَّى خُيِّل للجميع أنَّهم خارج الحساب، فجاء الحراك الشَّبابي الَّذي بدأ من تونس، ثم انتقل إلى مصر واليمن ثم ليبيا، للتأكيد على أنَّ الشَّباب ركن أساسيٌّ من أركان الوطن، وأنَّهم صوتٌ لا يمكن تجاهله بعد الآن، عندما أثبتوا قدرتهم ورغبتهم في المشاركة وتحمُّل مسؤوليَّة النُّهوض بالوطن.

---

* باحثة في المجلس المصري للشؤون الخارجية/مصر.

ولا يمكننا الحديث عن الشَّباب دون التَّطرُّق إلى القضايا والمشكلات الَّتى يواجهونها، وفي مقدِّمتها البطالة، فهي العامل الأساسيُّ فى إثارة الحماسة لدى الشَّباب، وتحرُّكهم للتَّعبير عن موقفهم. فانتظار فرصة العمل غدت مثل انتظار القطار الَّذي لم يُحدَّد له ميعاد وصول.

ثم تأتى قضية التَّعليم، قضيةً ثانية فى إطار المشكلات الَّتي يواجهونها. فالتَّعليم هو الرَّكيزة الأساسيَّة الَّتي تمكِّن الشَّباب من بناء مجتمعاتهم، والمشاركة في مختلف الأصعدة؛ السِّياسيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة، فالتَّعليم هو السِّلاح الَّذي يمكن من خلاله التَّصدي لحروب الجهل والرَّجعيَّة.

وكما أطلق المؤتمر الشَّبابيُّ الأوَّلُ فكرة إنشاء برلمان الشَّباب العربيّ، يمكن أن يدخل في إطار هذا البرلمان خلق منظومة تعليميَّة، تساهم في تنوير عقول الشَّباب العربيِّ وتثقيفهم، فهم الَّذين يجمعهم تاريخ مشترك، ولغة واحدة، وهوية موحِّدة.

ومن منطلق آخر، فإن التَّحوُّلات الجذريَّة الَّتي شهدتها المنطقة العربيّة في العام الماضي لم تؤدِّ بالضَّرورة إلى التَّغيير الكلّي في النواحي السِّياسيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة، لكن من الثابت أنَّ الحراك الشَّبابيَّ والانتفاضات العربيّة، قد أحدثت تغييرًا في منظومة القيم الخاصَّة بالشَّباب العربيّ، على نحوٍ غير قابلٍ للعودة إلى الوراء، بل إنَّ القيمة الَّتي اكتسبها الشَّباب من جراء هذا الحراك هو النَّظر إلى المستقبل وإلى آفاقٍ وطموحاتٍ وأحلامٍ جديدة، يصوغونها هم بأنفسهم، لتواكب تطلُّعاتهم ونظرتهم للمستقبل.

ولا شكَّ في أنَّه في ظلِّ عصر العولمة، وما تتبعه هذه الظاهرة من تقدُّم تكنولوجيٍّ هائل في الاتِّصالات والمعلومات، فإنَّ وسائط التَّواصل الحديثة والإعلام الإلكترونيِّ الجديد هي ما دَفع الشَّباب إلى البروز، لتُسمَع أصواتُهم، في دولهم وفي العالم أجمع. فقد أتقن الشَّباب استخدام وسائط التَّواصل الحديثة، مهما بلغت من التَّعقيد والصُّعوبة والتَّشابك، وهي من يساعد الشَّباب على الظُّهور في شتَّى المجالات الَّتى تتواءم مع متطلَّبات العصر، من خلال:

١- الاعتماد على أجهزة الحاسب الآليِّ والوسائل الحديثة والمتوفرة، لمتابعة الأحداث لحظة بلحظة.
٢- استخدام هذه الوسائط الحديثة لتبادل المعلومات وإجراء الاتِّصالات اللَّازمة.
٣- الاستفادة من هذه الوسائط في تصوير المواقف الرَّاهنة، وتوقُّع أسلوب مواجهاتها على الأمداء القصيرة والمتوسِّطة والطويلة.

إنَّ الحراك الشَّبابي لم يَقُمْ إلا من خلال شبكات التَّواصل الاجتماعيّ، الَّتي جمعت صفوف الشَّباب وحشدتهم، لنقل أصواتهم عالية، فالحراك لا ينطوي فقط على الخروج في مظاهرات، بل شمل حراكًا إلكترونيًّا شبابيًّا، وتقدُّمًا في مناحي الحياة كافَّة؛ السِّياسيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة، وغيرها.

ويواكب هذا تغيُّر الإعلام وسرعة تطوُّره، وتتبلور معه أيضًا القيم والمعتقدات والأفكار، فأصبح الميثاق الاجتماعيُّ ميثاقًا متجدِّدًا، يحمل في طيّاته متطلَّبات العصر الجديد.

ومن الجدير أيضًا التنويه بأنَّ أثر الحراك العربيّ لم ينطبق على الأوضاع الدّاخليَّة فقط، بل امتدَّ تأثيره إقليميًّا وعالميًّا. فأصبح الشَّباب عاملاً مؤثِّرًا في مستقبل الصّراع العربيّ الإسرائيليّ، وعمليَّة السَّلام في الشَّرق الأوسط. وظلَّ حماس الشَّباب ينتقل من دولة لأخرى،على نحو سريع، إلى دول المنطقة كافَّة، بل إنَّ هذا الحماس بدأ يصل إلى إسرائيل نفسها، الَّتي يُتوقَّع أن تعيد مراجعة مواقفها وأسلوب تعاملها مع المنطقة. ولا يمكن أن يُكبحَ جماحُ الحراك الشَّبابيِّ فى دولة إسرائيل، الَّتي لن تستطيع بقوَّتها أن تُخمِد هذا الحماس.

ولذا سوف يؤثِّر الشَّباب بالضَّرورة على المستقبل العربيّ جميعه، خاصَّة أن إسرائيل راهنت على «ضرورة مرور ثلاثين عامًا ينتهى على مداها الجيل الحالي الَّذي عاصر الصّراع العربيّ الإسرائيليّ بكلّ جوانبه، فيأتي جيل جديد تسهل السيطرة عليه»، وهي مقولة سوف يثبت الشَّباب خطأها الجسيم. فالشَّباب سوف يعملون جاهدين من أجل استشراف مستقبل الصّراع العربيّ الإسرائيليّ، وسوف يضعون أسسه وأهدافه وآلياته الجديدة على نحوٍ يضمن الحفاظ على الحقوق العربيّة، ووضع الحلول الجذرية لمشكلات المنطقة.

ومع موجة التَّغيير الَّتي عصفت بالمنطقة، أثبت الشَّباب أنَّهم قوَّة وصوت لا يمكن تجاهلهم، وأنَّهم كتلة متحرِّكة من الحماسة، لو اشتعلت، فلن تقدر أيَّة قوَّة مهما كانت، إخمادها. فهم عماد من أعمدة الدّولة، ومستقبلها الَّذي ينعكس بريقه على العالم.

وبصفتي قادمة من دولة حرَّكها الحراك الشَّبابيُّ، أقول إن بريق الحماسة في قلوب الشَّباب المصريِّ يزداد تبلورًا يومًا بعد يوم، وحبّهم للوطن ينمو ويزداد لحظة بعد أخرى. وأختتم بمقولة عن الشَّباب قالها المفكر والكاتب اللبناني «ميخائيل نعمة»: «الشَّباب ثروة وثورة».

الباب الثّاني
حلقة حواريّة تأسيسيّة
تحدّيات مستقبليّة

حلقة حواريّة تأسيسيّة
تحدّيات مستقبليَّة

رئيس الجلسة: أ.د. عدنان بدران*

لا شك في أن العالم العربيّ شهد في العقود الأخيرة تراجعًا في مستوياته السّياسيَّة والاجتماعيَّة والاقتصاديَّة، وتراجعًا في منهجية الحكم عن المبادئ والمفاهيم الدّيمقراطيَّة، وفي تداول السُّلطة، وعجز عن الوصول إلى حكومات برلمانية تمثِّل اختيار الناس، وتراجعًا في المنهج السِّياسي في بناء التَّعدُّديَّة السّياسيَّة والفكريَّة من خلال نمو الأحزاب السّياسيَّة في بناء الدَّولة المدنية على أسس العدالة والمساواة وحقوق الإنسان وتكافؤ الفرص والحرّيَّات العامة. وهناك تراجع - حسب الإحصاءات العالمية - في معدلات النمو، واستشرى الفساد المالي والإداري. ونمو الدّيمقراطيَّة والشللية؛ تراجع في السياسات الاقتصاديَّة الرسمية والخاصَّة، ممَّا أدَّى إلى نمو البطالة والفقر على نحو غير مسبوق. فالسياسات والاستراتيجيّات لا تدوم طويلاً؛ إذ تتغير بتغير الحكومات فالتخبط في السّياسات الاقتصاديَّة ناتج عن عدم استمراريَّة الاستراتيجيّات بعيدة المدى. وثمة انهيار في الأخلاقيات الاجتماعيَّة، تمثلت في اللجوء إلى العنف بدلاً من الحوار، وعدم وجود الاحترام عند الاختلاف في الرَّأي، والاعتداء على سيادة القانون والدَّولة، فهناك استقواء على الدَّولة ومؤسَّساتها،فازدادت رِدّة الأفراد إلى العشيرة والقبيلة لطلب الحماية منها، وأخذ حقهم بيدهم، لعدم سيادة القانون، وبُطء القضاء في الفصل في الخصومات، مما أدَّى إلى بروز الهويات، والهويات الفرعيَّة على حساب الهُويَّة الوطنيَّة وسيادة القانون والوحدة الوطنيَّة وسيادة الوطن.

---

* رئيس جامعة البترا؛ رئيس لجنة الإدارة في المنتدى.

وقد عاش الشَّباب هذه المرحلة بكلّ ما فيها من فساد وتراجع وانكفاء قُطريٍّ غير مسبوق على حساب التَّكامل والتَّضامن العربيّ. فهم يتطلَّعون إلى الثَّقافات والحضارات، وكيف تنمو الدّيمقراطيّات في العالم، ولاحظ الشباب النّموّ الاقتصادي والقضاء على البطالة والفقر في كثير من البلدان، فأصيب بالإحباط مما يجري، فهاجر بعضهم واغترب في بيئات ديمقراطيَّة نمّت إبداعاته وابتكاراته. وبعضهم نزل إلى الشارع مطالبًا بالتغيير، مستخدمًا أدوات التواصل الاجتماعيّ والفضائيات في إيصال صوته إلى الآخرين. ولم يكونوا حزبيين بل أفرادًا تجمَّعوا وليس لديهم أجندات خاصَّة، أو مطامع في السُّلطة، كأجندات الأحزاب السّياسيَّة التَّقليديَّة، الَّتي بدأت ترصد نتائج حركات الشَّباب بالتَّغيير. ولكن الأهداف الَّتي تحققت لم تكن هي الأهداف الَّتي يريدها الشَّباب. فهم يريدون تغييرًا ينافس الدُّول المتقدمة في الإصلاح السّياسيّ والاقتصاديّ والاجتماعيّ، ويريدون تعليمًا نوعيًا، ومخرجات تعليميَّة نوعيَّة تنافس الآخرين، ونهضة هائلة في قفزة ضفدعيَّة لمواكبة التَّقدُّم. لذلك كان لا بد من هذا المؤتمر الشَّبابي لتقييم مستقبل المنطقة بعد التَّحرُّك الشَّبابي. ويشاركنا زملاء في الحديث إليكم؛ عن الهُويَّة والثقافة، وعن الصّراع العربيّ الإسرائيليّ، وعن الانتقال إلى الديمقراطيَّة، وعن الميثاق الاجتماعيّ:التجزئة والتفتت الاجتماعيّ، وعن أدبيّات الحوار مع الشَّباب.

الميثاق الاجتماعيّ، الفقر، التَّجزئة والتَّفتُّت الاجتماعيّ

(خلاصة)

د. جواد العناني*

عندما بدأت حياتي باحثًا اقتصاديًّا، كان السُّؤال: ما الفرق بين السِّلعة الاستهلاكيَّة والسِّلعة الرأسماليَّة؟ فالسيارة مثلاً، هل هي سلعة رأسمالية أم سلعة استهلاكية؟ إذا استعملتها في العمل فهي سلعة رأسمالية، وإذا استعملتها في نزهة لتخرج مع الأولاد فهي سلعة استهلاكية.والأمر نفسه ينطبق على الهاتف النَّقال؛ إذا استخدمته لترويج الإشاعات والغيبة فهو سلعة استهلاكية، أما إذا تحدَّثتَ في إنجاز فهو سلعة رأسمالية. إذًا نحن في المجتمع نواجه خيارات مشابهة. فهل نحن مجتمع إنتاجيّ أم مجتمع استهلاكيّ؟ هذه هي النقطة الأساسيَّة الَّتي يجب أن ننطلق منها.

نحن نستهلك بحمد الله ١١٣٪ مما يسمّى بالدَّخل المتاح، ومعنى هذا أن معدل إنفاق الأسرة الأردنيَّة يساوي ١١٣٪ من دخل الأسرة، فلذلك فإنَّ هذا المجتمع لا يدَّخر كثيرًا وأنه أكثر استهلاكًا منه إنتاجًا. وإذا بُني النّموّ الاقتصاديّ في مجتمع ما على الاستهلاك، فإنَّ المجتمع سيبدأ في أخذ مستقبله في حاضره، ولن يكون أمامهُ خيارات كثيرة لبناء المستقبل، وستطبق عليه الدوائر كلّما استمر في سيره، حتَّى يصل إلى أضيق نقطة في الطريق مهما اتَّسعت هذه الطَّريق، الَّتي لا تمرِّر إلا بموجب أضيق نقطة فيها. فهل نحن باستهلاكنا نضيِّق الحلقات والدروب أمامنا، أم أنَّنا نفتحها؟ هذا سؤال مهمٌّ ونحن نتحدَّث عن واقعنا التَّنموي.

والأمر الثّاني - الَّذي يستحق الالتفات إليه - هو: هل علاقة المواطن مع الدَّولة،

---

* رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأردنّ، عضو المنتدى.

الزبائنية أم الغنائمية؟ بمعنى؛ هل الرؤية للدَّولة أو الحكومة أو القطاع العام أو المال العام فرصة للمغنم، أم أنَّ علاقتنا بها تقوم على التبادليَّة والمساواة؟ فإذا كانت العلاقة غنائمية فنحن مجتمع رَعَويّ. ثم إنَّ هناك ثنائيَّة أخرى، تتمثَّل في الرسمي مقابل غير الرسمي. فبعض الدُّول العربيّة يصل فيها الاقتصاد الَّذي لا تعلم عنه الحكومات أكثر من ٦٠٪ من إنتاج تلك الدَّولة، لأنه يقع خارج القطاع الرسمي. وفي الأردن لا يقلُّ عن ٣٠٪، وفي لبنان ٥٠٪، وفي مصر يقارب ٥٥٪. ومع هذا فإنَّ هناك كثيرًا من المهمَّشين المبعَدين اقتصاديًّا ومن ثم سياسيًّا. المجتمع الرعوي يعطي المواطن الانطباع بأنَّ له حقوقًا وليس عليه واجبات. فلذلك نريد أن نعيد التَّوازن إلى مجتمعاتنا بين الحقوق والواجبات، ثم بعد ذلك الامتيازات مقابل التَّهميش، فالَّذين يحصلون على امتيازات معيَّنة يعرفون الفرق بين الحق والامتياز. فرخصة السّواقة امتياز؛ بمعنى أن الحكومة تعطيك الفرصة للسَّوْق على الطرق، لكن إذا خالفت الشُّروط فيمكن أن تُسحَب منك. لكن المواطنةَ حقٌّ امتياز لا يمكن أن تُسحب إلا بموجب محاكمة عادلة أو عقوبة من الدَّرجة الفظيعة جدًا.

يجب أن نميِّز بين حقوق وامتيازات، وبين استثناءات وتهميش. ففي ضوء ما يجري في الوطن العربيّ برزت مشكلة أساسيَّة، وهي أن الحكومات الَّتي وصلت باقتصادات بلدانها إلى نموٍّ مرتفع جدًا وصل ٨,١٪ في بعض الدُّول العربيّة، غير أنَّها لم تترجمه إلى وظائف وخلاص من الفقر، بل ازدادت نسب الفقر والبطالة، ولا توجد دولة عربيّة مُستثناة من هذا، بغضِّ النَّظر عن حجم الفوائض الماليَّة الَّتي لديها. فالإدارة في الوطن العربيّ عجزت عن ترجمة النّموّ إلى أبعاد أخرى. فما الَّذي فعلناه في أهمِّ رصيد لدينا وهو الشَّباب ؟ فالَّذين بين السَّادسة عشرة وسنِّ التقاعد ، يشكِّلون ٧٠٪ من المواطنين، وهذا ما يُسمى الفرصة السكانيَّة، الَّتي سيدخلها معظم الوطن العربيّ في نهاية الرُّبع الأول من القرن الحالي؛ بمعنى أن ٧٠٪ من المواطنين في سنِّ العمل. فما هو خيارنا إذا نظرنا إلى العمل على أنه ملء شواغر؟ وماذا نحن فاعلون لهذا الرصيد المتميِّز من القدرات الإنتاجيَّة؟ يجب أن نستغلَّ فرصة الفقر والبطالة لكي نصبح دولاً منتجة، وإلّا فليس أمامنا إلا أن نزيد من الفقر والبطالة، ولذلك وجب علينا أن ننظر إلى ما يحقِّقه المجتمع الإنتاجي؛مجتمع التكافل والعدالة، ولا بد لنا من إحداث توازنات يعكسها برنامج يدعى الميثاق الاجتماعيّ. وهذا الميثاق سعي يُحدِّد دور المواطن من حيث حقوقه الَّتي يجب أن تُضمن، ومن حيث

مسؤولياته الَّتي يجب أن يؤديها. وأشهر كلمة استخدمها الرئيس كندي في خطاب له في ١٩٦١/١/٢٠، عندما انتخب رئيسًا للولايات المتحدة، هي: «لا تسأل وطنك عما يقدِّمه لك ولكن أسأل أنت ما ستقدِّمه لوطنك». وهذا ما يحقق التعادل بين المسؤوليات والواجبات. فمشروع الميثاق الاجتماعيّ مشروع استراتيجي؛ بمعنى بناء المستقبل، والمستقبل أنتم أيها الشَّباب، لذلك عليكم أن تحدِّدوا - باختياركم - طبيعة العلاقات الأُفقية الَّتي تجمع بينكم، والعلاقة الرأسيَّة الَّتي تجمع بينكم وبين من هو مسؤول عنكم، وبهذا سندخل في مجتمع الإنتاج الَّذي يحوِّل الطاقة الإنتاجيَّة إلى فرص عمل، وينهي العلاقة بين الفقر والبطالة على أساس أنَّها نظام رَعَويّ، لا يحلّها إلا التصدُّق على اليد السفلى من اليد العليا. فالحل أن نصبح مجتمعًا متكافئًا، أحدنا يقدِّم عملاً وإنتاجًا وفكرًا، وآخر يقدِّم مالاً وفرصة عمل، وبهذا تكتمل الصورة. هذا هو الميثاق الاجتماعيّ الَّذي نبحث عنه لنخرج من هذه الشَّرذَمة والثنائيَّة الَّتي نعيشها في الوقت الحاضر.

الانتقال للديمقراطيَّة في الدُّول العربيّة

(خلاصة)

د. علي خليفة الكواري*

تفتقر كلّ الدُّول العربيّة اليوم، دون استثناء، إلى وجود نظم حكم ديمقراطيَّة. وهناك محاولات انتقال متعثِّرة لنظم حكم ديمقراطيَّة قبل التَّحرُّكات الرَّاهنة من أجل الدِّيمقراطيَّة في الكويت والأردن والجزائر وموريتانيا ولبنان، وهي إلى مرحلة الانفتاح السّياسيّ أقرب.

وهناك تطلعات في دول عربيّة تغيرت فيها نظم الحكم بفضل التَّحرُّكات الراهنة من أجل الدّيمقراطيَّة، ولكن مخاضها العسير والاستقطاب بين أطياف التَّيار الدِّيني وأطياف التَّيار المدني لا تؤكد احتمالات انتقال سلس للدِّيمقراطيَّة. وبذلك لا نجد دولة عربيّة حتَّى الآن قد انتقلت إلى نظام حكم ديمقراطي مستقرّ، أصبح الشَّعب فيه مصدر السُّلطات.

أولاً: مفهوم نظام الحكم الدّيمقراطيّ المعاصر

نظام الحكم الدّيمقراطيّ اليوم، في مختلف الحضارات وكافة القارات، لا يَمتُّ بصلة إلى نظم الحكم الَّتي يوجد فيها سلطة لفرد أو قلَّة على الشَّعب، أو تُنتقص فيها حقوق المواطنة المتساوية تحت أي مسوِّغ. وإنما هو نظام حكم له مقوِّمات عامَّة مشتركة، تقوم على مبادئ ومؤسَّسات وآليات وضوابط وضمانات، لا تقوم لنظام الحكم الدّيمقراطيّ قائمة إذا انتقص من حدِّها الأدنى. وفي حالة التوافق على ذلك النّظام بإقرار دستور ديمقراطيّ والاحتكام إلى شرعيته، نقول إن دولةً ما قد انتقلت إلى نظام حكم ديمقراطيّ وبدأ انطلاق التَّحوُّل الدِّيمقراطيّ المستمر فيها.

---

* مؤلِّف وباحث/قطر

الانتقال للدِّيمقراطيّة Transition to Democracy

ويمثل الانتقال إلى نظام حكم ديمقراطيّ لحظة فاصلة بين وجود فرد أو قلَّة لها الحق في وجود إرادة لها فوق إرادة الشَّعب، وأن يكون الشَّعب مصدر السُّلطات وصاحب الكلّمة النهائية في شؤونه العامة كلّها.

ولذلك فإن الانتقال للدِّيمقراطيّة يختلف عمّا يسبقه من انفتاح سياسيّ أو تطبيق بعض آليات الدِّيمقراطيّة، مثل الانتخابات، دون أن يكون الشَّعب مصدر السُّلطات، وإنّما يكون مصدر السُّلطات حاكم فرد أو أسرة حاكمة أو أقليَّة عسكرية أو رجال دين على سبيل المثال. قد تمنح بعض هذه النُّظم مزيدًا من مظاهر المشاركة السياسيّة، التي تتخفى بتبني مصطلحات الديمقراطيّة بعد أن تفرِّغها من المضمون.

ومرحلة الانفتاح السياسيّ مرحلة انتقاليَّة بين الحكم المطلق الظاهر، وبين مظاهر نظام الحكم الديمقراطيّ، قد تستمر لعقود بين مدٍّ وجَزر، دون أن تعني انتقالاً للدِّيمقراطيّة، وإنما يمكن الاستفادة منها في تنمية إرادة مجتمعيَّة، وتكوين كتلة تاريخية على قاعدة الدِّيمقراطيّة، للانتقال إلى نظام حكم ديمقراطيّ في لحظة فاصلة، تتمثل في التعاقد المجتمعيّ المتجدِّد وفق دستور ديمقراطيّ، ومن ثم الاحتكام إلى شرعيته.

التَّحوُّل الدِّيمقراطيّ Democratic Transformation

التَّحوُّل الدِّيمقراطيّ صيرورة (عملية Process) مستمرة وليس حالة فاصلة مثل الانتقال للدِّيمقراطيّة. وهي صيرورة تنضج فيها الممارسة الدِّيمقراطيّة وترتقي بعد أن تستقر ويتم القطع مع أشكال نظم حكم الفرد أو الأقليّة، عندما يتم الانتقال للديمقراطيّة قولاً وفعلاً.

وجدير بالتأكيد أن المرحلة الدِّيمقراطيّة الراهنة في العالم قاصرة عن المثل الأعلى للدِّيمقراطيّة مثل كلّ مثل أعلى آخر قاصر عند الممارسة عمّا يبشِّر به. ومن هنا تأتي أهمية عملية التَّحوُّل الديمقراطيّ المستمرّ ووظيفتها عبر الزمن والأجيال، للارتقاء بالممارسة الدِّيمقراطيّة ومقارنتها بمثلها الأعلى، الَّذي تطمح إليه وربما لن تدركه أبدًا.

ومن هنا فإن عملية التَّحوُّل الديمقراطيّة تبدأ بعد أن يتم الانتقال للديمقراطيّة والالتزام بالحد الأدنى العام والمشترك لمقومات نظام الحكم الديمقراطيّ. والتَّحوُّل الديمقراطيّ الَّذي يلي الانتقال للديمقراطيّة هو سبب ما نراه من استمرار واستقرار واحترام للديمقراطيّة بوصفها قيمة، إلى جانب كونها نظام حكم في الدُّول الديمقراطيّة العريقة.

ثانيًا: مقومات نظام الحكم الدِّيمقراطيّ

نظام الحكم الديمقراطيّ نظام مُحكم، له مقومات عامة ومشتركة بين مختلف نُظم الحكم الديمقراطيّ في مختلف الحضارات والقارات. وليس بين هذه المقومات تبعية نظام الحكم الديمقراطيّ لعقيدة أو كونه آلية لعقيدة.

ولذلك فإن قبول العقيدة الليبراليَّة أو العلمانيَّة أو الرأسماليَّة، والالتزام بمقتضياتها، ليس شرطاً لقيام نظام حكم ديمقراطيّ. كما أن الدِّيمقراطيّة ليست مجرد آلية لعقيدة أخرى كما تظن بعض التَّيارات الدِّينية والعقائديَّة والسُّلطويَّة عامة، وإن كان نظام الحكم الديمقراطيّ يتأثر في خياراته وقراراته بالقيم الإنسانيَّة من أيِّ دين أو فكر جاء، كما يتأثر بتفضيلات المجتمع المتغيّرة من آنٍ إلى آخر، شريطة أن لا تؤدي تلك التفضيلات أو الخيارات إلى إجهاض نظام الحكم الديمقراطيّ.

ويخطئ من يظنُّ أن الانتخابات هي الديمقراطيّة، وأنَّها تعطي الحق في ممارسة السُّلطة دون مراعاة لمقومات نظام الحكم الديمقراطيّ العامة المشتركة المتعارف عليها في كافة القارات والحضارات. فالانتخابات تُعدُّ عند بعض التوجُّهات تفويضًا للمنتخَب بأن يغيِّر مقومات نظام الحكم الديمقراطيّ، أو يؤثِّر في مسارٍ وُضع، أو تعديل الدستور الديمقراطيّ بما يُخلُّ بمقوماته، وقد أدَّى هذا إلى مسخ نظام الحكم الديمقراطيّ. وهذا ما حصل في ألمانيا مع هتلر وفي إيطاليا مع موسوليني.

وبالرغم من ذلك تتيح الديمقراطيّة التوافقية مرحليًا مقارنة بعض الإشكاليات الَّتي تحول دون الانتقال للديمقراطيّة. ولذلك يمكن تقييد المشرِّع نسبيًا وتوافقيًا في المدى المنظور، بما يمثِّل شرطاً للتوافق على قيام نظام حكم ديمقراطيّ ويقارب إشكاليّات الديمقراطيّة في مرحلة الانتقال دون الإخلال بمقومات الدُّستور الديمقراطيّ.

ومن ثم فإنَّ تقييد المشرع دستوريًا في الدُّول العربيّة بمبادئ الشريعة الإسلامية والعدالة الاجتماعيّة، وحماية الأمن القومي وحقوق الأقلّيات حتَّى تستقرَّ الممارسة الديمقراطيّة، قد يكون أمرًا ضروريًا، شريطة أن تنظر في ذلك القيد على المشرِّع محكمةٌ دستورية. والمقومات العامة المشتركة لنظام الحكم الديمقراطيّ المعاصر هي ما يلي:

أولاً: لا سيادة لفرد أو قلّة، والشَّعب مصدر السُّلطات

ممارسة السُّلطة مسألة عملية يقوم بها بشر، فإمّا أن يكون مصدرها الشَّعب أو كثرة منه معبِّرة عن النسيج الوطني على الأقل، أو يكون مصدرها - لا محالة - فرد أو قلّة دينية أو اجتماعية أو عسكرية، أو أسرة حاكمة أو قوة حماية أو احتلال.

وللتأكُّد من وجود مبدأ «الشَّعب مصدر السلطات» يجب إنعام النظر في النص الدُّستوري وما يناقضه من نصوص في الدستور، وكذلك ما تحيله مواد الدُّستور على القوانين من صلاحيات. فكثيرًا ما يؤخذ بالقانون ما أعطاه الدُّستور، خاصَّة في حالة تحصين القوانين أو تحصين قرارات السُّلطة التنفيذية أو التشريعية من نظر القضاء.

ثانيًا: مبدأ المواطنة الكاملة المتساوية الفاعلة

اعتبار المواطنة، ولا شيء غيرها، مصدر الحقوق ومناط الواجبات دون تمييز. وأبرز مظاهر المواطنة الكاملة هي امتلاك المواطن للحدِّ الأدنى من متطلَّبات المشاركة السّياسيّة الفعالة، وكذلك تَساوي الفرص من حيث المنافسة على تولي السُّلطة وتفويض من يتولّاها. فضلاً عن الحق المتساوي في الانتفاع بالثروة العامَّة، وتقلُّد المناصب العامَّة.

ثالثًا: قيام الأحزاب على قاعدة المواطنة وممارسة الدِّيمقراطيّة داخلها وفيما بينها

إن ممارسة الأحزاب للديمقراطيّة داخلها وفيما بينها من ناحية، والتزام الأحزاب وما في حكمها من تنظيمات بقاعدة المواطنة في عضويتها من ناحية أخرى، ضمانة للممارسة الديمقراطيّة في الدَّولة. والحزب في الدَّولة الديمقراطيّة مرشح دائمًا لتداول السُّلطة، فيكف له إذا كان فاقدًا للممارسة الديمقراطيّة داخله، وقائمًا على الإقصاء بسبب الدِّين أو المذهب أو الانتماء الإثني أن يحكم دولة ديمقراطيّة، لا تميز بين فئات الشَّعب وجماعاته عند تولي المناصب العامة.

رابعًا: مبدأ التَّعاقد المجتمعيِّ المتجدِّد

ويتم تجسيده في دستور ديمقراطيّ ملزم لكلّ مواطن، حاكمًا كان أو محكومًا. ويتجلَّى التَّعاقد المجتمعيّ المتجدِّد في المشاركة الفاعلة للمواطنين وجماعاتهم، دون أيّ إقصاء مكوِّن من مكوِّنات النسيج الوطني في مناقشة الدُّستور وتعديله وإقراره.

ويضع الدُّستور الديمقراطيّ جمعية تأسيسية منتخَبة، تمثل النسيج الوطني، وتملك إرادتها وتعبِّر عنها بحُريَّة، وتمارسها بمسؤوليَّة الآباء المؤسِّسين وبروح التَّوافق المجتمعي، ليركن المجتمع إلى شرعيّة دستور ديمقراطيّ في المدى المنظور.

وينتظر من الدُّستور الديمقراطيّ أن يعبر عن مبادئ ومؤسَّسات وآليات وضوابط وضمانات نظام الحكم الديمقراطيّ المتمثِّلة في ما يلي:

١. أن لا سيادة لفرد أو لقلَّة من الشَّعب، واعتبار الشَّعب مصدر السُّلطات، يفوضها دوريًا وفق دستور ديمقراطيّ، وعبر انتخابات دوريَّة فعَّالة وحرَّة ونزيهة.
٢. إقرار مبدأ المواطنة الكاملة المتساوية باعتبارها مصدر الحقوق ومناط الواجبات.
٣. سيطرة أحكام القانون والمساواة أمامه، واستقلال القضاء وشمول أحكامه كلّ ما يطاله الاختلاف، وأن يسود حكم القانون وليس مجرد الحكم بالقانون.
٤. عدم الجمع بين أي من السُّلطات التنفيذيَّة أو التَّشريعيَّة أو القضائيَّة في يد شخص أو مؤسَّسة واحدة.
٥. ضمان الحقوق والحرّيَّات العامَّة دستوريًا وقانونيًا وقضائيًا، ومن خلال ضمان فاعلية الأحزاب وممارسة الدِّيمقراطيّة داخلها وفيما بينها، ونمو المجتمع المدنيِّ المستقل عن السُّلطة، ورفع يد السُّلطة ومراكز المال والدِّعاية الموجهة عن وسائل الإعلام وكافَّة وسائل التعبير، وتأكيد حق الدِّفاع عن الحرّيَّات العامَّة، وعلى الأخصِّ حرّيَّة التَّعبير وحرّيَّة التنظيم.وكذلك ضمان حقوق الأقليّات والمعارضة والتَّعبير السِّلمي في إطار الجماعة الوطنيَّة، وحقوق المرأة والفئات المعرَّضة للاستغلال أو الإقصاء.

تداول السُّلطة التنفيذيَّة والسُّلطة التَّشريعيَّة سلميًّا وفق آليَّة انتخابات حرَّة ونزيهة وفعالة، وفق قانون انتخابات ديمقراطيّة، تتولى إدارته سلطة مستقلَّة للانتخابات، يضمنان أن تجري الانتخابات تحت إشراف قضائيٍّ كامل ومستقلٍّ وشفافيَّة تحد من الفساد والإفساد والتَّضليل واستغلال النُّفوذ العام (الدَّولة العميقة) في العمليَّة الانتخابيَّة.

النِّزاعات الإقليميَّة: الصّراع العربيّ الإسرائيليّ

(خلاصة)

أ.د. فيصل الرفوع*

ألقت أنديرا غاندي لال نهرو محاضرة في جامعة جواهر لال نهرو، ملخص موضوعها عن القنبلة النووية العربيّة، ثم خلصت إلى القول بأن فلسطين هي أعدل قضية في الكون يتولاها محـام فاشل. تعلمون جيدًا أيُّها الإخوة أن كثيرًا من النّاس يرون أن نشوء الكيان الصهيونيّ جاء غطاءً لظاهرة استعماريَّة، ناسين ومتناسين أن البحر المتوسط كان ذات يوم حركة وصل بين الحضارات وتعاون الحضارات، وليس عامل صراع. ولكن الغرب عمليًّا لا يمكن أن يسمح بأربعة خطوط حمراء أن يتجاوزها أي عربيّ؛ فلا يسمح للوحدة العربيّة الشاملة. ولهذا أجهض مشروع محمد علي الكبير وابنه إبراهيم، وتعلمون جيدًا ما حصل في حق الهُويَّة العربيّة بقيادة الشريف الحسين - رحمه الله - وكيف تم التآمر عليها، وبعد ذلك المشروع القومي العربيّ الَّذي جاء في حقبة جمال عبد الناصر رحمه الله، ثم عدم السماح للإسلام السّياسيّ المؤدْلَج وليس البراغماتي للوصول إلى السُّلطة. ثم أمن إسرائيل،فلا يسمح لأيٍّ كان أن يتجاوز على هذا الأمن. والنفط تأمينًا وتسويقًا وإنتاجًا. فهذه القضايا كلّها مجتمعة تصب في مصلحة الغرب ليدعم الكيان الصهيونيّ.

ولكن تطوُّر الأحداث لا يمكن أن يبقي إسرائيل للأبد عبئًا على دافع الضريبة الأمريكي والغربي. ونتيجة لحرب ٧٣ وما تلاها، وأحداث الخليج، ذهبنا إلى أوسلو، لأن ثمة إجماعًا على أن الصراع العربيّ الصهيوني إذا لم يُحلَّ حلاًّ جذريًّا عادلاً شاملاً ترضى به الأجيال القادمة، فلا يمكن للعالم أن يستقر. والقضية الفلسطينيَّة ليست

---

* رئيس قسم العلوم السياسية- الجامعة الأردنيّة؛ وعضو المنتدى/الأردنّ.

مشكلة كوريا الشماليَّة وكوريا الجنوبية، وليست فيتنام. فالقضية الفلسطينيَّة تتشابك فيها الأبعاد الإيديولوجيَّة والعقيديَّة والاقتصاديّة والقومية والسّياسيّة، وهي في منطقة حسّاسة منذ خلق الله سبحانه وتعالى آدم إلى أن يرث الله الأرض وما عليها. ومن ثم فلا يمكن الوصول إلى مستقبل آمِنٍ ومستقرٍ لكلّ شعوب المنطقة إلّا بحل الصّراع العربيّ الصهيوني والقضية الفلسطينية. وقدخضنا حرب ٦٧ لتحرير حيفا ويافا، والآن نخوض حربًا كلاميَّة وسياسيّة لنحصل على الضفة الغربية وغزة. .إلخ. وينص قرار الأمم المتحدة على الاعتراف بالدَّولة الفلسطينية عضوًا مراقبًا في الأمم المتحدة، وقد اعترضت إسرائيل على ذلك، مع أنَّها نفسها خرجت ونمت وترعرعت بقرار ظالم من الأمم المتحدة وبفرق صوت واحد.

فما هو تأثير الحراك الشَّبابي الشَّعبي السّياسيّ على مستقبل الصّراع العربيّ الصهيوني؟ كلّ ما جرى من حراكات يصب في مصلحة العرب في الصّراع العربيّ الإسرائيليّ. فإسرائيل انتصرت علينا في تحويل القضية الفلسطينيَّة من صراع إسلامي يهودي، وعربيّ صهيوني إلى صراع فلسطيني إسرائيلي، غير أن الرَّبيع العربيّ وهناك من يطلق عليه بالخريف، يصب في مصلحة تحريك القضية الفلسطينية.

حول الهُويّة والثقافة

(تعقيب)

أ. ناصر المصري*

شكرًا لسموِّ الأمير، لدعوته إلى إنشاء كلّية عربيّة للإدارة، وأتمنى عليه إنشاء كلّية للحُكم والقيادة، تعنى بأدبيّات حكم الشعوب على أساس من العدل، فالعدل أساس الملك. وحين نتحدث عن الهُويَّة والانتماء والولاء والثقافة، فلأنَّ ذلك له علاقة بالمواطن، فهي السِّمة المميزة للإنسان، أو المميزة لمجموعة عن أخرى. والهُويَّة من قبل ومن بعد خصوصية وذاتية في كلّ مجالات الحياة، ابتداءً من اللباس وانتهاء بالأفكار، فلا يلغي الشعور بالذات التغني بأمجاد الأسلاف.

وتعلمون أن الشَّباب يعانون من كثير من الأزمات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيَّة، على صعيد الحياة الأسرية، والتَّعليم بكلّ مستوياته، وهم بحاجة على مزيد من التوجيه، لتكون رغباتهم وميولهم، متوافقة مع قدراتهم.

وعلى صعيد الانتماء، فإن الشَّباب يشعرون بوجود خلل في هذه المنظومة، فهم ينتمون إلى وطن يشعرون فيه أنهم غرباء، لشيوع ظاهرة الفساد، الَّتي تنعكس على المواطن، لغياب معاني العدل، وتهميشه، ومصادرة حقوقه.

---

* كبير أخصائيي تدريب الجهاز الاستشاري لمعالي وزير الأشغال العامة، الاتحاد العربي للشباب والبيئة/ الكويت.

نقاش مفتوح

مقررة الجلسة: دة. جودي بطاينة/الأردنّ

بدأت هذه الجلسة الحوارية بكلمة للدكتور عدنان بدران، تحدث فيها عن الفرد الجديد، والشعوب غير المتساوية في التقدم والعلم، والملفات الَّتي لم تكتمل: الحرية، والدّيمقراطيَّة، والإصلاح، والإعلام، والتعليم، والأمن..إلخ

أشار الزملاء إلى مجموعة من المحاور المهمة، بدأها الدكتور جواد العناني حول تفتت المجتمع والميثاق الاجتماعي والفقر والتجزئة، وركز في ورقته على المجتمع الإنتاجي لا الاستهلاكي. عندما تصلون بعد فرح طويل إلى مرحلة الكهولة فلا تقولوا يا إلهي كم كبرنا، بل قولوا يا إلهي كم كبر الوطن. ومن هنا عليكم أن تقيِّموا أنفسكم في كل لحظة ما الَّذي أنجزتموه وأعطيتموه، وليس ما أخذتم. وأدعوكم للنظر في ما قاله د. ناصر عن استيراد نظم التعليم من الغرب، لأننا لا نملك الثقة بهويتنا وثقافتنا. فالأصل أن نعود إلى تراثنا حتى نكون شخصية تستطيع إثبات ذاتها، من خلال استراتيجيات الحوار، فأنا لا أستطيع أن أحاور ما دمت لا أملك ثقافة، أو فكرًا، أو أشكك في ثقافتي. وهناك الكثير من الأمور المتداخلة عندما نتحدث عن التفتت الاجتماعي وعن المرأة الَّتي تربّي أفراد المجتمع على المحبة. أما ما يخص الحديث عن كيفية الانتقال إلى الدّيمقراطيَّة المستقرة والدّيمقراطيَّة الجديدة وما المقصود في الفرق بينهما، فإن د. علي عنده أمل في أننا لا بد من أن نتحول إلى الدّيمقراطيَّة الجديدة، فما هو رأيكم في هذه الدّيمقراطيَّة؟ وأين أنتم منها ؟ هذا كله سيكون مثار جدل وحوار فيما بينكم. بالإضافة إلى ورقة الدكتور فيصل عن الصراع العربيّ الإسرائيلي، وأن الناحية الاقتصاديَّة تسيطر على مجرياته.هذه كلها كانت مثار جدل في الأوراق الَّتي قدمت.نتمنى أن نسمع رأيكم.

رئيس الجلسة: أ. د.عدنان بدران/الأردنّ

أؤكد - باختصار شديد - النقاط الرئيسة الَّتي طرحت في هذا اللقاء، وهي: الحاجة إلى ميثاق اجتماعي يعالج الرجعيَّة، ويعالج البطالة والفقر. وكيف ننتقل من مجتمع استهلاكي إلى مجتمع منتِج، ويعالج تهميش فئات معينة من مجتمعنا لينتفي الخلاف والتوتر، والانتقال من حكم الفرد الاستبدادي أو حكم الحزب الواحد الاستبدادي إلى التعدُّديَّة السّياسيّة والفكرية، إلى مجتمع متآلف فيه دور للأحزاب السّياسيّة ذات الصبغة الدّيمقراطيَّة، وتتداول السلطة بحكومات برلمانية، والمواطنة بوصفها معيارًا للانتماء، وكرامة الإنسان وحقوق الإنسان، لنقل الإنسان العربيّ إلى حالة اجتماعية واقتصادية وسياسيَّة أفضل.

وجرى الحديث في الإسلام السّياسيّ وأمن إسرائيل والنفط وكيف ينظر الغرب من خلال منظور ضيق لمصالحه الذاتية ولأمن إسرائيل. والهوية والثقافة أخذت حيزًا أيضًا، وكذلك تخطي ثقافة الخوف ما يؤدي إلى هوية متينة، تقوم قواعدها على استراتيجية الحوار.

متحدث

تكلم د. جواد العناني عن الاقتصاد لسبب وحيد. فالشّباب العربيّ تحرك لشعوره بالظلم والقهر وانعدام الفرصة أمامه وعدم المشاركة في السلطة. والشّباب العربيّ لا يطمح للوصول إلى السلطة، وإنما العيش بحرية وعدالة اجتماعية. وأي حاكم من الآن وصاعدًا سوف يحسب ألف حساب للشارع وللشباب.

كان الأردن من أول الدُّول العربيّة الَّتي وقَّعت على اتفاقيَّة «حق الحصول على المعلومات»، ولكننا نوقع على عناوين كبيرة ومضامين جيدة دون تفعيل لهذه المضامين والعناوين. لو وصلنا إلى حرية الحصول على المعلومة لما وصلنا إلى الفساد الَّذي نعيش فيه.

متحدثة

أفتخر بهويتي الإسلامية العربيّة الأردنية، وكل ولائي وانتمائي إلى وطني العربيّ. وأفتخر بالثقافة العربيّة ولديّ الاستعداد لو كنت في أكثر البلاد تحررًا وتعصبًا ضد الدين الإسلامي أن أفتخر.

متحدثة

القانون وحده لا يكفي، لأن الدُّول الأقوى تصوغ قوانينها بما ينسجم مع مصالحها، فالسياسة لها دور كبير في صياغة القانون، والقانون لا يمكن أن يطبَّق بمعزل عن السّياسة. ولهذا على الدُّول العربيّة أن تسعى لأن تكون ذات قوّة وسيادة.

وحينما نتحدث نلاحظ أن مَن يحكم العالم دولة أو دولتان. في حين أن العرب يتعرضون للاضطهاد.

أة. أمينة المعمري/ عُمان

صار عمري ٣٠ عامًا وأتمنى دخول جامعة لكي أتعلم، ويوجد آلاف من أمثالي يتمنون دخول الجامعة.بلادي فيها جامعة واحدة تستقطب ذوي المعدلات. فماذا تتوقع بلادي مني أن أعطيها؟.لقد تكلّم د. الكواري عن الدّيمقراطيَّة. فهل الشعب والطالب الجامعي يدرك معنى الدّيمقراطيَّة؟علينا أن نعلّم أبناءنا منذ الصغر معنى الدّيمقراطيَّة.

أ. مجدي محمد البطران/ مصر

لا نريد أن نعلّق مشكلاتنا كلها على إسرائيل، نريد أن نتقدم، فنحن في القرن الحادي والعشرين. وعلينا أن نعرف كيف يمكن للشباب أن يتكاتفوا، ويكون لهم دور في التنمية، وفي البحث العلمي، وآلية تنفيذ كل هذا.

أ. حسين محمد عوض/اليمن

ماذا عن الأحزاب والمنظمات الَّتي يكتظ بها وطننا العربيّ، وما هي الفائدة المرجوة منها ؟ألا تعتقدون أنها تستخدم الشّباب عند الحاجة، لأنهم ورقة رابحة؟

أ. محمد الفقي / لبنان

يقول الشاعر الجزائري مالك حداد: اللغة الفرنسية منفاي، إذا تركتها أصبر. الشّباب العربيّ لا يستطيع عمل أي شيء بعد موت الجامعات، والمستفيدون في السلطة لم يسمحوا له بأي عمل.

نحن غير مدربين على الدّيمقراطيَّة، وعلاقتنا بها تتجسّد في الانتخابات البلدية والانتخابات النيابية، ومن ثم تسود العشائرية إذا احتدَّت الأمور. وللأسف فإنَّ جامعاتنا العربيّة لا تدربنا على المواطنة كما هو الحال في الجامعات الغربية والأميركية الَّتي تدرب طلبتها على معنى المواطنة. فأيام الاتحاد السوفيتي حظي طالبان فيتناميان بمنحة مالية من الاتحاد السوفييتي، وفيما بعد تبيَّن بأن المنحتين تكفيان للإنفاق على طالب ثالث، فألحقوه بالطالبين اللذين يتلقَّيان العلم. أقول هذا لتروا كيف يتم استغلال الأموال العامة في الإنفاق الإيجابي.

لن تحرر فلسطين ما دام هناك خلاف فلسطيني فلسطيني، فهذه الخلافات تزيد في عمر دولة العدو.

أ. مصطفى آدم عبد الله / السودان

الميثاق فيه رؤية استراتيجية، ولكنني ألاحظ غياب السبل والوسائل الَّتي تحقق تطبيقه، وبخاصَّة إذا علمنا أنَّ قرار المحفظة العربيّة المالية بيد الغرب، كما قال سمو الأمير الحسن، مع أننا نملك من عائدات النفط ما يمكِّننا من امتلاك قراراتنا الاقتصاديَّة لو كنا نملك إرادتنا.

أ. عز الدين الزوي/ ليبيا

لماذا قام الشّباب العربيّ بالثورات؟

توجد هوَّة كبيرة بين تطلعات الشّباب وآمالهم، وما موجود في برج حكامنا العرب العاجي. الشّباب الآن لا يقبلون تمجيد الملوك والرؤساء والحكام، فهذا السلوك كان مستخدمًا في القرن التاسع عشر. وبوجود التكنولوجيا والعولمة أصبح الرئيس شخصية عادية في بريطانيا وفي فرنسا وفي أميركا.أمّا في الدُّول العربيّة فقد أنتجت لنا التجربة القومية طغاة، ونخشى أن ينتج لنا الربيع العربيّ من جديد طغاة جددًا.

فعلى الشّباب العربيّ حماية الحرية، فهو وقودها، ومن أجلها قامت هذه الثورات، ففي ليبيا لا يوجد برلمان، ولا يوجد شباب في الحكومة أيضًا. وكذلك في مصر وتونس. إذًا سيبقى الشّباب حارسًا للحرية الَّتي انتزعها.

أ. شهاب بورشلها / إيران (طالب في الجامعة الأميركية في مادبا)

كنا نتحدث عن المستقبل العربيّ والحقوق والواجبات مع سيادة القانون وغيرها، ولكن السؤال هو: ما هي الوسائل الّتي تمكننا نحن الشّباب من أن نكون شركاء في صناعة المستقبل العربيّ، وبخاصّة أن القانون لا يطبق على الجميع بالتساوي في الدُّول الّتي يفترض أن تكون فيها سيادة القانون ؟

أة. لمى العقاد / فلسطين - كندا

نحن العرب كذبنا على أنفسنا كذبة وصدقناها، وهي أن الغرب سيطر على الإعلام. وهذا غير صحيح، فأنا أعيش في كندا. وعندما كتبت عن القضيَّة الفلسطينية، وانتقدت الادعاءات الإسرائيلية نُشرت في الجريدة، ولكن اليهود هددوني بأنهم سيرفعون قضيَّة لكننا نحن العرب لا نحسن الدفاع عن قضايانا، ثم نلوم الغرب.

من واجب الدَّولة أن تقدم كل حاجات المواطن، فنحن نطالب الدُّول العربيّة فقط بالحقوق والكرامة بالنسبة للرجل والمرأة دون أي عنصرية.

كل ما نعرفه أن فلسطين لنا فقط، فهل قرأنا تاريخ فلسطين ؟ هل قرأنا ما هي النكبة، وهل قرأنا قصص الصراع وبداياته؟ اليهود يحاججوننا بالتوراة، فهل قرأنا القرآن الكريم لنحاججهم به؟

دائمًا نلوم حكامنا وملوكنا، فماذا عملنا نحن في موضوع تنشئة أبنائنا ليولدوا أحرارًا؟

أ. أحمد الصافي/مدير إدارة الشّباب والطفولة والمرأة في الرابطة الإسلامية للتربية والعلوم الثقافة

أتمنى عليكم إدراج توصية تتعلق بتنسيق الجهود بين المنظمات والجمعيات والهيئات الشّبابية في العالم العربيّ والإسلامي.

أ. محمد صابرين / مصر

كيف نقصر المسافة بين الكلام والفعل؟ ولهذا أحسب أن الربيع العربيّ كان صرخة

من أجل المستقبل، وتصفية الحساب مع الماضي. لقد قال أحد السفراء الغربيين: الغريب أن الشعوب عندما تتفق وتحتج تتجه إلى اليسار، وأنتم في العالم العربيّ اتجهتم يمينًا. فكيف نفسر هذه الظاهرة؟

أة. أسماء الحسيني/مصر

الشّباب قوة قائمة بذاتها، وهي بعيدة عن المؤسسات التقليدية ، وقد جاء هذا الحراك معبِّرًا عن أجيال جديدة لها بُعد ثقافي ومعرفي جديد ومختلف. فلم يتحرك الشّباب بحسابات وتوازنات للسياسة، فقد أصبحوا هم قاطرة مجتمعاتنا الَّتي تتميز بالتنوع الثقافي والديني والسّياسيّ والإيديولوجي. ولا بد من أن يتحول هذا التنوع إلى عامل ثراء وليس عامل فرقة أو صدام.

وللأسف هناك غياب لآداب الحوار في مجتمعاتنا،وفشل في إدارة الأزمات والاختلافات بطريقة سلمية، أو عبر حوار يتيح لكل طرف إبداء رأيه للوصول إلى حلول وسطية، فغياب الحوار بطريقة سلمية وحضارية له تداعياته السلبية الَّتي ستعيق مجتمعاتنا عن تحقيق الأهداف النبيلة الَّتي قامت من أجلها الثورات العربيّة، وإقامة حياة أفضل، لتجاوز البطالة والفقر وتدني المعيشة في كل أوجه الحياة. فما أحوجنا اليوم إلى ترسيخ قيم الحوار، وتحقيق التعايش والعيش المشترك بين مختلف الثقافات والانتماءات وبناء أرضية مشتركة، وهذا لا يعني التطابق. فما شهدته مصر وتونس وليبيا واليمن وغيرها من استقطاب حاد بين التّيارات الدينية، ومن تسمّي نفسها تيارات مدنية أو ليبرالية أو علمانية، هو أبرز مثال على غياب الحوار وغياب إدارة الخلاف بطريقة سلمية. ولكي يكون الحوار ناجحًا لا بد وأن يتوفر له شروط، منها:

أولاً: الاستماع للآخر حتى لا يكون حوار طرشان.

ثانيًا: ألاّ يتشبث كل طرف برأيه، على قاعدة: رأيي خطأ يحتمل الصواب ورأي غيري صواب يحتمل الخطأ.

ثالثًا: المرونة في الحوار، والنزول على رأي الطرف الآخر إذا كانت حجَّته مقنعة.

رابعًا: وجود أرضية مشتركة للحوار للتقليل من الفجوة وحدَّة الاختلافات، بعيدًا عن المصالح الشخصية والفئوية والحزبية، وغيرها من المصالح الضيقة.

ويجب أن يكون الحوار تراكميًا وأن لا نعود في الحوار إلى نقطة الصفر.

ومن بدون الاعتماد على الحوار ستكون الوسائل العنيفة هي البديل المؤدي إلى العنف بكل صوره وأشكاله.

تعيش مجتمعاتنا ظروفًا جديدة ومتغيرات ذات طابع خاص، وتحدّيات غير مسبوقة، تحتاج إلى طرائق ومناهج جديدة في التفكير والتعامل، ولن يتأتى ذلك إلاّ بخلق بيئة مناسبة وخلق شروط لحوار خلاق، ليس فقط على مستوى النخبة، ولكن على مستوى الشارع والحي والجامعة والمدرسة والإعلام، لخلق القيادات القادرة على الأخذ بيد مجتمعاتنا.

رئيس اللجنة الوطنيَّة لشؤون الشّباب في الأردنّ

كان من المقترح أن يكون المؤتمر الخامس في الجمهورية التونسية ولكن المملكة الأردنية تبنت هذا المؤتمر،ونحن الآن في مؤتمر وطني يشارك فيه عدد غفير من شباب الدُّول العربيّة الشقيقة، ومن حقنا أن نسأل إخواننا في اليمن، وإخواننا في سوريا، وفي ليبيا: لماذا الحراك الشّبابيّ؟ فنحن نعلم أن الشّباب هم نصف الحاضر وكل المستقبل وهم عماد الوطن، ولكن علينا أن نراجع أنفسنا، ونصلح ذاتنا.

أ. ريمون رباح / الأردن

لي تعليقان على عناوين الجلسة:

الأول: هل أخذ الشّباب دورهم في الحراك الشّبابي في اليمن وليبيا وتونس ومصر؟ إذا كان الشّباب قد أخذوا دورهم فعلينا أن نكمل هذا الدور. فنحن لا نقبل بأن يكون الشّباب شمّاعة لهذه الثورات، ولكم أن تتأمَّلوا في الحالة المصرية على سبيل المثال، فقد قفز السّياسيّون القدماء على كل مكتسبات الثورة، وغاب الشّباب.

الثاني: أن المسيحيين العرب في دولنا، يطلب منهم الوطنيَّة والولاء والانتماء والطاعة، ومع ذلك يهمَّشون، فبما أنك تطلب من الشخص أن يكون جزءًا منك، وأن يؤدي واجبه الوطني، فعليك أن تحترم ديانته، كما عليه أن يحترم ديانتك، وهذا هو التنوع الديني والحضاري، الَّذي يمكن أن يتأسس بالحوار الخلاق.

أ. رامي مجدي / مصر

من المؤكد أن العنف الاجتماعي ممارسة خطأ، فدولة المؤسسات لها شرعيتها، فلا يجوز الاعتداء على مؤسسات الدَّولة في حال قيام ثورة ما، مهما كانت المسوغات. ولنا أن نتأمل فكرة المقاومة عند فرانس فانون.

نحن الآن ثقافيًا في مرحلة ما بعد الحداثة، وهذه المرحلة تعطينا صورة وهمية عن ثقافتنا فأنت عندما تلبس الـ «تي شيرت» فأنت تقلِّد الإعلانات الَّتي تؤثر على الربح، وعلى الإحساس بالهوية والذات. ولا يخفى أن الثقافة العالمية نفسها تتعرض للتهديد، فكيف لنا نحن العرب أن نحافظ على ثقافتنا هذه في وسط السيطرة الرأسمالية الغربية. على وسائل الإعلام.

لدينا مرحلة الثورة ومرحلة ما بعد الثورة.ففي مرحلة الثورة تم كسر حاجز الخوف أما مرحلة ما بعد الثورة فتتعلق بكفاءة من يحكم، وليس بالضرورة أنَّ من قام بالثورة هو من سيحكم.

خلاصة تعقيب لسموّ الأمير الحسن بن طلال

أكَّد سموُّه أنه سيعقُب هذا اللقاء، لقاءٌ آخر للحديث عن الميثاق الاقتصادي العربيّ، وطمْأن المشاركين تجاه ما يمكن أن يُبدى من ملاحظات على البعد الاقتصادي، لأنه يرى في المرحلة القادمة وجوب إحكام مفهوم القضاء العام، والسير وفق أسلوب متدرِّج في الفضاءين؛ السّياسيّ والاقتصادي، وبخاصَّة أنَّ في عضوية هذا المنتدى رئيس جمهورية الجزائر على سبيل المثال، وهو من الأعضاء المؤسسين، وأنَّ الشخصية الرسمية موجودة إلى جانب عدد من الشخصيات الرسمية الَّتي لم تشارك في هذا اللقاء، وأنَّ الغاية من اللقاءات القادمة إيجاد تعاون بين القمة السّياسيّة- كما تسمَّى- والبعد الاقتصادي الاجتماعي والبعد المدني. فالحكم الراشد يتحقَّق بالتكامل بين الإرادة السّياسيّة والإرادة الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والإرادة المدنية.

وأشار سموُّه إلى حضوره مؤتمر عدم الانحياز قبل ٤٢ عامًا في لوساكا في زامبيا، بوجود عدد من الشخصيات الَّتي أصبحت الآن جزءًا من تاريخ عدم الانحياز، أمثال أنديرا غاندي وسوهارتو، ونوَّه بالدور الَّذي قامت به دول عدم الانحياز. والعلاقة الملتبسة بين الشرق والغرب، وما أفرزته التصورات الغربية عن الشرق بأنه مصدر للإرهاب، فالمسلمون يوصفون في الإعلام الغربي بأنهم متزمتون أو متطرفون. وتساءل سموُّه في هذا السياق:«هل المتطرفون هم مَن يُعبِّـرون عن إسلامنا؟ فماذا عن مليار ونصف مليار إنسان يبحثون عن العدالة الاجتماعيَّة، وعن لقمة العيش، وعن الحرية المسؤولة؟».

وأشار سموُّه إلى أنَّ الفجوة بين الحاكم والمحكوم هي فجوة فراغ فكري، والفراغ الفكري لا تعبئه السلطة فحسب، فهناك نقص في بناء القاعدة المعرفية، ونحن نتحدث عن عدد العاطلين عن العمل، وعن عدد العاملين، ونتحدث عن الأرقام الاقتصاديَّة ونجتهد في كل شيء، دون الاستناد إلى واقع معلوماتي، وأننا نغيِّب الحوار، ونغيِّب الفكر التحليلي من مناهجنا المدرسية، ففي لندن يدرِّسون الصفوف الأولى في الروضة بالأسلوب القصصي، وهذا الأسلوب هو الأكثر نجاحًا لمن هم في سن الحادية عشرة أو الثانية عشرة من العمر، فبناء الثقة بالنفس وبالآخر يبدأ وينتهي بالمعلومة.

وأشار سموُّه إلى أنَّ ثمة دراسة موجودة في إدارة الموارد البشرية، أجريت بالتعاون مع اليونسكو والبنك الدُّولي، بحثت في كيفية المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل العربيّ، وأنَّ هذه الدراسة تقوم على المعلومة، وقد شملت ست دول عربية من المغرب ومن المشرق.فلا بدَّ من بعض المرجعيات، واعتماد الفهارس، الَّتي ينبغي أن تتضمن مفهوم الحرية. فمعايير الحرية ترسمها الفهارس الأجنبية، وهي فهارس موجَّهة لهذه المنطقة، والصحيح منها يُعدُّ كلمة حق يراد بها باطل.

وفيما يتعلق بالبحوث المرجعيَّة أو الدراسات المؤسسية دعا سموُّه كلَّ من يشارك في هذا اللقاء، التقدُّمَ للمنظمة العربيّة للتربية والثقافة والعلوم، لاغتنام الفرصة للتواصل مع الشّباب المشاركين والتزوّد بالمعرفة، لمعرفة مَن هو الآخر وأين يقف.

وألمح سموُّه إلى أنه آن الأوان لكي ندرك بأننا محاصرون من كل جهة خارجية وداخلية، بفعل انقساماتنا السّياسيّة.

ودعا سموُّه إلى العمل على أساس من القواسم المشتركة تأكيدًا لقول **الإمام الشاطبي**: «نعظِّم الجوامع ونحترم الفروق». فعندما نتحدث عن الاختلافات، ينبغي أن يكون حديثنا في هذا الإطار. فهناك مسارات متعدّدة نجحت في العالم.

وأشار سموُّه إلى الموضوع النووي الإيراني، وفي السياق نفسه لفت الانتباه إلى قضايا اللاجئين الموجودين في منطقة غرب آسيا، واللاجئين الفلسطينيين والسوريين وباكستان وأفغانستان، إضافة إلى لاجئي آسيا الوسطى وما يسمى بمنطقة غرب آسيا، وأنها جميعها قضايا إنسانية تحتاج إلى الوقوف عندها، في إطار من مسار يشمل البعد الإنساني، والبعد الطبيعي والبعد الاقتصادي، وأنه لا بد من وجود قواعد معرفية تحت هذه العناوين الثلاثة لإيجاد التداخل والتمازج فيما بينها، وبناء قاعدة إنتاج مشتركة.

وقال سموُّه في مداخلته: «كلام الأمير ليس أمير الكلام، فالشَّباب ثورة وثروة، والمهمّ هو أن نصل إلى بعض الخلاصات الَّتي نستطيع أن نبني عليها في الجلسات القادمة الميثاقَ الاجتماعي العربيّ. وعندما نتحدَّث عن الشَّرعيَّة بمعنى سيادة القانون، فإنَّ هناك مسألة تحت هذا الباب أقامتها فينيسيا أمام المجموعة الأوروبيَّة. وفي هذا المجال اسمحوا لي بأنْ أذكر بأنَّني تشرَّفت بعضوية اللجنة الكويتيَّة، الَّتي عقدت لقاءاتها تحت عنوان:

«جَعْل القانون يعمل من أجل الجميع». وكنتُ قد طلبت من د. **مدحت حسنين** – الَّذي أتى إلى عمّان من مصر قبل أحداث ساحة التَّغيير – أن نعلن نتائج التَّقرير، لكنَّه رأى تأجيل إعلان النَّتائج، نظرًا للظُّروف الدَّقيقة الَّتي تمرُّ بها مصر.

وقد سمحت لنفسي أن أستضيف لقاءً أوليًّا في هذا المجال، ولكنَّني أرغب في توزيع هذه الدِّراسة عليكم جميعًا، لتسهموا في تبنّي بعض التَّوصيات، وبخاصَّة لائحة الحقوق والواجبات، والمواطنة، فضلاً عن الحديث عن المسيحي والمسلم، والشّمالي والجنوبي، والشَّرقي والغربي.

فالقانون هو أساس عمل الدَّولة وعلينا أن نتصرَّف بموجبه، وفق مبدأ الشفافيَّة والدِّيمقراطيَّة. وقد طالعتنا الصُّحف بتشكيل لجنة وطنيَّة جديدة تُعنى بالنَّزاهة. والنَّزاهة الَّتي نتحدَّث عنها لها مرجعيَّات، منها مرجعيَّة القانون ومرجعيَّة الحكم الصَّالح. وعند الحديث عن الصِّناعات الاستيطانيَّة على سبيل المثال أودُّ أن أذكِّركم بأن هذه المنطقة من العالم– الَّتي تُسمّى في الغرب الشَّرق الأوسط كما يحلو لهم تسميتها – تمتدُّ – بحسب تعريفات بعض أعضاء مجلس الشيوخ في الولايات المتَّحدة– من مراكش إلى بنغلادش، ومن الدّار البيضاء إلى كالكوتا. فأيّ شرق وأيّ أوسط يتحدَّثون عنه؟ وعندما نزور دلهي يقال لنا أنتم الغرب الأوسط، وحقيقة الأمر أنَّنا شرق السويس غرب آسيا، علمًا بأنَّ مصر جزء من اللَّجنة الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة لغرب آسيا».

وأزجى سموُّه الشُّكر للجنة الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة لغرب آسيا على دعوتها الصَّريحة لإنشاء صندوق إعادة تأهيل اقتصادات المنطقة، ولأخذها بالحسبان التَّركيز على تمكين المواطنة وتفعيلها. ورحَّب بزيارة الدكتور عبد الله الدردري القريبة، لمتابعة التفاصيل كافَّة المتعلِّقة بأنشطة الصُّندوق. وذكَّر سموُّه الحضورَ بأنَّ المحفظة الماليَّة العربيّة تُدار بإرادة أجنبيَّة، في الوقت الَّذي يدَّعي فيه العربُ الاستقلالَ، وأنَّ إدارة الموارد من حقِّ الشعوب.

وأشار سموُّه إلى الصَّحوات المتعدّدة في الخمسينيات، والصَّحوة القوميَّة الثَّانية الَّتي تزامنت مع الثورة العربيّة والنهضة العربيّة في مطلع القرن العشرين. ووصَف الصَّحوة الحاليَّة بأنَّها صحوة الأصوات المرفوعة الرَّافضة لكلّ ما هو قائم، وتساءل: ولكن أين الصَّحوة على المضامين والمحتوى القانوني؟ وأبدى إعجابه بالأزهر الشَّريف،

الَّذي يخوض غمار العمل السِّياسي، بعيدًا عن الحزبيَّة والسِّياسة بمفهومها المعتاد، ومحافظته على الموضوعيَّة في الأداء، لإقامة دولة ديمقراطيَّة دستوريَّة مدنيَّة.

واتَّصل حديث سموّه عن التَّنوُّع، بالحديث عن الشَّرعيَّة وسيادة القانون، وطرح في هذا السِّياق عددًا من الأسئلة منها: هل السُّلطة مأذون لها بممارسة مسؤوليَّاتها بالكامل؟ وهل هناك منظومة دستوريَّة متكاملة قانونيًّا تعمل صباح مساء بالتَّداخل الكامل بين القانون والدُّستور، وبين الدُّستور وروح الدُّستور وليس أصل الدُّستور فقط؟ وهل هناك قوانين غير مكتوبة يصعب الوصول إليها أو الحصول عليها؟. وأمَّل سموُّه أن تستطيع الأمَّة تأسيس صندوق فاعل لإعادة البناء والتَّأهيل، في الوقت الَّذي يجري فيه التَّركيز على تجارة النّفط؛ فيما نحن نتحدَّث عن الفقر الحقيقيِّ، وتجارة الرِّق ومخيَّمات اللَّاجئين، وتترقَّب الأمَّة قمَّة اقتصاديَّة في المملكة العربيّة السُّعوديَّة، وقمة أخرى اقتصاديَّة لمجموعة الثَّمانية، تليها قمَّة لمجموعة العشرين، في ظلِّ واقع مرير بسبب فقداننا لإرادتنا. وتساءل سموُّه: ماذا عن سدِّ الفجوة في كرامة الإنسان، إضافة إلى سدّ الفجوة في الموازنة العامَّة للدَّولة؟ وماذا عن الاحتفاظ بكرامة الإنسان الَّذي هو المنطلَق الأساس، بدلاً من اعتبار الفرصة الاستثماريَّة الافتخاريَّة وحدها سببًا للتَّحرُّك الاقتصاديّ؟ وأضاف سموُّه: «عندما تتحدَّثون عن الموضوعيَّة، عليكم أن تستذكروا دعوتي الصَّريحة بضرورة إنشاء المعهد العالي للإدارة العربيّة، لكي نخرج من دائرة المحسوبيَّات، إلى مجتمع الكفاءة لتهيئة الشَّباب لدورهم القادم».

وتطرَّق سموُّه إلى الحديث في موضوع الصيرورة الإقليمية الجامعة، وأشار إلى اجتماعه بالرئيس الأسبق لدولة الدومينيكان، الَّذي جاء ممثلاً للمسار الثاني لأربع وثلاثين دولة من أمريكا اللاتينية، حيث الملايين من المواطنين العرب ومن ذوي الأصول العربيّة. وكذلك حواره مع وفد من أساتذة الجامعات الإندونيسية، وأهمّيَّة تكوين قوة آسيوية للتدخل في سوريا في مرحلة ضبط أي اتفاق سياسي يتوصل إليه.

وأشار سموُّه إلى أنَّ المسلمين الَّذين في إندونيسيا Punchsela يحترمون التعدُّديَّة، وهو ما تمكن ملاحظته في الأرخبيل الضخم من الجزر الأندونيسية، وتساءل: «فماذا عن درب الأفكار بين عربي متوسطي وبين فينيقي متوسطي؟» فالحديث عن التاريخ وامتداده، يكشف أن هنالك شبة تحرك دولي للتعطيل على العرب في موطنهم في مشرقهم العربيّ،

وأنه بالرغم من انبثاق حكمة الإشراق من آسيا والتنوير من أوروبا، إلا أنَّ أوجه الصراع ما زالت موجودة، وأنَّ التأثير القادم من الشرق المُتعدِّد، وبخاصَّة الشرق القريب: جنوب آسيا، والشرق البعيد: جنوب شرق آسيا، واضح في واقعنا، ففي الخليج نرى التأثير الهندي وامتداد المحيط الهندي، فالتواصل مع الهند أمر معروف، وهو تأثير يضع هوية الخليج العربيّة في الميزان، ولذلك لا بد من مواصلة الحديث عن ميثاق عربي اجتماعي، وميثاق اقتصادي عربي.

فالميثاق الاجتماعي هدفه التعرُّف على أشكال التعدُّد. ويستوعب جغرافيات متعدّدة، بما فيها أمريكا اللاتينية، وجنوب آسيا، وجنوب شرق آسيا، وبإمكان الميثاق الاجتماعي أن يتصل بميثاق اقتصادي، وبلائحة حقوق وواجبات تتعلق بمفهوم المواطنة. ولا بد من أن تكون البداية في التَّغيير متدرِّجة، فمن هذا المنطلق كانت الفكرة لدى المنتدى وأعضاء المنتدى، وأنَّ أول من بادر بالكتابة عن الموضوع هو الدكتور **عبد الحسين شعبان**. ولا بد لفكرة الميثاق الاجتماعي من التشبيك بين المؤسسات العربيّة ونظمها المتداخلة.

وأضاف سموّه: «ثمة مليارات تنفق على السلاح التقليدي وغير التقليدي. ولكن ماذا عن الأمن الإنساني؟ وأين الأمن المشروع المبني على تمكين المواطن؟ هذا ما نحتاجه من العاملين في هذا المجال ونحن نسعى إلى تطوير الميثاق الاجتماعي».

الباب الثّالث

الأوراق المرجعيَّـة للمناقشــات

ومداخلات مكتوبة لبعض المشاركين

أدبيَّات الحـوار مع الشَّباب

د. محمود قظام السرحان*

«تتطلَّب المكانة الَّتي نطمح أن يحتلها الأردن عربيًّا وعالميًا على صعيد الحرّيَّات والانفتاح السّياسيّ، عملاً وجهدًا رسميًا من جميع الجهات، لترسيخ ثقافة الدّيمقراطيَّة، واعتماد الحوار وسيلة التَّواصل الحضاري، وتعظيم المشاركة الشَّعبية في بيئة تسودها قيمة التسامح وحرّيَّة الفكر ورعاية الإبداع. [1]»

(جلالة الملك عبد الله الثّاني ابن الحسين)

تمهيد

يمكن أن تكون استراتيجيات الحوار مع الشَّباب استراتيجيات شاملة أو استراتيجيات جزئيَّة، أو استراتيجيات رابح – رابح، أو استراتيجيات رابح – خاسر واستراتيجيات خاسر – خاسر، واستراتيجيات الحوار التفاعلي والاستماع للنظير وغيرها. وتُعدُّ استراتيجيَّات الحوار مع الشَّباب خطوات استباقية ووقائية لاستيعاب طاقات الشَّباب وإمكاناتهم وتوظيفها في العمليَّة التنمويَّة الشَّاملة والمستدامة بكافة أبعادها نماء وإنماءً.

وتحاول هذه الورقة الإجابة عن التساؤل الرئيس التالي:

- ما هي استراتيجيّات الحوار مع الشَّباب؟

---

* أكاديمي وخبير شبابيّ؛ مدير مركز القرية الكونيّة للدراسات والاستشارات؛ وعضو المنتدى/الأردنّ.

ويرتبط بهذا التساؤل الرئيس الأسئلة الفرعية التاليَّة:-

- ما مفهوم الشَّباب؟
- ما أهمية الشَّباب؟
- ما الاتجاه الأمثل والأنسب للتَّعامل مع الشَّباب؟
- لماذا الحوار مع الشَّباب؟
- ما دور الأسرة؟
- ما قواعد فنِّ التعامل مع الشَّباب؟
- ما مفهوم الحوار؟
- ما أشكال الحوار؟
- ما أنواع الحوار؟
- ما متطلبات الحوار؟
- ما مرتكزات الحوار؟
- ما آداب الحوار؟
- ما أسس الحوار؟
- ما منطلقات الحوار؟
- ما أخلاقيات الحوار؟
- ما شروط الحوار؟
- ما استراتيجيّات الحوار؟
- ما أهمية الحوار؟
- ما وسائل ترسيخ ثقافة الحوار؟
- ما معوقات الحوار؟

من هم الشَّباب

الشَّباب لغة كما وردت في القواميس العربيّة ومنها لسان العرب لابن منظور[٢] تعني الفتوَّة والفتاء؛ بمعنى الحيوية أو القوة والديناميَّة. والمعنى اللغوي نفسه ورد في قواميس اللُّغات الحيَّة، ومنها اللُّغة الإنجليزية (YOUTH) بمعنى أول الشيء، أي إنه طازج وحيويّ، لذلك قيل قديمًا الشمس لا تسطع في المساء كما تسطع في الصباح. وهناك أكثر من اتجاه في تعريف الشَّباب اصطلاحًا، منها:

١- الاتجاه البيولوجي

وينظر هذا الاتّجاه إلى الشَّباب بوصفه مرحلة عمريَّة مرتبطة بسن معين اتفق عليها عالميًا وعربيًّا أردنيًا جرى تحديدها بسن (١٥-٢٤) سنة. وتصل نسبة الشَّباب الأردني حسب هذا المفهوم حسب إحصاءات عام ٢٠٠٤[٣] إلى ٢٣٪ من مجموع السكان. ووصلت نسبة من هم دون سن الثلاثين في الأردن حسب إحصائيات العام ذاته إلى ٧٣٪ من مجموع السُّكان. وهذا هو المفهوم الدُّولي السّائد حاليًا في تعريف الشَّباب. وهناك بعض الدُّول ترى أنَّ مرحلة الشَّباب تصل إلى سن ٣٥ سنة، وبعضها الآخر إلى سنّ ٤٠ سنة.

٢- الاتجاه السيكولوجي

وينظر هذا الاتجاه إلى الشَّباب بوصفه حالة نفسية لا علاقة لها بالعمر الزمني، فأنت شاب مثلاً حين تحتفظ بالحيويَّة والحماسة والحركة والطُّموح والأمل في الحياة، وتعتزُّ بأهمِّيَّة دورك في الحياة. وهذا الاتجاه يعكس نظرة الإنسان للحياة بمقدار ما يشعر أنَّه يتمتَّع بالشَّباب والحيويَّة، وبمقدار ما يستطيع أن يولِّد في الآخرين الرغبة الجامحة للعمل والحياة، وبهذا يكون شابًا. وحين يخفق في ذلك يسير في الدرب وحيدًا وتتكدر نفسيته، ويشعر باليأس والإحباط والحزن والرغبة في الهروب من الحياة، وهذه بدايات مرحلة الشَّيخوخة وعلاماتها، لمن لا يجيد فن التَّعامل مع الحياة.

٣- الاتّجاه الحضاري الاجتماعيّ

ويجمع هذا الاتجاه بين الاتّجاهين آنفي الذكر. ولا ينكر هذا الاتجاه العامل الزمني في تحديد سن الشَّباب، وفي الوقت ذاته لا يُنكر أثر الحالة النَّفسيَّة في الشَّباب. وهذا الرَّأي ينسجم بطريقة ما مع النَّظريَّة العاطفيَّة العقليَّة المعروفة في علم النفس، والَّتي تشير إلى أن سعادة الإنسان أو شقاءه يتوقف -إلى حدٍّ كبير- على الألفاظ والعبارات التي يعبّر بها الشَّاب عن نفسه، كأن يقول: أنا سعيد ونشيط وشاب، فمثل هذه الألفاظ والعبارات تتحوَّل إلى عواطف تتركز حول الذّات الإنسانية، ومن ثم تصبح جزءًا من شخصيَّة الفرد.أما في حال شيوع ألفاظ وعبارات سوداوية عن الذّات، فستفضي في

النِّهاية إلى تشكيل شخصيَّة يائسة متشائمة وعاجزة وهرِمة. وهذه النَّظريَّة تجد أصداء لها في قول الشاعر المهجري إيليا أبو ماضي:

أيهذا الشاكي وما بك داء كيف تغدو إذا غدوت عليلا

أهمية الشَّباب

تتحدَّد أهمية الشَّباب في النقاط التالية[٤]:-

- **بشريًا**

الشَّباب قطاع حيوي وهامّ في مجمل التَّركيبة السُّكّانيَّة للمجتمع؛ فقد وصلت نسبة الشَّباب الأردني حسب المفهوم المتعارف عليه عالميًا (١٥-٢٤) سنة إلى ٢٣٪ من مجموع السكان لعام ٢٠٠٤ [٥]، وتصل نسبة مَن هم دون سن الثلاثين سنة حوالي ٧٣٪ من مجموع السكان للعام ذاته.

- **اقتصاديًا**

يُعدُّ الشَّباب عنصرًا أساسيًا في العمليَّة التنمويَّة الشاملة والمستدامة نماءً وإنماءً، وبه ومن خلاله نرى مستقبل الوطن. وتُعدُّ رعاية الشَّباب على هذا الأساس عمليَّة استثماريَّة مربحة على المدى البعيد، فعلى قدر ما نعطي الشَّباب ونرعاهم يرتد عائد هذا العطاء سخيًّا على شكل خبرات بشريةً، أصبحت ثروة العصر وعُدَّة الأمَّة لمواجهة التحدّيات الدّاخليَّة والخارجيَّة في عالم سريع التَّغيُّر.

- **سياسيًا**

فالعلاقة بين العمل السّياسيّ والعمل الشَّبابي علاقة تبادليَّة تفاعليَّة ترابطيَّة، وتربية الشَّباب وإعدادهم عمليَّة سياسيّة في النِّهاية، خاصَّة ونحن نعيش في عصر الدّيمقراطيَّة بأبعادها واتِّجاهاتها كافَّة.

- **عسكريًا**

الشَّباب هم العمود الفقري للقوات المسلَّحة والجيش في أي مجتمع من المجتمعات البشريَّة، وخصوصًا في منطقة تموج بالأحداث، ومستهدفة بأكثر من عدو وطامع صهيونيّ

واستعماريّ وشعوبيّ، للنَّيل من عقيدتها واستغلال ثرواتها، وتحجيم تطلعاتها، والسيطرة على ترابها الوطنيّ، وقهر شعوبها، وفرض الوصاية على الأرض والإنسان.

ومن هنا فإن عمليَّة إعداد الشَّباب ورعايتهم حق لهم وواجب على وطنهم تقديمه لهم، بوصفها عمليَّة مهمَّة وأساسيَّة لمجتمع ينشد التَّقدُّم وتخطّي حاجز التَّاءات الثلاث: (التَّبعيَّة، والتجزئة، والتخلف)، كما أسماها سموّ **الأمير الحسن بن طلال**، وهي مهمَّة أيضًا لأسباب عدّة، أبرزها:

- ضرورة مُلحَّة تحتمها مصلحة الشَّباب ومصلحة الوطن سواء بسواء، وتحتمها العمليَّة التَّنمويَّة الشَّاملة الَّتي يشكِّل الشَّباب قُطب الرحى فيها.
- ضرورة فرديَّة، لأن من شأنَّها مساعدة الشَّباب على كشف إمكاناتهم وتنمية ميولهم وقدراتهم الجسميَّة والعقليَّة والروحيَّة والانفعاليَّة والجماليَّة والاجتماعيّة، وإعدادهم للدور المتوقَّع منهم في المساهمة في تنمية مجتمعهم.
- ضرورة اجتماعيَّة، لأنَّ قوة أي مجتمع وتماسكه وسلامة بنيانه وأخلاقه ومتانة العلاقات السائدة فيه، يتطلَّب جيلاً من الشَّباب الواعي والقادر والمسؤول، والملتزم بقضايا مجتمعه وأمته، والمبادر إلى البناء والتطور والتَّغيير.

ما هو الاتّجاه الأمثل للتعامل مع الشَّباب[٦]

هناك أكثر من اتجاه في التَّعامل مع الشَّباب، تبعًا لاعتبارات المكان والزمان والثقافة والإيديولوجيا، ومن هذه الاتّجاهات:

١- اتّجاه النبذ والاضطهاد والتَّهميش وعدم الاكتراث بالشَّباب بكونهم طاقة وقوة وقضية. وهذا الاتّجاه يعكس البعد السلبي في التَّعامل مع الشَّباب بوصفهم مشروعًا للهدم والتدمير. ويشيع هذا الاتّجاه في ظلِّ أجواء التَّخلُّف والجهل والأمية. والنتائج المترتِّبة على شيوع مثل هذا الاتّجاه تتمثّل في أنماط التمرد والثَّورة الَّتي يلجأ إليها الشَّباب، بكونها الوسيلة المناسبة لتحقيق أهدافهم وأغراضهم العاجلة والآجلة على حد سواء.

٢- اتّجاه التتبُّع والمراقبة والتدقيق. ففي ظلِّ هذا الاتّجاه يتم التَّعامل مع الشَّباب بوصفهم مشروعًا للمشاغلة. وفي ظلِّ هذا الاتّجاه ينشغل النسق السّياسيّ والاجتماعيّ والتَّربويّ والشَّبابي القائم في المتابعة والتدقيق، ومراقبة الشَّباب في حركاتهم وسكناتهم، فيرصد كلّ حركة وكلّ همسة، خوفًا وخشية ورهبة من قوة الشَّباب وطاقاتهم، وأوقات فراغهم الَّتي هي في أمسِّ الحاجة إلى العقلنة والتقنين والتَّوظيف الإيجابي لصالح الشَّباب والمجتمع. فإذا لم يُحسن المجتمع التَّعامل مع هذه القضايا بعقلانية، فستنفلت الأمور من عقالها، وتؤدّي إلى نتائج وخيمة. وفي هذا الصدد يقول الخليفة الفاروق **عمر بن الخطاب** ﷺ لأحد ولاته: ماذا تصنع بسارق؟؟ قال: أقطع يده، قال له الفاروق: إن قطعت يده قطعت يدك، يا هذا إن الله خلق الأيدي لتعمل، فإن لم تجد في الطاعة عملاً التمست بالمعصية أعمالاً، فاشغلها بالطاعة قبل أن تشغلك بالمعصية.

٣- اتّجاه التوجيه والإرشاد والاستثمار الإيجابي الَّذي يؤكّد ضرورة التَّعامل مع الشَّباب بوصفهم أصدقاء وشركاء أساسيين في العمليَّة التَّنمويَّة الشاملة نماءً وإنماءً، لكونهم مشروعًا وطنيًا وقوميًا يتوقف مصير الوطن ومستقبله على إعدادنا ورعايتنا لهم. وحتَّى نضمن المستقبل -حسب منظور هذا الاتّجاه - لا بدّ من أن يكون الشَّباب شركاء في كلّ ما يتعلق بمصيرهم وبحاضرهم ومستقبلهم، لأنهم هم وليس سواهم كلّ المستقبل. ويجب الابتعاد عن التَّعامل معهم وفق العقليَّة الأبويَّة البطركيَّة القائمة على إصدار التَّعليمات والأوامر والنواهي، وفرض التَّبعيَّة، والاحتواء، وتهميش دورهم واستلابهم، والعمل معهم على أنهم قطاع مهمل، لا يملك قراره في الحاضر والمستقبل، أو ممارسة دور الواعظ معهم. فهذه الأساليب ستؤدّي إلى تعرض الشَّباب إلى حالات الوجود الحادة كما أسماها الفيلسوف الفرنسي **كارل ياسبرز** كالقلق والإخفاق واليأس والإحباط والاضطراب والحيرة والاغتراب والصّراعية، وغيرها.

لماذا الحوار بين الشَّباب[٧]:

الحوار مسألة حيويَّة وأساسيَّة للبشريَّة قاطبة. فالحوار قيمة إيجابيَّة عليا وسلوكٌ حضاريٌ يعبِّر عن حالة الرُّقي الفكريّ والثقافيّ لأية أمَّة من الأمم. وتوسيع قنوات الحوار مع الشَّباب يُعدُّ نقلة حضاريَّة مميزة في ارتياد آفاقه الإيجابيَّة الواعية والمسؤولة بين الشَّباب أنفسهم من جهة، وبينهم وبين المسؤولين وأصحاب الرَّأي والفكر وصُنَّاع القرار على مختلف الصُّعد والمستويات، في المجالات كافَّة، وصولاً إلى المشاركة الفاعلة والشاملة، والإسهام الفاعل في صنع حاضرهم واستشراف آفاق مستقبلهم.

وتنمية مهارات الحوار للشَّباب ومع الشَّباب مهمَّة وطنيَّة، فمن شأن الحوار سلوكًا وممارسة أن يُفعِّل طاقات الشَّباب ويُحوِّلها إلى أدوات بناء وتنمية للذات. وعلينا أن نعلي من قيمة الحوار كما يقول سموّ **الأمير الحسن** لسببين، هما:

١- قيمة المناظرة والحوار بحيث نستمع إلى الآخرين، وأن نثمِّن رأي الغير وأن نطمئن النفوس بتطمين الفكر، بحيث يبنى على هذا الفكر الكثير من القناعات خدمة لهذه المسيرة.

٢- قيمة معرفة مجالات الاختصاص وتقديرها بما يجب ويليق من تقدير، فهي تجسِّد تفاعل الشَّباب في مجتمعهم، وهي المحاولة الصَّحيحة للولوج إلى المستقبل بدراية ووعي واطمئنان واقتدار، من شأنه تجنيب المجتمع احتمال التعرُّض لتخلخلات صراع الأجيال.

وهناك أسباب أخرى لتعميق الحوار مع الشَّباب تكمن في مضامين منحى الرّعاية الشَّبابية الوقائية، انطلاقًا من أن تفاقم الهموم والمشكلات الشَّبابية قد يؤدّي إلى إحداث التفكك والانهيار والتصدع في مجمل الحياة العامَّة للشَّباب بخاصَّة والمجتمع بعامَّة. فالحث والتركيز على محاورة الشَّباب وتوسيع قنوات الحوار معهم يأتي من قبيل التحكم في أحداث المستقبل لا تركها عرضة للمفاجآت غير السارَّة، ذلك أن الرّعاية الشَّبابية الناجحة هي الرّعاية الاستباقيَّة والتَّوقُّعيَّة، الَّتي تقوم على أساس توقُّع ما يمكن أن يحدث بعد حين، لا تركهم عرضة للمفاجآت غير المحسوبة النَّتائج.

وتكريس الحوار مع الشَّباب وإعلاؤه قيمةً وطنيَّة في نفوسهم يحتاج إلى تضافر جهود الجميع أفرادًا ومؤسَّسات، للتعامل معه بمنهجيَّة وعقلانيَّة وموضوعيَّة، خارج الأطر والسياقات المقولَبة سلفًا، لضمان المزيد من فرص النجاح، وإتاحة المجال لكي يأخذ الحوار مداه على نحو طبيعي وملائم لمصلحة جميع الأطراف، والعمل في الوقت نفسه على ضرورة النَّظر إليهم على أنهم مشروع لبناء الوطن وتقدمه، وليس مشروعًا لقضاء أوقات الفراغ أو المتابعة والمشاغلة، ذلك أنَّنا جميعًا شركاء في التَّنمية والبناء والإعمار، ومعيار المفاضلة بين الجميع يجد طريقه في العمل والإنتاج والعطاء غير المحدود للوطن دون ضجيج أو مِنَّة.

منطلقات الحوار

تتعدَّد المنطلقات المناسبة للحوار بين الشَّباب أنفسهم، وبين المؤسَّسات والفعاليات الأخرى، تبعًا لعوامل الثَّقافة والجغرافيا والتاريخ والديمغرافيا والإيديولوجيا. وتخضع هذه المسألة في مجموعها للنسبيَّة الاجتماعيّة، الَّتي تتفاوت بحسب المجتمعات والأزمنة والأمكنة. ويمكن الاستناد إلى المنطلقات التالية:

١- المسؤوليَّة الجماعيَّة والمشتركة لأبناء الوطن شيبًا وشبابًا، أطفالاً ورجالاً ونساءً، من منطلق «كلّكم راع وكلّكم مسؤول عن رعيته» وكلّ مواطن خفير، وكلّ منّا على ثغرة فلا يُؤتَينَّ من قِبَله؛ كلّ قدر سعته وواجبه ومسؤولياته وموقعه.

٢- الشورى وقاية من الزلل والانحراف «وشاورهم في الأمر/ وأمرهم شورى بينهم»، ففي الشورى إشراك لأبناء الوطن كافَّة في إبداء رأيهم في المسائل والقضايا الوطنيَّة والقوميّة والإنسانية، الَّتي يمكن أن يكون لها تأثير في حياتهم.

٣- تكافؤ الفرص والمساواة، فأبناء الوطن كلّهم سواء في الغُنم والغُرم، فلا مكان لأن يزايد أحد على آخر في حب الوطن والانتماء إليه وافتدائه بالمهج والأرواح، فالوطن للجميع دار مقرٍّ واستقرار لا فندقًا ولا بورصة. والوطنيَّة الحقيقية تكون بالعطاء بلا حدود و«أن الوحدة الوطنيَّة ليست مرهونة بوحدة الغرض أو الجنس إنما بوحدة الهدف».

٤- التَّعدُّديَّة بجميع أشكالها وصورها: وهي حالة طبيعيَّة في أي مجتمع من المجتمعات ومنها الأردنّ، سواء بسبب الفروق الفرديَّة أو البيئيَّة أو الدِّينيَّة أو المذهبيَّة أو العرقيَّة. فاختلاف الأمَّة في بعض الأحيان رحمة إذا ما استطاع المجتمع أن يُحسن توظيفها لصالح مسيرتها التَّنمويَّة، من خلال استقطاب القطاعات والقدرات والإمكانات جميعها، وزجِّها في عمليَّة البناء والتَّنمية والتَّحديث، والاعتراف بها من منطلق أنَّ الرَّأي بوسعه أنْ يستوعب الرَّأي الآخر في إطار من التَّعدُّديَّة البنّاءة، الَّتي من شأنها إثراء المسيرة المجتمعيَّة برمَّتها. فالأردنّ دولة صغيرة تقع في عين العاصفة والحرائق من حوله شرقًا وغربًا، وفي بؤرة تتلاطمها الأمواج الفكريَّة والحضاريَّة منذ نشـــأته، لذلك لا بدّ من أن يتَّبِع منهجًا يؤمن بأنَّ التَّعدُّديَّة تثري، وأنْ يؤمن بضرورة استمرار الحوار العقلاني على الصُّعد السّياسيّة والدينيَّة والاجتماعيّة والثَّقافيَّة.

٥- سيادة النَّظرة الكونيَّة والعالميَّة، فالعالم صغير جدًا، ومعظمه يتَّجه الآن نحو التكامل والتوحُّد، تحقيقًا لشروط البقاء والاستمراريَّة والدَّيمومة أطول فترة ممكنة، فلا وجود للصغار في عالم الكبار إلاّ إذا ارتضوا لأنفسهم أن يكونوا مجرَّد أيتام على موائد اللئام. فلا يجوز لنا الانغلاق أو العزلة والعيش بعيدًا عن الآخرين، ولا بدَّ من أن يكون الحوار موظَّفًا في معظمه لتحقيق مصالحنا الوطنيَّة والقوميّة. وأعتقد أنَّنا قادرون -بعون الله تعالى- على السير ضمن هذا الاتّجاه.

٦- الاعتراف بأهمّيَّة الشَّباب ودورهم المميَّز في المسيرة المجتمعيَّة، وبقدراتهم الفائقة في رفد مسيرة مجتمعهم بالخير والعطاء غير المحدود، وصناعة الغد المشرق لوطنهم ولأمتهم، بعيدًا عن محاولات فرض ممارسات الوصاية أو الاحتواء، ومصادرة حقوقهم في اختيار ما يناسبهم في حاضر أيّامهم ومستقبلهم، شريطة أن لا يتعارض هذا الاختيار مع مصلحة الوطن؛ فلا ضرر ولا ضرار.

٧- الحوار مسألة حتميَّة لضمان الاستمراريَّة والبقاء في عالم اليوم، فنحن مدعوون للحوار لأنَّنا لسنا نسخًا طبق الأصل عن بعضنا بعضًا، بل نحن

مختلفون ومتميِّزون عن بعضنا بعضًا بحكم عوامل متعدّدة، تفرض علينا أن نتحاور لما فيه مصلحة جميع الأطراف. وتكمن فائدة الحوار في أنه يتيح المجال للشَّباب للانفتاح على بعضهم بعضًا من جهة- وعلى مجتمعهم بكافَّة مؤسَّساته وهيئاته وفعاليّاته، وكذلك التأثير في بعضهم بعضًا. فعلى مجتمعهم الارتقاء بتفكيرهم وعقولهم، فالأردنّ لم يؤمن يومًا بالتّطرُّف مبدأ أو سياسة، ولم يعتمد الصدام أسلوبًا في التَّعامل إلاّ للدفاع عن مصلحته القوميّة والوطنيَّة.

٨- الرغبة المشتركة بين أطراف الحوار في الشروع بالحوار بلا شروط مسبقة، فضلاً عن التحرر من النمطية والمواقف المسبَقة قبل الشروع في الحوار.

٩- الانفتاح على الآخر، والمرونة في التَّعامل، والاحتكام إلى العقلانيَّة والموضوعيَّة والواقعيَّة.

١٠- الندية في التَّعامل بين أطراف الحوار، فضلاً عن التبادلية والاعتماد المتبادَل والتوازن في تبادل المصالح.

وسائل الحوار

من وسائل الحوار الَّتي يمكن أن تلجأ إليها المؤسَّسات الشَّبابية: المراكز الشَّبابية، والندوات والمحاضرات، والمناظرات واللقاءات الهادفة، والمعسكرات والتجمعات الشَّبابية، الَّتي تجمع في برامجها بين المحاضرة الأكاديمية والندوة الفكريَّة واللقاء الهادف والحوار الواعي والمسؤول بين الشَّباب أنفسهم من جهة، وبينهم وبين أصحاب الرَّأي والمشورة والفكر وصُنّاع القرار على مختلف الصُّعد والمستويات وفي المجالات كافَّة، فضلاً عن السياحة الشَّبابية وزيارة المعالم التَّنمويَّة والصروح العلمية والثّقافيَّة، لربط الشَّباب بكافَّة أجزاء الوطن، وتعزيز الانتماء الوطنيّ والاعتزاز القومي. وأشار **تقرير المعرفة العربيّ** للعام ٢٠١٠/ ٢٠١١ حول إعداد[٨] الأجيال الناشئة لمجتمع المعرفة إلى أنَّه تتوفر في المدرسة الأردنيَّة برامج وأنشطة داعمة للمناهج الدراسية، مثل الكشّافة والمرشدات وأندية الحوار والمجالس والبرلمانات الطلَّابية، الَّتي تهدف إلى دعم الحوار

والتَّعبير عن الرَّأي واحترام الرَّأي الآخر.. كما تشتمل المناهج الدراسية الأردنية على العديد من القيم الاجتماعيّة كالتسامح والاعتدال وعدم التّطرُّف كما تضمَّنتها **رسالة عمّان**، وتعزِّز لديه لغة الحوار والتفاهم مع الآخرين.

وبإمكان المؤسَّسات الشَّبابية والقائمين عليها زيادة مساحات الحوار، من خلال استثمار الهوامش المتاحة في المؤسَّسات الإعلاميَّة والتَّربويّة والاجتماعيّة الأخرى لصالح الشَّباب، بحيث يكون الحوار واعيًا وعقلانيًا ومسؤولاً حول قضايا ومسائل ذات بعد وطني وقومي وإنساني، لها علاقة حميمة بحاضر الوطن ومستقبله، بعيدًا كلّ البعد عن المؤثرات الشَّخصيَّة الَّتي لا همَّ لأصحابها سوى إضفاء المزيد من هالات الشهرة على أنفسهم، والَّتي لا تتأتى في أغلب الأحيان إلاّ من خلال الإساءة للآخرين. وينبغي أن يكون الحوار محكومًا بثوابتنا الوطنيَّة والقوميّة والدّينيَّة والحضاريَّة أو مقدساتنا الشَّعبية، الَّتي لا نستطيع تجاوزها، لكونها أساس وجودنا ومسوِّغ بقائنا واستمراريتنا، وفي مقدِّمتها معتقداتنا الدّينيَّة الَّتي لا يجوز أن تُمسَّ، بل ويَحرُم التطرق إليها إلاّ بما يُعلي من شأنها ويرسخها بوصفها قيمًا حياتية إيجابيَّة، يُعدُّ وجودها ضرورة لازمة لاستمرارية الحياة الإنسانيَّة على هذا الكوكب. وكذلك لا بد من الانتماء لتراب الوطن وثرى الأمَّة في فضائها الممتد من المحيط إلى الخليج. وينبغي أن يكون الحوار محكومًا بسلسلة من الإجراءات والقواعد، الَّتي قد يكون من بينها:

١- التحاور وفق معايير الحكمة والموعظة الحسنة، والبعد عن القسوة والفظاظة: **﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾** (النحل: ١٢٥)، **﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ﴾** (آل عمران: ١٥٩).

٢- التسامح والعفو في حال حدوث أخطاء مرافقة لعمليَّة الحوار، فنحن بشر ولسنا ملائكة على هذه الأرض، وكلّ ابن آدم خطّاء وخير الخطّائين التوابون كما يقول رسولنا ﷺ، وقد قال الله تعالى: **﴿وَالْكَاظِمِينَ الْغَيْظَ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾** (آل عمران: ١٣٤).

٣- التحاور للاتفاق على الحد الأدنى لبناء الوطن وإعلاء بنيانه وإشادة صروحه عاليًا وليس لهدمه وتحطيمه.

٤- الاختلاف في الحوار مسألة طبيعيَّة، شريطة أن تبقى ضمن أطرها المشروعة الَّتي لا تهدد البنيان الاجتماعيّ بالفوضى الاجتماعيّة أو الخلاقة. فالاختلاف في الرَّأي لا يفسد للود قضيَّة.

٥- التركيز على القدوة والنّموّذج في إشاعة الحوار بين الشَّباب أنفسهم وبينهم وبين كافَّة الجهات الرَّسميَّة والشَّعبية في البيئة المحلية، وبخاصَّة أن الإعلاء من قيمة الحوار مع الشَّباب وتكريسه واقعًا مُعاشًا يحتاج إلى القدوة وتجسيدها سلوكًا وممارسة يومية في واقع حياتنا، فالإنسان يتعلم بالقدوة أكثر مما يتعلم بالتلقين والتنظير.

٦- السعي إلى تطوير الحوار ليكون حوارًا ناقدًا لا حوار طرشان، أو حوار مجاملات على حساب المصلحة الوطنيَّة العليا.

٧- أن ترتقي المؤسَّسات التَّربويّة والاجتماعيّة والشَّبابية -وفي مقدمتها المؤسَّسات الشَّبابية وأُطرها وكوادرها ونُخبُها المعنيَّة بالحوار مع الشَّباب- إلى مستوى الفهم الإجرائي لمعنى القيادة أو القائد (Leader) بكلّ ما تعنيه هذه الكلمة من معانٍ عظيمة ودلالات تشير إلى الإصغاء (Listening) وإلى الشرح والتوضيح (Explaining) وطرح الأسئلة (Asking) والمناقشة (Discussing) والتقويم (Evaluating) والاستجابة (Responding).

٨- أنْ توظَّف هذه النخب والمؤسَّسات في حوارها مع الشَّباب مفهوم دستور العلاقات الإنسانيَّة الَّذي يتمثل في مفهوم اللمسة الإنسانيَّة (Human touch) بكلّ ما تعنيه من معانٍ ودلالات إيجابيَّة متعدّدة، تعني الاستماع إليه (Hear him) واحترام شعوره (Understand his feeling) وحرِّك رغبة (Motivate his desire) وقدِّر مجهوداته (Appricate his Efforts) وزوِّده بالأخبار (News him) ودرِّبه (Train him) وأرشده (Open his eyes) وتفهَّم تفرُّده (Understand his Uniqueness) واتصل به (Contact him) وكرِّمه (Honor him).

٩- إظهار الاهتمام بالشَّباب من خلال الاستماع إليهم، ومعرفة احتياجاتهم، والعمل على تلبية الممكن منها، دون اللجوء إلى الجدل البيزنطي، الَّذي من شأنه أن يورث الحقد والكراهية والنفور والخصومة، لقول الرسول ﷺ: (**ما ضلَّ قوم بعد هدى كانوا عليه إلاّ أوتوا الجدل**). ومن شأن الابتعاد عن الجدل أن يدفعنا إلى الاعتراف بأخطائنا إن كنا مخطئين. وهذا مدعاة لاحترام الآخرين لنا، واحترام آرائهم من قبيل التواضع لقول رسول الله ﷺ: (**إن الله أوصى إلي أن تواضعوا**) وقوله ﷺ: (**الرفق لا يكون في شيء إلاّ زانه ولا ينزع من شيء إلاّ شأنه**)، و(**أن الله يعطي على الرفق ما لا يعطي على العنف**).

١٠- السعي الجاد والمخلص لترسيخ ثقافة الدّيمقراطيَّة والحوار والتعايش بين الناس في إطار التنوع والتَّعدُّديَّة والاختلاف. وهي ثقافة قائمة على مبدأ العدالة والتسامح وتقبل الآخر، والتأكيد على قيم الحوار - كما يقول **سموّ الأمير الحسن بن طلال** - ممثلة بالتَّعدُّديَّة والمشاركة، وتمكين المواطن والغيرية والخيرية، ونبذ العنف والكراهية، والعمل ضمن إطار الأسرة الدُّولية.

إن مسؤوليَّة تعميق الحوار مع الشَّباب ليست مسؤوليَّة خاصَّة بالمؤسَّسات الشَّبابية فحسب، فثمة مؤسَّسات تربويَّة موازية، ومراكز إشعاع حضاري وفكري تتمثّل في المؤسَّسات الرَّسميَّة والشَّعبية المعنية بإعداد وتكوين جيل من الشَّباب متكيِّف مع نفسه ومجتمعه، ومنفتِح على مُعطيات عصره، ومرن في تفكيره وقادر على التعاطي والتَّعامل مع الآخر بعيدًا عن التناقض والازدواجية وصراع الأدوار، وفي إطار صيغة تعاونية تنسيقية وتكاملية وشمولية، تأخذ بالحسبان جوانب الشَّخصيَّة الإنسانيَّة بأبعادها كافَّة، دون تغليب جانب على آخر، ودون إفراط في جانب وتفريط في آخر؛ بمعنى أن تسعى هذه الجهات -حسب الإمكانات المتوفرة والهوامش المتاحة أمامها- للعمل بإصرار ودون إبطاء على تكريس هذه القيمة لتكون سلوكًا وممارسة حياتية في حياتها، وفي أثناء تعاملها مع الآخرين. وتُعدُّ الأسرة بوصفها مؤسسة تربويَّة واجتماعيَّة رئيسة، الحلقةَ الأخطر والأهم في المؤسَّسات المعنية بالعمل مع الشَّباب. فإذا أحسنت التَّعامل معهم، وتجاوزت الكثير من المفاهيم المغلوطة حول آليات العمل والحوار مع الشَّباب، ورسَّخت مفاهيم القدوة

والنّموّذج، وتعاملت معهم بوصفهم أفرادًا لهم شخصياتهم المستقلة والمتميزة عن غيرهم، فإن العائد سيكون مشرقًا، وسيثمر في صورة خبرات شبابية واعية وإيجابيَّة، قادرة على التَّعامل مع محيطها بعقلانية ووعي، ومؤهلة للتعامل مع تحدّيات الألفية الثالثة باقتدار وأمان وثقة عالية.

دور الأسـرة[٩]

تحرص الشعوب والأمم الحية على تهيئة أبنائها وبناتها وتأهيلهم وتمكينهم لمجابهة التحدّيات الدّاخليَّة والخارجيَّة بكلّ وعي واقتدار. ولا بد من التعاون والتكامل بين المؤسَّسات الرَّسميَّة والشَّعبية كافَّة بدءًا بالأسرة باعتبارها الحلقة الأخطر في مجمل المؤسَّسات التربويَّة والاجتماعيَّة المعنيَّة، مرورًا بالمؤسسة التربويَّة: مدرسة، كلّية، جامعة، والمؤسسة الإعلاميَّة والدّينيَّة، وانتهاء بمؤسَّسات المجتمع الأخرى، فكلّ منها يتمِّم عمل الأخرى في إطار التعاون والتنسيق والتكامل.

فالناس يتعلمون بطريقتين، هما:

١- الصدمة (Shock) كما هو حال الشعوب والأمم البدائيَّة أفرادًا وجماعات ومجتمعات.

٢- الاستباقيَّة (Anticipation)كما هو حال الشعوب والأمم الحية أفرادًا وجماعات ومجتمعات.

والأسوأ والأخطر أن لا يتعلم الناس بأي من الطريقتين، كما يقول المفكر التَّربويّ الأردني **حسني عايش**.

وتتحمّل الأسرة -بوصفها الحلقة الأخطر في مجمل المؤسَّسات التربويَّة والاجتماعيَّة - جزءًا غير يسير في عمليَّة إعداد الناشئة والشَّباب وتأهيلهم وتمكينهم ورعايتهم. فالأسرة هي الحاضن الأمين للأبناء والبنات. ففضلاً عن وظائفها المعروفة في حفظ النوع البشري، ووظائفها التَّنمويَّة والاقتصاديّة والتَّعليمية والتربويَّة والنَّفسيَّة والاجتماعيَّة، تشكلّ القنطرة وجسر العبور للمستقبل، بوصفها الحلقة الأهم في تواصل الأجيال. فالأسرة المتماسكة والمترابطة والمستقرة والمنسجمة مع ذاتها، توجِد أبناء وبنات

أسوياء ومنسجمين مع ذواتهم. أما إن كانت الأسرة مفككة وهشة وغير مستقرة، فإن أبناءها سيكونون مشاريع مشكلات وأزمات، نكاد نعرف متى تبدأ، ونخفق في معرفة نهاياتها. ولأهمّيَّة دور الأسرة في التربية والتنشئة احتلت مكانة بارزة في الميثاق الوطنيّ الأردني عام ١٩٩٥ عبر الإشارة الواضحة في الفصل الخامس – المجال الاجتماعيّ- إلى التأكيد على النقاط التالية:

١- الأسرة هي البيئة الأساسيَّة في بنية المجتمع الأردني، وهي البيئة الطبيعيَّة لتنشئة الفرد وتربيته وتثقيفه وبناء شخصيته، وعلى الدَّولة بمؤسَّساتها الرَّسميَّة والشَّعبية أن توفر للأسرة أسباب تكوينها وتماسكها وعيشها الكريم، وأن تساعدها على القيام بمسؤولياتها في تربية الأجيال وتنشئتهم تنشئة صالحة.

٢- الأمومة الصالحة أساس الطفولة السوية، وحق طبيعي من حقوق الطفل، وعلى الدَّولة الأردنية والمجتمع توفير الرّعاية الخاصَّة للطفل والأم، وتأكيد حق الأم العاملة في إجازة الأمومة ورعاية الأطفال، بما في ذلك الضمانات الصحيَّة والاجتماعيَّة، وتوفير ظروف العمل المناسبة والخدمات المساندة الأخرى لها.

٣- للأطفال الحق في الحصول على أفضل مستوى ممكن من الرّعاية والحماية من الوالدين ومن الدَّولة، من أجل بناء الشَّخصيَّة المستقلة للطفل الأردني دون تمييز.

٤- الشَّباب مستقبل الوطن وثروته البشرية المتجددة، وعلى الدَّولة أن تضع السّياسات والبرامج الوطنيَّة لحشد طاقاتهم وتأهيلهم لتحمل المسؤوليَّة، والانخراط في العمل المنتِج المعبِّر عن إمكاناتهم في التجديد والابتكار، والسعي لحمايتهم من الانحراف، ومعالجة أسبابه وتوجيه قدراتهم الخلاقة نحو البناء والتَّنمية.

٥- تتناوب أنماط الأسرة بين النمط – الواثق والتأكيدي والحواري – من جهة والنمط السلبي والعدواني من جهة أخرى. ولكن ما هي سمات البيئة الأسرية في كلّ نمط؟

أولاً: سمات البيئة الأسرية في النمط الواثق والحواري:

- داعمة.
- آمنة.
- صديقة.
- هادئة مستقرة.
- حوارية وديمقراطيّة.
- احترام الرَّأي والرَّأي الآخر وتقبُّل الاختلاف والتعايش معه وجودًا وفكرًا.
- التكامل والتعاون والتساند.
- المرونة والتسامح.
- التماسك والترابط.
- ممارسة النقد البنَّاء والمراجعة المستمرة لمسيرتها، للتأشير على نقاط قوتها بغية تعزيزها وتطويرها وتوسيعها وتعظيمها، والتأشير على نقاط الضعف لتلافيها أو للحد من تأثيراتها السلبية الجانبية.
- تعترف بأخطائها وتعالجها أولاً بأول.
- تدير مواردها البشرية والزمنية بوعي وحكمة وثقة ومسؤوليَّة.
- تتعلَّم من أخطائها.
- متكيِّفة.
- ملتزِمة.
- علاقاتها دافئة.
- عواطفها عالية.
- تتسم علاقاتها بالتبادلية والاعتماد المتبادل والتَّواصل الإيجابي.

ثانيًا: النمط العدواني

- تتسم علاقاتها بالمشاحنات والتوترات والضغوطات المستمرة.
- بيئة ناقدة نقدًا لاذعًا مرًّا وهدّامًا.
- الإساءة اللفظية والنَّفسيَّة والجسميَّة وغيرها.
- تغييب لغة الحوار والمنطق والعقل في حل النزاعات.
- الصوت العالي والصراخ.

- الاتهامية وإصدار الأحكام القيمية الجاهزة.
- سيطرة الصّراعية والتنافس غير الشريف.
- سيطرة النمطية والأحكام المسبَقة.
- علاقاتها قلقة وهشة.
- التشنج والعصبية لأتفه الأسباب.
- لا تعترف بأخطائها وتراكم مشكلاتها.
- تفشل في إدارة مواردها البشرية والاقتصاديّة.
- تفشل في إدارة وقتها.
- لا تتعلم من أخطائها
- تجد صعوبة في التكيُّف مع ذاتها ومع الآخر.

ثالثًا: النمط السلبي

- عدم الاهتمام وعدم الاكتراث بالآخر.
- اللهمَّ نفسي «إذا مت ظمآنًا فلا نزل القطر».
- اللابالية والأنانمالية.
- تفتقر إلى قواعد التَّعامل اليومي وأخلاقياته.
- تفشل في إدارة مواردها البشرية والاقتصاديّة.
- تفشل في إدارة الوقت.
- لا تتعلم من أخطائها.
- تجد صعوبة في التكيُّف مع ذاتها ومع الآخرين.
- غير ملتزمة بمواقف بعضها بعضًا.
- عواطفها جامدة وباردة.
- علاقاتها قلقة وهشة.
- الاتكاليَّة

والأسرة العربيّة ومنها الأسرة الأردنّية، تتناوب علاقاتها بين هذه الأنماط الثلاثة. والنمط الأنسب والأمثل، سواء داخل الأسرة أو خارجها هو النمط الحواري أو التشاركي، القائم على أساس الإقرار والاعتراف بشرعيّة الآخر واحترام الرَّأي والرَّأي الآخر،

والتعايش مع الاختلاف وتقبُّل الآخر في إطار التسامح، والتَّعامل وفق موروثنا الغني، ورأينا صواب يحتمل الخطأ ورأي غيرنا خطأ يحتمل الصواب.

وليس هذا فحسب بل النأي عن العقليَّة الأبوية البطريركية القائمة على إصدار الأوامر والتَّعليمات ومقولات نفِّذ ثم ناقش، أو نفِّذ ثم اعترض... إلخ ما هنالك من مقولات تنم عن عقلية وذهنية عرفية لا تستقيم مع العقليَّة الدّيمقراطيَّة والحوارية والتشاركية، ولا تنتمي إلى المستقبل بأي حال من الأحوال.

ويعكس التَّعامل مع الشَّباب وفق المنظور الحواري منحىً استباقيًا ووقائيًا واستثماريًا واعيًا، وبخاصَّة أن الاستثمار في الشباب يعد استثمارًا بالمستقبل، فمن يضمن الشَّباب سيضمن المستقبل بحول الله تعالى، ومن يخفق في ذلك لا قدر الله، فإنه يدخر لنفسه وللأجيال القادمة ولمجتمعه المزيد من النكسات والإحباطات وخيبات الأمل، بفعل التَّهميش والإقصاء والاستبعاد ونفي الآخر.

فن التَّعامل مع الشَّباب[١٠]

يستدعي التفاعل مع الشَّباب مجموعة من الخصائص والصفات، ينبغي توافرها في شخصيَّة المربي أو الأخصائي الاجتماعيّ أو القائد الشَّبابي أو ولي الأمر، أبرزها اتِّصافه بالحكمة والنضج والوعي وسعة الصدر والصبر، وتحمُّل اندفاع الشَّباب وطيشهم، وقدرته الفائقة على استيعاب طاقاتهم وحماسهم وقدراتهم وتوظيفها لمصلحتهم ومنفعة مجتمعهم. فالتَّعامل مع الشَّباب ينبغي أن يكون مبنيًا على الصدق والحوار الهادئ والهادف والبنَّاء، المبني على أسس ديمقراطيّة تفضي إلى إكساب الشَّباب سمات خلقية إيجابيَّة، وممارسات ديمقراطيّة واعية، وسلوكية حضاريَّة مميزة. وقد حدد جاكسون اندرسون في دراسته عشر صفات شخصيَّة لها أهمّيَّة كبيرة في العمل الريادي والشَّبابي، هي:

١- التمعن في الأمور.

٢- الشجاعة.

٣- الصحة.

٤- الذكاء.

٥- الريادة.

٦- المعلومات المهنية.

٧- الكفاية.

٨- لطف المعاشرة.

٩- البت في الأمور.

١٠- تحمُّل المسؤوليَّة.

وينبغي أن يُلمَّ مَن يتعامل مع الشَّباب بطبيعة التفاعل الاجتماعيّ، خاصَّة وأن العمل مع الشَّباب هو تفاعل اجتماعي في طبيعته، ولكنَّه تفاعل اجتماعي شبابي فكري وثقافي وسلوكي وتربوي. ويعرَّف التفاعل الاجتماعيّ على أنه علاقة متبادلة بين فريقين سواء أكانوا فردين أم أكثر، يتوقف سلوك أحدهما على سلوك الآخر إذا كانا فردين، أو يتوقف سلوك كلّ منهم على سلوك الآخرين إذا كانوا جماعة أكثر من اثنين.

وتفضي عمليَّة التفاعل الاجتماعيّ إلى عمليَّة الاتِّصال، الَّتي تؤدّي إلى التأثير في أفعال الآخرين ووجهات نظرهم والتأثر بها، خصوصًا وأنه يتضمن جانبي التأثير والتأثر؛ بمعنى أنه عمليَّة تبادلية فيها أخذ وعطاء.

وليست عمليَّة التفاعل حصرًا على الإنسان، بل تتعدى إلى بعض الحيوانات، فهناك حياة حيوانية يمكن اعتبارها -إذا جاز التَّعبير- حياة اجتماعيَّة بكلّ معنى الكلمة، تقوم على العمليات الاجتماعيَّة الإيجابيَّة كالتعاون والتنافس والتكيُّف، كحياة النمل وحياة النحل مثلاً. وفيها السلبية كالصّراع...إلخ.

متى تبدأ عمليَّة التفاعل؟

تبدأ عمليَّة التفاعل الاجتماعيّ -الَّتي هي في النتيجة تربية غير رسميَّة أو تنشئة اجتماعيَّة- منذ ميلاد الفرد حتَّى مماته؛ أي إنَّها عمليَّة دينامية تتصف بالاستمرارية

والديمومة. وأول وسط يتفاعل معه الفرد هو الأسرة ثم مجتمع الجيرة أو الزمرة، ثم المدرسة ثم مركز الشَّباب أو النادي والمسجد، ومن ثمّ المؤسَّسات الاجتماعيَّة. ويتم التفاعل عن طريق الإدراك والاستجابة؛ إذ يقدم المجتمع للفرد عددًا محددًا من المؤسَّسات الاجتماعيَّة والتربويَّة كالأسرة والمدرسة والمراكز الشَّبابية والمجتمع المحلي، لملاحظته السلوك نحوه بطريقة معينة، يتفاعل الفرد عن طريق حواسه وعقله، يتفاعل معها جميعًا أو مع بعضها، حسب ميوله ورغباته واستعداداته وقدراته وحاجاته، وبالتالي تصاغ شخصيته من خلال هذا التفاعل. ويؤدّي التفاعل الاجتماعيّ بين الشَّباب إلى غرس الخصائص المشتركة بين الشَّباب في التجمعات الشَّبابية أو في المجتمعات المحلية، إضافة إلى كونه يسهم في تكوين فكرة الشَّاب عن نفسه، فصورته عن نفسه يراها في أعين الآخرين. وهناك بحوث ودراسات أخرى تشير إلى أن التفاعل الاجتماعيّ يخفف من وطأة الشعور بالضيق، فكثيرًا ما نسعى إلى الأصدقاء، والاختلاط بالناس في حالات الضيق والخوف

العمليات الاجتماعيَّة

يستدعي الحديث عن التفاعل الاجتماعيّ الحديث عن العمليات الاجتماعيَّة. وتعرَّف العمليَّة الاجتماعيَّة على أنَّها السلوك البشري الَّذي ينشأ من خلال عمليَّة التفاعل الاجتماعيّ، سواء أكان هذا الاتِّصال فرديًا أم جماعيًا أم مجتمعيًا، ويمكن أن يكون هذا السلوك إيجابيًا أو سلبيًا.

ويقصد بالتفاعل الاجتماعيّ طبيعة العلاقات المتبادلة بين الأفراد، كالتعاون أو التنافس والسيطرة والصّراع.

وأهمُّ ما يميِّز الإنسان تفاعله واتّصاله الاجتماعيّ مع بني جنسه، لإقامة علاقات مختلفة. ومن هنا تنشأ العمليّات الاجتماعيَّة بين الأفراد بسبب التَّفاعل الاجتماعيّ الَّذي يحصل بينهم. وتختلف العمليات الاجتماعيَّة الَّتي تقوم بين الأفراد في طبيعتها ومظهرها، فمنها ما يؤدّي إلى التنافر والتفكك، كالمنافسة والصّراع والعمليات الأخرى الَّتي تؤدّي إلى تقسيم المجتمع إلى طبقات.ومنها ما يؤدّي إلى التجاذب والترابط والتعاون والتَّوافق والتمثل.

أقسام العمليّات الاجتماعيَّة

١-عمليّات اجتماعيَّة إيجابيَّة كالتعاون والتَّوافق.

٢-عمليّات اجتماعيَّة سلبية كالصّراع.

والعمليّات الإيجابيَّة أقوى أثرًا وأبقى،في حين أن السلبية مجالها محدود وكذلك أسلوبها، وبخاصَّة أن الحياة الاجتماعيَّة تضطر الأفراد المختلفة مصالحهم ومواقفهم لأن يتوافقوا مع الآخرين، وأن يتخلصوا من الصّراع ويسعوا إلى الاندماج والتكيُّف مع البيئة المحيطة بأبعادها النَّفسيَّة والاجتماعيَّة والطبيعيَّة.

أنواع العمليات الاجتماعيَّة

١- التنافس:

التنافس سباق للحصول على شيء لا يوجد بكمية تكفي للوفاء بالمطلوب منه. والتنافس يكون بنَّاءً كما يحصل في مجاهدة المزارعين لاستنباط أحسن البذور، ولاعبي الكرة لتسجيل أكبر عدد من الأهداف، ومناقشات العلماء للوصول إلى الحقيقة. وقد يكون سلبيًا وهدَّامًا، كأن يكسب الفرد أو اثنان على حساب بقية المجموعة، كمضاربة شخص لمنافسة في التجارة وكسب السوق بما يؤدّي بهم للبوار والإفلاس، وإخراجهم من الموقف بتوجيه الضربة القاضية لهم. ويرى الفيلسوف اليوناني القديم **هرقليطس** أن المنافسة أساس المجتمع الإنساني. والتنافس يكون بين الناس وهم ينظرون إلى بعضهم بعضًا، بخلاف التَّعاون الَّذي فيه يعمل الناس معًا من أجل أهداف مشتركة.

٢- التَّعاون:

التَّعاون عكس التنافس، وهو سعي متبادل بين فردين أو جماعتين أو مجتمعين، للوصول إلى هدف مشترك. وفيه تتحقق التقوية والاتحاد والبناء والصيانة والتدعيم.

ويرى **كروبوتكين** أن التَّعاون هو ما مكَّن التطور الإنساني من التَّقدُّم والارتقاء. والتَّعاون موجود منذ أن وجدت الخليقة، كما هو التنافس والصّراع، ولكن الاختلاف في المستوى والدَّرجة، ففي العصور الغابرة كان التَّعاون بدائيًا بدوافع أوليَّة، كتعاون الجماعات البدائيَّة لحماية بعضها بعضًا. غير أنه أصبح الآن متطورًا، خصوصًا في

العصور الحديثة، فأخذ بعدًا حضاريًا متميزًا. ومن الأمثلة على ذلك: نشوء المنظمات والمؤسَّسات والهيئات الوطنيَّة والإقليميَّة والقوميّة والدُّوليَّة لخدمة السلام والتفاهم الدُّوليين، من خلال تقريب الحدود بين بلدان العالم، وتضييقه للفجوة القائمة بين الشعوب، كهيئة الأمم المتحدة والجامعة العربيّة بمؤسَّساتها المختلفة، ومنها المختصة بشؤون الشَّباب والرياضة العربيّة وغيرها.

ويقسم التَّعاون حسب رأي **ماكيفرويج** إلى تعاون مباشر يؤدّي فيه الأفراد والجماعات أعمالاً متشابهة قد لا يستطيع الفرد بمفرده أداءها، كلعبة شد الحبل. وتعاون غير مباشر يؤدّي فيه الأفراد والجماعات أعمالاً غير متشابهة، هدفها واحد ولكن تقسيم العمل ضروري فيها.

وفيما يخص نظرية اللعبة أو نظرية المباراة والتَّعاون يقدِّم **فبيينك** (١٩٦٩م) تعريفًا فحواه أن اللعبةَ أو المباراةَ منازلةٌ تتم طبقًا لقواعد معينة، وتكون نتيجتها غير معروفة مقدمًا، وتتوقف على تصرفات المشتركين فيها. ويرى هذا التعريف أن المباريات الرياضية نوع من التَّفاعل الاجتماعيّ.

وأهمّيَّة هذه النَّظريَّة تكمن في كونها تتضمن جانبين هامين هما:

- اتخاذ القرار.
- الصّراع.

وتتضمن عمليَّة اتخاذ القرار الاختيار من بين احتمالات متعدّدة، وكلّ احتمال له نتائج معينة. ويكون اتخاذ القرار له معناه إذا اعتمد على تفضيل اختيار معين من بين اختيارات متعدّدة، مع عدم التحقُّق من النتيجة. أما الصّراع فإنه لا يعني مجرد التنافس بين فردين فحسب، ولكن يعني كذلك أن هناك دوافع مختلفة تتصارع في داخل كلّ فرد من المتنافسين؛ من ناحية تعدد الاختيارات وتعدد الاحتمالات، وهذا ما يعطي كثيرًا من المباريات طابع تضارب الدوافع. ووجود هذه الظاهرة هو الَّذي يعطي المباريات الَّتي لا تكون حصيلتها صفرًا؛ أي الَّتي يكون فوز أحد الأطراف فيها، خسارة تامة للطرف الآخر.

فالشخص الَّذي يغامر بكلّ ماله فإن خسارته لكلّ المال تعني مكسبًا لكلّ هذا المال للطرف الآخر، وتكون الحصيلة هنا صفرًا. في حين أن الصّراع -الَّذي يتم في المباراة،

الَّتي لا تكون حصيلتها صفرًا- يتم في العادة بطريقة منطقية، يتحكم فيها العقل ولا تخضع للامعقول، فالخطوات فيها محسوبة.

٣- الصّراع:

هو تضاد بين أمرين أو شيئين أو شخصين أو موقفين أو اتّجاهين أو مجتمعين. وقد يكون علنًا كما يحدث في أثناء لعبة المصارعة على المستوى الرياضي، وقد يكون خفيًّا عندما يلجأ المتخاصمون والمتنافسون إلى المكر والخديعة والدهاء والتضليل والإشاعة، للقضاء على مراكز بعضهم بعضًا، وتحطيمهم وتشويه السمعة، والصعود على ظهورهم إلى المراتب العليا.

ويمكن أن يكون الصّراع متعادلاً في بعض الأحيان؛ أي عمليَّة أخذ وعطاء، فيها يتعلم الفرد من الطرف الآخر التسامح والتقبُّل. وقد يكون غير متعادل أو ثانويًا يحدث بين قوى غير متكافئة وينتهي بأن يبتلع الأقوى الأضعفَ.

وأشد أنواع الصّراع، صراع المصالح. فحين تتهدد مصلحةَ الجماعة أخطارٌ خارجية، تقوى وحدتها إزاء كراهية الجماعة ذات المصلحة المتعارضة، وتستعد لمواجهتها.

يقول **توماس هوبز**: إن الصّراع هو القانون الأساسي للحياة، والإنسان في مهد حياته كان يعيش في حالة صراع دائم، وأنه كان عدوًا لكلّ إنسان آخر.

٤- التَّوافق:

وهي عمليَّة التراضي أو التسوية أو الصلح بين الأطراف المتنافسة أو المتصارعة. ومن أشكالها الاستسلام، كأن يستسلم الطرف الأضعف للأقوى. وكذلك التقريب بين وجهات النظر، ويحدث هذا الشكل في حالة تقارب الخصمين المتنافسين أو المتصارعين في مستوى القوى، ويرفض أحدهما الاستسلام للآخر.

٥- التمثُّل والاستيعاب:

يعمل على إضعاف الاختلافات الَّتي توجَد بين الأفراد، أو بين الأفراد وبين الجماعات. ويعمل على زيادة مظاهر الوحدة وتوحيد الاتّجاهات، والعمليّات العقليَّة الَّتي تتصل بالمصالح المشتركة. وتتَّجه عمليَّة التمثُّل إلى تنمية اتّجاهات موحدة لها طابع عاطفي في العادة، يهدف إلى الوحدة أو على الأقل إلى التنظيم المتماسك للفكر والعمل.

٦- المزج الحضاري:

وهو تفاعل حضارات معينة بحضارات أخرى، من خلال الاتّصال المباشر، أو الصّراعات العسكرية، أو التجارة والجامعات ومعاهد العلم والمعرفة، كحالة المزج الحضاري الَّذي تمت بين الحضارة الأوروبية الحديثة والحضارة العربيّة الإسلامية.

قواعد فن التَّعامل مع الناس

التَّعامل مع الناس جزء من الحكمة - ومن يؤتَ الحكمة فقد أوتي خيرًا كثيرًا، لقوله تعالى: ﴿**يُؤْتِي الحِكْمَةَ مَن يَشَاءُ وَمَن يُؤْتَ الحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا**﴾.

وينصح علماء النفس والاجتماع والعلاقات الإنسانيَّة والخدمة الاجتماعيَّة والعاملين مع الشَّباب مَن يريد أن يكون ناجحًا في التَّعامل مع الناس، أن يظهر اهتمامًا بهم بدلاً من حملهم على الاهتمام به. وأبرز مظاهر الاهتمام بالناس جميعهم:

- بدؤهم بالتحية والسلام؛ وأي تحية أقوى أثرًا من تحية الإسلام الخالدة (**السلام عليكم ورحمة الله وبركاته**). ومن يريد أن يكون موضع احترام وترحيب الآخرين فليكن هو المبادر في طرح السلام.
- البشاشة في وجوههم، مصداقًا لقول المصطفى ﷺ: (**تبسمك في وجه أخيك صدقة**) وتجسيدًا حيًا للموروث الشَّعبي: (**لاقيني ولا تغديني**) دلالة على أهمّيَّة البشاشة في وجوه الآخرين.
- وضع النفس في خدمة المجتمع، ومساعدة كلّ محتاج للحصول على محبة الآخرين، فالقلوب جبلت على حبِّ مَن أحسن إليها. وهذا يستدعي إظهار المحبة للآخرين وتقديرهم، مصداقًا لقول المصطفى ﷺ: (**لا تدخلوا الجنة حتَّى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتَّى تحابوا ألا أدلكم على شيء إذا فعلتموه تحاببتم افشوا السلام بينكم**).
- توقير الكبار والعطف على الصغار واحترام أهل الفضل والعلم لقول الرسول ﷺ (**ليس منّا من لم يوقر كبيرنا ويرحم صغيرنا ويعرف لعالمنا حقه**).
- مخاطبتهم بأحسن أسمائهم وليس بصفاتهم لقوله تعالى: (**ولا تنابزوا بالألقاب بئس الاسم الفسوق بعد الإيمان**).

- مشاركتهم أفراحهم وأتراحهم لقول المصطفى ﷺ: (**حق المسلم على المسلم خمس: رد السلام، وعيادة المريض، واتباع الجنائز، وإجابة الدعوة، وتشميت العاطس**).

- إتقان عادة الاستماع والإنصات الإيجابي لكسب ودهم وصداقتهم ومحبتهم لقول المصطفى ﷺ: (**إن من أبغضكم إلي وأبعدكم مني يوم القيامة الثرثارون والمتشدقون والمتفيهقون**). وهذا يعني ضرورة الابتعاد عن الجدل البيزنطي، لأن الجدل من شأنه أن يورث الحقد والكراهية والنفور والخصومة لقول المصطفى ﷺ: (**إذا سخط الله على قوم حبَّب إليهم الجدل وكرَّه إليهم العمل**)، وقوله ﷺ: (**ما ضل قوم بعد هدى كانوا عليه إلاّ أوتوا الجدل**).ومن شأن الابتعاد عن الجدل أن يدفعنا إلى الاعتراف بأخطائنا إن كنا مخطئين. وهذا مدعاة لاحترام الآخرين لنا، واحترام آرائهم من قبيل التواضع لقول المصطفى ﷺ: (**إن الله أوحى إليّ أن تواضعوا**).

- احترامهم وتقديرهم إذا صنعوا معك معروفًا. واحترام الآخرين الَّذين يعملون الخير من صفات الكرماء والنبلاء، مصداقًا لقول الشاعر العربيّ:

إذا أنت أكرمت الكريم ملكته وإن أنت أكرمت اللئيم تمردا

- أن يكون التقدير والاحترام خاليًا من التملُّق والرياء والنفاق، حتَّى لا تفسد عمل المعروف مصداقًا لقول المصطفى ﷺ: (**من صنع إليكم معروفًا فكافئوه فإن لم تجدوا ما تكافئوا به فادعوا له حتَّى تروا أنكم كافأتموه**).

- حسن الأخلاق الحميدة الَّتي هي مفتاح النجاح في علاقاتك مع الناس لقول الرسول ﷺ: (**إن خياركم أحسنكم أخلاقًا**).ويرتبط بحسن الخلق التسامح والعفو عند المقدرة لقوله تعالى: ﴿**وَالْكَاظِمِينَ الْغَيْظَ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ**﴾.

- ملاطفتهم وعدم الفظاظة معهم والرفق بهم لقول المصطفى ﷺ: (**الرفق لا يكون في شيء إلاّ زانه ولا يُنزع من شيء إلاّ شانه**) وقوله ﷺ: (**إن الله يعطي على الرفق ما لا يعطي على العنف**) وقوله تعالى: ﴿**فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ**﴾.

مفهوم الحوار

الحوار عمليَّة اجتماعيَّة إيجابيَّة ضرورية لاستمرارية الحياة. ومعاني الحوار متعدّدة، أبرزها:

المعنى اللغوي

ورد في «لسان العرب» لابن منظور - أن المحاورة: مراجعة المنطق والكلام في المخاطبة، وقد حاوره، والاسم من المحاورة الحوير، تقول سمعت حوارهما وحويرهما، والمحوره - بضم الحاء - من المحاورة: مصدر كالمشورة من المشاورة[١١].

- ويقول الأزهري: المحاورة مراجعة المنطق والكلام في المخاطبة، وقد حاوره[١٢] وقال الأخطل: هل رجعت فتسأل الأطلال ولقد سألت فما أحري سؤالاً[١٣] ويقال تحاوره تراجعوا الكلام بينهم[١٤].

وقال الزمخشري حاورته: راجعته الكلام، وهو حسن الحوار[١٥].

والحوار من حار يحور حورًا، وهو كثرة الرجوع إلى الشيء ومن الشيء[١٦] لقوله تعالى: ﴿**إِنَّهُ ظَنَّ أَنْ لَنْ يَحُورَ * بَلَى إِنَّ رَبَّهُ كَانَ بِهِ بَصِيرًا**﴾[١٧] وقوله تعالى: ﴿**قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ**﴾[١٨].

المعنى الاصطلاحي

المحادثة والمناقشة الَّتي تتم بين فردين أو أكثر، أو الحديث مع الذّات؛ بمعنى حديث الروح كما يقال.

ويرى بعضهم أن المحاورة فن أدبي. وكان في الجاهلية مناظرات ومفاخرات ومساجلات. وقد ازدهر الحوار في العهد الأموي لتحديد الفِرق والمدارس اللغوية والنحوية، وكان جدالاً أو أجوبة أو مفاخرة وما إلى ذلك، فقد انتشر انتشارًا عظيمًا[١٩].

ويرى آخرون أنه محاوله لفهم وجهة نظر الآخر بطريق ودّي من غير نزاع مسبق ولا مفاوضة لإنهاء نزاع قائم[٢٠]، في حين يراه آخرون الكلام وتبادل الرَّأي من أجل الوصول

إلى معرفة الحقيقة[٢١]. لقوله تعالى: ﴿**فَقَالَ لِصَاحِبِهِ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَرًا**﴾[٢٢]، وبذلك يختلف الحوار عن الجدل، فالجدل محاولة إبطال دليل الآخر ووجهة نظره مع شيء من النزاع[٢٣] لقوله تعالى: ﴿**وَجَادَلُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ**﴾[٢٤]. ويرى آخرون أن الحوار عمليَّة تبادل الأفكار والآراء والمشاعر بين شخصين أو أكثر، مما يؤدّي إلى فهم مواقف الأفراد المعنيين وتعزيز الاتِّصال فيما بينهم[٢٥].

ويميل بعض الباحثين إلى القول بأنَّ الحوار تفاعل لفظي بين اثنين أو أكثر من البشر، بهدف التَّواصل الإنساني وتبادل الأفكار والخبرات وتكاملها[٢٦]. ويشير الحوار إلى درجة من التَّفاعل والتثاقف والتعاطي الإيجابي بين الحضارات الَّتي تعتني به. وهو فعل ثقافي رفيع يؤمن بالحق في الاختلاف إن لم يكن واجب الاختلاف، ويكرس التَّعدُّديَّة ويؤمن بالمساواة[٢٧].

وخلاصة القول أن الحوار هو إحدى العمليّات الاجتماعيَّة الإيجابيَّة الناتجة عن التَّعامل الاجتماعيّ، الَّذي قد يحدث بين طرفين أو أكثر، سواء كانا فردين أو جماعتين أو مجتمعين؛ وبمعنى آخر هو إقرار واعتراف بشرعيّة الآخر وتقبُّله، والتعايش مع الاختلاف وجودًا وفكرًا، فضلاً عن أن الحوار هو الآليَّة الأنسب لمعرفة الأنا والآخر. وإشاعة الحوار من شأنه أن يكرس النسبية في التفكير، ويخفف -إلى حد كبير- من التمركز حول الذّات[٢٨].

أشكال الحوار

للحوار أشكال عدة، أبرزها[٢٩]:

١- **الحوارات الشفهية:** الحوارات البسيطة المباشرة.

٢- **الحوارات المكتوبة ومنها:**

- التبادلي.
- الكتابة النسقية الحوارية.
- الكتابة التَّعليمية الحوارية.
- الحوار التشاوري.
- الحوار التَّواصلي.

أنواع الحوار

للحوار أنواع الحوار متعدّدة، أبرزها[٣٠]:

- حوار التعارف.
- حوار البحث عن الحقيقة الدّينيَّة – الحوار الدعوي.
- حوار البحث عن الحقيقة المادية الطبيعيَّة – الحوار في العلوم التطبيقية.
- حوار المغالبة.

ويميل آخرون إلى أن كلّ حوار لا يبدأ من الإنسان لنفسه حوار محكوم عليه بالفشل والضياع، لأن فاقد الشيء لا يعطيه. لذلك فالحوار الأول يبدأ مع الذّات، لقوله تعالى: ﴿**لا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ۞ وَلا أُقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَةِ**﴾[٣١] ثم يأتي بعد ذلك الحوار مع الآخر المختلف فرديًا وبيئيًا وعرقيًا ولغويًا ودينيًا...إلخ، لقوله تعالى: ﴿**وَلَوْ شَآءَ رَبّكَ لَجَعَلَ النّاسَ أُمّةً وَاحِدَةً وَلاَ يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ۝ إِلاّ مَن رّحِمَ رَبّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ**﴾[٣٢]، وعلى سبيل المثال الحوار مع الكفار، لقوله تعالى ﴿**قُلْ يأَيُّهَا الْكَفِرُونَ ۞ لاَ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ۞ وَلاَ أَنتُمْ عَبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ۞ وَلاَ أَنَآ عَابِدٌ مّا عَبَدتُّمْ ۞ وَلاَ أَنتُمْ عَبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ۞ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِىَ دِينِ**﴾[٣٣]، وكذلك الحوار مع أهل الكتاب، لقوله تعالى: ﴿**قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ**﴾[٣٤] وقوله تعالى: ﴿**آمَنتُ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ من كِتَابٍ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ اللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ لَنَا أَعْمَالُنَا وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ اللَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَنَا وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ**﴾[٣٥].

متطلبات الحوار

متطلبات الحوار متعدّدة، وأبرزها[٣٦]:

- استحضار المنهج: فكلّ حوار يحتاج من ممارسيه إلى معرفة المنهج المتَّبع في نوع الحوار الَّذي يدور.
- استحضار المحتوى: المعرفة الدقيقة بموضوع الحوار.
- استحضار الأسلوب: للأسلوب دور مهم في نجاح الحوار أو فشله.

مرتكزات الحوار

مرتكزات الحوار متعدّدة، أبرزها:

- الرفق واللين مع الذّات والآخر، لقوله تعالى: ﴿**ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ**﴾[٣٧].
- النأي بالنفس عن القسوة والغلظة والسلوك العنفي مع الذّات والآخر، لقوله تعالى: ﴿**فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ**﴾[٣٨].
- التسامح والعفو والنأي بالنفس عن الحقد والكراهية، لقوله تعالى:﴿ **وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ**﴾[٣٩] وقوله تعالى: ﴿**وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ**﴾[٤٠].
- العدل وإعطاء كلّ ذي حق حقه دون نقصان، لقوله تعالى: ﴿**وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ**﴾[٤١] وقوله تعالى: ﴿**إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا**﴾[٤٢] وقوله تعالى ﴿**فَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا**﴾[٤٣].
- تقبُّل الآخر واحترام وجوده فكرًا وسلوكًا وجسمًا، وعدم تهميشه وإقصائه واستبعاده.
- توفُّر الرغبة لدى طرفي الحوار الوصول إلى الصواب عوضًا عن حوار المغالبة.
- الإيمان بقيمة جوهرية تشكّل الأرضية المناسبة للحوار، كالمصداقية والشفافية والنزاهة والعدالة والشجاعة.

أدب الحوار

آداب الحوار متعدّدة، وأبرزها[٤٤]:

١- إخلاص النية لله تعالى. وهو أن يكون الهدف من الحوار إظهار الحق، مرضاة لله تعالى. وهذه عبارة لا بد فيها من إخلاص النية قال تعالى: ﴿**فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ الدِّينَ**﴾[٤٥].

٢- الإنصاف مع المخالف في الحوار، لقوله تعالى: ﴿**وَلا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ**﴾[٤٦].

٣- عدم التكلّم بغير علم، لقوله تعالى: ﴿**وَلاَ تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ**﴾[٤٧].

٤- التثبُّت من قول المخالف، لقوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ**﴾[٤٨].

٥- الابتعاد عن التعصب للأشخاص والمذاهب والطوائف والأحزاب، «فالحكمة ضالة المؤمن فحيث وجدها فهو أحق بها»[٤٩].

٦- التماس العذر للمخالف، سواء أكان العذر للجهل أو للاجتهاد أو لاختلاف العلماء، أو عدم بلوغه الدليل، لقوله تعالى:﴿**رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا**﴾[٥٠].

٧- مراعاة المصالح الشرعيّة في الإنكار، لقول **ابن تيمية**: «فإذا كان إنكار المنكر سيؤدّي إلى مفسدة أكبر وسيضيِّع مصلحة أعظم فلا نهي ولا أمر»[٥١].

٨- الالتزام بآداب المناظرة والحوار ومنها[٥٢]:

- السماع جيدًا من المحاور، وتحديد محل الخلاف قبل الإجابة عليه.
- إعطاء المخالف فرصة من الوقت لإبداء أدلته وأوراقه.

- عدم المقاطعة.
- الابتعاد عن المجادلة بغير علم والغلظة الفارغة.
- أن لا يؤدّي الخلاف في الحوار إلى الافتراق والمقاطعة بين المختلفين، قال **ابن تيمية**: «كانوا يتناظرون في المسائل العلمية والعمليَّة مع بقاء الألفة والعصمة وأخوَّة الدين، ولو كان كلّما اختلف مسلمان في شيء تهاجرا لم يبق بين المسلمين عصمة ولا أخوَّة...».
- التواضع في القول والفعل في الحوار أو المناظرة.
- المجادلة بالحسنى، لقوله تعالى: ﴿**وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ**﴾[٥٣].
- الاطلاع على الاختلاف بين الفقهاء وأسبابه وآدابه، ليساعدنا على التخلُّق بأخلاقهم والتأسّي بآدابهم، ولهذا قيل: «من لم يتعرَّف على اختلاف العلماء فليس بعالم».

٩- عفة اللسان وحفظه عن الطعن أو الغمز أو الإساءة إلى الآخر ولو بكلمة، وحفظ سائر الجوارح عن إبداء حركة يفهم منها الهمز واللمز الظاهر أو المبطَّن، تصريحًا أو كناية.

١٠- حسن الاستماع والإصغاء، لقوله تعالى: ﴿**فَاسْتَمِعْ لِمَا يُوحَى**﴾[٥٤]وقوله تعالى: ﴿**الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَه**﴾ وقوله تعالى: ﴿**قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا**﴾[٥٥].

١١- التواضع ولين الجانب، وتجنب الحديث عن النفس، فبعضهم يحاول وضع هالة حول نفسه ليأخذ بها غيره، وهذا يُعدُّ انسحابًا مبطنًا من ميدان الحوار، وعلامة إفلاس.

١٢- الانتباه للحديث وعدم تحقيره أو التقليل من شأنه، ومواجهة الآخر بالمودة والاحترام، لقوله تعالى: ﴿**هل أُنَبِّئُكُمْ عَلَى مَنْ تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ۞تَنَزَّلُ عَلَى كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ۞ يُلْقُونَ السَّمْعَ وَأَكْثَرُهُمْ كَاذِبُونَ**﴾[٥٦].

أسس الحوار

أسس الحوار متعدّدة، وأبرزها[٥٧]:-

- الحوار بين البشر صورة للكرامة البشرية الَّتي أساسها العلم. والعلم نسبي، لقوله تعالى: ﴿**وَفَوْقَ كُلّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ**﴾[٥٨]، وقوله تعالى: ﴿**وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلاً**﴾[٥٩]. وبمقاومة الحجة والبحث عن الحقيقة يرتقي الإنسان.
- الحوار قرين الحرّيَّة، فلا حوار مع الإكراه.
- الحرّيَّة قرينة الاختيار، لقوله تعالى: ﴿**فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ**﴾[٦٠].
- الحوار يقتضي التسليم الافتراضي بتساوي الطرفين، لقوله تعالى: ﴿**وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ**﴾[٦١].

ويرى آخرون أن أسس الحوار الناجح تجد طريقها عبر النقاط التاليَة[٦٢]:

- الإيمان بحقوق الإنسان وقدسية هذه الحقوق، لقوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا**﴾[٦٣].
- توافق المتحاورين على إدانة دعاوى العنصرية.
- كلّ المسائل تخضع للحوار بعيدًا عن الانتقائية المقصودة.
- توافق المتحاورين على المحافظة على البيئة العالمية، لقوله تعالى: ﴿**وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا**﴾[٦٤].

منطلقات الحوار

- النديَّة.
- التكافؤ.
- المشاركة.
- المساواة.
- التوازن.
- تقبُّل الآخر.
- معرفة الآخر.
- احترام الآخر.
- التحرُّر من النمطية والمواقف المسبقة.

أخلاقيات الحوار

أخلاقيات الحوار متعدّدة، وأبرزها:

- الإيمان بوجود التنوع والتَّعدُّديَّة بين الناس، لقوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ**﴾، وقوله تعالى: ﴿**وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ * إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ**﴾[٦٥].
- يقول **ابن تيمية** رحمه الله: وقوع الاختلاف بين المسلمين أمر ضروري لا بد منه، لتفاوت إرادتهم وأفهامهم وقوى إدراكهم، ولكن المذموم بَغْيُ بعضهم على بعض وعدوانه، وإلا فإذا كان الاختلاف على وجه لا يؤدّي إلى التباين والتحزُّب، وكلّ من المختلفين قصده طاعة الله ورسوله لم يضره ذلك الاختلاف، فإنه أمر لا بد منه في النشأة الإنسانيَّة، ولكن إذا كان الأصل واحد والغاية المطلوبة واحدة والطريق المسلوكة واحدة، لم يكد يقع اختلاف، وإن وقع كان الاختلاف لا يضر، كما حصل من اختلاف الصحابة، فإن الأصل الَّذي بنوا عليه واحد وهو كتاب الله وسنة

رسوله، والقصد واحد هو طاعة الله ورسوله، والطريق واحد هو النظر في أدلة القرآن والسنّة وتقديمها على كلّ قول ورأي وقياس وذوق وسياسة[٦٦].

- رغبة الطرفين المتحاورين في الوصول للحقيقة وإحقاق الحق أيًا كان الطرف الَّذي يظهر الحق على لسانه.

يقول الإمام **الشافعي**: «وما ناظرت أحدًا قط إلاّ أحببت أن يوفق ويكون عليه رعاية من الله وحفظ، وما ناظرت أحدًا إلاّ ولم أبالِ بيَّن الله الحقَّ على لساني أو لسانه»[٦٧].

وأشار الإمام **الغزالي** في كتابه الإحياء: «وأن يكون في طلب الحق كناشد ضالَّة، لا يفرق بين أن تظهر الضالة على يده ويد من يعاونه، ويرى رفيقه- محاوره معينًا لا خصمًا، ويشكره إذا عرَّفه الخطأ وأظهر له الحق كما لو أخذ طريقًا في طلب ضالَّته، فنبَّهه صاحبه على ضالَّته في طريق آخر، فإنه يشكره ولا يذمّه ويكرمه ويفرح به[٦٨].

- تقبُّل الآخر، واحترام وجوده شخصًا وفكرًا.
- الإنصات الإيجابي للآخر وعدم مقاطعته، أو الانتقاص من رأيه وفكره والسخرية منه، أو بخسه حقه، لقوله تعالى: ﴿**ولا تَبْخَسُوا النّاسَ أشْيَاءهُمْ**﴾، وقوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذينَ آمَنُوا لا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَى أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلا نِسَاء مِّن نِّسَاء عَسَى أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ وَلا تَلْمِزُوا أَنفُسَكُمْ وَلا تَنَابَزُوا بِالأَلْقَابِ بِئْسَ الاِسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الإِيمَانِ وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ**﴾[٦٩].

ويشير آخرون إلى أن أخلاقيات الحوار تتمثل بالآتي[٧٠]:

- احترام التَّعدُّديَّة الثّقافيَّة لجميع الشعوب.
- تجنب الأفكار المسبَقة، والسعي لمعرفة الآخر كما يقدِّم نفسه.
- الاحتكام إلى العقلانيَّة مبدأً في الحوار، وكذلك تغليب الأسلوب العلمي على العاطفي والانفعالي، وممارسة النقد الذّاتي.
- الإدراك السليم لظروف الحوار وشروطه الموضوعية، والانتهاء إلى ما هو قابل للتنفيذ من التوصيات.

- الحرص على البحث عن الوجوه الإيجابيَّة في الثقافات وإبرازها، وتنمية روح النقد الذّاتي لتلافي السلبيات المتوارثة في النظرة المضخمة للذات أو ازدراء الآخر، وصياغة صورة الأنا والآخر في إطار من الفهم المعمق المتبادل.
- السعي لأن يكون الحوار رصينًا وبعيدًا عن كلّ أشكال التشنُّج والتعصُّب، واعتماد النزاهة الفكريَّة وعدم التحيُّز للذات على حساب الآخر، ونبذ الانتقائيَّة في تطبيق القواعد والمواثيق الدُّوليَّة واحترام حقوق الإنسان، ورفض سياسة الكيل بمكيالين.
- إعادة النَّظر في ما هو سائد من مفاهيم التَّقدُّم والتَّخلُّف، والرفض القاطع لربطها بدين معين أو ثقافة محددة، وتجاوز الصور النمطية، واعتماد قراءة علميَّة ومنهجيَّة موثقة للأوضاع السّياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيَّة لدى الأنا والآخر، دون ربطها بالموروث الدِّيني.
- رفض وجود معايير ثابتة لمفاهيم التَّقدُّم والتَّخلُّف الثَّقافي والحضاريِّ يفرضها طرف على الآخر.

ويشير آخرون إلى أن أخلاقيَّات الحوار من حيث المضمون تتمثَّل في النّقاط التالية[٧١]:

- الإخلاص.
- روحية الانفتاح والمرونة.
- التركيز على نقاط الاتفاق.

ومن الشُّروط الَّتي وضعها **ابن رشد**[٧٢]:

- العدالة الشرعيّة.
- الأمانة العلمية.
- الفضيلة الأخلاقية، وتعني أن المتعلم يجب ألاّ يتوخَّى شيئًا آخر غير المعرفة لذاتها، وأن لا يوظِّف العلم إلاّ فيما هو فضيلة، وأن لا يستعمل عقله لمجرد إثارة الشُّكوك وتحيير العقول.

شروط الحوار

شروط الحوار متعدّدة، وأبرزها[٧٣]:

- التخلّي عن الأنانيَّة.
- أن يكون المحاور صاحب نظر مستقلّ، لا أن يردِّد مواقف غيره وكلماته دون فهم.
- احترام التخصص العلمي والخبرة.
- أن يكون المحاوِر طالبًا للحق متجرِّدًا من الهوى.
- أن يكون سريع البديهة، حسن الاستشهاد بالآيات والأدلة.
- المحاورة تكون مع أهل العلم، فلا يحاور الجهلاء، لقوله تعالى: ﴿**قُلْ آمنُواْ به أَوْ لاَ تُؤْمنُواْ إِنَّ الَّذينَ أُوتُواْ الْعِلْمَ مِن قَبْلِه إِذَا يُتْلَى عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ لِلأَذْقَانِ سُجَّدًا**﴾[٧٤].
- ويرى بعض الباحثين أن شروط الحوار تقتضي من شبابنا الانفتاح بثقة نفس عالية، ورفض عقلية قداسة الذّات وإقصاء الآخر بدعوى المؤامرة من جهة، وتقتضي من ناحية أخرى توضيح سلبيات وهفوات نغمة التعالي الَّتي يتحاور بها هذا الآخر معنا تحت شعارات شتى[٧٥].

ويرى آخرون أن شروط الحوار تجد طريقها عبر النقاط التالية[٧٦]:

شروط أخلاقية أبرزها:

- الرفق والتسامح ونبذ التعصب والتعنت.
- الاحترام المتبادل والاعتراف بالآخر وحقه في الاختلاف.
- الابتعاد عن القضايا الشَّخصيَّة والخاصَّة.
- الابتعاد عن الأساليب الخطابية للتأثير في المتلقي أو المحاور.

شروط منطقية:

- التكافؤ والمساواة في المنزلة والغرض من السؤال والجواب.
- تحديد موضوع الحوار وأبعاده النهائية، وعدم الانجرار إلى موضوعات أخرى ثنائية أو جانبية.
- التركيز على الجوهر والمضمون ونبذ الشكليّات والطقوس.

استراتيجيّات الحوار مع الشَّباب

تتعدد استراتيجيّات الحوار مع الشَّباب، وأبرزها:

- **استراتيجية رابح – رابح**

يخرج جميع المتحاورين منها رابحين؛ بمعنى أن هذه الاستراتيجيَّة لبَّت احتياجات جميع المتحاورين وتطلُّعاتهم على نحو ما، وليس بالضرورة أن تتحقق مطالب كلّ طرف وتطلّعاته كاملة، وإنما على نحو توافقي تراضوي. وهذه الاستراتيجية هي الأقرب والأنسب للجميع على المدى البعيد، ولا يشعر في ظلّها أي طرف بالغبن والظلّم والاستبعاد والإقصاء والتَّهميش.

- **استراتيجيَّة رابح – خاسر**

يخرج طرف فيها بالربح والفوز، ويشعر بأن مطالبه قد تحققت. أما الطرف الآخر فيشعر بالخسارة والإحباط والخيبة. وهذه الاستراتيجيَّة تظهر ميزان القوى ورغبة الطرف القوي بفرض شروطه ومطالبه وإذعان الطرف الآخر لها.

- **استراتيجيَّة خاسر – خاسر**

يشعر جميع الأطراف بالخسارة وخيبة الأمل، لأن الحوار فيها لم يكن مثمرًا ومفيدًا، وإنما كان سلبيًّا. لعدم استعداد أي طرف للتنازل ولو بجزء يسير من طلباته، وهذا الحوار بمجمله أشبه بحوار طرشان وطبخة حصى.

ويرى آخرون وجود استراتيجيَّة الحوار التَّفاعلي والاستماع الجيد للنظير[٧٧]:

Interactive Dialogues and peer listening

وتركز هذه الاستراتيجيَّة على مهارتي الاستماع والنقاش، بوصفهما مهارات حاسمة إذا أردنا للطلبة والشَّباب أن يرتبطوا بالمضمون الَّذي يدرسونه أو يناقشونه، وسيكتشفون معًا وجهات نظر جديدة وأسئلة وحقائق مستجدَّة تعمِّق الفهم وتزيد من فرص حل المشكلات بطرق إبداعية. ومن المفيد أن يعتاد الطلبة والشَّباب على الاستماع الجيد باتّجاه واحد، فالمدرب والمعلم يتحدَّث، والطالب أو الشَّاب يستمع. وعليهم أن يعتادوا كذلك على التشبُّث بالرَّأي.

وتساعد الإجراءات التالية في هذه الاستراتيجيَّة على تطوير مهارات الاستماع الجيِّد والنقاش، وصقلها، خاصَّة مع النظير:

- **التَّفاعل الثنائي:** حوار بين شابين وطالبين يتبادلان الأفكار والآراء والتجارب حول المشكلة أو السؤال، حتَّى يتوصلا إلى اتفاق بينهما.
- **المجموعة الصغيرة:** يمكن لكلّ منهم أن يتحدث بالدور في الإجابة عن سؤال، أو بطرح فكرة، حتَّى يتمكنوا من أن يكون المتحدث واحدًا والبقية مستمعين. ويحتاج هذا الأمر إلى تمرين مستمر لإتقان مهارة الاستماع وعدم المقاطعة والإدلاء بالرَّأي.

أهمّيَّة الحوار

يعد الحوار بوصفه عمليَّة اجتماعيَّة إيجابيَّة، خطوةً في الاتّجاه الصحيح نحو تعزيز التعارف والتآلف والتَّواصل والتعايش في إطار الاختلاف: ﴿**يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ**﴾[٧٨].

ويرى بعض الباحثين أن الحوار فن من فنون الكلام والمحادثة، وصيغة متقدِّمة من صيغ التَّواصل والتَّفاهم، وأسلوب من أساليب العلم والمعرفة، ومنهج من مناهج الوعي الثَّقافة، ووسيلة من وسائل التبليغ والدعوة.. فضلاً عن كونه يزكي النفس ويصقل المواهب ويشحذ الهمم، ويمكِّن من البرهان ويؤصِّل الحقيقة، ويؤسِّس للحياة المشتركة، ويوسِّع دائرة التَّفاهم، وينمِّي الخبرات والطّاقات، ويمنح الفرد الشَّفافية والسُّلوك الحضاري ويزيل الحواجز النَّفسيَّة، ويولِّد أفكارًا جديدة، وهو تجسيد للتنوُّع ويفيد في إثراء وبناء المشترك الإنسانيِّ، لأنَّ التَّعارف الَّذي يأتي ثمرة للحوار هو سبيل العمران والتَّكامل والتَّعامل وإغناء النفس الإنسانيَّة. وفوق هذا وذاك يُعدُّ الحوار قيمة من قيم الحضارة الإسلامية... المعبر عن التسامح، لا بمعنى التخاذل والضعف بوازع الهزيمة النَّفسيَّة، وإنما بمعنى الترفع عن الصغائر والتسامي عن الضغائن والتجافي عن الهوى والباطل[٧٩].

إن قيمة الحوار مع الآخر في الإسلام قيمة أصيلة في نشر الدعوة الإسلاميَّة، وفي التَّعامل مع الآخر، وتناول المنافع والمصالح عن طريق الحوار[٨٠] لقوله تعالى:﴿ **لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ**﴾[٨١]. ويحتاج ترسيخ ثقافة الحوار إلى إرادة من المعنيين بالأمر، وقناعة تُترجَم إلى آليات تُعنى بهذا. وضرورة الحوار تعنى عدم اللجوء إلى الوسائل الأخرى من المخاصمة واستعمال

وسائل العنف لإقناع الطرف الآخر. فلا مندوحة عن الحوار بين الأفراد وبين الأحزاب، وبين الشعوب وبين العلماء والمفكرين والسّياسيّين وأصحاب القرار، من خلال اللقاءات والندوات والمؤتمرات والمراسلات، حتَّى يجتنب الناس الوقوع في الأخطاء والخلافات الحادة القاتلة، أو يلجأوا إلى الوسائل غير المشروعة. والحوار ضروري لسيادة روح المحبة ونشر الوعي في الأمور المتحاوَر فيها، من نحو مفاهيم العدل والخير، ويحقق المنهج المتوازن عند الناس في الفكر والأخلاق والمواقف.

ويحقق الحوارُ التفاهمَ العلميَّ والتقارب بين الشعوب أفرادًا وجماعات[٨٢]... والحوار أحد ثمرات الفكر المنفتح، الَّذي سيوضِّح الأفكار والمفاهيم، ويحقِّق مقاصد الحديث، ويستوعب معطيات العقول ومنجزات الحضارة، ويستشرف آفاق المستقبل. وحوار الآراء والثقافات يقرِّب وجهات النَّظر بين المتحاورين، ويوجِد بينهم قدرًا مشتركًا إيجابيًّا من الآراء، ويعطي صورة حقيقية عن كلٍّ منهم. وقد يؤدّي الحوار الحسن إلى إزالة كثير من المفاهيم الخاطئة الَّتي علقت بأذهان الطرفين المتحاورين نتيجة ممارسات خاطئة، أو تزويرات تاريخية، أو دسائس حالت دون فهم الحقيقة[٨٣].

ويرى بعض الباحثين أن أهمّيَّة الحوار تكمن في النقاط التاليَة[٨٤]:

- أنه يولّد التَّقارب والتَّفاهم بين المتباعدين.
- يقلِّل من مناطق القداسة عند الطرفين، ويقلِّل من القطعيَّات الموهومة، ويكشف أخطاء كلّ فريق، ويوجِّه الأهداف لقضايا نافعة أعمّ وأهمّ من المواقف الصغيرة.
- يجلب الأمن ويصنع القوة.
- يخفِّف من سَوْرَة الغضب والحقد المتبادل.

فالحوار مسألة غاية في الأهمّيَّة والضرورة، وقد مارسه كلّ الأنبياء والمصلحين، لأن التَّغيير الاجتماعيّ لا يتم دون حوار، وكذلك تغيير الأفكار لا يتم دون حوار[٨٥] لقوله تعالى: ﴿**يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لا يَسْمَعُ وَلا يُبْصِرُ وَلا يُغْنِي عَنكَ شَيْئًا * يَا أَبَتِ إِنِّي قَدْ جَاءَنِي مِنَ الْعِلْمِ مَا لَمْ يَأْتِكَ فَاتَّبِعْنِي أَهْدِكَ صِرَاطًا سَوِيًّا**﴾[٨٦] وقولـه تعالى: ﴿**يَا صَاحِبَيِ السِّجْنِ أَأَرْبَابٌ مُتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ**﴾.

وأشارت الرسالة الثّانية لبطاركة الشرق الكاثوليك إلى أن الحوار موقف روحي قبل كلّ شيء، يقف فيه المرء أمام ربه محاورًا فتسمو نفسه ويطهر قلبه ووجدانه،

فينعكس ذلك على حواره مع نفسه وعلى حواره مع الآخرين أفرادًا وجماعات. إن الحوار روحانية تنقلنا من الاستبعاد إلى الاستيعاب، ومن الرفض إلى القبول، ومن التعنيف إلى التفهم، ومن التشويه إلى الاحترام، ومن الإدانة إلى الرحمة، ومن العداوة إلى الألفة، ومن التَّنافس إلى التَّكامل، ومن التَّنافر إلى التَّلاقي، ومن الخصومة إلى الأخوَّة.ويعني الحوار مع الآخر معرفته والتعرُّف عليه والاعتراف به؛ معرفته كما يعرف هو نفسه، والتعرُّف عليه بكامل شخصيَّته والاعتراف به مكمِّلاً لنا أكثر منه خصمًا أو منافسًا أو عدوًّا، بعيدًا عن الأفكار المسبَقة من أيِّ نوع كانت، وبعيدًا عن المصالح والأنانيّات. وفي مثل هذه الأجواء يتحوَّل الحوار إلى غنىً متبادَل من غير أن يتنازل أيٌّ من الطرفين عن ذاته أو عن تراثه أو عن شخصيته أو عن كيانه[٨٧].

وخلص مؤتمر أسيسي في إيطاليا سنة ٢٠٠٢ إلى الإعلان عن ميثاق أسيسي للسلام،الَّذي وافق على أسسه ممثلو ديانات العالم، والتزموا بالمبادئ التالية[٨٨]:

- نتعهد بتعليم الناس وتثقيفهم على الاحترام المتبادل، وذلك للمساعدة في خلق تعايش سلمي وأخوي بين الشعوب وأصحاب الديانات والثقافات المختلفة.
- نتعهد برعاية ثقافة الحوار، لكي يترسَّخ الفهم وتتعزَّز الثقة المتبادلة بين الأفراد وبين الشعوب، لأنَّ هذه هي الأسس الحقيقية للسلام.
- نتعهد بالحوار الصريح والمتأني، ورفض أن تكون خلافاتنا حواجز مانعة للتواصل، ولكن ندرك أن التَّواصل مع التنوع الموجود لدى الآخر يمكن أن يصبح فرصة للتفاهم بين الناس.

وسائل ترسيخ ثقافة الحوار

تتعدد وسائل ترسيخ ثقافة الحوار في المجتمع، وأبرزها[٨٩]:

- التربية.
- معرفة الذّات ومعرفة الآخر.
- الإعلام الهادف.
- تبادل الزيارات.

- الأنشطة المشتركة.
- معرفة أسباب التوتر والتخلص منها.

صفات المحاور

صفات المحاور متعدّدة، وأبرزها:

- الإلمام بموضوع الحوار ومضمونه من جوانبه كافَّة، لقوله تعالى: ﴿**وَلا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ**﴾[٩٠] وقوله تعالى: ﴿ **قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُوا الأَلْبَابِ**﴾[٩١] وقوله تعالى ﴿**وَفَوْقَ كلّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ**﴾[٩٢].
- عقلاني وحكيم، لقوله تعالى: ﴿**يُؤْتِي الحِكْمَةَ مَن يَشَاءُ وَمَن يُؤْتَ الحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلاَّ أُوْلُوا الأَلْبَابِ**﴾[٩٣].
- مؤمن بالقضية الَّتي يتحاور فيها ومن أجلها، لقوله تعالى: ﴿**كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ**﴾[٩٤].
- واقعي يحترم نفسه ويحترم الآخرين ولا يتجاوز طاقاته وقدراته، لقول الرسول ﷺ: (**رحم الله امرأً عرف قدر نفسه**).
- يمارس النقد الذّاتي لنفسه كما يمارسه مع الآخرين وبالعكس، لقول الخليفة الفاروق عمر رضي الله عنه «رحم الله امرأً أهدى إليّ عيوبي».
- الحلم وسعة الصدر.
- الرفق واللين، لقول الرسول ﷺ:«الرفق لا يكون في شيء إلا زانه ولا ينزع من شيء إلا شانه، وإن الله يعطي على الرفق ما لا يعطي على العنف» وقوله تعالى: ﴿**فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللّهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لاَنفَضُّواْ مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللّهِ إِنَّ اللّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ**﴾[٩٥].
- المحاورة والجدل بالحسنى والكلام اللين والطيب، لقوله تعالى: ﴿**وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ**﴾ وقوله تعالى: ﴿**فَقُولا لَهُ قَوْلا لَّيِّنًا**﴾ وقوله تعالى: ﴿**وَقُولُواْ**

لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾. ويشير **ابن عقيل الحنبلي** في كتابه **فن الجدل** إلى مجموعة من القضايا المتصلة بالحوار، فيقول: «وليتناوبا بالكلام مناوبة لا مناهبة بحيث ينصت المعترض للمستدلّ حتَّى يفرغ من تقديره للدليل، ثم المستدلّ للمعترض حتَّى يقرر اعتراضه، ولا يقطع أحد منهما على الآخر كلامه وإن فهما مقصوده من بعضه»[٩٦].

- موضوعي، لقوله تعالى: ﴿**ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾**.
- الابتعاد عن الثرثرة والتشدق بالألفاظ، لقول الرسول ﷺ:«**إن أبغضكم إليّ وأبعدكم عني مجلسًا الثرثارون المتفيهقون المتشدقون في الكلام**». ويقول **ابن المقفع**: «تعلَّمْ حسن الاستماع كما تتعلم حسن الكلام. ومن حسن الاستماع إمهال المتكلّم حتَّى ينقضي حديثه، وقلَّة التلفُّت إلى الجوار، والإقبال بالوجه والنظر إلى المتكلّم والوعي بما يقول»[٩٧].
- احترام الآخر وعدم السخرية منه، لقوله تعالى: ﴿**يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَى أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلا نِسَاء مِّن نِّسَاء عَسَى أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ وَلا تَلْمِزُوا أَنفُسَكُمْ وَلا تَنَابَزُوا بِالأَلْقَابِ بِئْسَ الاِسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الإِيمَانِ وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾**.
- حسن الاستماع والإصغاء للآخر دون مقاطعة.
- القدرة على التفريق بين الذّاتي والموضوعي.
- التحرُّر من المواقف النمطية المسبقة حيال الآخر.

الفئة المستهدفة بالحوار

الحوار ليس حكرًا على جهة دون أخرى، وليس وقفًا على فئة دون أخرى، وليس بالضرورة أن يكون نخبويًّا، وإنما بالضَّرورة أن يكون جماهيريًّا شاملاً وعامًّا، ومن الجميع وإلى الجميع وبين الجميع ولمصلحة الجميع، بحيث يكون الجميع رابحًا بالنتيجة وبالضَّرورة. والفئات التاليَة -على سبيل المثال لا الحصر- هي الفئات المستهدفة بالحوار:

- الشَّباب.

- العاملون مع الشَّباب.
- أصحاب الرَّأي والفكر والمشورة.
- صُنّاع ومتخذي القرار على إطلاقه.
- علماء الدين.
- الإعلاميون والكتَّاب والمثقفون...إلخ.

معوقات الحوار

معوقات الحوار متعدّدة، وأبرزها[٩٨]:

- المعوقات الشَّخصيَّة: كالثرثرة والإطناب واللف والدوران، وعدم الوضوح في العرض، وغياب الأدلة والبراهين، وإخفاء الحقيقة، وسرعة الغضب والتعصب الشديد.
- المعوقات الموضوعية: ومنها الضوضاء والتشويش، وتباين المفاهيم واختلاف الأجيال. ويرى د. محمد حامد الأحمري أنَّ من أهمِّ عوائق الحوار القوة؛ أي قوة طرف محاور وضعف الآخر، فهنا يكون الحوار غير مناسب وأشبه بالإملاء[٩٩].

ويرى آخرون أن معوقات الحوار تتمثل في النقاط التالية[١٠٠]:-

- تقييم كلام المتحدث.
- التركيز على الأخطاء.
- التهكُّم والسخرية.
- التَّعميم.
- الانشغال عن الآخرين.
- الانفعال الزائد والغضب.

الهوامش

١ - خطاب جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين في الدورة البرلمانية الثانية لمجلس الأمة الخامس عشر بتاريخ ٥ تشرين أول ٢٠٠٨، عمّان - الأردن.

٢ - ابن منظور: لسان العرب، قدم له العلامة عبد الله العلالي، إعداد وتصنيف يوسف الهامي، دراسات العربي، بيروت.

٣ - النشرة الإحصائية دائرة الإحصاءات لعامة، عمّان - الأردن ٢٠٠٤.

٤ - محمود قظام السرحان: دور المؤسسات الشبابية في تعميق الحوار مع الشباب، عمّان ط١ ١٩٩٤، ص١٩-٢٠.

٥ - النشرة الإحصائية: دائرة الإحصاءات العامة. عمّان - الأردن، ٢٠٠٤.

٦ - لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

(أ) السرحان، محمود قظام وآخرون: دور الشباب في مواجهة الإرهاب - المحور التربوي، المجلس الأعلى للشباب ٢٠٠٧ عمّان - الأردن ص ٤١-٥٩.
(ب) السرحان، محمود قظام: دور المؤسسات الشبابية في تعميق الحوار مع الشباب، ١٩٩٤، عمّان - الأردن، ص ٤٠-٥٤.
٧ - السرحان، محمود قظام: دور المؤسسات الشبابية في تعميق الحوار مع الشباب، ١٩٩٤، عمّان - الأردنّ، ص ص ٤٥ — ٥٤.
٨ - تقرير المعرفة العربي للعام ٢٠١٠/٢٠١١، إعداد الأجيال الناشئة لمجتمع المعرفة.
٩ ٢٠٠٧، عمّان-
الأردن، ص٤٧-٦٧.
١٠ - السرحان، محمود قظام: كيف نساعد الشباب. وزارة الثقافة، مكتبة الأسرة ٢٠١٠، عمّان - الأردن ص ٢٥-٣٦.
١١ - ابن منظور. لسان العرب مادة حور، ج١ ص ٧٥١ ، إعداد يوسف خياط دار لسان العرب، بيروت - لبنان.
١٢ - المرجع السابق ص ٧٥١.
١٣ - الزمخشري: أساس البلاغة. دار مطابع الشعب، القاهرة - مصر ١٩٦٠، ص ٢٠٥.
١٤ - الفيروز أبادي: القاموس المحيط، ج٢، ص ١٥، القاهرة.
١٥ - الزمخشري، أساس البلاغة، مرجع سابق، ص ٢٠٥.
١٦ - د. أحمد الكبيسي: أدبيات الحوار مع الآخر من منظور إسلامي، الشباب والحوار مع الآخر- أوراق عمل المؤتمر الوطني الثاني- تأهيل الفكر التنويري لدى الشباب الأردني. المجلس الأعلى للشباب ٢٠٠٩. عمّان - الأردن، ص١١.
١٧ - القرآن الكريم: سورة الانشقاق، آية ١٤.
١٨ - القرآن الكريم: سورة المجادلة، آية ١.
١٩ - محمد مطني الدليمي: الحوار مع الآخر.
٢٠ - د. أحمد الكبيسي: أدبيات الحوار مع الآخر، مرجع سابق، ص١١.
٢١ - د. عبد العزيز الخياط: أدب الحوار ط١، وزارة الشباب، عمّان - الأردن ١٩٩٥، ص ١١.
٢٢ - القرآن الكريم: سورة الكهف، آية ٣٤.
٢٣ - د. أحمد الكبيسي: أدبيات الحوار مع الآخر، مرجع سابق، ص ١١.
٢٤ - القرآن الكريم: سورة غافر، آية ٥.
٢٥ - لانا بلقر وآخرون: منهاج استشارة الأصدقاء ٢٠٠٠، مؤسسة إنقاذ الطفل، عمّان — الأردن، ص١٣.
٢٦ - د. بسمة عبد الله ملعبي: دور الجامعات في تنمية ثقافة الحوار وقيم التسامح في مواجهة العولمة ٢٠٠٨، مؤتمر الشباب الجامعي وتحديات الحداثة والتعليم. جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا، عمّان - الأردن، ص ٢١٦.
٢٧ - د. مريم آيت أحمد: تعزيز ثقافة الآخر لدى الشباب ودورها في التواصل الحضاري، الشباب والحوار مع الآخر، مرجع سابق، ص١٨٨.
٢٨ - السرحان وآخرون، محمود قظام: دور الشباب في مواجهة الإرهاب — مرجع سابق. ص ٤٦.
٢٩ - د. بسمة عبد الله ملعبي: دور الجامعات في تنمية ثقافة الحوار، مرجع سابق، ص ٢١٦ — ٢١٧.
٣٠ - د. جاسم سلطان: مجتمعات اليوم وضرورات الحوار مع الآخر، مرجع سابق، ص ١٦٠.
٣١ - القرآن الكريم: سورة القيامة، آية ١-٢.
٣٢ - القرآن الكريم: سورة هود، آية ١١٨- ١١٩.
٣٣ - القرآن الكريم سورة الكافرون، آية ١-٦
٣٤ - القرآن الكريم: سورة آل عمران، آية ٦٤.
٣٥ - القرآن الكريم: سورة الشورى، آية ١٥.
٣٦ - د. جاسم سلطان: مجتمعات اليوم وضرورات الحوار مع الآخر، مرجع سابق، ص ١٦١.
٣٧ - القرآن الكريم: سورة النحل، آية ١٢٥.
٣٨ - القرآن الكريم: سورة العنكبوت، آية ٤٦.
٣٩ - القرآن الكريم: سورة الشورى، آية ٤٠.
٤٠ - القرآن الكريم: سورة فصلت، آية ٣٤.
٤١ - القرآن الكريم: سورة المائدة، آية ٨.

٤٢ – القرآن الكريم: سورة النساء، آية ٥٨.
٤٣ – القرآن الكريم: سورة الأعراف، آية ٨٥.
٤٤ – لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى: محمد مطني الدليمي: الحوار مع الآخر، مرجع، سابق ص ص ٤٥-٥٤.
٤٥ – القرآن الكريم: سورة الزمر، آية ٢.
٤٦ – القرآن الكريم: سورة المائدة، آية ٨.
٤٧ – القرآن الكريم: سورة الإسراء، آية ٣٦.
٤٨ – القرآن الكريم: سورة الحجرات، آية ٦.
٤٩ – سنن الترمذي، حديث ٣-٢٩.
٥٠ – القرآن الكريم: سورة البقرة، آية ٢٨٦.
٥١ – محمد مطني الدليمي: الحوار مع الآخر، مرجع سابق، ص ٥٢.
٥٢ – المرجع السابق ص ٥٢-٥٤.
٥٣ – القرآن الكريم: سورة النحل، آية ١٢٥.
٥٤ – القرآن الكريم: سورة طه، آية ١٣.
٥٥ – القرآن الكريم: سورة الزمر، آية ١٨.
٥٦ – القرآن الكريم: سورة الشعراء، آية ٢٢١- ٢٢٣.
٥٧ – د. جاسم سلطان: مجتمعات اليوم وضرورات الحوار مع الآخر. الشباب والحوار مع الآخر مرجع سابق، ص ١٥٨.
٥٨ – القرآن الكريم: سورة يوسف، آية ٧٦.
٥٩ – القرآن الكريم: سورة الإسراء، آية ٨٥.
٦٠ – القرآن الكريم: سورة الكهف ،آية ٢٩.
٦١ – القرآن الكريم سورة سبأ، آية ٢٤.
٦٢ – د. نوال الفاعوري: دور السلطة التشريعية في تعزيز قيم الحوار – مرجع سابق، ص٣٢٠ – ٣٢١.
٦٣ – القرآن الكريم: سورة النساء، آية ١.
٦٤ –القرآن الكريم: سورة الأعراف، آية ٥٦.
٦٥ – القرآن الكريم: سورة هود، آية ١١٨-١١٩.
٦٦ – محمد صهيب محمد الشامي: الشباب والحوار مع الآخر، مرجع سابق، ص ٧٩.
٦٧ – د. محمد صهيب محمد الشامي: الشباب والحوار مع الآخر، مرجع سابق، ص ٧٩.
٦٨ – مرجع سابق، ص ٧٩.
٦٩ – القرآن الكريم: سورة الأعراف، آية ٨٥.
٧٠ – د. جودي البطاينة: أخلاقيات الحوار، مؤتمر المستقبل في ضوء الحراك الشبابي العربي - منتدى الفكر العربي. عمّان - الأردن ٢٠١٢.
٧١ – د. جودي البطاينة: أخلاقيات الحوار، مرجع سابق.
٧٢ – المرجع سابق.
٧٣ – د. محمد صهيب محمد الشامي: الشباب والحوار مع الآخر. مرجع سابق، ص ١٠٣-١٠٤.
٧٤ – القرآن الكريم: سورة الإسراء، آية ١٠٧.
٧٥ – د. مريم آيت أحمد: تعزيز ثقافة الحوار مع الآخر لدى الشباب ودورها في التواصل الحضاري، مرجع سابق، ص ١٩٤.
٧٦ – د. بسمة عبد الله ملعبي: دور الجامعات في تنمية ثقافة الحوار وقيم التسامح في مواجهة العولمة، الشباب الجامعي وتحديات الحداثة والتقليد – مرجع سابق، ص ٢١٧-٢١٨.
٧٧ – د. محمود المساد: تدريب الطلبة على حل الخلافات عن طريق الحوار ط١ عمّان – الأردن ٢٠٠١، ص ٣٥ – ٣٦.
٧٨ – القرآن الكريم: سورة الحجرات، آية ١٣.
٧٩ – د. تيسير النعيمي: دور المؤسسات التربوية في غرس وتعزيز قيم الحوار مع الآخر. مرجع سابق، ص ٢٦٤-٢٦٥.
٨٠ – د. نوال الفاعوري: دور السلطة التشريعية في تعزيز قيم الحوار الحضاري مع الآخر، مرجع سابق، ص ٣١٤.
٨١ – القرآن الكريم: سورة المائدة، آية ٤٨.

٨٢ – د. عبد العزيز الخياط: أدب الحوار، ط١، وزارة الشباب، عمّان – الأردن ١٩٩٥، ص ٢٣-٢٤.
٨٣ – المرجع السابق، ص ١١.
٨٤ – د. محمد حامد الأحمري: مرجع سابق، ص ١٢٢- ١٢٤.
٨٥ – القرآن الكريم: سورة مريم، آية ٤٢- ٤٤.
٨٦ – القرآن الكريم: سورة يوسف، آية ٣٩.
٨٧ – البطريرك فؤاد الطوال بطريرك القدس للاتين: الأبعاد الإنسانية المفقودة لمدينة فريدة – الندوة العلمية – البعد الإنساني لتاريخ مدينة القدس. شباط ٢٠١٣، منتدى الفكر العربي، عمّان – الأردن.
٨٨ – د. جودي البطاينة: أخلاقيات الحوار: مرجع سابق.
٨٩ – أ. عبد المحمود أبو إبراهيم: التنوع الثقافي والحضاري ودوره في تأصيل الفكر التنويري وتعزيز ثقافة الحوار مع الآخر، مرجع سابق ص ٣٤٦- ٣٦٠.
٩٠ – القرآن الكريم: سورة فاطر، آية ١٤.
٩١ – القرآن الكريم سورة: الزمر، آية ٩.
٩٢ – القرآن الكريم سورة يوسف، آية ٧٦.
٩٣ – القرآن الكريم سورة: البقرة، آية ٢٦٩.
٩٤ – القرآن الكريم سورة: آل عمران، آية ٧٩.
٩٥ –القرآن الكريم:سورة آل عمران، آية ٥٩.
٩٦ – د. جودي البطاينة: أخلاقيات الحوار، مرجع سابق.
٩٧ – المرجع السابق.
٩٨ – د. محمد صهيب محمد الشامي: الشباب والحوار مع الآخر. مرجع سابق، ص١٠٤.
٩٩ – د. محمد حامد الأحمري: دور الحوار في الحد من ظواهر الغلو والتطرف، الشباب والحوار مع الآخر. مرجع سابق، ص ١٢١.
١٠٠ – عبد الله عليان: مشروع دليل مهارات التفاوض والحوار، المجلس الأعلى للشباب، ط١(٢٠١١)، عمّان – الأردن، ص ٢٥.

أخلاقيّـــات الحـــوار

دة. جودي فارس البطاينة*

ما أحوجنا في هذا العصر إلى الحوارِ، فهو الوسيلةُ المثلى لِنشرِ المبادىء السياسيةِ، والعقائدِ الدينيةِ. والشعوبُ ولجت القرن الجديد، غير متساويةٍ في التقدم، والعلمِ، والقوةِ، والملفاتُ لم تكتمل؛ الحرية، الديمقراطية، الإصلاح، الإعلام، التعليم، الأمن، والسلام. وفي الوطن العربي يزدادُ القهر ويستشري الفقر، وهذه الصورة من الداخل تشي بأمر ثقافي خطير، وهو تفكيك المجتمعات العربية إلى عناصر لم تكن مقبولة في حسّ العروبة. وها نحن نُمعِنُ في الطائفية، والإقليمية، والجهوية، مع أننا ندرك قول الشاعر:

دعوتُ على عمرو فماتَ، فسرَّني فعاشرتُ أقوامًا بكيتُ على عمرو

وحتى صدقَ في زماننا هذا ما قاله **تشارلز ديكنز** في مقدمته لرائعته «**قصة مدينتين**»:

كانَ خيرَ الأزمانِ، وكانَ شرَّ الأزمان. كانَ عصرَ الحكمةِ، وكانَ عصرَ الحماقة. كانَ عصرَ الإيمان، وكان عصرَ الشّك. كانَ عصرَ النورِ، وكان عصرَ الظلمةِ. كانَ ربيعَ الأملِ، وكانَ شتاءَ الناسِ. لم يكن أمامنا شيٌ، كنا نتّجه جميعًا إلى الجنّةِ، ونسير في الاتجاه المعاكس.»

فما معنى الحوار، وما أهميته، وما جدواه في معالجة أزمات ومشكلات مجتمع ما، وهل يمكن صياغة إطار لرؤية عربية وإسلامية للحوار الثقافي مع الآخر في إطار ما يُطلَق عليه حوار الحضارات؟

---

* أستاذة الأدب والنقد في جامعة جرش الأهليّة؛ وعضو المنتدى/ الأردن.

هذه الأسئلة وغيرها كانت محط أنظار العديد من المفكرين. فلقد نُظِّمَت الكثير من الملتقيات بشأنها، ومنها الملتقى الدولي الأول للحوار في أثناء الحرب الأهلية في لبنان، والثاني في أيلول/ سبتمبر٢٠٠١. وأكَّد مؤتمر أسيسي، في إيطاليا، أهمية الحوار بين الأديان للتوصل إلى الانسجام والسلام العالمي، ونتج عن ملتقى عام ٢٠٠٢ الإعلان عن ميثاق أسيسي للسلام، الذي وافق على ما تضمَّنه من مبادىء قيادات الأديان في العالم، ومنها المبادىء الآتية:

١- **نتعهَّد بتعليم الناس وتثقيفهم على الاحترام المتبادل، وذلك للمساعدة في خلق تعايش سلمي وأخوي بين الشعوب وأصحاب الديانات والثقافات المختلفة.**

٢- **نتعهَّد برعاية ثقافة الحوار؛ لكي يترسخ الفهم وتتعزَّز الثقة المتبادلة بين الأفراد والشعوب؛ لأن هذه هي الأُسس الحقيقية للسلام.**

٣- **نتعهَّد بالحوار الصريح والمتأنّي، ورفض أن تكون خلافاتنا حواجز مانعة للتواصل، ولكن ندرك أن التواصل مع التنوّع الموجود لدى الآخر يمكن أن يصبح فرصة للتفاهم بين الناس.**

وتصدّى أيضًا لهذه الاسئلة مفكِّرون كثيرون عبر سنوات طويلة نشروا فيها دراسات متعدّدة، ومنهم الدكتور **عبد القادر الشيخلي**، الذي يرى في كتابه «**أخلاقيات الحوار**» أنَّ مجتمعات الوطن بحاجة قصوى إلى الحوار العلمي لمعالجة أزماتها ومشكلاتها واستشراف مستقبلها وآفاق تطورها. ولن يصبح هذا الحوار فعالاً إلاَّ إذا أدركنا بعمق أصوله وأخلاقياته. فالمسائل الشكليّة تعدّ أحيانًا جزءًا لا يتجزأ من المسائل الموضوعية والمضمون الفكري. ولعل أخلاقيات الحوار خطوة كبيرة نحو الاتجاه السليم في النظريات الفكرية والتطبيقات العمليّة. ولا عجب، فالحوار أساس الحضارة الإنسانية، وقد بدأ التقدُّم الشامل منه، كما أنَّ الفكر الفعَّال ينشأ وينمو من الحوار.

وقد عرف الحوار، أو المناظرة كما تسمّي ذلك العرب، بأنّه حديثٌ شفهي يجري تبادله بين أكثر من فرد، سواء في شارع، أو بيت، أو جامعة، أو منتدى... إلخ.

والصورة الأخرى للحوار هي الكلام المطبوع في صحيفة أو مجلة، فيكون على شكلِ عرض وجهات نظر أو تعقيبات أو مداخلات.

أما عن أهمية الحوار فيقول د. **يحيى الجمل** في مقالة له بعنوان «**تعالوا نختلف**»، نشرها في مجلة «**العربي**»، سنة ١٩٨٧: «كوننا لا نعرف كيف نتفق أصبح أمرًا شائعًا، ولكن المشكلة الحقيقية أننا لانعرف كيف نختلف. فالاختلاف في الرأي ظاهرةٌ صحيحة تعرفها كل المجتمعات (المتحضِّرة)، إلاَّ أنها تنقلب إلى مأساة عندما يتحوَّل الاختلاف إلى درجة العداء والتحزُّب والضيق والخروج على مصالح الأمة. وهناك ثلاث طرق للتصدّي للخلاف هي: (الحوار، والتعايش، والحرب). فأمّا الحوار فهو الوسيلة الأولى والأكثر أهمية وتنوعًا.

ويمكن تقسيم الحوار إلى منظورين من حيث الشكل، ومن حيث المضمون:

فمن حيث الشكل لخَّصها الشيخ صالح بن حميد بالآتي:

الحوار الهادئ، والحوار المتشنِّج، **والتزام القول الحَسن، وتجنُّب منهج التحدي والإفحام:**

فالحوار الهادئ هو الحوار الذي يصدر من إنسان مثقَّف ثقافة موسوعية، ويتحلّى بدرجة عالية من الأخلاق السامية. والله : ﴿**وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ**﴾ (**الإسراء:٥٣**)، **وقال:** ﴿**وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ**﴾ (**النحل:١٢٥**). بينما الحوار المتشنِّج هو الحوار الانفعالي الذي تتعالى فيه الصرخات، وقد تُستَخدَم فيه الألفاظ النّابية، ويحاول أن يفرض رأيه بالقوة، **وهذا غالبًا لا يؤدّي إلى حلّ، وإنّما يؤدي إلى تشنُّج وتنتهي القضية.**

- القضية الثانية في آداب الحوار وأخلاقياته: الالتزام بوقت محدد في الكلام. ومع الأسف أنه لا يكاد يُلتزَم بها، وبخاصة في الندوات، أما لشهوة الكلام أو لحب الشهرة والثناء. أو لظنّ المتحدِّث أن ما يأتي به جديدٌ على الناس، أو لقلّة المبالاة بالناس في علمهم ووقتهم وظرفهم. فإنَّ **ابن عقيل الحنبلي** يقول في كتابه «**فن الجدل**»: «وليتناوبا الكلام مناوبةً لا مناهبةً؛ بحيث ينصت المعترض للمستدلّ حتى يفرغ من تقريره للدليل، ثم المستدل للمعترض حتى يقرر اعتراضه، ولا يقطع أحدٌ منهما على الآخر كلامه، وإنْ فهما مقصوده من بعضه».

- الثالث من الآداب: حُسن الاستماع، وأدب الإنصات، وتجنُّب المقاطعة. وهذه قضية مكمِّلة لما سبق، ينبغي للمتحاور - الطرف الثاني أو كل واحد بالنسبة لصاحبه- أن يُحسِن الاستماع وأدب الإنصات وأدب المقاطعة. يقول **ابن المقفع**: تعلَّم حُسن الاستماع كما تتعلَّم حُسن الكلام، ومن حُسن الاستماع إمهال المتكلِّم حتى ينقضي حديثه، وقلة التلفُّت إلى الجوار، والإقبال بالوجه، والنَّظر إلى المتكلِّم، والوعي بما يقول.

- الرابع من الآداب والأخلاقيّات: تقدير الخصم واحترامه، والتقدير قلبيّ، وبقدر ما تكون صادقًا في التقدير يظهر هذا على سلوكك وأسلوبك وكلامك وحديثك وكتابك، فينبغي في مجلس الحوار تأكيد الاحترام المتبادل من الأطراف، وإعطاء كل ذي حقّ حقّه، والاعتراف بمنزلته ومقامه، فيخاطب بالعبارات اللائقة وبالألقاب المستحقّة والأساليب المهذَّبة، فتبادل الاحترام يقود إلى قبول الحق، والبُعد عن الهوى، والانتصار للنفس.

- ومن الآداب: حصر المناظرات في مكانٍ محدود، وهذه قضية دقيقة، وأظن أن أكثر من نبه إليها علماؤنا المتقدمون، وقد تكون مُستغرَبة، وهي حصر المناظرات في مكان محدود، ما معنى ذلك؟! أهل العلم يقولون: إن المحاورات والجدل ينبغي أن يكون في خلوات محدودة الحضور، قالوا: وذلك أجمع للفكر والفهم، وأقرب لصفاء الذهن، وأسلَم لحُسن القصد، وإن في حضور الجمع الغفير ما يحرك دواعي الرياء والحرص على الغلبة بالحقّ والباطل.

- يجب أن يدور الحوار في جوّ نفسي رائق، فهو أضمن في الوصول إلى النتائج المرضية. ولذلك لا نتردد في القول إنَّ الحوار فن وليس قدرة كلامية أو ثقافية فقط.

أما أخلاقيات الحوار من حيث المضمون، فهي:

- الإخلاص: هذه الخصلة من الأدب مهمة جدًا، مُتمِّمة لما ذُكر، فإن قصد انتزاع الإعجاب والثناء واستجلاب المديح مُفسدٌ للأمر، صارفٌ عن الغاية، وسوف يكون

فحص النفس ناجحًا ودقيقًا لو أن المُحاور توجَّه إلى نفسه بأسئلة يختبر إخلاصه فيها، ومنها: هل ثمّة مصلحة ظاهرةٌ تُرجى من هذا النقاش وهذه المشاركة؟هل يقصد تحقيق الشهرة أو إشباع الشهوة في الحديث؟هل يتوخى أن يتمخض هذا الحوار عن نزاع وفتنة وفتح أبواب من هذه الأبواب التي من حقها أن تسد؟ من التحسس الدقيق ومن تصادق النفس أن يحذر بعض التلبيسات النفسية والشيطانية، فقد تتوهم بعض النفوس أنها تقصد إحقاق الحق، وواقع دخيلتها أنها تقف مواقف انتصار ذات هوى، ويدخل في باب الإخلاص والتجرد توطين النفس على الرضا والارتياح من ظهور الحق كما سبق.

- روحية الانفتاح والمرونة: افتح قلبك لمحاورك، وقد قيل إنّك إذا أردت أن تفتح عقله فافتح قلبه أوّلاً، فالحقد والبغضاء أبواب موصدة وأقفال صدئة لا تفتح عقلاً ولا قلبًا ولا أذنًا. لا تتهمه بشيء.. ولا تحمل كلماته محمل السوء، ففي الحديث: «ضع أمر أخيك على أحسنه حتى يأتيك ما يغلبك منه»، فالقاعدة الإسلامية في التعامل مع الآخرين سواء في الحوار أو في غيره، هي أن تحمل أقوالهم وأفعالهم على الصحّة، ولا تلجأ إلى الاحتمالات السيِّئة، ففي الحديث: «لا تظنّنّ كلمة خرجت من أخيك سوءًا وأنت تجد لها في الخير محملاً.»
- التركيز على نقاط الاتفاق: الحوارات التي تبدأ بمناقشة نقاط الاختلاف والتوتر، أو ما يسمّى بالنقاط الحادة والساخنة، حوارات كتبت على نفسها الفشل سلفًا، فلا تسقط الحوار بإثارة مشاعر محاورك في نقاط الاختلاف وإنّما أكّد على نقاط الاتفاق.

ومن الشروط التي وضعها **ابن رشد**:

- العدالة الشرعية. وهذا اصطلاح فقهي يشترط في الشهادة الصحيحة. إن دراسة الفلسفة وقراءة كتب القدماء تقتضي أن يقف الدارس موقفًا عدلاً فلا يزيد في أقوالهم ولا ينقص منها ولا يعاديها من دون حجة أو برهان. العدالة الشرعية تعني هنا بلغتنا المعاصرة: الأمانة العلمية.
- الفضيلة الخلقية وتعني أن المتعلم يجب ألا يتوخى شيئا آخر غير المعرفة لذاتها، وأن لا يوظف العلم إلا فيما هو فضيلة، وأن لا يستعمل عقله لمجرد «إثارة الشكوك وتحيير العقول».

أما عن أخلاقيات الحوار مع الآخر فيرى **السيد يسين** في مقالته عن «**قواعد وأخلاقيات الحوار الثقافي مع الآخر**» أن أول قاعدة هي أهمية ممارسة النقد الذاتي. ونحن -في إطار حوار الثقافات- في حاجة إلى المبادرة بممارسة النقد الذاتي حتى تكون لنا شرعية في نقد الآخر! بعبارة أخرى بدلاً من أن يوجه لنا الآخر أوروبيًا كان أم أميركيًا اللوم على سلبياتنا السياسية والاقتصادية والثقافية، علينا نحن أن نعترف بها ونشخصها ونعطيها التكييف الصحيح. والقاعدة الثانية التي يشير إليها التقرير هي أهمية استيعاب نقدي عميق لثقافة الآخرين من مصادرها الأصلية.

وهذه القاعدة هي ما أطلق عليها ضرورة رسم «خرائط معرفية» عن الآخر. بمعنى ضرورة رسم خريطة معرفية للمجتمعات الأوروبية -على سبيل المثال- تحدد بشكل كامل التيارات الإيديولوجية الفاعلة من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، مع تحديد -ما أمكن- الوزن النسبي لكل تيار.

لو فعلنا ذلك سنكتشف أن هناك تيارات إيديولوجية عنصرية في أوروبا، ولكن في الوقت نفسه هناك تيارات ليبرالية وديمقراطية، وبعض أجنحتها من أشد المدافعين عن العالم الثالث عمومًا، وعن العالم العربي والإسلامي خصوصًا.

وأهمية الخريطة المعرفية أنها ستساعد الذين سيقومون بالحوارات الثقافية على معرفة الجماعات والمؤسسات التي ينبغي أن تكون مستهدفة بالحوار، لأنه لابد من صياغة استراتيجية حوارية تناسب كل تيار إيديولوجي، مع الحفاظ في الوقت نفسه على مجموعة من الثوابت.

- ومن ناحية أخرى هناك ضرورة لرسم خريطة معرفية للمجتمع الأميركي، لأن الولايات المتحدة الأميركية ما فتئت بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، توجه نقدها العنيف ليس للجماعات الإسلامية المتطرفة فقط، ولكن للبلاد العربية والإسلامية ذاتها. ومن ثم في مجال الحوار الثقافي العربي والإسلامي مع الآخر الأميركي، لابد أن تسبقه معرفة تامة بخريطة التيارات الإيديولوجية الفاعلة، وتوجهاتها السياسية والثقافية.
- والقاعدة التالية من قواعد الحوار الثقافي التي أشار إليها التقرير هي أهمية

«التخلص من الشعور بالدونية ومركب النقص وعقدة وذهنية الاعتذار والدفاع المستمر عن الذات».

- وهناك أهمية لاعتماد المنهج العلمي في الحوار والالتزام بالموضوعية سبيلاً لمعرفة الآخر. وكان هناك التفات إلى أهمية تحديد جماعات الحوار والتي يمكن حصرها في القادة السياسيين وممثلي الأحزاب والمنظمات السياسية، ورجال الدين وعلماء الدين والمتخصصين في الشؤون الدينية، وأخيرًا بين النخب الثقافية والمفكرين والأدباء والفنانين وممثلي منظمات المجتمع المدني. وإذا كانت هناك قواعد اقترحت لتحديد منهج الحوار، فإنه من الأهمية بمكان الالتفات -كما فعل التقرير- إلى أخلاقيات الحوار.

ولعل أول قاعدة في هذا المجال أن يسهم العرب والمسلمون في مجال حوار الثقافات في كل المشكلات التي تواجه الإنسانية في القرن الحادي والعشرين، وفي هذا المجال صيغت مجموعة من القواعد المهمة التي تُكوِّن ما يمكن أن نطلق عليه «أخلاقيات الحوار». ونفضل هنا أن نقتبس من التقرير مباشرة لأنه أوجز هذه الأخلاقيات بصورة مركزة. يقرر التقرير أنه يستحسن من طرفي الحوار الالتزام بالأخلاقيات التالية:

«١- احترام التعددية الثقافية لجميع الشعوب انطلاقًا من حقيقة تمايز البشر من حيث اللون والعرق والثقافة، والإقرار بأن التنوع الإنساني مصدر إثراء للوجود البشري والثقافة الإنسانية.

٢- تجنب الأفكار المسبقة، والسعي لمعرفة الآخر كما يقدم نفسه، والبحث عما يجمع ونبذ ما يفرق، وقبول خصوصيات الآخر.

٣- الاحتكام إلى العقلانية مبدأً في الحوار، وتغليب الأسلوب العلمي على العاطفي والانفعالي، وممارسة النقد الذاتي.

٤- الإدراك السليم لظروف الحوار وشروطه الموضوعية، والانتهاء إلى ما هو قابل للتنفيذ من التوصيات وتجنب طرح المشاريع غير الواقعية.

٥- الحرص على البحث عن الوجوه الإيجابية في الثقافات وإبرازها، وتنمية روح النقد الذاتي لتلافي السلبيات المتوارثة في النظرة المضخمة للذات، أو ازدراء الآخر، وصياغة صورة الأنا والآخر في إطار من الفهم المعمق والمتبادل، وتعزيز الرغبة المشتركة في الدفاع عن القيم الإنسانية التي تضمن التفاعل الإيجابي الخلاق بين الشعوب والثقافات.

٦ - السعي لأن يكون الحوار رصينًا وبعيدًا عن كل أشكال التشنج والتعصب، واعتماد النزاهة الفكرية، وعدم التحيز للذات على حساب الآخر، ونبذ الانتقائية في تطبيق القواعد والمواثيق الدولية، واحترام حقوق الإنسان، ورفض سياسة الكيل بمكيالين، أو التحدث بأسلوبين مختلفين في الحوار الداخلي وفي الحوار مع الآخر، وعدم توظيف الحوار لخدمة أغراض آنية وسياسات إقليمية أو دولية ضيقة وتوازنات دولية مرحلية أو هادفة إلى الهيمنة والرغبة في التسلط على الشعوب المستضعفة

٧ - إعادة النظر في ما هو سائد من مفاهيم التقدم والتخلف والرفض القاطع لربطها بدين معين أو ثقافة محددة، وتجاوز الصور النمطية، واعتماد قراءة علمية ومنهجية موثقة للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية لدى الأنا والآخر دون ربطها بالموروث الديني.

٨ - رفض وجود معايير ثابتة لمفاهيم التقدم والتخلف الثقافي والحضاري يفرضها طرف على الآخر، والإقرار بأن ما حققه الغرب في العصر الحديث ليس المثال الواجب احتذاؤه لتحقيق التقدم الحضاري في هذا العصر، وهو ما أثبتته تجارب التحديث والنهضة في دول آسيوية عديدة يجدر بنا الاستفادة منها».

في النهاية

سأختم حديثي بقول **الجاحظ** في مقدمته لكتابه «**البيان والتبيين**» الذي كتبه للرد على الشعوبية ولتعليم العصر أصول الخطابة والمناظرة «**اللهَّم إنا نعوذُ بكَ من فتنة القولِ كما نعوذُ بكَ من فتنة العمل، ونعوذ بكَ من التكلُّف لما لا نُحسنُ، ونعوذُ بك من العُجبِ بما نحسن، ونعوذ بكَ من السّلاطةِ والهَذرِ، كما نعوذُ بكَ مِن العيِّ والحصر**».

نحو مشروع عربي للتسامح

أ. محمد المحفوظ*

هل يمكن للإنسان الفرد أو الجماعة، أن يفهم نفسه من دون الآخر؟ وهل يستطيع الإنسان أن يستغني عن الآخر؟ أم العلاقة بين الذات والآخر، من العلاقات المركبة على المستويين الفردي والجماعي، بحيث أنه لا يمكن فهم الذات إلا بفهم الآخر، ومن ثم فإن العلاقة بين الذات مهما كان عنوان تعريفها، هي بحاجة إلى الآخر مهما كان عنوانه وتعريفه؟

فإذا كان عنوان الذات دينيًا، فإن هذه الذات بحاجة ماسَّة لفهم ذاتها، وللعيش الإنساني السليم مع الآخر الديني. وإذا كان عنوان الذات قوميًا أو عرقيًا أو مذهبيًا، فإنَّه لا يمكن لهذه الذات إدراك حقائق الحياة من دون نسج علاقات سوية مع الآخر، فالآخر بكل دوائره، هو مرآة الذات بكل دوائرها، ومن يبحث عن ذاته، لا يمكن القبض على حقيقتها وجوهرها من دون استيعاب الآخر وفهمه وإدراك حاجاته ومتطلباته. فالآخر هو مرآة الذات، ولا ذات حقيقية من دون آخر حقيقي. ولهذا نعتقد -من منطلق فلسفي ومعرفي- أن كل دعوات الاستغناء عن الآخرين مهما كانت مسوغاتها، هي دعوات لا تنسجم ونواميس الحياة الإنسانية.

فدعوات نفي الآخر واستئصاله، لم تؤدِّ ولن تؤدي إلا إلى تشبث الذات بكل خصوصياتها وحيثياتها المباشرة وغير المباشرة.

---

* رئيس مركز آفاق للدراسات والأبحاث/ السعودية.

لذلك فإننا نرى أن كل الإيديولوجيات والنزعات الاصطفائية والتطهيرية، لم تفض إلا إلى المزيد من بروز الهويات الفرعية والخصوصيات المراد طمسها وتغييبها.

اكتشاف الذات

إن الآخر الديني ضرورة وجودية للذات الدينية. وكذلك الآخر المذهبي هو ضرورة وجودية ومعرفية للذات المذهبية، وهكذا بقية العناوين ودوائر الانتماء الَّتي تحدد معنى الذات والآخر. فالذات الَّتي لم تتجاوز حدودها -بحسب تعبير الكاتب المصري **سمير مرقص**- مهما كان ثراؤها، ومهما حملت من خبرات، فإنها تظل في حاجة كيانية ماسة، إلى أن تعبُر هذه الحدود انطلاقًا من احتمالية أن الآخر قد يحمل ثراء وخبرة لم تعرفها أو قد تدركها الذات من جهة. فاستمرار الذات في الوجود يعتمد إلى حد كبير على اختبار ما لدى هذه الذات من غنى وخبرة بالتَّفاعل، أو باكتشاف - على الأقل - ما لدى الآخر من جهة أخرى.

والآخر- بحكم التعريف- هو مغاير للذات، ويظل منطقة تحتاج إلى الإدراك.

والذات في عمليَّة خروجها إلى الآخر - اكتشافًا - إنما تعيد اكتشاف نفسها، وربما تبدأ في إدراكها. ولا يمكن أن تكون ذاتًا إلا بوجود الآخر.

فمن يبحث عن اكتشاف ذاته، ومعرفة منظومته القيمية والثقافية، فعليه بالتواصل مع قيم الآخرين ومنظوماتهم الثقافية. فالعزلة والانكفاء لا يقودان إلى اكتشاف الذات، حتى ولو كان خيار العزلة خيارًا إيديولوجيًا.

والنظرة النرجسية إلى الذات وقيمها، وما تملك من مبادئ ومعارف، لا تؤدي كذلك إلى إدراك حقيقة الذات الثقافية والقيمية، وفهمها، لأن النزعة النرجسية لدى الإنسان، تقوده إلى شعور وهمي بالاستغناء عن الآخرين بكل معارفهم ومكاسبهم العلمية والحضارية. فلا العزلة تقود إلى الفهم واكتشاف الذات، ولا الاستغناء عن الآخرين، فالتمحور حول الذات، لا يفضي إلى اكتشافها، وإنما يفضي إلى بناء صورة نمطية حول الذات، ليست قادرة على استنهاض الإنسان واكتشاف قدراته وطاقاته الكامنة. وحده التواصل والانفتاح هو الَّذي يقود إلى اكتشاف الذات. ومن هنا نصل إلى حقيقة اجتماعية

وحضارية مهمة، هي أن العزلة والانكفاء، ليست وسيلة الدفاع الحضارية والثقافية عن الذات، بل وسيلة هروب من استحقاقات الراهن. ولم يسجل لنا التاريخ تجربة إنسانية عن مجتمع، تمكَّن من حفظ ثوابته وصيانة مكتسباته من خلال الانكفاء والانعزال. ويبقى الانفتاح الرشيد والتواصل العلمي والثقافي والاجتماعي، بين مختلف التعبيرات والمكونات، هو وسيلة الدفاع عن الذات. فالتمسك بالثوابت والدفاع عن الخصوصيات، لا يمكن أن يتحقق بانغلاق الذات، وإنما بانفتاحها وتواصلها المستديم مع الآخر. ومهما كانت التباينات ونقاط الاختلاف، فلا مسوِّغ حقيقيًا للانكفاء والانعزال. ولا يمكن إدارة الاختلافات الدينية والمذهبية والفكرية، بغير تواصل المختلفين مع بعضهم بعضًا.

لهذا كله فإننا نعتقد أن اكتشاف الذات يتطلب الاهتمام بالأمور التالية:

١- مهما امتلك الإنسان من إمكانيات وكفاءات وطاقات، فإنه لا يستطيع أن يحقق ذاته ويعزز مكاسبها العامة، من دون نسج علاقات طبيعية وسوية مع محيطه الاجتماعي والثقافي والوطني.

فالإنسان السويّ لا يمكنه الاستغناء عن الآخرين، وإنما ينسج علاقات سوية معهم. ولا ريب في أن بوابة هذه العمليَّة هو الانفتاح والتواصل والتعاون مع الآخرين.

فالعلاقة شرطية وجدلية في آن واحد - بحسب تعبير الكاتب **سمير مرقص** - بين الذات والآخر. وهذه العلاقة غاية في التعقيد؛ إذ يصبح الآخر شرطًا لتحرر الذات من ذاتية عمياء لا ترى إلا نفسها - وربما لا تراها - ومن ثم تحمل نهاية لصيرورتها. وهنا يكمن البعد الشرطي في العلاقة. وفي الوقت نفسه فإن تحرر الذات من حدودها والخروج إلى الآخر، إنما يعني التجدد بإدراك نقاط القوة لدى الآخر، والَّتي هي نقاط الضعف لدى الذات، ما يعني تحقق البعد الجدلي في العلاقة، والعكس صحيح بطبيعة الحال، بالإضافة إلى تصحيح الصور النمطية أو الرؤى سابقة التجهيز الَّتي يشكلها كل طرف من الطرفين - الذات والآخر - بعضهما عن بعض.

٢- الآخر المختلف، ليس موضوعًا للنبذ والإقصاء والذم، وإنما هو موضوع للحوار والتواصل والتعارف. والاختلافات والتباينات مهما علا شأنها، لا تشرِّع لأحد ممارسة الحيف والظلم بحق الآخر المختلف.

فالمطلوب من كل الأطراف، ليس التنابز بالألقاب، وممارسة سوء الظن المتبادل، وإنما ممارسة العدل تجاه بعضنا بعضًا. ولا يمكن أن نحقق مفهوم العدل في العلاقة مع المختلف، بعيدًا عن قيم الحوار والتواصل والتعاون.

فليس عيبًا أن نختلف، لأن ذلك من لوازم الحياة الإنسانية، ولكن العيب كل العيب حينما يقودنا هذا الاختلاف إلى الخصام والعداء المتبادل. فتعالوا جميعًا من مواقعنا الفكرية والثقافية والاجتماعيَّة المتعدّدة والمتنوعة، أن نمد أيدينا لبعضنا بعضًا، ونطرد من واقعنا كل أسباب البغضاء، ونتعاون لإرساء معالم وحقائق الاحترام المتبادل، وصيانة الحقوق، والحفاظ على أسباب الوئام وموجبات الاستقرار والتضامن.

٣- حين الحديث عن ضرورة نسج علاقات إيجابية بين الذات والآخر، وأن جميع مكونات المجتمع الواحد، من الضروري أن تنفتح على بعضها بعضًا، وتتواصل اجتماعيًا ومعرفيًا، فإننا ندرك أن التوجيهات الأخلاقية وحدها، لا تصنع هذه الحقائق، ولا تبني العلاقات الإيجابية بين مختلف الأطياف. فتنمية فضاء المصالح المشتركة، بين مختلف المكونات، يساهم مساهمة رئيسية في تعزيز التواصل والعلاقة. فحينما تكون مصالح الناس متباعدة، فإن التوجيهات الأخلاقية، ستعالِج في الحدود القصوى بعض الحالات الفردية. أما إذا كانت شبكة المصالح اليومية بين الناس متداخلة، فإن هذه الشبكة بمتوالياتها ومقتضياتها المتعدّدة، ستفرض واقعًا جديدًا على صعيد العلاقات الدّاخليَّة في المجتمع الواحد. وتأتي التوجيهات الأخلاقية، لتضيف إلى هذا الواقع نزعة أخلاقية – روحية، تساهم في ضبط العلاقة اليومية، وتخرجها من دائرة العلاقة بين الأجساد والعقول، وتدخلها في رحاب الروح والالتزامات الأخلاقية.

إننا نشعر بأهمّيَّة أن تكون العلاقة بين مكوِّنات المجتمع إيجابية وحسنة، ومتجاوزة لإرث القطيعة والانفصال. ولا سبيل حيويًا وفاعلاً لذلك إلا بتوسيع شبكة المصالح المشتركة بين مختلف الأطراف، ليشعر الجميع، أن مصلحتهم تقتضي التمسك بكل أسباب الانسجام الاجتماعي والتضامن الوطني.

وينبغي أن لا نذعن إلى إكراهات القطيعة ومناخات المفاصلة والجفاء بين أطياف المجتمع والوطن، بل نعمل من مواقعنا المتعدّدة على إشاعة أجواء التفاهم والتواصل، ونوفر كل الأسباب المؤدية إلى بناء علاقة إيجابية وحيوية ومتضامنة بين جميع المكونات.

الهُويّات المركَّبة

ثمة مشروعات إيديولوجية وفكرية وسياسيَّة، تعمل بكل طاقاتها وإمكاناتها، من أجل إنجاز هويتها البسيطة؛ أي الهوية أو العنوان العام، الَّذي يشكل ركيزة المشروع الإيديولوجي أو الفكري أو السّياسيّ.

ولم تتوانَ هذه المشروعات الشمولية، عن استخدام القوة والقهر، لتعميم إيديولوجيتها وهويتها، والعمل على إفناء وطمس كل الهويات والعناصر الثقافية والإيديولوجية المغايرة لها.

لهذا نستطيع القول إن هذه المشروعات، مارست القهر تجاه مكونات مجتمعها، وتوسلت بوسائل السلطة لدحر بعض الخصوصيات، وإظهار خصوصيات أخرى. ويبدو أن هذا النهج هو أحد المسؤولين الأساسيين عن الأزمات والتوترات العمودية والأفقية، الَّتي تعاني منها بعض مجتمعاتنا العربيّة والإسلامية، لأنه – بفعل عوامل وأسباب ذاتية وموضوعية متعدّدة– لا توجد هويات بسيطة في حياة الجماعات البشرية. وإنما جميع الهويات الموجودة، الَّتي تعرف الجماعات الإنسانية بها نفسها، هي هويات مركبة؛ بمعنى أنها نتيجة روافد وقنوات متعددة، ساهمت في صياغة الوضع أو الصورة الثقافية والإيديولوجية الراهنة لكل الأفراد والجماعات البشرية.

فالعلاقة بين الأنا والآخر، ليست بهذه الحدِّية والقطعية الَّتي يتصوَّرها أصحاب الرؤى الشموليَّة والمشروعات الإيديولوجية ذات الطابع المانوي:إما مع أو ضد. فبعض الآخر الثقافي والاجتماعي هو من الذات الثقافية والاجتماعيَّة، وبعض الذات الثقافية والاجتماعيَّة، هي من الآخر الثقافي والاجتماعي. وبهذه العمليَّة تتداخل القنوات والروافد، وتصبح كل الهويات العامة للمجموعات البشرية، هي هويات مركَّبة، اشتركت عوامل ورافد متعددة في صنعها وبلورتها. ومن يبحث عن الهوية الخالصة والصافية، لا يجدها إلا في ذهنه ونظرياته الإيديولوجية.

وتثبت الوقائع الإنسانية والاجتماعيَّة، أن هويات الناس أضحت مركَّبة. بمعنى التداخل الثقافي والاجتماعي والنفسي بين الأنا بكل مستوياتها، والآخر بكل مستوياته ودوائره. لذلك فإن كل جهد فردي أو مؤسسي، يستهدف الهوية الخالصة، هو جهد تعصبي، لأنه سيعمل على معاداة بعض الجوانب أو المجالات الثقافية أو الاجتماعيَّة الموجودة في الفضاء العام.

والتعصب في أحد وجوهه، يعني كل عمل نظري أو عملي، يستهدف تعميم رؤية أو موقف، ويتوسل في سبيل ذلك بوسائل عنفيَّة أو قهرية أو هما معًا.

ويؤسِّس الشعور بالاستغناء عن الآخرين، أو الاعتقاد أنَّ ما عند الذات أرقى وأصفى مما لدى الآخر، لنزعة اصطفائيَّة – طوباويَّة، لا تنسجم ومقتضيات الوقائع الإنسانية والاجتماعيَّة.

فالنرجسية في النظر إلى الذات وكل مقتضياتها ولوازمها، يقود إلى الشعور بالخصومة والعداوة مع كل ما يحمله الآخر من تاريخ وثقافة وسياقات حضارية واجتماعية. لهذا فإن الموازنة في النظرة بين الذات والآخر، والانفتاح والتواصل مع الآخر، هو الَّذي يساهم في خروج الناس من أناهم الضيقة ومن نرجسيتهم، وتدفعهم نحو نسج علاقات إيجابية وسويَّة مع كل الأطراف المختلفة معهم، بكل درجات الاختلاف والتباين. فانتماءات الإنسان المعاصر، ليست بسيطة، وإنما هي مركبة ومتداخلة مع بعضها بعضًا.

لهذا فإن قسر الناس على دائرة واحدة، أو شكل واحد للهوية، يفضي إلى تشبث هؤلاء الناس بكل خصوصياتهم ودوائر انتماءاتهم المتعدّدة وعناصر هويتهم المركَّبة.

وعمليَّة القسر والقهر على هذا الصعيد، هي الَّتي تؤسس للكثير من عناصر التأزُّم والتوتُّر في مجالنا العربيّ والإسلامي. ولقد أجاد الأديب الفرانكفوني **أمين معلوف** في كتابه «**الهويات القاتلة**» في بيان هذه الحقيقة. فالتعامل التعسفي والقهري مع الروافد المتعدّدة لهوية الإنسان فردًا وجماعة، هو الَّذي يحوِّل الهوية، إلى هوية قاتلة؛ إذ يقول: تتكون هوية كل من الأفراد من مجموعة كبيرة من العناصر لا تقتصر بالطبع على تلك

المدوَّنة على السجلات الرسمية، فبالنسبة إلى الغالبية العظمى هنالك الانتماء إلى دين أو جنسية وأحيانًا إلى جنسيتين،أو إلى مجموعة إثنية أو لغوية، إلى عائلة ضيقة أو موسَّعة، إلى مهنة أو مؤسسة كما إلى بيئة اجتماعية. لكن اللائحة قد تطول أيضًا، ويمكن الافتراض أنها لا تقف عند حدٍّ؛ إذ يمكن الشعور بانتماء نسبي إلى مقاطعة أو قرية أو حيّ، إلى عشيرة أو فريق رياضي ومهني أو زمرة من الأصدقاء، إلى نقابة أو شركة أو جمعية أو أبرشية. وإلى رابطة من الأشخاص تجمعهم أهواء مشتركة. بالطبع إن هذه الانتماءات ليست على درجة متساوية من الأهمّيَّة، في الوقت نفسه على الأقل. لكن لا يمكن إغفال أي منها إغفالاً تامًا فهي العناصر المكونة للشخصية أو ما يمكن تسميته (جينات النفس) شرط التأكيد أن أغلبها ليس غريزيًا.

وطبيعة العلاقة مع هذه العناصر في الواقع الخارجي؛ أي المحيط بكل دوائره، هو الَّذي يحدد نوعية العلاقة الَّتي تربط الإنسان بعناصر هويته المتعدّدة. فإذا كانت علاقة صادمة، ومتعسفة، وقهرية، فإن هذا الإنسان سيندفع عقليًا ونفسيًا للتمسك التام بتلك العناصر المستهدفة. أما إذا كانت العلاقة مرنة، ومتسامحة، ومتفاهمة، فإن هذا الإنسان سيعمل على ترتيب علاقة إيجابية وحيوية ومثمرة مع كل عناصر هويته.

والتوترات الدينية أو المذهبية أو القومية أو العرقية، هي في أحد جوانبها وليدة السعي التعسفي في التعامل مع بعض روافد أو دوائر انتماء الإنسان فردًا وجماعة.فمن أجل التعايش السلمي بين مختلف المكونات، والاستقرار السّياسيّ والاجتماعي لأوطاننا ومجتمعاتنا، يجب التعامل الإيجابي والمنفتح مع كل هذه العناصر والروافد الَّتي تتشكل منها كل هذه المكونات والأطياف.

فالمجتمعات المستقرة سياسيًا واجتماعيًا، هي تلك المجتمعات، الَّتي تعاملت بمرونة وتسامح مع خصوصيات أطرافها ومكوناتها. ومن يبحث عن الاستقرار بعيدًا عن ذلك، فإنه لن يجني إلا المزيد من الفوضى والاضطراب والتوتر على أكثر من صعيد،لأن التعسف تجاه خصوصيات الجماعات البشرية، يقودها إلى الإصرار على الفروقات والتمايزات والاختلافات. وهذه هي النواة الأولى للعديد من صور التوتر والتأزم بين مختلف الأطياف والمكوِّنات.

والخطوة الأولى في مشروع الأمن الاجتماعي والاستقرار السّياسيّ، هي إعادة بناء العلاقة بين الهويات الفرعية على أسس الحوار والاحترام المتبادل، وصولاً إلى مبدأ المواطنة الَّذي يحتضن الجميع، ويجعلهم على حد سواء في كل الحقوق والواجبات.

محددات التسامح

يبدو لي أن المشهد الثقافي في أي مجتمع، لا يمكن أن يتطور، ويراكم من خبراته، ويزيد من فعالياته ومناشطه المتعدّدة، من دون تحديد دقيق للمصطلحات المستخدمة، فكثير من المفردات والمصطلحات المتداولة، لا يتم التعامل معها بوصفها ذات مضمون موحد ومشترك، مما يؤدي إلى الكثير من الالتباس والتعمية المعرفية والاجتماعيَّة.

فحينما نتحدث عن الدّيمقراطيَّة مثلاً، فإننا نتحدث عن هذا المفهوم دون أن نحدد مضمونه. وكل الأطراف والأطياف، تستخدم هذا المفهوم وغيره، وكل طرف يحمل معنى ومضمونًا مختلفًا ومغايرًا لهذا المصطلح أو المفهوم. ونعتقد أن حجر الزاوية في تنشيط الحياة الثقافية والمعرفية وتفعيلها في أي مجتمع، هو في العمل وبذل الجهد العلمي والمعرفي لتحديد المعنى الدقيق لكل المفاهيم المتداولة والمصطلحات السائدة.

ومن أهم هذه المفاهيم، الَّتي يتم تداولها بكثرة هذه الأيام، مفهوم الاعتدال والتسامح. فكل طرف أو كاتب ينادي بالتسامح، ويعتبره هو طوق النجاة من العديد من الفتن والمشكلات، ولكن ما معنى التسامح وما هي محدداته ؟

التسامح ليس مفهومًا شكلانيًا، حتى نعتبره النقطة الوسطى بين رذيلتين، وإنما هو من المفاهيم الفكرية والسّياسيّة العميقة، الَّتي تتجاوز المعنى المتداول للوسطية.

وتعتقد المجتمعات الإنسانية قاطبة، أن القيم والمبادئ الَّتي تحملها، هي القيم والمبادئ الإنسانية – الطبيعية، الَّتي تقف على نحو دقيق بين رذيلتين. فكل المجتمعات ترفض الغلو والتنطع في الدين والتطرف في الالتزام بمقتضيات القيم.

وفي المقابل، المجتمعات كلها – على الصعيد النظري – ترفض الانسلاخ من الثوابت والتفلت من القيم الذاتية العليا.

فكل المجتمعات بصرف النظر عن دينها وإيديولوجيتها، تنظر إلى ذاتها، بوصفها هي التجسيد العملي لمفهوم الاعتدال والوسطية والتسامح.

غير أن هذه المجتمعات على الصعيد العملي، تختلف مع بعضها بعضًا في مستوى التزامها بمقتضيات الاعتدال ومتطلبات الوسطية وموجبات التسامح. وبهذا يتحول هذا المفهوم، إلى مفهوم سائل غير محدد المعالم. فالإنسان ينظر إلى ذاته بوصفه معتدلاً، والآخر ينظر إليه بوصفه متنطعًا وبعيدًا عن مقتضيات هذا المفهوم ومحدداته.

ولهذا من الضروري أن نعمل على بيان محددات التسامح، لأن هذا المفهوم ليس إيديولوجيا أو عقيدة متكاملة، وإنما هو رؤية معرفية وثقافية وسياسيَّة، تحدد معنى هذا المفهوم ومضمونه. لذلك فإن السؤال الملح في هذا السياق هو: ما هي محددات مفهوم التسامح، بصرف النظر عن الإيديولوجية الَّتي تقف خلف هذا المفهوم ؟ لأن كل إيديولوجية تدَّعي لنفسها أنها الوحيدة القابضة على حقيقة التسامح ومعناه الحقيقي والعميق. لهذا كله فإننا نعتبر أن محددات الاعتدال هي النقاط التالية:

١-القبول بحقيقة التعدّديَّة والتنوع في الاجتماع الإنساني

من أهم المحددات الَّتي تحدد بدقه معنى التسامح، وحدوده المعرفية والاجتماعيَّة والسّياسيّة، مدى القبول والانسجام مع حقيقة التعدُّديَّة الموجودة في المجتمعات الإنسانية بمستوياتها ودوائرها كلها.

لا يمكن أن يكون الإنسان معتدلاً ومتسامحًا، وهو يرفض هذه الحقيقة، أو لا يلتزم بمقتضياتها ولوازمها. فكل الناس يدَّعون لأنفسهم، أنهم هم الوحيدون الَّذين على الجادة، وهم الوحيدون المتمسكون بأهداب الفضائل كلها، ولكن ما الدليل العملي على هذا الادعاء؟

إننا نعتقد أن المعنى الدقيق والمعرفي للتسامح، ليس هو الَّذي يفسر هذه القيمة بوصفها القيمة الخيرة الَّتي تقف في الوسط بين رذيلتين، وهما الغلو والتشدد، والانسلاخ والاستلاب القيمي والمعرفي. فالتسامح يعني: الموقف المعرفي الأخلاقي، الَّذي يعترف بحقيقة التعدّد، ويتعامل مع قيمة التنوع بوصفها من القيم الخالدة، الَّتي لا يمكن محاربتها أو العمل على استئصالها.

ومن يحارب هذه القيمة والحقيقة، هو إنسان غير معتدل ومتسامح، حتى وإن

ادعى ذلك. فالمعتدل حقًا هو الَّذي يتعامل بعقلية حضارية ورؤية متسامحة مع حقيقة التعدّد بكل مستوياتها.

وعليه؛ فإن كل فرد أو مجتمع، يحترم هذه الحقيقة، ويتعامل معها بعقلية حضارية، هو إنسان ومجتمع معتدل بصرف النظر عن دينه أو إيديولوجيته. وعلى هذا المقياس قد يكون المعتدل مسلمًا وقد لا يكون. فالعبرة في تقديرنا هو في مدى التزام الإنسان فردًا وجماعة بالقبول بحقيقة التعدّديَّة والالتزام بكل لوازمها ومقتضياتها.

٢-احترام الإنسان وصيانة حقوقه الأساسيّة

هل يمكن أن يكون الإنسان معتدلاً ومتسامحًا، وهو ينتهك حقوق الإنسان، ويتعدى على مقدساتهم وخصوصياتهم ولوازمهم الإنسانية ؟

لا يمكن للإنسان أن يصبح معتدلاً، من دون احترام الإنسان بصرف النظر عن دينه وعقيدته وصيانة حقوقه الأساسيّة. فالاختلاف في الدين والعقيدة، لا يشرِّع للإنسان مهما علا شأنه، أن ينتهك حقوق المختلف معه أو يتعدّى على خصوصياته. بل إن هذا الاختلاف يلزم الإنسان أخلاقيًا ودينيًا، إلى المبالغة في احترام الإنسان وصيانة حقوقه الأساسيّة. (فالناس صنفان إما أخ لك في الدين، أو نظير لك في الخلق) ولا يجوز بأي نحو من الأنحاء التعدّي على حقوقه أو عدم احترام آدميته وإنسانيته.

وعليه؛ فإن كل المشروعات الإيديولوجية والفكرية، الَّتي تسوِّغ لنفسها التعدي على حقوق المختلفين معها، هي مشروعات متطرفة حتى وإن ادعت الاعتدال والتسامح. فالعبرة دائمًا بالسلوك العملي ومستوى الالتزام الفعلي باحترام الإنسان وصيانة حقوقه الأساسيّة.

ولا يمكن صيانة حقوق الإنسان، بغير وجود رؤية متكاملة لهذه الحقوق، وكيفية حمايتها وصيانتها وتوفر إرادة مجتمعية متكاملة، لتحويل تلك الرؤية إلى واقع حي على صعد الحياة المختلفة. فالمجتمع المعتدل والوسطي والمتسامح، هو الَّذي يحترم حقوق الإنسان ويصونها، ويعمل عبر مؤسساته المختلفة الرسمية والأهلية، لتوفير كل الأسباب والشروط المفضية للإعلاء من شأن الإنسان وجودًا وحقوقًا.

٣-الانفتاح والتواصل مع الثقافات الإنسانية

الجذر الثقافي والمعرفي لمفهوم التسامح، هو نسبية الثقافة والحقيقة، وأنه لا يوجد إنسان على وجه هذه البسيطة، يمتلك الحقيقة كلها، وإنما هو يمتلك بعضها، والبقية موزعة على بقية الخلق. وينبغي أن لا تقود نسبية الحقيقة والثقافة إلى الانكفاء والتقوقع، والشعور الوهمي بالامتلاء، وإنما من الضروري، أن تقود إلى الانفتاح والتواصل مع الآخرين. فلكون الحقيقة موزعة بين البشر، فلا مناص من الانفتاح والتواصل مع الآخرين، لأن هذا التواصل والانفتاح،هو التعبير الطبيعي، للاستفادة من معارف الآخرين وثقافاتهم.

وعليه؛ فإن الاعتدال والتسامح الثقافي والسّياسيّ والاجتماعي، لا يساوي الانعزال والانكفاء والاستغناء عن الآخرين، وإنما يعني التَّفاعل مع الآخرين، والانفتاح على ثقافاتهم والتواصل مع معارفهم.

فالانكفاء على الذات ليس من مقتضيات الاعتدال والوسطية. وكذلك فإن تضخيم الذات والنظر إليها بفوقية ونرجسية ليس من لوازم الوسطية. إن الاعتدال بوصفه مفهومًا معرفيًا وثقافيًا يفتح الباب واسعًا للانفتاح والتَّفاعل الخلاق مع كل الثقافات الإنسانية.

ولا سيادة حقيقية لمفهوم التسامح في أي مجتمع من المجتمعات، من دون هذه المحددات. فهي جوهر هذا المفهوم ومضمونه الحقيقي. حتى لا تكون كل الوقائع انحباسًا على الذات لا مسوِّغ له، أو هروبًا من تحديات الحاضر إلى كهف الماضي والأمجاد التاريخية.

فجوهر التسامح في المجتمع والثقافة والسياسة، هو القبول بحقيقة التعدّديَّة، والتَّفاعل الإيجابي مع مقتضياتها ومتطلباتها. واحترام الإنسان بوصفه إنسانًا، بصرف النظر عن منبته الديني أو عرقه أو قوميته.

فالإنسان محترم لذاته؛ إذ يقول تبارك وتعالى:﴿**وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ**﴾ ومقتضى التكريم الرباني، صيانة حقوقه الخاصَّة والعامة وحمايتها.

وهكذا يتحول مفهوم التسامح، من مفهوم شكلي – تبريري، إلى مفهوم حضاري، لا يلغي التدافع بين الناس، ولا التنافس بين المجتمعات، وإنما يوفر الأرضية الضرورية والمناخ المؤاتي لانطلاق المجتمع بكل أطيافه، لاجتراح فرادته، وبناء تجربته المفتوحة والمتفاعلة مع المنجز الحضاري والثقافي الإنساني.

حدود المقدس

كل أمة من أمم الأرض لها مقدساتها، الَّتي تبجِّلها وتعلي من شأنها وتحول - عبر وسائل متعدّدة - دون أي انتهاك لها. وهذه المقولة لا تختص بأمة دون أخرى أو بمجتمع دون آخر، وإنما هي مقولة تنطبق في خطها وسياقها العام على كل الأمم والمجتمعات. ولا يوجد على وجه البسيطة مجتمع أو أمة بلا مقدس. فكل الأمم لها مقدسات، وكل المجتمعات ترتِّب لنفسها أساليب وآليات وأعرافًا لتبجيل هذه المقدسات، ومنع انتهاكها أو التعدّي المعنوي أو المادي عليها.

ولكن على الصعيد الواقعي، ولاعتبارات ذاتية وموضوعية، تاريخية ومعاصرة، فإن كل الأمم والمجتمعات، لدواعٍ آنية أو دائمة، توسِّع من دائرة المقدس، وترى أن قناعاتها من المقدسات الَّتي ينبغي أن لا تُنتقد. ولا نبالغ حين القول: إن الكثير من المشكلات والأزمات وعوامل التوتر في العلاقة بين الأمم والثقافات والحضارات، تأتي من جراء توسيع دائرة المقدس إما لدواعٍ دفاعية أو لاعتبارات فكرية -عقدية موغلة في الانغلاق والتعصب، مما يدفع الأمور باتجاه رفض أي سؤال، والوقوف بحزم وانفعال ضد أي نقد يمارس تجاه ثقافة هذا المجتمع أو قناعات هذه الأمة.

ولكون هذا الموضوع حساسًا على أكثر من صعيد، فإننا نبلور وجهه نظرنا فيه من خلال النقاط التالية:

١- انطلاقًا من عقيدتنا الإسلامية وأخلاقنا الإيمانية، فإن علينا احترام مقدسات كل البشر. وهذا الاحترام بطبيعة الحال، لا يعني القبول بهذه المقدسات أو تصويبها دينيًا أو ثقافيًا، وإنما من باب أنك لا تستطيع كأمة أن تنسج علاقات إيجابية وصحية مع بقية الأمم من دون احترام مقدساتها.

لذلك فإننا من دعاة سن القوانين الدُّولية، الداعمة إلى احترام مقدسات كل الأمم والمجتمعات، ورفض الإساءة بأي شكل من الأشكال إلى مقدسات أمم الأرض كافّة. فنحن مع إقرار كل المبادئ والقوانين في العلاقات الدُّولية، الَّتي تلزم الجميع ومن مواقعهم العقدية والحضارية والجغرافية المتعدّدة إلى صيانة كل المقدسات، ورفض كل أشكال هتكها أو التعدّي عليها.

٢- من الضروري لكل أمم ومجتمعات الأرض، أن تحدد بدقة مفهوم المقدس وحدوده. لأننا في الوقت الَّذي ندعو إلى احترام مقدسات كل الأمم والمجتمعات، نرفض عمليات التوسع والانتشار لمفهوم المقدس.

ووفق هذه الرؤية فإن مقدسات كل الأمم، ليست كثيرة،لأنها هي العناصر الوحيدة المتعالية على الفهم والنقد في آن؛ بمعنى أن عناصر المقدس في بعض جوانبها، يسلِّم بها الإنسان إيمانًا وعقيدة، حتى لو لم يتمكن من فهمها وإدراك كنهها الأولي. فكل توسعة لمفهوم المقدس، يضرّ على الصعيد الجوهري بالمقدس الحقيقي نفسه. فكل محاولات التوسعة لمفهوم المقدس الَّتي تقوم بها كل الأمم والمجتمعات لاعتبارات دفاعية، تحمي المقدس الحقيقي، وتحول دون نقده وانتهاكه، أضرت بالمقدس الحقيقي نفسه، وجرَّأت الناس أو نخبهم في أقل تقدير على مساءلة المقدس وإعادة خلق الفواصل والمعايير الحقيقية بين المقدس وغير المقدس في الدائرة العقدية أو الثقافية.

وينبغي أن لا يحول هذا دون تشجيع عمليات البحث العلمي، الَّتي تستهدف الاكتشاف والوصول إلى الحقيقة، فليس كل نقد ديني أو حضاري أو ثقافي، هو افتئات على المقدسات أو انتهاك لها. لذلك من الضروري في الوقت الَّذي ندعو إلى تحديد وبدقة عقدية وعلمية معنى المقدس وحدوده بالنسبة إلى جميع القصائد والثقافات ، في ذات الوقت ينبغي أن لا نحجب أنفسنا أو نغلق عقولنا تجاه محاولات البحث والنقد العلمي. فحماية المقدسات لا تشرِّع لأحد ممارسة الاتهام والظن وظلم الآخرين. وقد قال تعالى: ﴿**وَلا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ على أَلاَّ تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُو أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى**﴾(المائدة: ٨). وقال تعالى: ﴿**وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا**﴾(الفرقان: ٦٣).

وفي ظل حروب الهوية والثقافة، نتمنى على المجتمعات كلها أن تعتني ببيان مقدساتها بلا زيادة، حتى يتمكن الجميع من بلورة وصياغة رؤية أو ميثاق متكامل على صعد الأوطان والأمم والحضارات، تصون مقدسات الجميع، وتحرِّم كل عمليات الإساءة والانتهاك. فوجود تباينات عقدية بين المجتمعات والأمم، لا يشرع لأحد انتهاك المقدسات أو الافتئات عليها. وقد قال الباري عز وجل: ﴿**وَلا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ كَذَلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ مَرْجِعُهُمْ فَيُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ**﴾ (الأنعام: ١٠٨)

وقد جاء في تفسير هذه الآية، أن الله سبحانه وتعالى أراد أن ينهى المسلمين عن المبادرة إلى سب الَّذين يدعون من دون الله بغير علم، أو سب آلهتهم في عمليَّة المواجهة، لأن ذلك لن يحقق أية نتيجة إيجابية لمصلحة الإيمان، لأنه لن يستطيع إقناع شخص واحد بهذا الأسلوب، بل ربما أدى إلى تعقيد الأمور بطريقة أكبر، وإقامة الحواجز النفسية ضد الإيمان والمؤمنين.

وعليه فإن المطلوب، ليس الإيمان والاعتقاد بمقدسات الآخرين، وإنما احترام مقدساتهم، بحيث يستطيع الجميع بناء حياة إنسانية أكثر عدالة وإيمانًا.

لقد تعدّدت أفهام البشر للدين، وتنوعت وسائل تعبيرهم عن هذه الأفهام. إلا أن الأثر الدائم لهذه التعدّديَّة في الفهم البشري للدين، هو في حدود وحجم المقدس؛ بمعنى أن كل فهم بشري واجتهادي للدين، مهما كانت عناوينه، ستنعكس على طبيعة تجلي المقدس وحجمه وحدوده. فالأفهام البشرية التقليدية (الكلاسيكية) للدين، تدفع دائمًا نحو توسيع المقدس، وإدخال مفاهيم وعناصر جديدة إلى دائرته، إيمانًا بأن هذه الأفهام هي الوسيلة الفضلى للدفاع وحماية المقدس الثابت، وفي إضافة مقدسات وثوابت أخرى، تكون مهمتها الأساسيّة الدفاع عن المقدس الثابت والجوهري الأصلي.

فالفهم التجديدي للدين، يدفع باتجاه تحديد المقدس، ومنع إضافة مقدسات أو ثوابت أخرى إلى دائرة المقدسات والثوابت الأساسيّة والجوهرية. بل إن الفعل التجديدي في الكثير من التجارب الدينية التاريخية والمعاصرة، يتجه صوب عدم توسعة المقدس وعدم تحويل المتغيرات إلى ثوابت، وإدخال ما ليس مقدسًا في دائرة المقدس الَّذي لا يمكن مسّه أو التعرّض له.

لهذا تتجه الكثير من الجهود النظرية والمنهجية، لصياغة رؤية أو منهج موحد لفهم الدين، أو محاولة إيجاد نسق توحيدي لمناهج المعرفة الدينية. وتثير هذه المحاولات الكثير من التساؤلات والاستفهامات، حول جدواها ومغزاها والنتائج المفضية إليها مباشرة وغير مباشرة.

ويشير إلى هذه المسألة الدكتور (**خنجر حمية**) بقوله: وما الَّذي يحققه توحيد المناهج المختلفة المتنوعة في فهم الدين من غايات ويقود إليه من نتائج ويتوفر عليه من حسنات وإيجابيات، على تقدير واقعية هذا التوحيد وإمكانه ؟ أهو يحقق فعلاً وحدة فهم الدين، أو أنه يقرب النتائج الَّتي ينتمي إليها كل انشغال بالدين أو تدبُّر له بعضها إلى البعض الآخر ويجعلها أكثر انسجامًا وتآلفًا؟ أو أنه يحقق وحدة الأنساق النظرية الَّتي يتشكل منها الدين في صورته العقلية، فيصبح الدين حينئذ جملة تعاليم نسقية وطقوسًا شكلية وشعائر جامدة ساكنة لا حياة فيها ولا روح؟ ثم ما الَّذي يحركنا إلى السعي وراء هدف من هذا القبيل، وما نفع ذلك وما جدواه ؟ ولمَ يغرينا دائمًا وتحرِّضنا فكرة نشدان الواحد والوحدة والتوحد وما شاكلها في تركيبها ومَرادفها في دلالتها ومعناها ؟ ولمَ ننفرُ دائمًا وأبدًا من الكثرة والتعدّد، ونرفض فكرة التغاير والتمايز ونفرُّ منها، وننبَذ واقع التنوع والاختلاف ونحتقره؟ ألا يقود مثل هذا النزوع أو تلك الرغبة إلى الجمود والتحجر وإلى القضاء على روح الخلق والابتكار وقتل ملكة الإنتاج والإبداع ؟ ثم ألا يؤدي في الدين، كل دين، إلى حجب الآفاق الرحبة الغنية والخصبة الَّتي ينطوي عليها والَّتي تنبسط أمام العقل المتبصر فتنيره وتستنير به وتنفتح أمام أخلاقية الوعي المتأمل فتثريه وتغتني به؟

وعليه؛ فإننا لن نتمكن من التعرُّف على دقائق الدين وبركاته ونفحاته، بغير منهجية واضحة وبصيرة متكاملة، تؤهلنا للإطلالة على كل قيم الدين ومبادئه الأساسيّة، وتوفر لنا العدة الاستنباطية، لاكتشاف واستنباط أحكام الإسلام وأنظمته المتعدّدة. وهذا المنهج هو روح كل تفكير وحياة كل تدبُّر وتأمل، وهو يولد معه ويلتصق به؛ أي إنه وليد تجربة التفكير والتأمل لا ينفك عنها ولا يفارقها، وهو يغنيها ويغتني بها، وينوعها ويتنوع على أثرها، ويتبدى على صورتها وفي شكلها. إن منهج فهم الدين منهج متدفق تدفق الدين نفسه، حي ومتحرك، متحرر ومنفتح، وهو يغتني كلما انفتح أمام الوعي مجال من مجالات الدين وأفق من آفاقه، أو تبدى رمز من رموزه، أو تجسدت إشارة من إشاراته، أو تحققت دلالة من دلالاته في التجربة الروحية الوجودية أو في تجربة الوعي والفهم.

وإن الَّذي يشكل روح الدين - بحسب تعبير الكاتب خنجر حمية - وأساس خلاقيته وجاذبيته وعصب الحياة فيه ومادة الخصوبة والغنى والتوهج، هو ذلك الانفتاح الهائل للدين على آفاق متنوعة وخصبة، وجودية أو نفسية، وانطواؤه على قابليات استيعاب واستثمار لا تستنفد، بعضها يحرك الخيال وآخر يجيش العاطفة والوجدان والمشاعر، وثالث يثير الوهم ويستدعيه، ورابع يدفع إلى التعقل والتفكير، وخامس إلى التدبر والتبصر، فكيف يتسنى لنا اختصار ذلك واختزاله ؟ وكيف يمكن أن يلامس هذا الأفق من الأبعاد والدلالات عبر وحدة فهم سياقية ومنطق ثابت لا يتغير، وتقنيات تأمل وتفكير جامدة وسكونية ؟ إن ذلك - في ما أزعم - يقتل في الدين ما يشكل جوهره الحي المتدفق، وقابلياته الغنية الثرية الَّتي لا تحد، وآفاقه الرحبة الشاسعة الكثيفة والمتوترة.

والذكر الحكيم يحدثنا في الكثير من المواضع، عن تجليات المقدس في حياة الإنسان؛ إذ يسجل القرآن الحكيم ما جرى للنبي موسى عليه السلام، وكيف تم انكشاف الحقيقة له، قال تعالى: ﴿**وَهَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَى ۞ إِذْ رَأَى نَارًا فَقَالَ لِأَهْلِهِ امْكُثُوا إِنِّي آنَسْتُ نَارًا لَّعَلِّي آتِيكُم مِّنْهَا بِقَبَسٍ أَوْ أَجِدُ عَلَى النَّارِ هُدًى ۞ فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ يَا مُوسَى ۞ إِنِّي أَنَا رَبُّكَ فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى**﴾ (طه: ٩ - ١٢). وقال تعالى: ﴿**إِذْ قَالَ مُوسَى لِأَهْلِهِ إِنِّي آنَسْتُ نَارًا. سَآتِيكُمْ مِنْهَا بِخَبَرٍ أَوْ آتِيكُمْ بِشِهَابٍ قَبَسٍ لَعَلَّكُمْ تَصْطَلُونَ ۞ فَلَمَّا جَاءَهَا نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا وَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ**﴾ (النمل: ٧ - ٨).

وإن تجلي المقدس أو ظهور علامة في مكان أو استدعاءها وتطلبها إنما يتم، كما هو واضح، لوضع حد للتوتر الَّذي تثيره النسبية، وللقلق الَّذي يغذيه عدم التوجه، فهو نقطة استناد مطلقة ومركز.

إن رغبة الإنسان المتدين في العيش في القداسة، لا تجعله وحدها قادرًا على تكريس مكان بمفرده، فذلك يدفعه إلى تلمس ظهورات المقدس وتجلياته أو تبصر آياته وعلاماته، أو استدعاء حضوره طقوسيًا، وهو بذلك إنما يحاول اكتشاف الحقيقي والواقعي ليقيم ضمنهما، وينعم في ظلالهما بالشعور بالقوة والقصد، ولينفتح من خلالهما على السماء؛ أعني حيث يكون انقطاع المستوى بين المكان المقدس وغيره من الأمكنة أمرًا متحققًا رمزيًا، وحيث يصبح التواصل مع العالم الآخر المتصاعد من خلال هذا المكان». (راجع **اختبارات المقدس**، ص ٢٤٨، خنجر حمية).

فالمقدس بأمكنته ورموزه ومعطياته التاريخية والحاضرة، حاجة ضرورية للإنسان الفرد والجماعة، من أجل خلق التوازن الإنساني المطلوب بين النوازع والأهواء والميولات الموجودة في الإنسان، فمن غير المقدس وضوابطه، يتحول الإنسان إلى كائن شرير ووحشي وأناني بكل ما تحمل هذه الكلمة من معنى.

معالم المشروع العربيّ للتسامح

ثمة حقيقة أساسية، من الضروري أن ننطلق منها، وهي أن قوة أية أمة ومجتمع لا تقاس بمدى ما يمتلك من قدرات مادية أو سلع استهلاكية، وإنما بمستوى استقراره النفسي والمجتمعي ونظام العلاقات الدّاخليَّة الَّذي يربط بين مختلف مكونات المجتمع.

فحينما يشرِّع نظام العلاقات الداخلي للقطيعة والجفاء والتباعد، فإن قوة المجتمع تتراجع، لغياب الترابط العميق بين أبنائه ومكوناته. أما إذا كانت العلاقات الدّاخليَّة قائمة على الاحترام المتبادل والفهم والتفاهم وحسن الظن، فإن هذا المجتمع يتمكن من حماية نفسه ومكتسباته من كل الأخطار والتحديات.

والمشروع العربيّ للتسامح، هو أحد الجسور والروافع الأساسيّة، لتعزيز العلاقات الإيجابية بين مختلف مكونات المجال العربيّ. فالتسامح يحتضن قيم الحوار والفهم المتبادل والاحترام المتبادل، وهو عنوان العلاقة الَّتي ينبغي أن تحكم مكونات المجتمع العربيّ من أقصاه إلى أقصاه.

وفي هذا نود التأكيد على الأفكار التالية:

١- إن تعميم مفهوم التسامح وتعميقه في الفضاء الاجتماعي والسّياسيّ العربيّ، يتطلب العمل على تفكيك الصور النمطية التي يحملها كل (أنا) عن الآخر، وصولاً إلى صياغة العلاقة وفق مبدأ مساواة الآخر بالذات.

فالآخر الوطني والعربيّ، ليس شرًا مطلقًا، بل هو أحد مكونات المجتمع والوطن. ودفع الأمور باتجاه شيطنة الآخر، لا يفضي إلا إلى المزيد من التشظي والتوتر.

فمن أجل صياغة علاقة حسنة وإيجابية بين الذات والآخر، علينا أن ننصف الآخر إنصافًا حقيقيًا على الصعد كافّة، ونشجعه عبر وسائل ومبادرات مختلفة، لكي يعرِّف بنفسه بعيدًا عن الأفكار المسبقة وحروب الشائعات والتشويه والأوراق الصفراء، وإفساح

المجال للآخر الديني أو المذهبي أو القومي أو السّياسيّ لتحقيق التواصل وبناء علاقة سوية بين جميع المكونات. والالتزام بمقتضيات الإنصاف سيوقف الكثير من التُّرهات، الَّتي تسيء إلى الجميع وتدخلهم في أتون الصراعات والنزعات الَّتي تهدد الأمن والاستقرار بكل مستوياته وحقائقه.

فالمغايرة في الأفكار والقناعات والمواقف، لا تشرِّع للنبذ والإقصاء والحرب، بل إلى ضرورة الإنصات المتبادل والحوار المستديم، والتواصل الَّذي ينمي المشتركات ويضبط نزعات الصراع. لذلك فإن المطلوب هو: تطوير علاقتنا بالآخر المختلف والمغاير، لأنه مرآة ذواتنا. فلا يمكن أن نستكشف جوهر ذواتنا إلا من خلال معرفة الآخر. والآخر وفق هذا المنظور هو ضرورة مجتمعية ومستقبلية لذواتنا. فلتتسع صدورنا للآخر، وفكرنا للمغاير، وثقافتنا للمختلف، من أجل بناء علاقة سليمة وسوية بين الذات والآخر، على قاعدة العدالة والمساواة والاحترام المتبادل.

٢- إن الخطابات الأخلاقية والوعظية وحدها لا تعالج ظاهرة التعصب، ولا تبني حقائق التسامح، وإنما من الضروري العمل على تجذير مفهوم الشراكة في المواطنة والوطن.

فالعنف المستشري في حياتنا السّياسيّة والاجتماعيَّة والثقافية، لا يمكن مقابلته بالعنف، لأن هذا يدخل الجميع في أتون العنف ومتواليات الخطيرة. ولكن علينا أن نقابله بالمزيد من الحوار والإصلاح في أوضاعنا السّياسيّة والاجتماعيَّة والاقتصاديَّة، الَّتي تساهم بشكل أو بآخر في تغذية قوافل العنف والقتل والتطرف بالمزيد من الأفكار والمسوِّغات.

فالاختناقات المجتمعية، تؤدي إلى بروز حالات من العنف ومظاهر الانحراف والجريمة. وعلاج هذه المظاهر، لا يتم إلا بعلاج البيئة الَّتي أخصبتها، وهي بيئة مغلقة تصادمية، تشاؤمية، ذات نسق تعصبي.

فالتعصب يؤدي إلى العنف، والتزمت يفضي إلى الانغلاق والانطواء والانحباس. ولا علاج للعنف إلا بتفكيك نظام وثقافة التعصب، ولا علاج للتزمت إلا بالمزيد من الحوار، ونبذ الأحكام المطلقة، وتأسيس قواعد موضوعية للتعارف الفكري والمعرفي.

٣- إن مفهوم التسامح في مستوييه الفردي والجماعي، مرحلة نبلغها بالثقافة والاستعداد النفسي والتربية على التسامح. لذلك فهي ليست ادعاء يُدَّعى، بل ممارسة مستديمة والتزام متواصل.

والتربية على التسامح بحاجة دائمًا إلى الاستعداد النفسي للقبول بكل مقتضيات التسامح، والتثقيف الدائم، والتعميم المستمر لثقافة التسامح في الفضاء الاجتماعي. فالاختلاف مهما كان حجمه لا يشرِّع للحقد والبغضاء وممارسة العدوان الرمزي والمادي، بل يؤسس لضرورة الوعي والمعرفة بالآخر؛ وعيًا يزيل من نفوسنا الأدران والأحقاد والهواجس الَّتي تسوغ لنا على نحو أو آخر معاداة المختلفين معنا، وتحقيق المعرفة الَّتي تضيء كل محطات العلاقة بمستوياتها المتعددة، وتحول دون إطلاق الاتهامات الجوفاء والشعارات الصفراء.

وفي ظل الأوضاع الحرجة الَّتي نعيشها اليوم على أكثر من صعيد، فإننا أحوج ما نكون إلى تلك الثقافة الَّتي تدفعنا إلى تجسيد الفجوة مع المختلفين معنا / وتحثنا على التعارف والتواصل والتفاهم والحوار المستديم، وتلزمنا باحترام الإنسان وحقوقه، بالمبادرات الاجتماعيَّة والسّياسيّة، الَّتي تستهدف إزالة كل ما من شأنه أن يشين إلى بعضنا بعضًا، ويعمق أواصر التلاقي والمحبة، ويجذِّر خيار التعايش والسلم المجتمعي.

فلتتكاتف كل الجهود والطاقات والإمكانات، من أجل الخروج من شرنقة التعصب الأعمى إلى رحاب التواصل والحوار، ومن ضيق التطرف والغلو إلى سعة الرفق والتَّيسير، ومن دائرة الجمود المميتة إلى فضاء التجديد والاجتهاد والكدح المتواصل من أجل الحق والحقيقة.

ولنأخذ جميعًا بأسباب العدالة في تعاملنا مع الآخرين، في نطاق الرؤية الَّتي تقول: عامل الناس بما تحب أن يعاملوك به.

دور التنوُّع الثَّقافي وقبول الآخر في إنشاء قيادة شبابيَّة مستقبليَّة مسؤولة

أة. وفاء خليل سعادة*

يشكِّل الشّباب نسبة عالية من السكان في أغلب المجتمعات، ففترة الشّباب هي الجسر الَّذي يربط مرحلة الطفولة بمرحلة الرجولة، وهي فترة حاسمة في حياة الإنسان للإعداد للمستقبل. ولهذا فإن الشّباب يستحقون كل الاهتمام والرعاية والتوجيه والحماية من المشكلات الاجتماعيَّة والنفسية، والإعداد لبناء قيادة مستقبليَّة شابَّة قادرة على تحمل مسؤولية القيادة.

ولأن الشّباب هم الفئة الفتية في المجتمع، وعنصر أساسيّ فاعل داخل المجتمع، فإنَّه يقع على عاتقهم مهمة كبيرة ومسؤولية عالية في بناء المجتمع في مناحي الحياة السّياسيّة، والاقتصاديَّة، والاجتماعيَّة، والثقافية والتربوية. وحتى نتمكّن من النجاح في بناء منظومة اجتماعية متكاملة، لا بد من التركيز أولاً على بناء شخصية الشّباب وتوعيتهم بمبادئ التعدُّديَّة واحترام حقوق الناس وحرّياتهم ومعتقداتهم وآرائهم.

وتمثل التعدُّديَّة واحترام الآخر الأساس الَّذي تبنى عليه المجتمعات الحديثة، فانطلاقًا من هذا المبدأ نستطيع بناء قيادة شبابيَّة مسؤولة ومميَّزة، وقادرة على إيجاد الألفة والتكافل والتَّفاعل بين فئات المجتمع، وبث روح التضامن لدى الشّباب نحو أبناء مجتمعهم، فلا يخفى أن المجتمعات ومنها المجتمعات العربيّة يعيش فيها الأقليات الدينية والاجتماعيَّة والعرقية والسّياسيّة، مما يؤدي إلى بروز ظاهرة التنوع في المجتمع،غير أن هذا التنوع قد يؤدي إلى بروز عدد من المشكلات، سواء ذات الصبغة الدينية أو العرقية أو الثقافية أو الإثنية أو غيرها.

* جامعة بير زيت / كلية الحقوق والإدارة العامة – دائرة القانون/فلسطين.

فأغلب المشكلات الَّتي تواجه واقعنا العربيّ المعاصر هي تعسُّف الأغلبية في رأيها بما يسمى «ديكتاتورية الأغلبية»، الَّتي يطغى رأيها على كافّة أفراد المجتمع الآخرين، مما يؤدي إلى مجتمع ديكتاتوري بعيد عن أبسط أسس الدّيمقراطيَّة.

فالأغلبية تنطلق من النظرة الإقصائية والشمولية، فهي تنظر للمجتمع على أنه مجتمعها وحدها، وتصوُّرها هو الحقيقة الوحيدة، ومن ثمَّ تقصي غيرها، وتنتهك حقوق الأقليات الدينية والسّياسيّة وتعتدي على حرياتها.. وأما نظرتها الشمولية فلا تعترف بوجود أقليات وعادات أخرى، وترى أن سياستها ونظرتها للأمور هي الأفضل، وتستطيع بهذه النظرة أن تشمل جميع فئات المجتمع الأخرى في بوتقة قوانينها وسياستها، مما يؤدي إلى هضم الحقوق وتراجع مستوى تمثيل الأقليات وتبعثر هويتها الخاصَّة بها مع مرور الزمن. ومن هنا يأتي دور وأهمّيَّة العمل على توجيه الشّباب بصفة خاصَّة، نحو القضايا ذات الحساسية داخل مجتمعهم، والَّتي تتطلب الاهتمام والعناية والرعاية.

ولتجنب هذه المشكلات، والنهوض بواقع شبابي قيادي مسؤول،علينا الاعتماد على النظرة التُعدُّديَّة، الَّتي تعتمد على احترام الآخر، واحترام التنوع وحق الأقليات في التعبير عن رأيها، وممارسة شعائرها الدينية، وفق ما نصت على ذلك العديد من المواثيق الدُّولية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة الثالثة والثامنة عشرة، بالإضافة إلى العهد العالمي للحقوق المدنية والسّياسيّة الَّذي نص على احترام الحقوق والأقليات وعدم التعرض لها واضطهادها.

دور المؤسسة التعليمية والجامعات في بناء ثقافة التنوع الاجتماعي وقبول الآخر

لا بد من طرح مجموعة من الأفكار حول المؤسسة التعليمية والعمليَّة التربوية؛ تلك المؤسسة الَّتي تستطيع أن تزرع في شخصية الطالب مجموعة من القيم والسلوكات الَّتي تعنى بنظرية الاندماج في المجتمع، والتعدُّديَّة واحترام الآخر، من خلال تنمية مهارات الطالب في العديد من الأعمال والأنشطة القائمة على العمل التطوعي والتكافل الاجتماعي، وخلق المواهب الإبداعية، وإيجاد فرق تطوعية من الشّباب تكون في حالة استعداد وجاهزية في كافّة المجالات والقطاعات الحياتية، تمكِّن في المستقبل من البناء

عليها وتطويرها، لتصبح بعد ذلك طريقة تفكير ونهج عمل، وأداة من أدوات البناء والتطور والتقدم، لبناء مجتمع حضاري، قادر على الانصهار في بوتقة واحدة، تقوم على التَّعدُّديَّة والحريات واحترام الآخرين، وتقبل الآخر والابتعاد عن تجريمه وإقصائه.

وفي مرحلة لاحقة يأتي دور الجامعات، وفيها يصبح المواطن أكثر نضجًا ووعيًا وإدراكا للدور البنائي المنوط به، وتكتمل لديه مجموعة المبادئ والقيم والأفكار نتيجة ازدياد المطالعة وتأثره بالأفكار الَّتي تطرح أمامه في المحاضرات والندوات والمؤتمرات واللقاءات، الَّتي يحاضر فيها وتحضرها الشخصيات الفكرية والسّياسيّة، فيبدأ بالتعرف عليها وتبادل الرأي والفكر ووجهات النظر.

من هنا يبدأ الدور في توعية الشّباب على المفاهيم السابق ذكرها، حتى نحظى بقيادة شبابية مسؤولة، قادرة على فهم متطلبات المرحلة الحالية، وقادرة على التَّغيير الديمقراطي نحو الأفضل، واستكمال ثورة الشّباب في العديد من البلاد العربيّة، للتخلص من القيم الديكتاتورية، الَّتي عششت في عقولنا، وأصدأت تفكيرنا العلمي الديمقراطي السليم.

دور الشّباب في مرحلة التحوّل الديمقراطيّ ما بعد الثورات والإصلاحات

د. جواد الحمد*

مثّلت الثورات العربيّة وحراكات الإصلاح فرصة تاريخية جديدة لإعادة تنظيم وصياغة دور الشّباب العربيّ في مشروع النهضة وتحقيق التنمية الشاملة، وإعادة بناء دور الشعب على أنه مصدر السلطات، وإعادة بناء دور الأمة العربيّة في النّظام الدُّولي. ومع أن الشّباب يمثّل الشرارة ومصدر القوة والديناميكية المتحركة في هذه العمليات، غير أن دوره قد أخذ طابعًا مختلفًا هذه المرة. فقد قامت وسائل الاتصال الاجتماعي بدور مهمّ في توجيه هذه الثورات وتفعيلها، تمامًا كالجيل السابق الَّذي تحمّل عبء التضحيات ومواجهة طغيان الأنظمة في مرحلة ما بعد الاستعمار. ومثّلت ظاهرة المسيرات والمظاهرات السلمية مظهرًا مهمًا من مظاهر هذه الثورات، وهو ما منع البلاد من الانزلاق إلى حروب أهلية، باستثناء ما يجري في سوريا؛ إذ أخذ طابعًا مختلفًا نسبيًا.

وقد تعرض الشّباب العربيّ للخداع؛ إذ اختطفت ثورة الشّباب جهات عدة محلية ودولية، بعضها يستخدم تضخيم دوره على حساب أدوار الأحزاب التقليدية، وبعضها الآخر يستخدم منظمات المجتمع المدني الممولة من الخارج بأجندات غير وطنية، وبعضها يستخدم وسائل التواصل الاجتماعي الَّتي يتقنها الشّباب. فقد جرت محاولة الوقيعة بين الشّباب وبين آبائهم وإخوانهم ممن سبقوهم في مسيرة الإصلاح والتَّغيير، وذلك لقطع الماضي عن الحاضر، واعتبار ما جرى مُنبتًّا عن التاريخ.

---

* مدير عام مركز دراسات الشرق الأوسط؛ وعضو المنتدى/الأردنّ.

وهذا التحول المهم في توجهات الشّباب العربيّ واتجاهاته قد صنع فرصة جديدة تاريخية لاستعادة الشّباب دوره الحقيقي والطبيعي في إعادة بناء الأمة، ما يجعل الاهتمام بالشّباب أولوية قصوى في البرامج السّياسيّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة في مرحلة بناء الدَّولة الحديثة الدّيمقراطيَّة ما بعد الثورة والإصلاح، وهو ما يفرض على الأحزاب إعادة النظر في لوائحها الحزبية، لفتح المجال لدور قيادي مبكِّر لهؤلاء الشّباب، ووضْع برامج التدريب والإعداد الكافية المدعومة بالتثقيف وبناء الفكر، ويفرض على الشّباب أنفسهم إحداث انعطافة نسبية في التعامل مع المرحلة من منطلق المسؤولية والقيادية، الَّتي يشكل الفكر والثقافة والعلم أساسها، وليس الاكتفاء بتفجير الطاقة وبذل الجهد في الحراكات والمطالبات. وهذا ما يجعل الفرصة سانحة للشباب العربيّ كي يقدم نفسه وتصوراته وبرامجه المستقبلية بناء على دراسة ودراية وتجربة وخبرة. ولا ينفك ذلك كله عن تلاقح التجربة التاريخية للأجيال العربيّة بالتجربة الحديثة للشباب. ومما يجدر ذكره أن الأحزاب التقليدية الإسلامية والعلمانية واليسارية والقومية والوطنيَّة لديها برامج وأعمال تخصُّ قطاعات الشّباب من الجنسين، ولكن الثورة كشفت عن ضعف هذه البرامج وعجزها عن تلبية الطموح، أو القدرة على تفجير الطاقات الكامنة، ناهيك عن الانطباع المجتمعي الخاطئ من أن هذا الجيل مشغول بالإنترنت والفيسبوك وما شابه، في الوقت الَّذي أثبت فيه الجيل الشّبابي الجديد في فلسطين والعراق تقدُّمه للصفوف في التضحيات والاستشهاد في مواجهة الاحتلال العسكري الصهيوني والأمريكي على التوالي، مثلما تقدم صفوف الحراكات الإصلاحية والثورات العربيّة، مضحيًا بدمه وروحه من أجل الحرية والكرامة في مواجهة الطغيان والظلم والاستبداد والفساد في الأنظمة الدكتاتورية الحاكمة.

وفي ضوء هذه القراءة والتحليل، فهذا اقتراح بين يدي هذا المؤتمر، وهو جزء من برنامج عملي يهدف إلى توسيع دائرة مساهمة الشّباب في الحياة والهمِّ العام وبناء الدَّولة والمجتمع، والتطلع إلى التنافس الحضاري العالمي مع الآخرين:

١. وضع البرامج الكفيلة برفع مستوى قدرات الشّباب، وتوجيهها لبرامج التنمية والتَّغيير السّياسيّ والاجتماعي.

٢. تعديل اللوائح والقوانين الناظمة للأحزاب والدُّول والمؤسسات بما يكفل المساهمة الأوسع للشباب، ويجعل القدرة على الإحلال القيادي أقصر زمنًا.

٣. وضع نسبة لا تقل عن ٥٪ من ميزانيات الدُّول لصالح برامج الشّباب الموجهة والمطورة في البناء القيادي والفكري والحضاري الواسعة، وذلك لبناء العقل والجسم، واحتضان الهوايات والاختراعات وتشجيعها.

٤. التأكيد على تطوير التعليم بما يكفل بناء الشّباب المسؤول والقائد، المتطلع إلى المستقبل، ليتمثَّل الشّباب هوية أمتهم وحضارتهم، ويؤمنوا بها، ودخول التنافس الحضاري على أساسها، بعيدًا عن الاختراق الفكري والثقافي الغربي، أو الاغتراب الاجتماعي في المجتمعات العربيّة.

٥. فتح المجال للتبادل الثقافي والتجريبي بين الشّباب العربيّ وبقية شباب العالم، لتطوير التجارب وصقلها، بما يخدم مشروع الأمة النهضوي والتحرري.

٦. تشجيع الشّباب على الانخراط في السلك العسكري، بما يكفل التطوير والتحديث المستمر لقوة الدَّولة ومنعتها في مواجهة الأخطار الخارجيَّة. وتطوير برامج الخدمة العسكرية الإلزامية، وتجنب سلبياتها التاريخية السابقة.

٧. توسيع إطار مفاهيم الحداثة المتعلقة بقبول الآخر والحوار والتعايش مع المخالفين في الرأي، وقبول التعدديَّة في التوجهات الحزبية، والإيمان بأن التنافس الديمقراطي عبر صناديق الاقتراع هو السبيل إلى فرز القيادات المجتمعية والسّياسيّة على حد سواء، وفتح المجال للعمل السّياسيّ لطلبة الجامعات، بما في ذلك حق الانتماء للأحزاب والنشاط السّياسيّ دون أي مضايقات.

٨. إنشاء المنظمة العربيّة للاختراعات العلمية بميزانية مناسبة، لتشجيع الشّباب على الاختراع وتبنّي الموهوبين منهم، وترويج اختراعاتهم وحمايتها من السرقة، والتجسير بينهم وبين رأس المال، لإحداث تنمية صناعية وزراعية وعلمية واسعة في بلادنا.

٩. إنشاء المنظمة العربيّة للبحث العلمي لرعاية المبدعين وتشجيع الطلبة والشّباب الخريجين على البحث العلمي، وتحمل عنائه ومكابدته بوصفه أساس تقدم الأمم وتنافسها العالمي.

أعتقد أننا اليوم أمام فرصة تاريخية لإعادة صياغة دور الشّباب وإسهاماته القيادية في مجتمعاتنا ودولنا، بما يكفل تفعيل كل طاقات المجتمع، وتحقيق القدرة والكفاءة المجتمعية والقيادية على عبور الأمة لمرحلة التحول والتَّغيير، وبما يحمي الشّباب من قطاعات ومؤسسات تستغله لأغراض غير وطنية، أو توفر له فرص تفريغ طاقاته بعيدًا عن تطلعات الأمة ومصالحها وبناء مستقبلها. ولعل بعض هذه البرامج الَّتي اقترحناها، وأمثالها مما يقترحه الزملاء، يسهم في بناء خطة استراتيجية عربية شاملة لتحقيق هذا الطموح، بإعادة الاعتبار لدور الشّباب وتفعيل طاقاته ودوره القيادي في مشروع الأمة النهضوي والحضاري على الصعيد القطري والعربيّ والدُّولي.

في الدّيمقراطيّة والإصلاح والربيع الحقيقي

أ. محمد زيدان*

مرّ عام على الربيع العربيّ وثوراته الَّتي قامت ضدّ الطغيان، وبحثًا عن كرامة مستلبة. فبدءًا من البوعزيزي مرورًا بباب العزيزية وميدان التحرير وصنعاء وعدن، وصولاً إلى حمص ودرعا والزبداني، ثمة أنظمة تهاوت وأخرى بادرت إلى إصلاحات عاجلة، وأنظمة تُنازع شعوبها في صراع البقاء. والسؤال الَّذي يتبادر إلى ذهن مَن يراقب الأحداث، هو: ماذا حقّقت تلك الثورات، وماذا أثمر ذلك الربيع؟

ما من شك في أن أبرز ما أسفرت عنه ثورات الربيع العربيّ هو وصول الحركات الإسلامية إلى الحكم، وهي الَّتي لطالما لعبت دور المعارضة بمختلف أشكالها (السلمية والعنفية)، وترافق ذلك مع انتشار ظاهرة الإسلام السّياسيّ في معظم البلدان العربيّة.

عام مرّ دون حصول كبير تغيير يُذكر في نهج السُّلَط الحاكمة، ودون حدوث نقلة نوعية في صميم أنظمة الحكم وجوهرها؛ إذ إن التَّغيير الوحيد الَّذي حدث لا يمكن عدُّه إلاّ تغييرًا شكليًا، من حيث حلول الاستبداد الديني بديلاً عن الاستبداد المنتحل صفة العلمانية. فهل لا زال بالإمكان الحديث عن ربيع عربي بعد ذلك؟ وهل بقي من الممكن عقد الآمال على ما سيثمره ذلك الربيع «تحقيق دولة مدنية، عدالة، حرية...»؟

غنيّ عن القول أن الحركات الإسلامية بنماذجها المعروفة (سواء النمط الإخواني أو النمط السلفي بشقّيه التكفيري الجهادي والدعوي) لم تكن مقنعة سياسيًا في يوم من الأيام، بمعنى أنها لطالما كانت عامل تفرقة أكثر منها مدعاة وحدة في الدين والوطن، فقد رفضت الحزبية بالمعنى السّياسيّ، ورفضت التعدُّديَّة بهذا المعنى أيضًا، مقدِّمة

* متخصص في العلاقات الإسلاميّة – المسيحية وحوار الأديان/لبنان.

نفسها دائمًا على أنها الوصيّ على المجتمع، وحاولت وضع المعايير الَّتي تحدد السلوك، ومجموعة القيم والقواعد الخلقية للأفراد، وبين كل ذلك تكون تهمة الكفر جاهزة لكل من يتجرَّأ على معارضتها ومخالفتها في الرأي. حتى الحركات الأكثر انفتاحًا وحملت طروحات متقدمة ورفعت شعارات برّاقة، لا يمكن استثناؤها من هذا المضمار. فحركة النهضة التونسية مثلاً- الَّتي كانت تنادي بالحكم الدِّيمقراطي والدَّولة المدنية والحريات العامة بوصفها عناوين عريضة لتحركها المعارض- دأبت منذ لحظة وصولها إلى السلطة على الجهر وإعلان الإسلام دينًا للدولة.

إن هذا الانتقال من طور المعارضة إلى مجال الحكم يشكّل محكًّا لجميع هذه الحركات، لامتحانها واختبارها، من أجل اكتشاف مدى قابليتها وأهليتها لاستلام دفّة الحكم، وتحقيق التَّغيير المأمول والنهوض الموعود، كما من أجل اختبار صدق نوايا حركات الإسلام السّياسيّ ومدى قبولها بالتعدُّديَّة والتنوع داخل المجتمع الَّذي تحكمه.

فصحيح أنه أمر مهم أن تنجح الشعوب العربيّة من خلال ثوراتها في هدم قواعد الاستبداد وأركانه، لكن الأهم من ذلك هو السعي إلى بناء دولة العدالة والمساواة والحرية، الَّتي تجعل الكرامة الإنسانية على رأس أولوياتها. والفرصة سانحة اليوم أكثر من أي وقت مضى لتحقيق ذلك، والتأسيس لحداثة إسلامية يكون عمادها الوعي بقيم المواطنة والدَّولة المدنية والحرية والعدالة والمساواة، والإيمان بالعقل البشري وإمكانيته وقدرته على إنتاج الحلول لكافّة المشكلات، كما الإيمان بالدّيمقراطيَّة ثقافةَ عيش وطريق حياة، ووعي أنَّ ذلك لا يتناقض مع الدين بل يتفق معه في الجوهر. تلك الحداثةُ لا يمكن تحقيقها ولا التأسيس لها، إذا لم يتمّ الخروج من مستنقع الأوهام والأساطير الماضوية، وبناء قطيعة معرفية مع الماضي، المبني على الإفراط في الشكليات على حساب المضمون، فذاك هو الطريق الأضمن للشروع في بناء حداثة خاصَّة؛ حداثة إسلامية، تستلهم من الدين والنصوص ما يمكن أن يشكِّل أو يدخل في تشكيل منظومة فكرية وقيميَّة، تتأسس على العقل والفكر النقدي، وتحلّ بديلاً عمّا هو سائد اليوم، وتكون بمثابة قواعد ومعايير للعمل النافع للمجتمع. فالفهم الحقيقي للدين لا يمكن إلاّ أن يؤدي إلى فضاء رحب، ومساحة واسعة من التلاقي الإنساني، ويؤسس لعيش واحد حقيقي. أمّا الفهم المجتزَأ، والحرص على التمسك بالشكليَّات، فهو مدعاة قلق وخوف للآخر المختلف، الَّذي يصبح من حقه الخشية على مستقبله ووجوده في محيط وجوار إسلامي متزمّت.

إن الفهم الحقيقي للنص الديني «تحديدًا القرآن الكريم، قبل السنّة النبوية» يجب أن ينطلق من أنَّ كلام الله موجه إلى الإنسانية وإلى الناس أجمعين، وفي مواضع معينة إلى المؤمنين منهم. وأن الدَّولة ومشروعها ليست شيئًا مقدَّسًا في الإسلام، ولا هي من مقاصد الشريعة الإسلامية، وأن محاولات الخلط بين الديني والسّياسيّ أدّت دائمًا إلى الخلافات والفرقة وتنامي الأحقاد، وإلى وضع الدين في خدمة السياسة ومصالح السّياسيّين، حتى بات الدين يحقق خلاف مقاصده وأهدافه.

وبالانتقال إلى البرامج والمشاريع الَّتي أعلنتها الحركات الإسلامية في المرحلة الماضية، فإنها تبدو غير كافية لبلورة الأُطُر الَّتي تمكِّن من قيام وتحقيق الحداثة وتحقيقها. والخوف هو أن تكون مجرّد شعارات مرحلية تمّ رفعها للاستهلاك الآني، ليصار إلى الاستغناء عنها لاحقًا. ولنا أوضح دليل على ذلك المؤشرات الَّتي صدرت عن هذه الحركات «إعلان الدين الإسلامي دين الدَّولة والمصدر الرئيس للتشريع، والحكم بالسجن على الممثل عادل إمام بتهمة الإساءة للدين الإسلامي، ومنع بعض المطربات من الغناء في تونس...». وهنا لا بدّ لمن وصل إلى السلطة من وعي دقّة المرحلة، وإدراكها، فالشعب الَّذي ثار على طغيان الدكتاتوريات المشتبه بعلمانيتها، وظلمها واستبدادها، لن يلبث حتى يثور على طغيان السُلَط الإسلاموية. فلم يعد مقبولاً التذاكي وإلهاء الناس بالشكليات: «رفع الأذان تحت قبّة البرلمان، إطلاق اللحية، السماح بتعدُّد الزوجات...»، ولن يجدي التباكي، ولن ينفع أي تسويغ بعد الآن. فالوقت وقت عمل، والزمن زمن إصلاح. فكفى خداعًا، وليبدأ العمل على بناء الدَّولة المدنية؛ دولة المواطنة والعدالة الاجتماعيَّة والحريات العامة والخاصَّة، وليبدأ الإصلاح فكريًا، ثم ينتقل إلى السياسة والاقتصاد والثقافة، وليبدأ مشروع تشييد الحداثة الإسلامية. فبذلك وحده يزهر الربيع العربيّ ربيعًا إسلاميًا، والربيع الإسلامي حضارة تُعيد العرب (مسلمين ومسيحيين وغيرهم) فاعلين بقوة على الساحة الدُّولية، بعد اكتفائهم بالمشاهدة لما يدور عندهم وحولهم من أحداث.

تأثير الحراك الشّبابي في الإصلاحات الدّاخليَّة

أ. بيدر التل*

مما لاشك فيه، أنَّ الشّباب العربيّ نهض بالدور الأبرز في إشعال ما اصطلح على تسميته «الربيع العربيّ»، الَّذي ساد المنطقة العربيّة منذ اندلاع الثورة التونسية في ١٧ ديسمبر ٢٠١٠ وما زالت آثاره حتى اليوم. ولا يمكننا الحديث عن الحراك الشّبابي وتأثيره دون تحديد المفاهيم المرتبطة بالحراك، وأهمها الثورة وماهية الربيع العربيّ.

فالربيع **العربيّ**: «سلسة من الاحتجاجات الشعبية الَّتي انتشرت في عدد من الدُّول العربيّة وعلى رأسها تونس ومصر، وأدت إلى تغيير الأنظمة السّياسيّة القائمة». وتلك الاحتجاجات انطلقت بفعل حراك الشّباب ودورهم التعبوي الضاغط، مستغلين وسائل الاتصالات الحديثة، ومواقع التواصل الاجتماعي في الحشد لهذه الاحتجاجات. ومن هنا يمكن اعتبار الحالة الَّتي سادت في عدد من الدُّول العربيّة بالثورة. **فالثورة** بالمفهوم العام تعني «تغيير الوضع القائم». سواء كان هذا التَّغيير كليًا كالحالة التونسية بإسقاط نظام زين العابدين، أو جزئيًا كالحالة المغربية بإجراء تعديلات دستورية أدت إلى تطبيق الملكية الدُّستورية في البلاد. **وقد اتخذ الربيع شكلين من أشكال التَّغيير**:

- **أولاً**: التَّغيير الشامل: وأدى إلى إسقاط الأنظمة الحاكمة بوسائل سلمية (مصر)، أو من خلال التَّغيير العنيف (ليبيا). ويمكن وصفه بأنه «إصلاح هيكلي عنيف ومتدرج وطويل الأمد».
- **ثانيًا**: التَّغيير الجزئي: وتم من خلال احتجاجات شعبية أدت إلى القيام بحزمة إصلاحات دستورية، وسياسيَّة، واقتصادية، مع عدم تغيير النّظام الحاكم، كالحالة المغربية والأردنية.

---

* طالب جامعيّ/الأردن.

لقد أدى الشّباب العربيّ الدور المحوري في اندلاع ثورات الربيع العربيّ وكانوا قادرين على كسر حالة الخوف من الأنظمة القمعية القائمة، وقد استغل الشّباب وسائل الاتصالات الحديثة ومواقع التواصل الاجتماعي وعلى رأسها الفيس بوك في الإعداد والتحضير والحشد من أجل إحداث التَّغيير في بلدانهم. وساعدت هذه التكنولوجيا على إحداث تقارب فكري بين الشّباب، مهَّد الطريق لاندلاع ثورات الربيع العربيّ. وهنا لا بد من الإشارة إلى أنَّ إحراق الشاب التونسي محمد البوعزيزي نفسه احتجاجًا على ما أنتجه النّظام التونسي السابق، كان الشرارة الَّتي أدت إلى اندلاع أول ثورات الربيع العربيّ في تونس،وتلتها في مصر وليبيا. **والأسباب الدافعة** لهذه الثورات هو غياب الدّيمقراطيَّة، وتسلط الأنظمة القمعية، فضلاً عن تردّي الأوضاع الاقتصاديَّة وارتفاع معدلات البطالة والفقر.

أما من ناحية **التنظيم السّياسيّ**، فيقسم الباحثون ومنهم عبد العزيز الدّخيل، جمهور الثورة في بلدان الربيع العربيّ إلى ثلاث مجموعات رئيسية:

- الجماعات ذات التنظيم السّياسيّ والعقائدي، وهي في الغالب تتمثل بالأحزاب العقائدية المنظمة، الَّتي لها قادتها وأجهزتها وتمويلها. وتتميز بتغلغلها في المجتمع، على رأسها جماعة الإخوان المسلمين.
- الأحزاب السّياسيّة الليبرالية، وهي في الغالب ضعيفة التنظيم، وتفتقر لوجود قواعد شعبية لها ومختلفة الاتجاهات.
- مجموعات الشّباب والطبقات الوسطى، وهذه المجموعة هي الَّتي أشعلت الثورة في بلدان الربيع العربيّ، لكنها تفتقر للقيادة والتنظيم والمال. وفي الغالب يتم تصنيف هذه المجموعات تحت ما يسمى بجماعات الاحتجاج غير المنظمة.

أما فيما يتعلق بدوْر حركات الشّباب في تحقيق الإصلاحات الدّاخليَّة، فيمكن أن ننظر نظرة متشائمة في تقييمنا لهذا الدور، وخاصَّة في البلدان الَّتي حصل فيها التَّغيير الشامل (إسقاط النّظام القائم). فبالرغم من دور الشّباب المحوري في إشعال هذه الثورات وحشدهم في الشارع حتى وصلوا لمرحلة تغيير النّظام، إلا أنهم عجزوا عن الاستمرار وإثبات وجودهم في مرحلة ما بعد الثورة. ويعود هذا إلى ضعف تلك الحراكات، وعدم تنظيمها، وافتقارها لبرنامج سياسي واقتصادي شامل يدفع بها إلى الاستمرار في اللعبة السّياسيّة في مرحلة ما بعد الثورة، وضعف التنسيق والتخطيط

بين الحركات الشّبابية مقارنة بالقوى والأحزاب السّياسيّة المنظمة. وقد تبين هذا في نجاح القوى الإسلامية في الانتخابات بمختلف مستوياتها «مصر على سبيل المثال»، فقد استفادت تلك الأحزاب والجماعات من حضورها التاريخي القوي في مجتمعاتها في مرحلة ما قبل الثورة، من خلال تقديم الخدمات للمواطنين في القرى النائية، وانتشار الجمعيات الخيرية، وتقديمها المساعدات للفقراء، فضلاً عن النشاط الدعوي في المساجد والجامعات، وهو ما أكسبهم أنصارًا ومنحهم وجودًا قويًا في مجتمعاتهم؛ إذ عملت هذه الحركات الإسلامية بطريقة منظمة فترة طويلة من الزمن، وتعرضت للتضييق والقمع والاعتقال والحظر من الأنظمة العربيّة السابقة، وكان هذا دافعًا لتعاطف الشارع ودعمه لهذه الحركات في الانتخابات البرلمانية والرئاسية الَّتي أجريت بعد الثورة.

ولهذا يمكننا القول إن دور الحراك الشّبابي اقتصر على إشعال الثورة، فيما انحسر هذا الدور في مرحلة ما بعد الثورة، بسبب ضعف هذه الحراكات وعدم تنظيمها، وافتقارها لبرنامج سياسي واقتصادي شامل. ولذلك لم تساهم بفعالية في رسم سياسة البلاد والتأثير في الإصلاحات الدّاخليَّة.

أما حراكات الشّباب في الدول الَّتي حدث فيها التَّغيير الجزئي، فدور الشّباب فيها ما زال بارزًا ومستمرًا، ومؤثرًا في الضغط على الحكومات في إحداث الإصلاحات أو لتعجيل هذه الإصلاحات، من خلال الاستمرار في سياسة الاحتجاجات والمسيرات والمظاهرات والاعتصامات السلمية. إلا أن ما يضعف هذا الدور ويحد من فعاليته هو غياب التنظيم والتخطيط، وضعف التواصل والتنسيق بين مختلف الحراكات، وخاصَّة عدم اتفاق الحراكات الشّبابية على أهداف واضحة، واختلافها في عدد من القضايا. فقد اختلفت الحراكات الشّبابية في الأردن مؤخرًا حول موضوع المشاركة في الانتخابات البرلمانية فاختار بعضهم المشاركة بينما فضل بعضهم الآخر مقاطعة الانتخابات. وهذا بحد ذاته يضعف موقف الحراك على الساحة السّياسيّة الأردنية.

موجز الحراك الشّبابي والإصلاحات الدّاخليَّة في الأردن (دراسة حالة):

مما لا شك فيه أن الربيع العربيّ وصل إلى الأردن كغيره من الدُّول العربيّة، وقد انطلقت أولى الاحتجاجات في مطلع العام ٢٠١١. ويصنَّف الأردن من ضمن دول التَّغيير

الجزئي؛ إذ كان الدافع لهذه الاحتجاجات تحقيق إصلاحات شاملة، وخاصَّة على المستويين السّياسيّ والاقتصادي. ودوافع الحراك هو الإحباط الناجم عن تردي الأوضاع الاقتصاديَّة وارتفاع نسبة البطالة وضعف النمو الاقتصادي. وما يميز الحراكات في الأردن:

١. طابعها السلمي وابتعادها عن وسائل وأدوات العنف في تحقيق الإصلاح والتَّغيير.
٢. إيمانها بالنّظام والتفافها حوله؛ إذ يرون فيه المظلة الجامعة والحامية لمكونات المجتمع الأردني كافّة «لم ترد مطالبات بإسقاط النّظام طوال فترة الاحتجاجات».
٣. تميزها بطابعها الشّبابي، فقد ظهرت قوى وحركات شبابية واجتماعية منذ أن انطلقت الاحتجاجات، وتلتها مشاركة عدد من الأحزاب المنظمة وأهمها أحزاب اليسار والقوى الإسلامية «حزب جبهة العمل الإسلامي».

وبحسب مراقبين، تقدر عدد الحراكات الشّبابية في الأردن بالتسعين حراكًا، شاركت في الاحتجاجات قرابة العشرين شهرًا، وكان لها دور في الضغط على الحكومات الأردنية بالقيام في عمليَّة الإصلاحات. واتسمت مظاهر الربيع الأردني بالاعتصامات أمام الوزارات، ومسيرات الاحتجاج في أيام الجُمع، بالإضافة إلى الحراك الإلكتروني من خلال البيانات الاحتجاجية في الصحف الإلكترونية، والمقالات الَّتي تنتقد الحكومة وتطالب بالإصلاح. وكانت أبرز مرتكزات المطالب الشعبية الَّتي نادت بها الحراكات الشّبابية: مطالب تتعلق بالقيام بإصلاحات سياسيَّة وعلى رأسها تعديل الدُّستور وقانون الانتخاب والأحزاب، ومحاربة الفساد. ومطالب تتركز على تحسين أوضاع العاملين والموظفين وزيادة رواتبهم، بالإضافة إلى القيام بإصلاح اقتصادي شامل لمعالجة مشكلات الفقر والبطالة وضعف النمو الاقتصادي، وانتقاد سياسة الخصخصة وبيع ممتلكات الدَّولة.

وقد كان موقف النّظام إيجابيًا من هذه الاحتجاجات، واعتبرها فرصة للشروع في عمليَّة إصلاح شاملة، ويمكن تلخيص استجابة النّظام بما يلي:

١. اعتبر **الملك عبد الله الثاني** الربيع الأردني فرصة للمضي في إصلاحات في شتى الميادين في الأردن، وكان موقفه من الحراك إيجابيًا.
٢. استجاب الملك عبد الله الثاني بإنشاء لجنة للحوار الوطني، ضمَّت مختلف

الأطياف السّياسيّة والتنظيمات على الساحة الأردنية، لوضع اقتراح لقانوني الأحزاب والانتخاب، ومناقشة القضايا الإصلاحية الدّاخليَّة.

٣. قام الملك عبد الله الثاني بتشكيل لجنة ملكية لمراجعة مواد الدُّستور الأردني، وقد تم تعديل ما يقارب ثلث الدُّستور الأردني.

٤. طلب من البرلمان الأردني تشريع قانون للأحزاب وتعديل قانون الانتخابات. وقد تم ذلك، مما يشكل بداية في إنشاء حكومات برلمانية في المستقبل القريب.

٥. إقرار قانون إنشاء هيئة مستقلة للإشراف على الانتخابات من أجل ضمان نزاهتها.

٦. المضيّ في مكافحة الفساد، فقد تم تحويل عدد من الملفات الَّتي تتضمن شبهات فساد إلى القضاء الأردني.

٧. إقرار نظام هيكلة الرواتب، تضمَّن زيادة رواتب الموظفين والمتقاعدين.

٨. الاستجابة لمطالب المعلمين بتشكيل نقابة خاصَّة بهم.

وبالرغم مما تحقق إلا أن الاحتجاجات ما زالت مستمرة بنسب متفاوتة، لعدم الرضا التام لدى حراكات الشّباب عن هذه الإصلاحات، ومطالبتها بمزيد من الإصلاحات، أو عدم الاقتناع بما تم تعديله من مواد دستورية، وعدم الثقة بنزاهة الانتخابات. وما زال الهاجس الاقتصادي يسيطر على الشارع في ظل الأوضاع الاقتصاديَّة الصعبة الَّتي يمر بها الأردنّ.

إلا أنَّ الإشكالية الَّتي يعاني منها الحراك الشّبابي في الأردن، هي نفسها الإشكالية الَّتي تعاني منها الحراكات الشّبابية في دول الربيع، وتتمثل في ضعف هذه الحراكات، وغياب التنسيق فيما بينها، وافتقارها للتنظيم، وقد بلغ عدد الحركات الشّبابية بما يزيد على تسعين حراكًا، بعضها ما زال مستمرًا في الاحتجاجات، وبعضها تلاشى، وبعضها يعاني من وجود خلافات داخليَّة. ومثال ذلك الاختلاف في المشاركة في الانتخابات البرلمانية؛ حيث تطالب عدد من الحراكات بمقاطعة الانتخابات وتشكك في نزاهتها، وتدعو إلى الاستمرار في الاحتجاجات والمطالبة بالإصلاحات من خارج البرلمان، في حين ظهر تيار يدعو إلى المشاركة في الانتخابات «تصويتًا وترشيحًا»، ويرى هذا التيار أن الإصلاح لا يكتمل إلا بولادة برلمان قوي يضم مختلف القوى السّياسيّة،

وأن التَّغيير الحقيقي والإصلاح يتم من خلال المؤسسة التشريعية «البرلمان». ويعتقد أن مثل هذه الخلافات وتفتت الحراكات يضعف من موقفها وفعاليتها، ويؤدي الى سيطرة قوى المعارضة الحزبية التقليدية على الساحة السّياسيّة كبديل شرعي لهذه الحراكات الشّبابية.

تقييم أخير

يمكننا القول إن دور هذه الحراكات كان محوريًا في تحقيق التَّغيير في المنطقة؛ إذ قاموا بدور تعبويّ ضاغط، أدى إلى الإطاحة بعدد من أنظمة الحكم «تونس،مصر» أو الدفع في تحقيق إصلاحات شاملة «المغرب، الأردن»، إلا أن دورهم بدأ بالانحسار بسبب عوامل عدة، أهمها ضعف التنظيم والتخطيط والتنسيق بين مختلف الحراكات الشّبابية، وعدم توحيد المطالب والأهداف وكيفية الوصول إليها. ويلاحظ أنه في حالة التَّغيير الشامل الَّتي أدت إلى الإطاحة بالأنظمة الحاكمة، لم يتمكن الشّباب في مرحلة بعد الثورة من التحول من حالة «الفعل الثوري العفوي» إلى «الفعل السّياسيّ المنظم»، ويرجع ذلك إلى أسباب كثيرة أهمها عدم وجود خبرة سياسيَّة عند غالبيتهم، وعدم التنسيق وتوحيد الجهود بين مختلف الحراكات، مما أدى إلى استبعادهم من اللعبة السّياسيّة في مرحلة ما بعد الثورة الَّتي سيطرت عليها الأحزاب الأكثر تنظيمًا وخبرة. أما ما يتعلق بحراكات الشّباب في دول التَّغيير الجزئي «المغرب، الأردن» فقد حقَّقت هذه الحراكات مكاسب إيجابية في تحقيق الإصلاحات، إلا أن هذه الحراكات ستتراجع وتفقد قوتها وفعاليتها في حال استمرارها بنفس السياسة المتبعة في الوقت الراهن، طالما بقيت في حالة من غياب التنسيق والتخطيط وتباين الأهداف، وعدم وجود برنامج شامل يكون الدافع والمنظم لها.

***

مراجع ذات صلة:

١. فيزونيك أبو غزالة، **ما بعد الربيع العربيّ أولوية الشّباب لقمة العيش لا الدّيمقراطيَّة**، **الحياة**، الاثنين ٢١/مايو/ ٢٠١٢.

١. عبد العزيز الدخيل، **ثورات الربيع العربيّ أشعلها الشّباب وجيشها الفقراء واستولى عليها الشيوخ**، **الشرق**، ٢٠١٢/٤/٣٠.

١. ندوة حوارية – **الشّباب والحراك السّياسيّ ورؤيتهم المستقبلية**، منتدى أبو اوصمان صبري، سوريا، ١٩/أب/٢٠١٢.

أثر المشاركة السّياسيَّة في تنمية المواطنة لدى الشّباب في العالم العربيّ

(دراسة حالة الجزائر)

أ. مبروك ساحلي*

تزايد الاهتمام بدراسة موضوع المشاركة السّياسيَّة والمواطنة، في إطار الحيويَّة التي يكتسبها هذان المفهومان، من خلال الأدوار الَّتي يؤدِّيانها، خاصَّة في المجال السّياسيّ، وبعد موجة التَّغيير الَّتي شهدتها الدُّول العربيّة، وما رافق ذلك من تغييرات جذرية في أسلوب الممارسة السّياسيّة وآلياتها، وذلك بعد إقرار التَّعدُّديَّة السّياسيّة والتوجه نحو المزيد من الممارسة الدّيمقراطيَّة.

وتدفعنا دراسة المشاركة السّياسيّة إلى مناقشة دورها وانعكاساتها على الساحة السّياسيّة، وإمكانياتها للتأثير والتَّفاعل، و كذلك التعرف على دورها وإسهاماتها، الَّتي تتبلور فيها مجموعة من التَّفاعلات المؤشرات،تقوم بوظائف سياسيَّة متعددة تساهم في تحقيق الدّيمقراطيَّة.

ويُعدُّ تحليل العلاقة التَّفاعليَّة بين هذين المتغيِّرين: المشاركة السّياسيّة والمواطنة، أفضل مقياس للبرهنة على مستوى قدرة النّظام السّياسيّ وكفاءته. فالمشاركة السّياسيّة ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمفهوم الدّيمقراطيَّة، فهو من ناحية يُعدُّ أحد نتائج هذه العملية، ومن ثم يُعدُّ متغيرًا تابعًا لها، ومن ناحية أخرى يمثل أحد الميكانيزمات الأساسيّة والمؤثِّرة فيها، وبالتَّالي يُعدُّ متغيرًا مستقلاً عنها.

---

* أستاذ العلوم السياسيّة - جامعة أم البواقي/الجزائر.

وتبرز أهمّيَّة الدراسة ودورها في إبراز مساهمة المشاركة السّياسيّة وتأثيراتها في تنمية المواطنة، من خلال الوظائف الَّتي تؤدّيها، خاصَّة في المجال السّياسيّ.

والسؤال الَّذي تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عنه هو: **إلى أي مدىً يمكن أن تساهم المشاركة السّياسيّة من خلال الوظائف والأدوار الَّتي تؤدّيها في تنمية المواطنة في الجزائر؟**

من أجل الإجابة عن السؤال، ارتأينا صياغة الفرضيَّة التَّالية: **تؤدِّي المشاركة السّياسيّة الفعالة، الَّتي تتبلور فيها حرية المشاركة واحترام الدُّستور، دورًا هامًا في ضمان الممارسة الفعلية للدّيمقراطيَّة، والقدرة على تنمية المواطنة في الجزائر.**

منهجية الدراسة: تستخدم هذه الدراسة أكثر من منهج من مناهج العلوم السّياسيّة، ومنها **منهج تحليل النُّظم**، الَّذي يُعدُّ المنهج الأكثر ملاءمة لدراسة المتغيرات الَّتي تؤثر في النّظام السّياسيّ في الدُّولة، كونه يتناول مدخلات العمليَّة السّياسيّة ومخرجاتها، والعوامل الَّتي تؤثر فيها، ومدى ملاءمتها للواقع السّياسيّ واستجابتها لمتطلباته. وسيتم استخدام هذا المنهج لدراسة مدخلات عملية المشاركة السّياسيّة لدى الشّباب، وعملية التَّفاعل الَّتي شهدتها هذه المدخلات مع البيئتين الدّاخليَّة والخارجيَّة، والمخرجات الَّتي أفرزتها نتيجة هذا التَّفاعل. وكذلك استخدمنا **المنهج الوصفي التَّحليلي**، وهو من طرق التَّحليل والتَّفسير، وفيه يستخدم الأسلوب العلمي المنظَّم من أجل الوصول إلى حقائق معيَّنة تتَّصل بأي قضيَّة، أو هو طريقة لوصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كمِّيًا،عن طريق جمع المعلومات عن مشكلةٍ ما وتصنيفها وتحليلها، وإخضاعها للدِّراسة الدَّقيقة. واستخدامه في هذه الدِّراسة بهدف جمع المعلومات عن المشاركة السّياسيّة والمواطنة والعلاقة المتبادَلة بينهما. وكذلك تم استخدام المنهج الاتِّصالي لكارل دويتش، وجرت الاستعانة بالمقترب القانونيِّ والمؤسَّساتيِّ، والبيئيِّ، وكذلك مقترَب صنع القرار، من أجل دراسة مختلف جوانب الموضوع، وتحليله تحليلاً علميًّا ممنهجًا.

وتنبع **أهمّيَّة الدراسة** من طبيعة الموضوع الَّذي تتناوله؛ إذ تُعدُّ المواطنة من القضايا ذات الأبعاد السّياسيّة والأمنيَّة، الَّتي تعبِّر عن معايير الانتماء، ومستوى مشاركة الأفراد

في الحماية والذود عن الوطن، وتعبِّر عن وعي الفرد بالحقوق والواجبات والنَّظر للآخر، وصيانة المرافق العامَّة، والحرص على المصلحة الوطنيَّة، وتعكس مدى إدراكه بكونه مواطنًا لدوره في مجابهة التحديات الَّتي تواجه المجتمع والدَّولة في آن واحد. وتتضح أهمّيَّة الدراسة كذلك من خلال ما تسعى إليه من استكشاف تأثير المشاركة السّياسيّة في تنمية المواطنة في الجزائر. وتكتسب الدراسة أهمّيَّة خاصَّة بما تطرحه من مقترحات، لتفعيل مبدأ المواطنة في ظل المتغيِّرات الَّتي يشهدها المحيط العالميُّ والمجتمع المحليُّ.

أولاً: الإطار المفاهيميّ للدراسة

١- مفهوم المشاركة السّياسيّة:

المشاركة هي أي عمل تطوعيّ يقم به المواطن، بهدف التأثير في اختيار السِّياسات العامة، وإدارة الشؤون العامَّة، أو اختيار القادة السّياسيّين على أي مستوى حكومي أو محلي أو قومي.

ومن الباحثين مَن يعرِّفها على أنها عمليَّة تشمل جميع صور اشتراك أو إسهامات المواطنين في توجيه عمل أجهزة الحكومة، أو أجهزة الحكم المحلي، أو لمباشرة القيام بالمهام الَّتي يتطلَّبها المجتمع، سواء كان طابعها استشاريًّا أو تقريريًّا أو تنفيذيًّا أو رقابيًّا، وسواء كانت المساهمة مباشرة أو غير مباشرة.

وتعني لدى آخرين:الجهود التطوعيَّة المنظَّمة، الَّتي تتصل بعمليات اختيار القيادات السّياسيّة وصنع السِّياسات ووضع الخطط، وتنفيذ البرامج والمشروعات، سواء على المستوى الخدماتي أو على المستوى الإنتاجي، وكذلك على المستوى المحلي أو المستوى القومي.

وتعني المشاركة كذلك: إسهام المواطنين بدرجة أو بأخرى في إعداد سياسات التَّنمية المحليَّة وتنفيذها، سواء بجهودهم الذاتيَّة أو بالتعاون مع الأجهزة الحكوميَّة المركزيَّة والمحليَّة.

أو قد تعني تلك الجهود المشتركة؛ الحكومية والأهلية، في مختلف المستويات، لتعبئة الموارد الموجودة أو الَّتي يمكن إيجادها، لمواجهة الحاجات الضروريَّة، وفقًا لخطط مرسومة، فى حدود السياسة الاجتماعية للجميع.

ويمكن تقسيم المشاركة الجماهيرية إلى ثلاثة أنواع رئيسية: المشاركة الاجتماعيَّة، والمشاركة الاقتصاديَّة، والمشاركة السّياسيّة.[١]

يعرِّف **صمويل هنتجنتون** المشاركة السّياسيّة بأنها: «ذلك النشاط الَّذي يقوم به المواطنون العاديّون بقصد التأثير في عمليَّة صنع القرار الحكومي، سواء كان هذا النشاط فرديًا أو جماعيًّا، منظمًا أو عفويًا، متواصلاً أو متقطّعًا، سلميًّا أو عنيفًا، شرعيًّا أو غير شرعيّ، فعّالاً أو غير فعّال».[٢]

ويعرفها **روسال دالتون** Russell Dalton بأنها «جميع النشاطات الجماعيَّة من المحكومين، الَّتي تؤثِّر على الأرجح في أداء النّظام السّياسيّ.»[٣]

أما **لوسيان باي** فيحدد مفهومًا مبسطًا للمشاركة السّياسيّة، ويعرِّفها بأنَّها «مشاركة أعداد كبيرة من الأفراد والجماعات في الحياة السّياسيّة.»[٤]

أما **عمر إبراهيم الخطيب** فإنه ينظر إلى موضوع المشاركة السّياسيّة بنوع من التَّحليل والوصف الدقيق؛إذ يعتقد أن المشاركة هي «ذلك الشكل من الممارسة السّياسيّة الَّذي يتيح لأفراد الشعب وبلا تمييز حق المشاركة في صنع السياسة العامة للبلاد، وحق المشاركة في اتخاذ القرارات وصناعتها بشكل يكفل تنظيم الجماهير الشعبية، وتعبئة طاقاتها، وإطلاق قواها الخلاقة بما يحقق أهدافها المرجوة».[٥]

ويعرفها **أحمد وهبان** بأنها «مجموعة التصرفات الإرادية الَّتي تستهدف التأثير في عمليَّة صنع السياسات العامة، وإدارة شؤون المجتمع، وكذا تلك الَّتي يتم من خلالها اختيار القيادات السّياسيّة على كافّة المستويات الحكوميّة من قوميَّة ومحليَّة، وذلك بغضِّ النَّظر عمَّا إذا كانت هذه التصرفات منظَّمة أو غير منظَّمة، مؤقَّتة أو مستمرة، مشروعة أو غير مشروعة، وسواء نجحت في بلوغ غاياتها أو لم تنجح.»[٦]

أما **عبد الحليم الزيات** فيعرِّف المشاركة السّياسيّة بأنها: «عمليَّة طوعيَّة رسميَّة تنمُّ عن سلوك منظَّم مشروع ومتواصل، يعبِّر عن اتِّجاه عقلاني رشيد، ينبع عن إدراك عميق لحقوق المواطنة وواجباتها، من خلال ما يباشره المواطنون من أدوار فعَّالة ومؤثِّرة في الحياة السّياسيّة».[٧]

هذا المفهوم يقترن بمفهوم المواطنة، وهي عمليَّة تفاعليَّة بين الحكّام والمحكومين، بغية التأثير في النّظام السّياسيّ، وإضفاء طابع الدّيمقراطيَّة والشرعيَّة عليه.

فالمشاركة السّياسيّة، إذن- في أوسع معانيها - هي حق المواطن في أن يؤدّي دورًا معينًا في عمليَّة صنع القرارات السّياسيّة بكل الوسائل الشرعيَّة. أمَّا في أضيق معانيها فتعني حق المواطن في مراقبة هذه القرارات، بالتقويم عقب إصدارها من طرف الحاكم. ومن المتفق عليه أنَّ دوافع المشاركة السّياسيّة تتوقَّف -إلى حدٍّ كبير- على كميَّة ونوعيَّة المواقف السّياسيّة الَّتي يتعرَّض لها الفرد، فكلَّما كثرت هذه المواقف وتنوَّعت، ازداد احتمال مشاركته في العمليَّة السّياسيّة، وازداد عمق هذه المشاركة ومداها، والعكس صحيح. غير أن التعرُّض لمثل هذه المواقف لا يكفي وحده لدفع الفرد إلى المشاركة، وإنما يلزم أيضًا أن يكون الفرد نفسه على قدر معقول من الثَّقافة السّياسيّة والإدراك الواعي لمعطيات الحياة السّياسيّة ومتغيِّراتها.[٨]

ويقدم **ميلبرات** أربعة دوالّ لتفسير المشاركة السّياسيّة:[٩]

١- المشاركة دالَّة في المنبِّه السّياسيّ، فطبقًا لتقرير **ميلرات** «كلَّما زادت المنبهات الَّتي يتلقاها الفرد عن السِّياسة تعاظم احتمال مشاركته فيها، وتعمَّقت. وكذلك فإنَّ التعرُّض للمنبِّه السّياسيّ دالَّة على وجود الشخص في البيئة، ودالَّة على شاشة الإدراك».

٢- المشاركة دالَّة في عوامل الشخصيَّة، وهي الاتّجاهات والمعتقدات وخصائص الشخصيَّة، فهي دالة في الاتجاهات السّياسيّة وكثافتها، ودالة في المعتقدات والمعرفة. وتقاس الفروق من خلال دراسة حجم المعرفة السّياسيّة، ودقَّة المعرفة السّياسيّة، وعدد الموضوعات الَّتي للفرد فيها رأي، والقدرة على ربط الموقف من الموضوع بموقف الحزب أو المرشح منه، والقدرة على كشف المواقف من الموضوعات، وهي دالَّة في شخصيَّة؛ إذ تتأثر بقوة الأنا Ego، ويمكن قياس ذلك بالفعاليَّة الشخصيَّة، والتغرُّب، والشَّك، والعدوانيَّة، والسَّيطرة، والتَّلاعب، والسُّلطوية، والثقافة.

٣- المشاركة دالَّة في الوضع السّياسيّ؛ بمعنى قواعد اللعبة، والنّظام الحزبي، وإمكانية الاتصال الشَّخصي برجال الأحزاب، وطبيعة النّظام الانتخابي، والاختلافات الإقليمية في النّظام السّياسيّ.

٤- المشاركة دالَّة في المراكز الاجتماعيَّة؛ بمعنى مستوى التَّعليم والدَّخل والمهنة والانتماء الطَّبقي.

٢- **مفهوم المواطنة:** تشير الأدبيات إلى أن مفهوم المواطنة لقي اهتمامًا بالغًا من المفكّرين والمنظّرين والفلاسفة في ميدان العلوم السّياسيّة، إلى الحدِّ الَّذي ذهب معه بعضهم إلى القول بأنه:«مع نهاية عقد السَّبعينات من القرن العشرين أضحى الحديث عن المواطنة من المسائل التقليديَّة بين مفكّري العلوم السّياسيّة، إلّا أنَّ مفهوم المواطنة عاد من جديد إلى بؤرة الاهتمام، لدرجة أصبح لفظ المواطنة هو الكلمة الرنانة The Buzz Word، بين مفكّري ودارسي العلومِ السّياسيّة على اختلاف توجهاتهم». [١٠]

إن مفهوم المواطنة -في ظل ما تسعى إليه الدراسة - بحاجة إلى تحديد دلالته، واستكشاف مضامينه في سياق فكر خاصّ بين النسق النّظري والعمليّ للمواطنة، ويقتضي ذلك معالجة مفهوم المواطنة على النحو التالي:

المواطنة: مشتقة من وطن، وهو بحسب «لسان العرب» لابن منظور: «الوطن هو المنزل الَّذي تقيم فيه، وهو موطن الإنسان ومحلّه... ووطن بالمكان وأوطن أقام، وأوطنه اتَّخذه وطنًا، والموطن... ويسمى به المَشهد من مشاهد الحرب وجمعه مواطن، وفي التَّنزيل العزيز: «لقد نصركم الله في مواطن كثيرة...».

والمُواطن: الَّذي نشأ في وطنٍ ما أو أقام فيه، وأوطن الأرض: ووطنها واستوطنتها؛ أي اتخذتها وطنًا، وتوطين النفسِ على الشيء كالتمهيد.[١١]

وتشير دائرة المعارف البريطانية إلى أن المُواطنة هي علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدَّولة، متضمنة مرتبة من الحرية وما يصاحبها من مسؤوليات وحقوق سياسيَّة. وتؤكد دائرة المعارف البريطانية أنَّ المواطنة «تدل ضمنًا على مرتبة من الحريَّة مع ما يصاحبها من مسؤوليات.» وتختم مفهومها للمواطنة، بأن المواطنة على وجه العموم تسبغ على المواطن حقوقًا سياسيَّة، مثل حقوق الانتخابات وتَولّي المناصب العامة. [١٢]

وتذكر موسوعة الكتاب الدُّولي أن المواطنة Citzenchip هي عضوية كاملة في دولة أو في بعض وحدات الحكم. وهذه الموسوعة لا تميِّز بين المواطنة والجنسيَّة، مثلها مثل دائرة المعارف البريطانية. وتؤكد أنَّ المواطنين لديهم بعض الحقوق، مثل حقِّ التصويت

وحق تولّي المناصب العامَّة، وكذلك عليهم بعض الواجبات، مثل واجب دفع الضرائب والدفاع عن بلدهم.[١٣]

يبدو من التَّعريفات السابقة، أن كل من يتمتع بحقوق المواطنة في الدَّولة الدّيمقراطيَّة هو من يحمل جنسية الدَّولة من البالغين الراشدين. وهذا الوضع ليس هو نفسه في الدُّول غير الدّيمقراطيَّة؛ إذ تكون الجنسية مجرد تابعيَّة، لا توفر لمن يحملها بالضرورة حقوق المواطنة السّياسيّة.

ويرى **باتريك** Patrick أن المواطنة تتضمن المعلومات والمهارات والاتجاهات الَّتي تساعد في إعداد الفرد على تحمل المسؤولية في مجتمع ديمقراطي».[١٤]

وتطرح إحدى الدراسات مقومات المواطنة، فيما يلي:[١٥]

- المواطنة تجسيد لنوع من الشعب، يتكون من مواطنين يحترم كل فرد منهم الآخر، ويتحلون بالتسامح تجاه التنوع الَّذي يزخر به المجتمع.

- من أجل تجسيد المواطنة في الواقع، على قدم المساواة -بصرف النظر عن انتماء الأفراد القومي أو طبقتهم أو جنسهم أو عرقهم أو ثقافتهم أو أي وجه من أوجه التنوع بين الأفراد والجماعات - على القانون أن يحمي وأنْ يعزز كرامة الاستقلال واحترام الأفراد، وأن يقدِّم الضمانات القانونيَّة لتحقيق الإنصاف، وتمكين الأفراد من أن يشاركوا بفاعلية في اتخاذ القرارات الَّتي تؤثر في حياتهم، وأن يمكِّنهم من المشاركة الفعّالة في عمليات اتِّخاذ القرارات السّياسيّة في المجتمعات الَّتي ينتسبون إليها.

ويعتمد مفهوم المواطنة على أمرين:

- أولهما: أن تكون الحكومة ديمقراطيَّة، لأن الحكومة الديكتاتورية ليس لها مواطنون وإنما لها تابعون.

- ثانيهما: لا بد أن يكون المجتمع المدني مفتوحًا وحرًا.

ومن ثمَّ تشير المواطنة إلى حالة الأفراد في دولة حرة ديمقراطيَّة، تؤمن بأنَّ كل الأفراد متساوون، ولهم حقوق متساوية. ومن الضروري أن نتذكر أن الأفراد هم أشخاص

تابعون للدولة؛ أي إنهم مجبرون على طاعة القوانين والإجراءات الَّتي وضعوها لأنفسهم. ويظهر هنا أن مفهوم الحقوق هو أكثر المفاهيم أهمّيَّة.

واقترن مفهوم المواطنة أو ما يدل عليه من مصطلحات عبر التاريخ، بإقرار المساواة للبعض أو للكثرة من المواطنين. ويتجسّد مبدأ المواطنة بقبول حق المشاركة الحرة للأفراد المتساوين. وقد كان التَّعبير عن إقرار مبدأ المواطنة مرتبطًا دائمًا بحق الممارسة، بشكل جزئي أو كلي، فقد ارتبط مفهوم المواطنة عبر التاريخ بحق المشاركة في النشاط الاقتصادي، والحياة الاجتماعيَّة، وحق المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات الجماعية الملزمة، وتولّي المناصب العامة، فضلاً عن المساواة أمام القانون.[١٦]

ومرّت فكرة المواطنة عالميًا بثلاث مراحل: المواطنة المدنية، والمواطنة السّياسيّة، والمواطنة الاجتماعيَّة. وكانت هذه المفاهيم الثلاثة للمواطنة متداخلة مع بعضها بعضًا في المجتمعات البدائيَّة ما قبل الصناعيَّة، غير أنها بدأت تنفصل عن بعضها في المجتمعات الصناعية ذات الأنظمة الاجتماعيَّة المتغايرة، وذات العلاقات الرسميَّة النمطيَّة.[١٧]

ففي المجتمع البريطاني على سبيل المثال، كانت المواطنة خلال القرن الثامن عشر من النوع المدني، فتمَّ التركيز على الحرية الشخصية والمساواة أمام القانون، بينما اتسم القرن التاسع عشر بالتركيز على المواطنة السّياسيّة متمثلة في حق الترشيح والتصويت وتكوين الأحزاب. أما في القرن العشرين فقد نمت فيه المواطنة الاجتماعيَّة؛ إذ ازداد الاهتمام بتوفير الحياة الكريمة للمواطن واحترام آدميته.[١٨]

وفي القرن الحادي والعشرين شهد مفهوم المواطنة تطورًا نحو منحى العالمية، وتحددت مواصفات المواطنة الدُّولية على النحو التالي:[١٩]

- الاعتراف بوجود ثقافات مختلفة.
- احترام حق الغير وحريته.
- الاعتراف بوجود ديانات مختلفة.
- فهم إيديولوجيات سياسيَّة مختلفة وتفعيلها.
- فهم اقتصاديات العالم.
- المشاركة في تشجيع السلام الدُّولي.
- المشاركة في إدارة الصراعات بطريقة اللاعنف.

ويستند هذا المنحنى في إرساء مبدأ المواطنة على ركيزتين:[٢٠]

- عالمية التحدِّيات في طبيعتها، مثل:عدم المساواة الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة والامتلاك غير المتساوي للتقنيات والمعلومات، والتدهور البيئي وتهديد السلام.
- أن هناك أممًا ومجتمعات ذات ديانات وثقافات وأعراق وتقاليد ونظم مختلفة.

ويدور معظم الجدل على الموضوعات المختلفة للمواطنة داخل الحدود القوميَّة، لتأكيد الحقوق الأساسيّة؛ السّياسيّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة للمواطنين. غير أنَّ من الملامح البارزة للمناخ الفكري الراهن هو أنَّ الشعوب بدأت في عقد تحالفات عابرة للقوميّات، من خلال المؤسسات الدُّوليَّة ومؤسسات المجتمع المدني العالمي، لصياغة حقوق جديدة في إطار فضاءات تتجاوز الحدود الضيقة للدولة.[٢١]

ولذا ظهرت صور جديدة للمواطنة:[٢٢]

- المواطنة الإيكولوجية أو البيئية، وتتعلق بحقوق والتزامات مواطن الأرض.
- المواطنة الأقلية، تتضمن حقوق الانتماء في مجتمع ما والبقاء فيه.
- المواطنة الرزموبولوليتانية، وتعني كيف ينمِّي النَّاس اتجاهًا نحو المواطنين الآخرين، والمجتمعات والثقافات الأخرى.
- المواطنة المتحركة، و تعنى بالحقوق والمسؤوليات لمن يزورون أماكن وثقافات أخرى.

وتؤكد أغلب الدراسات الأكاديمية أن هناك نقاط تلاق بين المشاركة السّياسيّة والمواطنة، وخاصَّة في مجال مشاركة الشعب في أداء دوره السّياسيّ؛ إذ تتجلَّى مساهمة الشعب في المشاركة السّياسيّة من خلال أفراد أو جماعات ضمن نظام ديمقراطي، سواءً كانوا أفرادًا يمكنهم أن يساهموا في الحياة السّياسيّة بوصفهم ناخبين، أو عناصر نشطة سياسيًا وإما بكونهم جماعات من خلال العمل الجماعي بوصفهم أعضاء في منظمات المجتمع المدني. وتُعدُّ الأحزاب السّياسيّة إحدى المؤسسات الرئيسيَّة من أجل تحقيق حقوق الإنسان وحرياته السّياسيّة، من خلال تنظيم مشاركة فاعلة للأفراد في الحياة السّياسيّة.

وتُعدُّ تنمية المواطنة هدفًا أساسيًا تسعى إليه جميع الحكومات والنُّظم السّياسيّة في دول العالم المختلفة؛ إذ إن تعزيز قيم المواطنة هدف مرغوب فيه، يساعد الأفراد على:

- أن يكونوا مواطنين مطَّلعين وعميقي التفكير، يتحلَّون بالمسؤولية، ومدركين حقوقهم وواجباتهم.
- تطوير مهارات المشاركة والقيام بأنشطة إيجابيَّة مسؤولة.
- تشجيعهم على أداء دور إيجابي في مدارسهم، وفي مجتمعهم وفي العالم.

وتبعًا لذلك فإن تنمية المواطنة لا يتم من فراغ، وإنما من خلال تفعيل دور الفرد في المشاركة السّياسيّة بممارسة الحقوق الأساسيّة للإنسان، كحقِّه في اختيار من يمثِّله وحقه في التصويت، وحقه في التعبير عن رأيه، وحقه في تكوين الأحزاب والانضمام إلى تنظيمات المجتمع المدني، وحقه في التظاهر والإضراب.

وتتيح المشاركة السّياسيّة للمواطن القدرة والرغبة في المشاركة في المناقشات العامة حول السياسة العامة للدولة في جوانبها كافّة، وهذه الصفة الفارقة هي الَّتي تميز المواطنين Citizens في النُّظم الدّيمقراطيَّة، عن التابعين Subjects في النُّظم الاستبداديَّة. فالحاجة إلى مساءلة المسؤولين ترجع -أساسًا- إلى أن المواطن في النُّظم الدّيمقراطيَّة النيابيَّة هو الَّذي انتخب النواب الَّذين يمارسون السُّلطة باسمه، ومن ثم يصبح من واجبات المواطن أن يراقب أداء ممثِّلي الشعب. أما ما يتعلَّق بضرورة انتهاج الدَّولة مبدأ الشفافية، فلا بدّ من أن تكون القرارات الَّتي تتخذها الحكومة معلنة، وأن تكون البيانات الَّتي تقدمها صحيحة، ومن ثم فهي عرضة للنِّقاش الحر المفتوح.

وعليه؛ فإن المشاركة السّياسيّة سلوك سياسيٌّ ظاهر للمواطن، مؤثِّر في النّظام السّياسيّ، ويزداد تأثيره كلما كانت أهدافه جماعية.

ثانيًا: انعكاسات المشاركة السّياسيّة على قيم المواطنة لدى الشّباب في الجزائر:
يُعدُّ الدُّستور الجزائري الضمانة الأساسيّة للحقوق والحريات الفردية والجماعية، وحماية مبدأ حرية اختيار الشعب، وإضفاء الشرعية على ممارسة السلطات، ويكفل الحماية القانونية، ومراقبة عمل السلطات العمومية في مجتمع تسوده الشرعية، ويتحقق فيه تفتح الإنسان بكل أبعاده، وهي جوهر المواطنة.

وينص الدُّستور الجزائري في الفصل الثاني من الباب الأول على أن الشعب هو مصدر السلطات، وعُنوِن الفصلُ الرابع بـ «الحقوق والحريات»، وأهم ما جاء فيها: [٢٣]

- كل المواطنين سواسية أمام القانون. ولا يمكن أن يُتذرّع بأي تمييز يعود سببه إلى المولد أو العِرق، أو الجنس، أو الرأي، أو أي شرط أو ظرف آخر، شخصي أو اجتماعي. يتساوى جميع المواطنين في تَقلُّد المهام والوظائف في الدَّولة دون أية شروط أخرى غير الشروط الَّتي يحددها القانون.

- تحرص المؤسسات ضمان مساواة كل المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات، بإزالة العقبات الَّتي تعوق تفتح شخصية الإنسان، وتحول دون مشاركة الجميع الفعلية في الحياة السّياسيّة، والاقتصاديَّة، والاجتماعيَّة، والثقافية.

- حريات التعبير، وإنشاء الجمعيات، والاجتماع، مضمونة للمواطن واحترام حُرمة حرية المعتقد، وحُرمة حرية الرأي، وحق إنشاء الأحزاب السّياسيّة معترَف به ومضمون، ولا يمكن التذرُّع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسيّة والقيم والمكونات الأساسيّة للهوية الوطنيَّة، والوحدة الوطنيَّة، وأمن التراب الوطني وسلامته، واستقلال البلاد، وسيادة الشعب، وكذا الطابع الديمقراطي والجمهوري للدولة. لا يجوز تأسيس الأحزاب السّياسيّة على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جنسي أو مهني أو جهوي. ولا يجوز للأحزاب السّياسيّة اللجوء إلى الدعاية الحزبية الَّتي تقوم على العناصر المبينة في الفقرة السابقة.

يُحظَر على الأحزاب السّياسيّة كل شكل من أشكال التبعية للمصالح أو الجهات الأجنبية. لا يجوز أن يلجأ أي حزب سياسي إلى استعمال العنف أو الإكراه مهما كانت طبيعتهما أو شكلهما. تحدد التزامات وواجبات أخرى بموجب قانون.

- يجب على كل مواطن أن يحمي ويصون استقلال البلاد وسيادتها وسلامة ترابها الوطني وجميع رموز الدَّولة.

وهناك عدة قنوات للمشاركة السّياسيّة في الجزائر:

١- عمليَّة التصويت والأنشطة الانتخابية والاستفتاءات.

٢- الانتماء التنظيمي والنشاط الاجتماعي، كالعضوية في التجمعات السّياسيّة والاجتماعيَّة (المجتمع المدني والأحزاب السّياسيّة والجماعات الضاغطة)، بحيث يصبح المواطنون في هاته التنظيمات يدافعون عن قضايا وعن أفكار معينة، ويعارضون قرارات أو سياسات بعينها، ويطالبون بمصالح فئات أو جماعات محددة،ويمكن أن يقوموا بتعبئة الجماهير ونقل المعلومات والرغبات الأساسيّة والملحة للجماهير، وبالتالي يشاركون في استتباب الأمن والسلم عن طريق الإقناع.

٣- المبادرات الفردية والجماعية عن طريق الاقتراح والاعتراض الشعبي في المجالس البرلمانية في أثناء عرض السياسة العامة للحكومة.

تؤدي المشاركة السّياسيّة دورًا مهمًا للتأثير في المواطنة الجزائرية من خلال الاتجاهات المتُعدِّدة، وأبرزها تقوية الانتماء للوطن، بإفساح المجال للمواطن لممارسة دوره السّياسيّ، وتوظيف طاقات الأمة عبر الشعب، لأن تهميش المواطن يؤثر في فاعليته في العمليَّة، ناهيك عن أن المشاركة السّياسيّة يمكن أن تعمِّق السِّلْم الأهلي. وفي ما يأتي هذه المحاور:

١- **تقوية الانتماء الوطني:** المشاركة السّياسيّة يمكن لها تقوية الانتماء الوطني لدى المواطن الجزائري، لأن الوصول إلى هذه النتيجة يمثل أحد أوجه الدّيمقراطيَّة. وأفضل تعريف للدّيمقراطية وفق مقتضيات الدراسة، هو الَّذي قدمه **أنتوني دونز** Antony Downs في صياغة نظرية مفهوم الدّيمقراطيَّة التمثيلية Representative Democracy Theory[٢٤] الَّتي تقوم في جوهرها على محاكاة تصور علم الاقتصاد الكلاسيكي لمفهوم الرجل الاقتصادي Home Economic؛ إذ افترض أن العمل السّياسيّ رشيد، وأن السّياسيّين والناخبين يتصرفون برشادة، وبما يحقق لهم تعظيم منافعهم. فالسّياسيّون يتنافسون لكسب المقاعد الانتخابيَّة، وأنَّ موظَّفي القطاع العام يتصرَّفون كما يتصرف أقرانهم في القطاع الخاص؛ إذ يتنافسون من أجل الترقية وتعظيم مكاسبهم.

وكذلك يتنافس أعضاء جماعات الضغط Lubes في الدُّول الرأسمالية لتحقيق مكاسب مالية أو قرارات تفضيلية وتشريعات تحقق مصالح جماعتهم، فالحالة تشابه إلى حد كبير نموذج السوق. ففي النّظام الديمقراطي يمثل الناخبون والسّياسيّون المستهلكين والمنتجين على التوالي، ويطلبون السلع السّياسيّةPolitical goods بمواردهم السّياسيّة Political resources الَّتي تشمل (الحصول على الأصوات، وممارسة الضغط على السلطة التشريعية، والمساهمات المالية والقدرات التنظيمية)، أما السّياسيّون فهم المنظمون Entrepreneurs الَّذين ينحصر هدفهم بتعظيم الأصوات، كي يبقوا في السلطة، من خلال تقديم مجموعة من الخدمات العامة تعكس رغبات الناخبين، وعليه يدلي الناخبون بأصواتهم لأولئك الَّذين يمثلون مصلحتهم أفضل تمثيل، ومقابل ذلك يسعى السّياسيّون إلى تصميم برامج انتخابية تحقِّق مصالح ناخبيهم، وبذلك يحصدون الأصوات ويبقون في السُّلطة السّياسيّة.[٢٥]

قد لا يفيد هذا النموذج كثيرًا في تحليل أوضاع السلطة، وطبيعة النُّظم السّياسيّة الموجودة في الجزائر، فسوق السياسة قد لا يصدق عليها وصف السوق بالمعنى المنشود في النظرية، فهو سوق يسود فيه المنتج ويغيب فيه المستهلك، مع أن الأخير هو المعني بالكُلِّية السّياسيّة برمَّتها، ذلك أن أزمة غياب الدّيمقراطيَّة في الجزائر هي أزمة ممارسة أنتجت أزمة ديمقراطيين، أكثر من كونها أزمة فكر «ذلك أن ممارسة الدّيمقراطيَّة في الحياة السّياسيّة بمجتمعاتنا ليست مرتبطة بنوعية المؤسَّسات، ولا بتعدُّدها وتنافسها على ساحات الرأي العام بقدر ما أراها مرتبطة بنوعية البشر القائمين على هذه المؤسسات، فيما يلتزمون به من قيم، وما يصدون عنه من مبادئ، وما ينهجونه من سبل، وما يتوخونه من طرائق ويختارونه من وسائل شريفة ونظيفة». [٢٦]

ونجم عن احتكار السلطة بيد فئات معينة، وغياب الرقابة التشريعية ومحاسبة السلطة التنفيذية، وانتشار ظاهرة الفساد Corruption، والاعتداء على المال العام، وتفشي البطالة والمحسوبية في تعيين موظفين وترقيتهم، وكثرة الرشوة وغياب العدالة والمساواة في الكثير من القرارات الرسمية، كل هذا انعكس على كفاءة الجهاز الإداري للدولة وحرمه من الكفاءات وأصابه بالجمود، وهي أمور ساهمت في إعاقة عمليَّة التحوُّل الديمقراطي، وشوَّهت معنى المواطنة في الجزائر.

وأثبتت الانتخابات التشريعية المتتالية ٢٠٠٧-٢٠١٢ ضعف المشاركة السّياسيّة وخاصَّة لدى فئة الشّباب، مما نتج عنه أزمة في المشاركة السّياسيّة، تشير إلى تدني معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السّياسيّة، نظرًا للجوء الصفوة إلى وضع العراقيل أمام المتطلعين إلى المشاركة، وشيوع الأمّية واستشراء الفقر في صفوف أبناء الشعب.

وتغدو المشاركة السّياسيّة أزمة من أزمات التنمية السّياسيّة عندما تأخذ جماعات جديدة بالمطالبة بإشراكها في الحكم على نحو أو آخر، وفي الوقت نفسه تنطوي على أزمة شرعية، وتشكل تهديدًا لمركز الجماعة الحاكمة، وبخاصَّة إذا لم تستجب هذه إلى مطالب القوى الصاعدة. ولا ريب في أنَّ كل ما يؤدي إلى تغيير المجتمع ماديًا كالتصنيع والتكنولوجيا، أو إعادة النظر في النُّظم الزراعية وغير ذلك، يؤدّي إلى تصاعد جماعات اجتماعيَّة تطالب بإشراكها في الحكم. واستنادًا إلى ما تقدم، فإن المشاركة السّياسيّة تصبح أزمة في حالات هي: [٢٧]

١- ظهور جماعات تطالب بإشراكها في الحكم.

٢- عدم استجابة الجماعة الحاكمة إلى مطالب القوى الاجتماعيَّة الصاعدة.

والجدول التالي يبين تطور نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية في سنتي ٢٠٠٧ و٢٠١٢:

الانتخابات التشريعية ٢٠٠٧		الانتخابات التشريعية ٢٠١٢	
عدد الناخبين المسجلين	١٨,٧٦٠,٤٠٠	عدد الناخبين المسجلين	٢١,٦٦٤,٣٤٨
عدد المصوتين	٦,٦٨٧,٨٣٨	عدد المصوِّتين	٩,١٧٨,٠٥٦
عدد الأوراق الملغاة	٩٦١,٧٥١	عدد الأوراق الملغاة	١,٦٦٨,٥٠٧
عدد الأصوات المعبَّر عنها	٥,٧٢٦,٠٨٧	عدد الأصوات المعبَّر عنها	٧,٥٠٩,٥٤٩
نسبة المشاركة	٣٥,٦٥٪	نسبة المشاركة	٤٢,٣٦٪

بدراسة نسبة المشاركة في انتخابات ٢٠٠٧ و٢٠١٢ يتبيَّن أنها كانت مرتفعة نسبيًا في الانتخابات الأخيرة، وهذا راجع إلى جملة الإصلاحات السّياسيّة الَّتي عرفتها الجزائر في بداية جانفي ٢٠١٢، وخطاب رئيس الجمهورية في سطيف يوم الأربعاء ٩ ماي ٢٠١٢، الَّذي كان له كبير الأثر في دعم المشاركة السّياسيّة، وكذلك تأثير البيئة الدُّولية المتمثلة

في الثورات العربيّة، الَّتي دفعت بالمواطن إلى المشاركة في اختيار من يمثِّله. إلا أن نسبة المشاركة السّياسيّة تبقى متدنية حسب ما هو متفق عليه عالميًا ٦٠٪ مع وجود الإمكانيات الَّتي سخّرت لها، وهذا يرجع لأسباب عدّة أثرت بدورها في المواطنة، منها:

- ضعف التنظيمات السّياسيّة الوسيطة من أحزاب وجمعيات أهليَّة، وهذا راجع إلى الضعف الَّذي تعيشه هذه الهيئات نتيجة الانشقاقات والصراعات، وتدخُّل المال في السياسة.
- ضعف برامج الأحزاب السّياسيّة في تناول قضايا المجتمع بصفة عامة والشّباب خاصَّة، والاهتمام فقط بالشعارات، وعدم ثقة المواطن فيها.
- الحفاظ على الوضع القائم،سواء في المؤسسات غير الرسمية كالأحزاب والجمعيات، وغياب مبدأ تداول السلطة في حياتها الدّاخليَّة أو في المؤسسات الرسمية، واستمرار الأشخاص أنفسهم والسياسات ذاتها.
- تزايد المشكلات الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة والثقافية، وعدم قدرة الحكومة والأحزاب على إيجاد حل لها.
- المشاركة الموسميَّة غير الفعالة للقوى السّياسيّة؛ إذ لا تظهر الأحزاب إلا في أثناء العمليَّة الانتخابية، بهدف تأدية أدوار معينة، أو الحصول على الرَّيع الانتخابي.
- عزوف الشّباب عن الانضمام للأحزاب السّياسيّة،؛إذ يلاحظ سيطرة الشيوخ على المناصب القيادية، ومن ثمَّ غياب التجديد والحيويَّة لتحريك العمل السّياسيّ.

وتبعًا لذلك فإن تنمية المشاركة السّياسيّة للمواطن سوف تنمي شعوره الذاتي، والانتماء الحقيق لوطنه، فمن دون قدرة الشعب على ممارسة المشاركة السّياسيّة، والتمتُّع بحقوق المواطنة الكاملة، يظل عاجزًا عن إخضاع مختلف الخيارات الاقتصاديَّة المتاحة بحرية ومسؤولية لمعايير صالحة للمفاضلة، والتعبير عن اختياره في ضوء مصلحته كما يراها.[٢٨]

وعلى هذا فإن المناخ المناسب للمشاركة السّياسيّة للمواطن يمكِّن المجتمع بفئاته كافّة من اختيار القيادات السّياسيّة الَّتي تتمتع بتوجه إنمائي، ويفوضها للنهوض

بمسؤوليتها بثقة، ولكن أيضًا بتمييز ضمن إطار من الشرعية، لأن الدّيمقراطيَّة لا تفسح المجال السّياسيّ فحسب، بل يمتد ويتَّسع ليشمل مختلف المجالات الَّتي يتضمَّنها مفهوم شبكة القيادة. وهذا الامتداد يعمل على تطوير التَّنظيم الاجتماعي، وتوسع قاعدة القيادة، وتوسيع قاعدة المشاركة السّياسيّة، ويؤدي إلى توسيع هاتين القاعدتين، وبروز رأي عام يقظ، وإحساس بضرورة تدعيم شرعية عمليتي صنع القرار واتخاذه.

وعلى ذلك فالمواطنة تتجاوز الانتماء الأضيق إلى الانتماء الأرحب؛ أي تجاوز الانتماء للأشكال الأولية للمجتمع البشري: الطائفة، القبيلة، العشيرة، إلى الجماعة الوطنيَّة، فتصبح المصلحة المشتركة هي المعيار الرئيسي الَّذي يحكم حركة المواطنين، فيتحقق ما يعرف بالاندماج الوطني.[٢٩]

٢- تعميق السِّلم الأهلي وتحقيق الاستقرار السّياسيّ في الجزائر: تُعدُّ الظاهرة الاستقرارية لأي نظام سياسي عملة ذات وجهين، الوجه الأول: الاستقرار، والوجه الآخر: عدم الاستقرار. ومن ثم فأي نظام سياسي يخضع لتأثير نوعين من العوامل، أولهما: يكون له آثار استقرارية، وثانيهما: يكون له آثار غير استقرارية. فحالة النّظام السّياسيّ هي نتاج التَّفاعل بين هذين النوعين من العوامل. وبعبارة أخرى فإن وجود حالة من الاستقرار السّياسيّ تعني تغلُّب القوى الاستقرارية على القوى غير الاستقرارية، والعكس صحيح، لأن حالة عدم الاستقرار التام غير قائمة من الناحية الواقعية، بل توجد في مجال التطبيق العلمي درجات متفاوتة من القرب أو البعد عن الاستقرار السّياسيّ. [٣٠]

والاستقرار السّياسيّ هو قدرة مؤسسات النّظام على التكيف مع حركة التَّفاعلات في المجتمع، تعبِّر عن مواجهة التحدِّيات الرامية إلى استغلاله أو غزوه، أو فرض أوضاع غير مقبولة على المجتمع.

ويرى كثير من الباحثين أن تطوير ممارسات المشاركة السّياسيّة هي سبيل للوصول إلى الاستقرار والسلم الداخلي الأهلي، وترسيخ الدّيمقراطيَّة.. وغلق المشاركة السّياسيّة سيؤدي إلى الانهيار في الأزمات الدّاخليَّة، فالسبب الرئيسي في الأزمة الأمنية الَّتي عرفتها الجزائر، يرجع إلى إلغاء نتائج الانتخابات التشريعية عام ١٩٩٢.

وتتطلَّب عمليَّة الانتقال السِّلمي غرس روح المواطنة والثقة المتبادَلة داخل المجتمع، وتعليم الأفراد روح المسؤولية، وتدريبهم على الخضوع للقانون الواحد، وتعويدهم على التعاون والعمل الجماعي، وتنمية روح التكافل والتضامن فيما بينهم.

ويمكن للمشاركة السّياسيّة أن تستثمر طاقات الشعب، عبر تنضيج الممارسة الدّيمقراطيَّة، لأن إشراك الجميع في ذلك وفي صنع القرار هو استثمار حقيقي لطاقات المجتمع، وسيؤدي إلى توظيف كل العناصر لصالح إدارة شؤون الدَّولة. [٣١]

ثالثًا: عوائق المشاركة السّياسيّة في تحقيق تنمية المواطنة ووسائل تدعيمها في الجزائر: إذا كان واضحًا الارتباط الوثيق بين المشاركة السّياسيّة وتحقيق تنمية المواطنة، واعتماد كل منهما على الآخر سببًا ونتيجة، فإنه من المهم التطرق إلى المعوقات الَّتي تحد من فاعلية المشاركة السّياسيّة بكونها أداة ووسيلة مطلبية لتحقيق التغيرات اللازمة في البيئة السّياسيّة والاجتماعيَّة والثقافية والاقتصاديَّة، أو كما يحلو للبعض تسميته بـ«المكان الهندسي» (Lieu géomètrique)[٣٢] المفضل الَّذي تلتقي فيه جميع الأفكار المعادية للتسلطية.

١- **عوائق المشاركة السّياسيّة في تنمية المواطنة:** من بين المعيقات الَّتي تعترض المشاركة السّياسيّة في الجزائر، تبرز طبيعة المؤسسات القائمة والأفكار الجارية في التشكيلة الإيديولوجية السائدة، وكذا الثقافة السّياسيّة المنتشرة، وكلها تشكل جاذبيات مؤثرة على نحو حاسم. وإذا أردنا أن ندقق أكثر في المستويات العامة لهذه العوائق، فإننا نستطيع أن نوجزها في ثلاثة أبعاد لا تزال مغيَّبة، هي: البعد القانوني، والبعد السّياسيّ، والبعد الثقافي-الاجتماعي.

أ- **العوائق القانونية:** تبرز القيود في القوانين والتشريعات بكونها أبرز معوقات المشاركة السّياسيّة، الَّتي تحدُّ من حركة المؤسسات وإمكانية حصولها على المساحة المطلوبة، وكذا تحدُّ من إمكانية إسهامها المباشر في تنمية المواطنة. فالبنية القانونية في الجزائر لم توفِّر شروطًا قانونية كافية لحماية الأفراد والجماعات المختلفة، وقد يبادر بعضهم إلى تسويغ ذلك بالشروط السّياسيّة والأمنية.

وإذا كانت معظم التشريعات تمنح الأفراد والجماعات حقوقًا متساوية أو ما يشبه ذلك، فإن من الواجب أن نعرف أن التطبيق الفعلي للقوانين والأنظمة التشريعية، وموجبات هذا التطبيق، تعطِّل مفعول هذه الدساتير، فالسلطة نفسها لا تحترم هذه الدساتير من خلال ممارستها وتجاوزها لها، كما أن المجتمعات المدنية لا تصر كثيرًا على مطالبها ولا تناضل من أجل ذلك. وقد ظلت هذه الدساتير حبرًا على ورق، فحُرِيَّة الأفراد أو حقهم في التعبير غائب أو شبه غائب[٣٣]. فهناك خنق للحريات الفردية

والعامة، والتضييق عليها إلى درجة الإلغاء لحرية التعبير. أما التعدُّديَّة الَّتي تنصُّ عليها الدساتير، كتشكيل الأحزاب والجمعيات، فلا تصمد أمام تعسُّف السلطة الَّتي تمارس الإقصاء والتهميش لقوى اجتماعية ذات توجهات سياسيَّة مغايرة، فتمنعها من التعبير عن مواقفها وتصوراتها، والدفاع عن مصالحها بطريقة منظَّمة وضمن إطار شرعي وتأسيسي، والبديل الوحيد أمام هذه القوى هو المقاومة السلبية أولاً، ثم الاحتجاج العنيف ثانيًا، عندما تبلغ التناقضات مستوى يفوق قدرة المؤسسات القائمة على ضبطه واحتوائه[٣٤].

ب- العوائق السّياسيّة: تشكل الدّيمقراطيَّة القاعدة الأساسيّة لأي ممارسة سليمة، ففي ظلها يمكن أن يتمتع المواطن بحقوقه العامة وحرياته الأساسيّة، ومن ثم لن يستطيع ممارسة نشاطه بحرية، مستقلاً عن غيره من أفراد المجتمع، بحيث يستطيع الأفراد تشكيل مؤسساتهم المدنية الخاصَّة بهم، القائمة على أساس التَّعدُّد الفكري والسّياسيّ، وحرية إقامة التنظيمات والمؤسسات السّياسيّة وغير السّياسيّة، واحترام مبدأ تداول السلطة والرقابة السّياسيّة، وتوفير بعض الضمانات لاحترام حقوق المواطنين وحرياتهم.

ومن بين الأبعاد الَّتي تطبع الوضع السّياسيّ في الجزائر، ظاهرة تملُّك الدَّولة للنسيج الاجتماعي. فقد شكَّل انتشار السلطة - في كل مجالات الحياة المجتمعية، وممارسة أجهزتها الرقابة القصوى على الأفراد -حاجزًا أمام إمكانية تحرُّرهم واستقلال المؤسسات الاجتماعيَّة، بالإضافة إلى التعسُّف في استعمال السلطة، واحتكار الامتيازات المرتبطة بها، وتصلُّب الجهاز البيروقراطي، وفشله في أداء مهماته بكونه وسيلة للاتصال وأداة لتنفيذ البرامج والمخططات. وقد أدى ذلك إلى توسيع الفجوة بين الحكّام والمحكومين، وفقدت مؤسَّسات الدَّولة مصداقيتها لدى الشرائح العريضة من المجتمع[٣٥].

وترتبط هذه الظواهر مباشرة بغياب المواطنة وكونها قيمة وممارسة تميز الثقافة السّياسيّة الحديثة؛ إذ يُعدُّ الفرد فاعلاً كامل الحقوق، يقوم بواجباته عن وعي وإرادة حرة، ويشارك في الحياة العامة من خلال انتمائه إلى هيئات المجتمع المدني وتنظيماته، وترتبط كذلك بغياب الشرعية. (أزمة الشرعية Legitimacy Crisis) – الَّتي تعني في معناها العام- « قبول الأغلبية العظمى من المحكومين لحق الحاكم في أن يحكم، وأن يمارس السلطة بما في ذلك استخدام القوة»[٣٦]،ففشَلُ النّظام في تحقيق المواطنة

المطلوبة، وعجزه في تحقيق قيم الدّيمقراطيَّة والمشاركة السّياسيّة، دفعه إلى تطبيق استراتيجيتين[٣٧]:

١- النزوع إلى التعدُّديَّة المقيّدة، لتخفيف الضغط على النّظام، وإتاحة الفرصة للأصوات المعارضة التعبير عن نفسها، وذلك في حدود الدائرة الضيقة الَّتي رسمتها للمشاركة، لا تتضمن إمكانية تداول السلطة. وفي هذا المجال يقول «**عبد الحميد مهري**»: « إن السلطة تتعامل مع الأحزاب السّياسيّة مهما كان لونها إذا كانت تلتقي استراتيجيًا أو تكتيكيًا مع مشاريعها السّياسيّة، وتناصبها العداء إذا ابتعدت من هذه المخططات أو عارضتها».

٢- ممارسة القمع المباشر ضد الجماعات السّياسيّة الَّتي لم يُعترَف بحقها في المشاركة السّياسيّة، أو الَّتي لم تقبل بفكرة التعدُّديَّة السّياسيّة المقيّدة، وتهدف للوصول إلى السلطة.

ج- العوائق الثقافية- الاجتماعيَّة: لا يختلف معظم الباحثين والمحللين على تأكيد أهمّيَّة الجانب الاجتماعي- الثقافي، الَّذي يرتبط في جزء كبير منه بعجز المجتمع عن تحقيق الانتقال من وضعية تقليدية متميزة بسبب سيطرة بنىً اجتماعية قائمة على روابط الدم والعِرق، تعزله عن التَّفاعل مع المحيط، ومواجهة التحديات والضغوط الَّتي يفرضها وسط ثقافي متنوِّع ومتجدِّد في بنائه وتعابيره ودلالاته القيمة والمعيارية، فالمجتمع العصري يقوم على التنوع والتعدُّد المستند إلى خاصيات: مهنية، ومهارية وعقيدية. وفي الوقت ذاته يخضع لقواعد تحظى باتفاق نسبي، من أجل تنظيم المنافسة السلمية بين الفئات والشرائح، بعد أن يكون دورها ومكانتها قد تحدَّدا في إطار النسق العام، الَّذي يحدد كذلك أساليب الارتقاء والحراك الاجتماعي، وطرق تداول السلطة ودوران النخب، وأسس توزيع القوة في المجتمع، إضافة إلى تأسيس الصراع[٣٨].

إلى جانب هذه القيم السلبية يبرز شعور بين أفراد المجتمع، خاصَّة أبناء الطبقة المتوسطة. ومن مظاهر هذا الشعور التجاهل السّياسيّ العام، وعدم الاكتراث بالقضايا السّياسيّة، وعدم الرغبة في المشاركة السّياسيّة والعزوف عن الإدلاء بالصوت الانتخابي، وطرح المصلحة العامة جانبًا، وتركيز الاهتمام على المصالح الشخصية الضيقة، وانتشار روح عدم الانتماء. ومن ثم تصبح المشاعر والقيم السائدة مزيجًا من الاغتراب والشعور

العام بالتهميش والحرمان الاجتماعي، الَّتي بدورها تهيء المواطن لقبول حالة الاستبداد والحكم القهري المطلق، والامتثال لمرجعية السلطة المستبدة.

من جهة أخرى فإن هناك جانبًا آخر يتعلق بأزمة الهوية (Identity Crisis). والتمادي في استخدام عناصرها ومكوناتها الأساسيّة (الدين، اللغة، الانتماء الحضاري) سواء من قبل السلطة أو مختلف التيارات السّياسيّة والتشكيلات الحزبية في المنافسة السّياسيّة، وهو ما ينمُّ عن ضعف جوهري في مستوى المواطنة، ويشير إلى تناقضات جوهرية تميز بنية المجتمع، وتمنع سيرورة الحداثة، وتحول دون بلورة مؤسسات عصرية في المجتمع. ويؤدي هذا إلى استمرار التأثير القوي لقيم المجتمع التقليدي ومعاييره، الَّتي ترتبط بمصالح قوى اجتماعية ترفض الحداثة والتطور على جميع الأصعدة، ولا تسمح بنشأة مجال قد يكون أرضية تسمح بتنمية المواطنة.

وكل هذه العوامل ذات تأثير سلبي في مسار تنمية المواطنة، وتجعل من المتعذر تحقيق التكامل السّياسيّ والاجتماعي، وتوفير الاستقرار السّياسيّ اللازم.

٣- وسائل تدعيم المشاركة السّياسيّة في تحقيق تنمية المواطنة: لكي تكون المشاركة السّياسيّة ناجعة وفعّالة، فإنها تحتاج إلى متطلَّبات أو شروط لا بد من توفرها. وهناك مجموعة من الوسائل/العوامل الَّتي يجب اجتماعها لكي تتمكن المشاركة السّياسيّة من أداء وظيفتها. وفي ضوء ذلك هناك ثلاث وسائل رئيسيَّة لتدعيم نجاعة المشاركة السّياسيّة وفعاليتها:

أ- **الإطار القانوني-السّياسيّ:** يتضمن الإطار القانوني – السّياسيّ مبادئ وقواعد قانونية وسياسيَّة، وهي كما يلي:

- وجود دستور مستفتىً عليه شعبيًا، يقر التعدُّديَّة الحزبية وحرية تكوين الهيئات والمنظمات السّياسيّة والنقابية والاجتماعيَّة والثقافية، ويحمي الدّيمقراطيَّة والحريات وحقوق الإنسان.
- أن يضمن نظام الحكم الدُّستوري الفصل بين السلطات، ويوضّح الحدود بين مؤسسات الدَّولة وأجهزتها، حسب الأدوار والوظائف، وكذلك تعيين العلاقات الموجودة بينها.
- أن توجد وتحترم القواعد القانونية الَّتي تحكم تكوين المؤسسات وتنظّمها.

- احترام النّظام القضائي واستقلاليته، لحماية الشرعية الدُّستورية والحريات الدّيمقراطيَّة.
- ينبغي أن تعبر مجمل القوانين عن الرغبة في بناء دولة حديثة بعيداً عن النزعة الانتقائية وأنصاف الحلول، وأن تحول القوانين دون انتهاك الحريات، أو حل السلطة التشريعية أو تجميد الدُّستور، أو إعلان الطوارئ والقوانين الاستثنائية أو التهديد بها.
- المشاركة الشعبية في صناعة القرارات على المستويات المختلفة بما يتطلبه ذلك من اللامركزية، ومن توزيع للمهام والصلاحيات.

إذا تمَّ التسليم بضرورة وجود كل هذه المبادئ والقواعد القانونية – السّياسيّة، فإن أنسب وسيلة لهذا الغرض هي تحقيق الدّيمقراطيَّة وتكريس مبادئها، للوصول إلى المجتمع الديمقراطي. فالمجتمع الديمقراطي لا يقوم على وجود دولة قانونية وديمقراطية فحسب، ولكنه يتجاوز ذلك نحو توطين مبادئ الدّيمقراطيَّة في ممارسات الفرد والجماعة معًا.

ب- الإطار الثقافي: ثمّة علاقةٌ وتلازمٌ بين الثقافة السّياسيّة والمشاركة السّياسيّة، انطلاقا من الفرضية الَّتي تفيد بأن «محدودية الثقافة السّياسيّة تُعدُّ عائقًا رئيسيًا من العوائق المعطلة لتحقيق المشاركة السّياسيّة».

وتنطوي الثقافة السّياسيّة على مجموعة من القيم والمعتقدات والعواطف السّياسيّة المسيطرة، الَّتي تحكم الاتجاهات وتنظِّم صيغ التزام الأفراد. فهي عنصر مهم في العمل السّياسيّ؛ إذ تنظم التبادل السّياسيّ وتهيمن على نماذج الاتصال في الحياة العامة، وتحدد سلوكات الأفراد. وتتضمن الثقافة السّياسيّة المقومات التالية:[٣٩]

- التوجهات نحو النّظام السّياسيّ؛ أي كيف ينظر الفرد إلى مؤسسات النّظام السّياسيّ وقواعده، وقيمه، وكذلك كيفية تفاعله مع كل ذلك سلبًا أو إيجابًا، وتتعلق أيضًا بنظرة الفرد إلى أسلوب الحكم في النّظام السّياسيّ، وفي سير عمله، وفي القرارات الَّتي يتخذها.
- التوجه نحو الآخرين في النّظام السّياسيّ؛ أي نظرة الفرد إلى اختلاف الآراء السّياسيّة، وفي الصراع أو التنافس، وفي الأحزاب، وفي القوى الَّتي تحرك الحياة السّياسيّة وغير ذلك.

- التوجهات نحو النشاط السّياسيّ الَّذي يقوم به الفرد ذاته. وينطوي ذلك على نظرته في السياسة ذاتها، وفي إسهامه بها، وفي ربطه بين وضعه الاجتماعي – الاقتصادي وآرائه ومواقفه السّياسيّة.

وتتحدد علاقة النّظام السّياسيّة بالقوى الاجتماعيَّة ومؤسساتها وتنظيماتها المكرسة في إطار بنية سياسيَّة معينة على ضوء نمط الثقافة السّياسيّة السائد. ومن غير الممكن إقامة بنية سياسيَّة خارج الإطار الثقافي السائد مجتمعيًا، ومن هذه الزاوية يكون التمييز بين ثقافة المشاركة أو المساهمة، وثقافة التعبئة أو الخضوع. ومعيار التفرقة بين هذين النمطين من الثقافة السّياسيّة، ينهض بدلالة النظرة إلى المواطنين، ومن ثم دورهم في إطار البنية السّياسيّة، ولهذا تغدو المشاركة السّياسيّة قرينة نمط ثقافة المساهمة أو تعبيرًا عنها، فينفتح المجال أمام المواطنين لتحقيق هذه المشاركة.

وعلى هذا لن يكون بالإمكان إرساء قواعد ممارسة ديمقراطية سليمة، وتكريسها في إطار بنية سياسيَّة ملائمة، إلا عندما ترتقي بنية الثقافة السّياسيّة إلى مستوى قواعد العمل الديمقراطي وأسسه، بمبادئه ومضامينه، الَّتي ترتكز على الإيمان بالتعدُّديَّة وتنظيم تعاقب السلطة.

ج- **الإطار الاقتصادي – الاجتماعي:** يقصد به تحقيق درجة معقولة من التطور الاقتصادي والاجتماعي بكونه أساسًا لا بدّ منه لتنمية المواطنة، فحتى الآن تنسب المواطنة إلى بلدان الرأسمالية الغربية المصنّعة بشكل متقدِّم؛ إذ لا يمكن الحديث عن المواطنة في ظل نظام يعاني أزمات اقتصادية حادة، وفي ظل الفقر والبطالة. وعلى هذا الأساس ليس من الصعب أن يلاحظ المراقبُ السّياسيّ أنَّ نظم الدّيمقراطيَّة المتعارَف عليها قد نشأت في تلك الأقطار، الَّتي نجحت قبل غيرها في السيطرة على العمليَّة الحضارية والتقنية والعلمية والإنتاجية، أو بكلمة مختصرة على الحداثة.[٤٠]

ولا بد من الاستناد إلى نظام اقتصادي يرتكز على دورٍ أكبر للقطاع الخاص الوطني والمبادرات الفردية، يسمح للأفراد بإشباع حاجاتهم الأساسيّة بعيدًا عن الدَّولة، الَّتي يجب أن يقتصر تدخلها في المجال الاقتصادي على بعض القواعد التنظيمية للأنشطة الخاصَّة، والقيام ببعض المشروعات والصناعات الَّتي يعجز القطاع الخاص عن القيام بها.[٤١]

وتتيح التنمية الاقتصاديَّة فرصًا كبيرة لقيام العديد من الهيئات الاجتماعيَّة التطوعيَّة المستقلَّة، الَّتي لا تكتفي- فقط في بعض الأحيان -بممارسة دورٍ رقابي غير رسمي على أداء الحكومة، بل تشجع على قيام مشاركة سياسيَّة، وتعمل جاهدة على إيجاد رأيٍ عام يتمتع بدرجة مناسبة من الوعي، والمهارات السّياسيّة اللازمة لقيام نظام حكم ديمقراطي.

الخاتمة: ما تقدم يمثل محاولة دراسة قضيَّة من أهم القضايا على الإطلاق، وهي تأثير المشاركة السّياسيّة في تنمية المواطنة، فقد كان من الضروري ملامسة العديد من المفاهيم والأفكار البالغة الأهمّيَّة الَّتي لها تأثير مباشرة في الدراسة.

وتناولت الدراسة موضوع المشاركة السّياسيّة في الجزائر وتأثيرها في عمليَّة تنمية المواطنة لدى الفرد الجزائري، وتأثير أهم الأزمات الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة (البطالة، الفساد، عدم المساواة، المحسوبية)، وكذلك بعض المشكلات السّياسيّة الَّتي تحول دون تحقيق مواطنة كاملة.

ومع الانتقادات الموجهة لكيفية سير المشاركة السّياسيّة في الجزائر، إلا أنه يمكن القول إنَّ النّظام السّياسيّ يسير قُدمًا نحو المزيد من إتاحة الفرصة للمشاركة الإرادية والواعية للجماهير، والتأكيد على الحق الديمقراطي للأفراد في ممارسة مهامهم، والمشاركة في القضايا المصيرية، إلا أن هذا لا يكفي. وفي هذا الإطار يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

- التركيز على إبراز مبدأ المواطنة في فضائنا الاجتماعي، بتوسيع مساحة المشاركة في الشأن العام، شريطة توافر استعدادات حقيقية عند الشرائح والفئات جميعها لتحمُّل مسؤولياتها ودورها في الحياة العامة.

- إعطاء دفعات متتالية من الاهتمام بنظام العلاقات والتواصل بين مكونات المجتمع، والاستمرار في إزالة مكونات الشعور بالإقصاء أو التهميش، أو تدني المشاركة الفعالة، والتأكيد على مختلف الشروط والروافد الَّتي تفضي إلى إرساء مبدأ المواطنة بكل مستوياته، والعناية بالتنشئة السّياسيّة، وجعلها عمليَّة دائمة ومستمرة، تعمل على تعميق الإحساس بالمسؤولية نحو المجتمع، والولاء للوطن وخدمته.

- تفعيل سلطة دولة القانون، وتجاوز كل حالات ومحاولات التحايل والالتفاف على النّظام، فلا مواطنة من دون ضابط ينظّم المسؤوليات ويحدد الحقوق والواجبات، ويردع كل محاولات التجاوز والاستهتار.

- تعميق الممارسة الدّيمقراطيَّة عن طريق احترام رأي المواطنين ومشاركتهم على نحو أوسع وأفضل في صنع القرارات.

- تفعيل دور وسائل الإعلام، وإتاحة الفرصة للتيارات الفكرية والسّياسيّة المختلفة للتعبير عن آرائها وأفكارها، بغية ترويج الثقافة السّياسيّة وتطويرها، وتفعيل مؤسسات المجتمع المدني.

- العمل على إيجاد تنمية حقيقية بكل أبعادها المختلفة، بما يؤدي إلى التخفيف والحد من المشكلات الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة الَّتي يعاني منها المواطنون، الأمر الَّذي يمكن أن يؤدي إلى رفع مستوى الوعي السّياسيّ، وزيادة اهتمام المواطنين بالشأن السّياسيّ العام، وبأهمّيَّة مشاركتهم في صناعة القرارات والسياسات العامة أو التأثير فيها.

الإحالات المرجعية

١- السيد عليوة، منى محمود. مفهوم المشاركة السّياسيّة، موسوعة الشّباب السّياسيّة. القاهرة: مركز الدراسات السّياسيّة والاستراتيجية.

http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/YOUN9.HTM.

2- Samuel P.Huntington and Joan M.Nelson, Noeasy Choice, Political Participation in Developing Countries, U.S.A,Harvard University Press, 1976, p63.

3- DALTON, Russel J., Citizen Politics in Western Democracies. Chatam: House Publishers, p7-8, 1988

4- Samuel P.Huntington, OpCit.p.63.

٥- عمر إبراهيم الخطيب، التنمية والمشاركة السّياسيّة في أقطار الخليج العربيّ، مجلة المستقبل العربيّ، العدد ٤٠، (١٩٨٢)، ص١٨.

٦- أحمد وهبان، التخلف السّياسيّ وغايات التنمية السّياسيّة، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، ٢٠٠٠، ص٣٩.

٧- السيد عبد الحليم الزيات، التنمية السّياسيّة الأبعاد المعرفية والمنهجية، ج.٠٢.الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٢، ص ٨٦.

8- Nibrath, L. W, Political Participation, Chicago: Rand Mc Nally, 1965, P54.

9- Van Gunsterev, H. Notes Towards a theory of citizenship In from Contract to commuity. New Yourk: edited by F.Dallayr. 1987. P9.

10- Heater, Citizenship: The Civic Ideal in World History Plitics and Education, London: longman, 1990, P293.

١١- جمال الدين ابن منظور، لسان العرب، بيروت: دار صادر، المجلد السادس،.١٩٩٧ ص٤٥١.

12- Encyclopaedia Britannica Inc., The New Encyclopaedia, Britannica, University of Chicago volume 20 (Knowledge in Depth), 15th ed, vol.3.1992 print. p332.

13- World Book International, The world Book Encyclopaedia, world Book Inc, London. vol 4. P15.

14- Patrick John, Improving Civic Education in School.U.S.A: ERIC, 2002.p14.

15- Oliver Dawn and Heater Derek, The Foundation of Citizenship, New York: Harvester Wheat sheaf, 1994. p8.

١٦- علي خليفة الكواري، **مفهوم المواطنة في الدَّولة الدّيمقراطيَّة في المواطنة والدّيمقراطيَّة في البلدان العربيّة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، ط٢، ٢٠٠٤، ص١٥.

١٧- عبد الحليم رضا عبد العال، **السياسة الاجتماعيَّة، إيديولوجيات وتطبيقات عالمية ومحلية**، القاهرة: الثقافة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٩، ص٨٤.

١٨- **نفس المرجع**، ص ٨٥.

19- Oliver Dawn, OpCit. p12.

20 - Ipid. p13.

٢١- السيد يسين، **المواطنة والعولمة**، التقرير العربيّ الاستراتيجي، القاهرة: مركز الدراسات السّياسيّة والاستراتيجية بالأهرام، ص٢.

٢٢- **نفس المرجع**، ص١٠.

٢٣- للمزيد من المعلومات راجع دستور الجمهورية الجزائرية الدّيمقراطيَّة الشعبية ٢٠٠٨.

24- Antony Downs, An Economic Theory of Democracy, New York: Harper and Row, 1956, p84.

25- Ipid. p85.

٢٦- مصطفى فيلالي، **الدّيمقراطيَّة وتجربة الحزب الواحد في الوطن العربيّ**: اعتبارات نظرية في أزمة الدّيمقراطيَّة في الوطن العربيّ: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة ٢٠٠١، ص ص٧٥٦-٧٥٧.

٢٧- أحمد وهبان، **المرجع السابق**، ص١٠٦.

٢٨ - يوسف صايغ، **التنمية العصية من التبعية إلى الاعتماد على النفس في الوطن العربيّ**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربيّة، ١٩٩٢، ص ص٢٧٩-٢٨٠.

٢٩- **المرجع نفسه**، ص٢٨١.

٣٠- مي غيث، إسراء إسماعيل، **الاستقرار السّياسيّ**، سلسلة مفاهيم، المركز الدُّولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، السنة السادسة، العدد٧٢، ديسمبر٢٠١٠، ص٧.

. http://www.icfsthinktank.org/arabic/publications/home.aspx?t=1

٣١- يوسف صايغ، **المرجع السابق**، ص ٢٨٣.

٣٢- محمد عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع والدَّولة في المغرب العربيّ**، ط١، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّ،١٩٨٧، ص.١٠٢.

٣٣- فهيمة شرف الدين، «**الواقع العربيّ وعوائق تكوين المجتمع المدني**»، المستقبل العربيّ، العدد٢٧٨ (إبريل ٢٠٠٢)، ص ص ٤٣، ٤٤.

٣٤- العياشي عنصر، «**سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر**»، المستقبل العربيّ، العدد١٩١، (جانفي ١٩٩٥)، ص٨٨.

٣٥- **المرجع نفسه**، ص٨٨.

٣٦- السيد يسين، «**مستقبل المجتمع المدني**»، في المجتمع المدني في الوطن العربيّ ودوره في تحقيق الدّيمقراطيَّة، ط١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربيّة، ١٩٩٢،ص ٧٩١.

٣٧- **المرجع نفسه**، ص ٧٩٢.

٣٨- العياشي عنصر، **المرجع السابق**، ص٨٥

٣٩- **المرجع نفسه**، ص ٢٢٦.

٤٠- أحمد شكر الصبيحي، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربيّ**، ط١، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، ٢٠٠٠، ص ٢٢٩.

٤١- **المرجع نفسه**، ص ص ٢٣٠، ٢٣١.

مشاركة الشّباب الفلسطيني في الانتخابات

أ. إيهاب أحمد محارمة*

يشكّل الشّباب في المجتمع الفلسطيني ما نسبته حوالي ٤٥ ٪ من عدد السكان. وقد بات الشّباب الفلسطيني أقوى إيمانًا بقدرته على التّغيير والمشاركة الفعلية في الحراك السّياسيّ. وفي هذا السياق، فانَّ الشّباب يؤمنون بأن من واجبهم تحديد معالم خطاب المستقبل الفلسطيني، وإحداث تطور حقيقي في الوضع السّياسيّ.

وفي تقييمهم للوضع السّياسيّ الراهن وللظروف المحيطة بالشأن الفلسطيني، يرى الشّباب أن ثمة أسبابًا عدّة تجعلهم يؤمنون إيمانًا راسخًا بأهمّيَّة المشاركة الفاعلة، للوصول إلى التَّغيير الَّذي يحقق أهدافهم وطموحاتهم:

أولاً: الربيع العربيّ

تباينت وجهات النظر لدى الشّباب فيما يتعلق بتأثير الثورات العربيّة على الفلسطينيين، فمنهم من كانت لديه وجهة نظر متفائلة بأن الثورات العربيّة لها العديد من الإيجابيات الَّتي تدفعهم نحو المشاركة في الحراك السّياسيّ بشكل أكثر فاعلية وإيجابية:

١- تشجيع الشّباب على الانخراط في العمل السّياسيّ والمشاركة الفعالة في التَّغيير على مختلف الأصعدة.

٢- تخفيف ضغط الأنظمة العربيّة على قرارات القيادة الفلسطينية بالانصياع

---

* مساعد إداري لعميد شؤون الطلبة في جامعة بير زيت/فلسطين.

للمطالب الأمريكية سيساعد القيادة الفلسطينية على اتخاذ مواقف حاسمة تجاه القضايا الفلسطينية المختلفة.

٣- الإحساس بقرب إنهاء الانقسام الفلسطيني نتيجة لغياب بعض الأنظمة العربيّة الَّتي كانت تدعم هذا الانقسام.

٤- المناخ الديموقراطي في الوطن العربيّ بعد الثورات العربيّة سيعزز من مطالبة الفلسطينيين بإحداث ديموقراطية أوسع في النّظام السّياسيّ الفلسطيني.

وهناك آخرون لهم وجهة نظر مشككة في نتائج الثورات العربيّة وانعكاساتها على الوضع الفلسطيني:

١- الاضطرابات الدّاخليَّة المستمرة في الدُّول الَّتي حدثت فيها الثورة قد تؤثر سلبًا في التغطية الإعلامية لمستجدات الأوضاع في فلسطين.

٢- دور الغرب في دعم الثورات العربيّة يثير الشك في أهداف هذه الثورات، ومن ثم التشكيك في نتائجها.

٣- القلق من تصاعد نفوذ المجموعات الإسلامية، وكثرة التساؤلات حول أجندتها ونواياها المستقبلية.

٤- استغلال الفصائل الفلسطينية للثورات العربيّة لصالح أجندتها السّياسيّة، والاعتقاد بأنها لن تخدم القضيَّة الفلسطينية، بل من يحملون الأجندات نفسها.

ثانيًا: النّظام السّياسيّ الفلسطيني

١. يعتقد غالبية الفلسطينيين بأن استمرار الاحتلال الإسرائيلي يؤثر سلبًا في فرص تطور النّظام السّياسيّ الفلسطيني.

٢. يعتقد الفلسطينيون بأن النّظام السّياسيّ الفلسطيني يعاني انقسامًا جغرافيًا وسياسيًا لا يسمح بنهوض النّظام السّياسيّ الفلسطيني.

٣. يعتقد الفلسطينيون أن النّظام السّياسيّ الفلسطيني التقليدي مترهل، وخصوصًا منظمة التحرير، وأنَّ الإشكالية الهيكلية في النّظام السّياسيّ تمنع حدوث أي

تقدُّم، لارتباطها على نحو أساسي بأهداف وأجندات الأحزاب والفصائل السّياسيّة، الَّتي تترك القرار بيد مجموعة من القيادات التقليدية البعيدة عن الجماهير.

وفيما يتعلق بالنهوض بالأحزاب السّياسيّة يعتقد الشّباب الفلسطيني أن:

- نتائج انتخابات ٢٠٠٦ شكلت منعطفًا له تأثيرات طويلة الأمد على الوضع السّياسيّ الداخلي.
- ظهور حركات سياسيَّة جديدة قد تلعب دورًا جديدًا في القضيَّة الفلسطينية.
- المجموعات الشّبابية المختلفة الَّتي تعبر عن احتياجات الشّباب وتوجهاتهم.
- استمرار الوضع الفلسطيني كما هو بعد المستجدات الجارية في فلسطين والمنطقة، والَّتي لم تظهر لها أي تأثيرات حقيقية على المشهد الفلسطيني، فقد بقيت نتائج الإحصاءات في موضوع المشاركة في الانتخابات كما هي.
- هيمنة حركتي فتح وحماس على الشارع الفلسطيني، في ظل حالة الإحباط بين غير المنتمين للأحزاب السّياسيّة، مما يجعل تأثير المجموعات الجديدة واهتمامها بالقضايا العامة محدودًا.
- استمرار المطالبة بتعديل القوانين بحيث يتم السماح للشباب بالترشح في مختلف الانتخابات الوطنيَّة.

ثالثًا: تطلعات الشّباب الفلسطيني

- التخلص من الفساد الموجود داخل السلطة الفلسطينية، وإعادة هيكلتها لتعزيز بناء الدَّولة الفلسطينية.
- إصلاح منظمة التحرير، وزيادة مشاركة الشّباب فيها، بوصفها الضمانة الحقيقية لمصالح عموم الفلسطينيين في الداخل والشتات.
- إنهاء الانقسام السّياسيّ والذهاب باتجاه الوحدة، الَّتي من شأنها إيجاد حلول للعديد من الموضوعات السّياسيّة الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة.
- إيجاد مجموعة من القيادات الشابة في مختلف الفصائل وفي الشارع الفلسطيني، لتجديد الأهداف الوطنيَّة وتطويرها.

سادت في الفترة السابقة العديد من الشوائب نتيجة لسياسة الفئوية والاستقطاب، وانعكس ذلك على قطاعات المجتمع، وخاصَّة قطاع الشّباب، وهذا ما يحتِّم على الشّباب تجاوز هذه السياسات والعمل على استنهاض طاقاتهم وقدراتهم، وإعادة صياغة المعادلة على أسس جديدة، من خلال اعتماد مبدأ الثقافة الوطنيَّة والدّيمقراطيَّة، ومبدأ المواطنة المتساوية والمتكافئة، وليس على أساس الانتماء السّياسيّ أو الحزبي.

وهذا مما يدفع الشّباب الفلسطيني للموافقة على إجراء الانتخابات والمشاركة فيها مشاركة إيجابية، لإنهاء حالة الانقسام خاصَّة، وهذا من شأنه أن يقود إلى تهيئة الأجواء لتحقيق السلام وبناء دولة تنموية اقتصادية مستقلة قادرة على الصمود.

قائمة المراجع

- أبو رمضان، محمد. ٢٠٠٨. «**دور الشّباب في المشاركة السّياسيّة وصنع القرار**». مؤتمر الشّباب الفلسطيني بين تحديات الواقع وآمال المستقبل. غزة: جمعية الوداد للتأهيل المجتمعي.
- «**الشّباب الفلسطيني يتحدث عن نفسه: واقع ومستقبل النّظام السّياسيّ والعمليَّة السّياسيّة في فلسطين**». ٢٠١٢. مركز العالم العربيّ للبحوث والتنمية «أوراد». فلسطين: رام الله – غزة.
- «**منتدى شارك الشّبابي والمجموعات الشّبابية يدعوان الفصائل الفلسطينية التجاوب مع مطلب إنهاء الانقسام**». رام الله: مركز تطوير. *http://www.masader.ps/p/ar/node/10976*

البطالة وحق العمل ... الشّباب ومستقبل التنمية

أ. إبراهيم الزقرطي* وأة. سمر كلداني**

تعرّف البطالة بأنها عدم توافر فرص العمل للراغبين فيه والقادرين عليه في مهن تتفق مع مؤهلاتهم ومهاراتهم وقدراتهم. **ومن أنماط البطالة:** البطالة الموسمية والبطالة المقنَّعة.

والبطالة الموسمية هي عدم توافر العمل في فصل أو فصول أو أوقات معينة من السنة للراغبين والقادرين على العمل نظرًا لطبيعة العمل نفسه، مثل العاملين في الزراعة في نطاقات معينة، كالقطن وقصب السكر أو البناء...إلخ.

أمّا البطالة المُقنَّعة، فهي مجموعة من العمال أو الموظفين، الَّذين يحصلون على أجور ورواتب دون مقابل من العمل أو الجهد الَّذي تتطلبه الوظيفة. وهي نسبة إذا تم سحبها من مجال العمل لا يترتب على خروجها أي نقص في إجمالي الإنتاج، بل ربما زاد الإنتاج إذا أُخرجوا من هذه الوظائف.

ويُعرّف **العاطل (المتعطل)** عن العمل بأنه كل قادر على العمل وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولا يجد العمل.

وأظهرت دراسة عن العمالة والبطالة أجرتها دائرة الإحصاءات العامة سنة ٢٠١١، التالي:

١- **التوزيع العمري:** لا يزال المجتمع الأردني يتصف بالفتوة، فقد شكَّل السكان

---

* باحث/جائزة الحسن للشباب/الأردن
** مديرة جائزة الحسن للشباب، ومستشارة إقليمية للجائزة الدولية/الأردنّ.

دون الخامسة عشرة من العمر (٣٦٪) من مجموع سكان العينة، في حين كانوا يشكلون (٥١٪) عام ١٩٧٩. ويرجع السبب الرئيسي في هذا إلى الانخفاض المستمر في معدلات الخصوبة في الأردن. أما نسبة كبار السن (٦٠ سنة فأكثر) فقد ازدادت من (١,٤٪) عام ١٩٧٩ إلى (٦,٤٪) من مجموع السكان.

٢- **التعليم**: انخفض معدل الأمية بعامّة؛ إذ بلغ (٦,٧٪) بين السكان الَّذين أعمارهم ١٥ سنة فأكثر. ويوجد تباين في المعدل بين الذكور والإناث؛إذ كانت قيمته بين الإناث حوالي ثلاثة أضعاف قيمته بين الذكور (٩,٩٪ للإناث مقابل ٣,٦٪ للذكور)، وأن (٤٠,٦٪) من السكان في الفئة العمرية المذكورة كان مستواهم التعليمي تعليمًا ثانويًا فأعلى، دون اختلاف بين الذكور والإناث.

٣- **قوة العمل**:

أ- بلغت نسبة قوة العمل الأردنية (٣٩٪) من مجموع السكان الَّذين أعمارهم ١٥ سنة فأكثر.

ب- بينت النتائج وجود تفاوت واضح في خصائص قوة العمل الأردنية بين الذكور والإناث بحسب المستوى التعليمي، فقد تبين أن (٥٥,٥٪) من مجموع قوة العمل من الذكور كانت مستوياتهم التعليمية أقل من الثانوي، و (١٤,٣٪) للإناث، وأن (٥٦,٥٪) من مجموع قوة العمل من الإناث كان مستواهن التعليمي بكالوريوس فأعلى، مقارنة بـ (٢١,١٪) للذكور.

ج- تركز (٤٩,٦٪) من قوة العمل الأردنية من الفئة العمرية ٢٥-٣٩ (٤٧,٥٪ للذكور مقارنة بـ ٥٨,٩٪ للإناث)، في حين تركز (٢٩,٧٪) في العمر ٤٠ سنة فأكثر.

٤- **المشاركة الاقتصاديَّة**: بلغ معدل المشاركة الاقتصاديَّة الخام (٢٥٪). وهذه نسبة متدنية. وتباينت معدلات المشاركة الاقتصاديَّة الخام للذكور والإناث بصورة كبيرة؛ إذ بلغ المعدل للذكور (٤٠٪) مقابل (٩,٤٪) للإناث.

٥- المشتغلون:

أ- بلغت نسبة المشتغلين (٣٤٪) من مجموع السكان الَّذين أعمارهم ١٥ سنة فأكثر.

ب- تركز غالبية المشتغلين (٧٧,٦٪) في الفئة العمرية ٢٥-٥٤ سنة (٧٦٪ للذكور مقابل ٨٥,٢٪ للإناث).

ج- كان المؤهل التعليمي لحوالي (٤٨,٢٪) من المشتغلين أقل من الثانوي، و(١٢,٨٪) ثانوي، و(٣٧,٨٪) أعلى من الثانوي.

د- يعمل حوالي ثلث الذكور المشتغلين في مهن: الخدمات والمحلات التجارية والأسواق، في حين بلغت نسبة العاملين في الحرف وغيرها من المهن (١٦,٢٪). أما الإناث المشتغلات، فيعمل (٥٦,٢٪) و(١٣,١٪) منهن في مهنتي «المتخصصون»، و«الفنيون والمتخصصون المساعدون» على التوالي.

هـ- يعمل (٢٤,٨٪) من مجموع المشتغلين في قطاع الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي و(١٥,٤٪) في قطاع تجارة الجملة والتجزئة. وبلغت هذه النسب للذكور (٢٧,٣٪) و(١٧,٣٪). أما بين الإناث فإن حوالي خمس المشتغلات يعملن في قطاع التعليم، و(١٣,٨٪) في قطاع الصحة والعمل الاجتماعي.

و- أكثر من أربعة أخماس المشتغلين هم مستخدمون بأجر (٨٢,٢٪ للذكور و ٩٤,٩٪ للإناث).

٦- المتعطلون:

أ- بلغ معدل البطالة بين قوة العمل الأردنية (١٢,٩٪) مقارنة بـ (١٢,٥٪) في عام ٢٠١٠. وتباين هذا المعدل بين الذكور والإناث، فبلغ (١١٪) للذكور و (٢١,٢٪) للإناث.

ب- تباين المعدل بين المحافظات؛ إذ تراوح بين (١١,٧٪) في محافظة العاصمة و(١٨,٥٪) في محافظة مادبا. ويلاحظ وجود فروق

جوهرية في معدلات البطالة لكل من الذكور والإناث، بحسب المحافظات.

ج- ارتفع المعدل بوضوح بين أفراد قوة العمل في الفئتين العمريتين ١٥-١٩ و٢٠-٢٤ سنة، فبلغ (٢, ٣٦٪) و(٣, ٢٨٪) على التوالي.

هـ- تركز (٩, ٧٦٪) من المتعطلين في الفئة العمرية ٢٠-٣٩ سنة، في حين شكّل المتعطلون ممن أعمارهم ٥٥ سنة فأكثر (١, ١٪) فقط.

و-كانت المؤهلات التعليمية لحوالي (٤, ٤٥٪) من المتعطلين أقل من الثانوي (٤, ٦١٪ للذكور و ١, ٩٪ للإناث)، في حين كان (٧, ٦٤٪) من المتعطلات من حملة البكالوريوس فأعلى.

ز- أشارت النتائج إلى أن (٨, ٤١٪) من المتعطلين مضى على تعطلهم أكثر من سنة، في حين أمضى (١, ٣٦٪) من المتعطلين فترة ستة أشهر أو أقل في البحث عن عمل، و(١, ٢٢٪) أمضوا ما بين سبعة أشهر وسنة.

وللحد من البطالة وضعت الحكومة - بالتعاون مع الجهات المختصة الرسمية وغير الرسمية - «مشروع الاستراتيجية الوطنيَّة للتشغيل ومكافحة البطالة» ملخصه التالي:

أولاً: المرتكزات

اعتمد في صياغة الاستراتجية مجموعة من المرتكزات، أهمها:

- **القيم الدينية**، وخاصَّة الَّتي تركز على أهمّيَّة العمل، والعنصر البشري. و**الدُّستور الأردني والميثاق الوطني**، و**المفاهيم الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة**. وكتاب التكليف السامي بتاريخ ١٩٩٨/٨/٢٠ في كلمة سمو الأمير الحسن في افتتاح أعمال المؤتمر الوطني للتشغيل ومكافحة البطالة.

- الأوراق العلمية الَّتي أُعدت للمؤتمر والمداخلات والملاحظات والتوصيات. ونقاشات اللجان التحضيرية، واللقاءات، والدراسات والبحوث، والمؤتمرات والندوات ذات العلاقة.

ثانيًا: الرؤى

تتمثل بـ:-

- سوق العمل الأردني.
- يرتكز على العمالة المحلية، وتسانده عمالة وافدة وفق الاحتياجات الوطنيَّة.
- تتواءم فيه مخرجات التعليم والتدريب مع احتياجاته.
- يفتح مجال الاستثمار وإقامة المشاريع دون محددات.
- ربّ عمل أردني يتمتع بالوعي وروح المسؤولية الوطنيَّة.
- مواطن أردني مُؤمّن ضد البطالة وإصابات العمل.
- تشريعات متطورة شفافة ومرنة.
- معلومات دقيقة على مستوى الدَّولة، ومرجعية واحدة لهذه المعلومات.

ثالثًا: الاستراتيجية الوطنيَّة للتشغيل ومكافحة البطالة

يتضمن مشروع الاستراتيجية خمسة محاور رئيسة، في كل منها مجموعة من الرؤى والأهداف وآليات التنفيذ.

المحور الأول: تنظيم سوق العمل

- **الهدف الأول:** إحلال العمالة الأردنية محل العمالة الوافدة، وزيادة فرص العمل للأردنيين في الخارج.

- **آليات التنفيذ:**

أ- **السياسات:** وضع سياسات للتشغيل للقطاعين العام والخاص، والتوعية وإبراز قيمة العمل الوطني، وإيجاد مرجعية لتنظيم العمل المهني، واستحداث برامج تدريب تلبي الاحتياجات الجديدة لسوق العمل.

ب- **العمالة الوافدة:** تنظيم دخولها، واشتراط وجود كفالة وعقد عمل.

ج- **المعلومات:** توفير قاعدة بيانات موثقة عن العمالة الوافدة، واحتياجات المؤسسات لهذه العمالة، وإعداد الدراسات الخاصَّة بسوق العمل.

د- **التشغيل ومكاتبه داخليًا وخارجيًا:** استثمار علاقة الأردن بالدُّول الأخرى، وقيام السفارات بدورها في هذا المجال، وتطوير مكاتب التشغيل، وإعداد النشرات عن العمالة الأردنية.

هـ- **تطبيق التشريعات:** تطبيق القوانين والأنظمة كافّة، وتفعيل دور الجهات الرقابية.
و- **الجهات المعنية بالاستراتيجية:** الوزارات ذات العلاقة والشركات.

المحور الثاني: التعليم والتدريب

- **الأهداف الاستراتيجية:** إعادة النظر في برامج التعليم والتدريب والتأهيل، وتطويرها لتتناسب مع سوق العمل، ومراجعتها دوريًا.

- **آليات التنفيذ:**

أ- **السياسات:** التوسع في التعليم المهني، واستحداث مساقات مهنية علمية موازية للتخصصات الَّتي تُدرَّس في الجامعات وكليات المجتمع للتخرج بشهادات أكاديمية ومهنية علمية. وتوجيه برامج التعليم والتدريب هذه بما يحقق احتياجات سوق العمل.

ب- **التشريعات:** تطبيق ما أعدته مؤسسة التدريب المهني من تصنيف وتوصيف للمهن والحرف. ووضع الحوافز التشجيعية للعاملين في المهن والحرف الَّتي يحتاجها السوق.

هـ- **الدراسات:** تحديد احتياجات سوق العمل من المهن والحرف.

ح- **الجهات المعنية بالتنفيذ:** الوزارات، والمؤسسات والمراكز ذات العلاقة.

المحور الثالث: تشجيع الاستثمار

- **الأهداف الاستراتيجية:** زيادة معدلات الاستثمار الدّاخليَّة والخارجيَّة، والتركيز على المشاريع الَّتي تستوعب الأعداد الكبيرة، ودعم إنشاء المشاريع الصغيرة والحرفية، وتشجيعها، وإقامة مشاريع تنموية في البادية.

- **آليات التنفيذ:**

أ- **السياسات:** توجيه مؤسسات الدَّولة وغيرها لشراء المنتجات المصنَّعة في الأردن، ومشاركة الدَّولة في إقامة المشاريع، وتوظيف العلاقة مع الدُّول العربيّة لإتاحة فرص عمل للأردنيين، وإنشاء المدن الصناعية، وتجمعات حرفية في البادية، ومنح حق

استغلال بعض أراضي الدَّولة للزراعة والمشاريع الاقتصاديَّة، واستصلاح بعضها وتشغيل العاطلين عن العمل فيها. وتشجيع العاملين في الخارج وغير الأردنيين على الاستثمار في الأردن.

ب- **حوافز للمستثمرين:** إقامة المعارض والتجمُّعات الصناعية للحرف والمهن اليدوية في مناطق مختلفة من المملكة، واستغلال المهرجانات والسياحة للترويج للاستثمار في الأردن وتسويق منتجاته، ومنح إعفاءات وتسهيلات، واعتماد أسلوب التحفيز.

ج - **التشريعات:** وضع ضوابط السياحة والإعفاءات، والتأكيد على استمرارية تشغيل الأردنيين، وتمثيل العمال في مجالس إدارة الشركات، ومراعاة البُعد البيئي.

د- **الجهات المعنية بالتنفيذ:** جميع الوزارات والجهات الحكومية ذات العلاقة.

المحور الرابع: الأمن الاجتماعي

- **الأهداف الاستراتيجية:** إيجاد مصدر دخل للمواطن المتعطل عن العمل، يكفل له الحد الأدنى من العيش الكريم.
- **آليّات التنفيذ:** توسيع مظلة الضمان الاجتماعي لتشمل العاطلين عن العمل، وتوحيد الصناديق المعنية بالتنمية الاجتماعيَّة والتشغيل، وإنشاء صندوق للبطالة، وربط الحد الأدنى للأجور بغلاء المعيشة. وتبني الحكومة للاستراتيجيات الوطنيَّة للسكان والمرأة....الخ. وتكريم العاملين في المهن الَّتي ينظر إليها المجتمع على أنها مهن دونية، وشمول متقاعدي الضمان الاجتماعي بالتأمين الصحي.
- **الجهات المعنية بالتنفيذ:** الوزارات والجهات الحكومية وغير الحكومية المعنية بذلك.

المحور الخامس: التشريعات

- **الأهداف الاستراتيجية:** إعادة النظر في التشريعات ذات العلاقة بسوق العمل والاستثمار، والضمان الاجتماعي، والتعليم والتدريب وإعادة التأهيل.

• **آليات التنفيذ:**

أ- **البرلمان:** المصادقة على اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية، وإنجازه لمشروع قانون توصيف وتصنيف المهن (قانون تنظيم العمل).

ب- **دراسة المشاريع:** تشكيل فرق عمل متخصصة من القطاعين العام والخاص لدراسة التشريعات، والاستفادة من تشريعات دول أخرى، وإعادة النظر في قانون العمل، والتشريعات الَّتي تنصف الموظف، والحد من استقطاب الأيدي العاملة الوافدة.

ج- **السياسات:** وضع صيغة مناسبة لتواصل أطراف العمل (صاحب العمل/ العامل/الجهات المنظمة لسوق العمل) للمواءمة بين العرض والطلب، وإعادة النظر في العمل الإضافي لاستيعاب العمال.

د- **التشريعات:** مراجعة التشريعات ذات العلاقة بالمحور، والعمل على تطبيقها، وتنفيذ الأجهزة المعنية للاتفاقات الدّاخليَّة والخارجيَّة ذات العلاقة.

هـ- **الجهات المعنية بالتنفيذ: الجهات المعنية بالتشريعات:** مجلس الوزراء، مجلس الأمة وديوان التشريع، الجهات ذات العلاقة بالعمل وما يتفرّع عنها.

رابعًا: المتابعة والتقييم

من أجل التنفيذ والمتابعة والتقييم، يتطلب تشكيل لجنة عليا للتشغيل ومكافحة البطالة، ترتبط برئيس الوزراء، ويرأسها وزير العمل، وتضم في عضويتها الجهات الحكومية وغير الحكومية من وزارات واتحادات وغرف تجارة وجمعيات... الخ، على أن يكون ممثلو هذه المؤسسات برتبة أمين عام أو مدير عام. ومهمتها: جمع المعلومات والبيانات، ووضع البرامج للتثقيف والتوعية، والمشاركة في رسم السياسات، ومتابعة تطبيق الاستراتيجية وفرص العمل، وإجراء الدراسات الميدانية الدورية عن العاطلين عن العمل وتخصصاتهم، والجدوى الاقتصاديَّة للمشاريع، ودراسة قانون العمل.

المرجـــع

١- «مشروع الاستراتيجية الوطنيَّة للتشغيل ومكافحة البطالة».

٢- «مسح العمالة والبطالة ٢٠١١» التقرير السنوي من دائرة الإحصاءات العامة.

وفقًا **لتقرير لجنة تمكين الفقراء الصادر عام ٢٠٠٨**، ثمّة ما يقارب الأربعة مليارات إنسان في العالم محرومون من أية فرصة لتحسين ظروفهم المعيشية والخروج من دائرة الفقر، لأنهم خارج نطاق سيادة القانون. ولهذا فإن تمكين الفقراء في إطار استراتيجية للتنمية، من شأنه أن يساعدهم ليصبحوا مواطنين فاعلين في النشاط الاقتصادي. ويستند التمكين القانوني هذا إلى أربع ركائز: الوصول إلى العدالة، وسيادة القانون، وحقوق الملكية، وحقوق ممارسة الأعمال التجارية.

لابد إذن، من الاستثمار في الأمن الحقيقي، وهو الأمن الإنساني الَّذي لا يتحقق إلا بكسب القلوب والعقول. فما زلنا – أكثر من أي وقت مضى- بحاجة ماسة إلى أخلاقيات التضامن الإنساني، الَّتي تعكس القيم المتأصلة في الوجدان الإنساني الجمعي: احترام الحياة، والاعتراف بالكرامة الإنسانية، والإحساس بالمسؤولية تجاه الأجيال القادمة. وكذلك يجب الانتقال من القول إلى حيّز الفعل، ومن التنظير إلى التطبيق. فأهمُّ هدف استراتيجي لنا هو صوغ مسودة قانون عالمي للسلم، يساهم في بناء عالم أكثر تراحمًا، وأشد تضامنًا وأعمق تفاهمًا. (ص ١٠، ١١)

لقد نهضت **وسائل الاتصال الحديثة** بدور هام في تقوية شعورنا بالتضامن الإنساني. وقد لوحظ هذا منذ وقت قريب جدًا، بصورة مثيرة عندما جابهت صور المجاعة في إفريقيا وأوصافها وعي الجماهير في كل مكان في العالم. وعندما نواجه- حرفيًا تقريبًا- عذابًا على هذا المستوى، فإننا نشعر بأن أفكارنا عما تعنيه إنسانيتنا قد أصبحت في موضع الامتحان، ونشعر بأن عالمنا الأخلاقي قد اتسع. (ص١٨)

وأعظم عقبة في سبيل التوصل إلى حس الانتماء للجماعة، القائم على الاتفاق الأخلاقي الشامل هي **انفصال الفقراء والأغنياء إلى عالمين مختلفين**. وتُعدُّ هذه الظاهرة الآن أعقد من ظاهرة انقسام العالم إلى شمال وجنوب، أو إلى أقطار صناعية

وأخرى نامية. فأغنياء عواصم العالم الثالث أوثق صلة بأغنياء العالم الأول من صلتهم بفقراء بلدهم. ويتفاهم الموسرون مع بعضهم عبر الحدود الوطنيَّة على نحو أسهل من تفاهمهم مع الفقراء من بني جلدتهم. وقد أدت تقنيات الاتصال والسفر الحديثة إلى خلق توزيع طبقي جديد، يتجاوز الحدود الوطنيَّة فصارت المعلومات والتجارب أو الاهتمامات الَّتي تملكها هذه الطبقة في غير متناول الطبقات الأخرى- هذا إذا تناسينا ثقافة الاستهلاك الَّتي تسود الحياة المعاصرة. لقد اتسعت الهوة في التفاهم بين الأغنياء والفقراء حتى أوشكت أن تصل إلى النقطة الَّتي يضحي الصراع العنيف عندها هو وسيلة التخاطب الوحيدة بينهما، وإن تخللتها أحيانًا فورات مؤقتة من الصدقة. ولذا؛ فإن من الأمور الملحة من الناحيتين العمليَّة والعلمية والأخلاقية على حد سواء، أن نمنع الصدع بين العالمين من الاتساع، وأن نعيد الإحساس بالتضامن بين الناس. (ص ١٩)

وقد يكون هذا الوضع القلق في بعض الأحيان جزءًا من الصراع، للتخلص من بقايا الهياكل الاستعمارية وعلاقات السلطة. لكن تبع نهاية العهد الاستعماري فترات من الصراع والقلاقل، لأن آليات التمثيل السّياسيّ فشلت في تثبيت أقدامها. لكن عمليات التطور بحد ذاتها، تؤدي، حتى في غياب الاستحواذ الإداري على سلطة الدَّولة، إلى نشوء تفاوتات لا بد أن تقوم فيها الحكومة الَّتي تمثل الشعب بدور الوسيط، ولكن الحكومات كثيرًا ما فشلت في دورها هذا أو أهملته، ولجأت إلى الكبت بدلاً من الإدارة الاجتماعيَّة. (ص ٢٠، ٢١)

الإطـــار

بما أننا لا نستطيع السيطرة على نتائج أفعالنا في بيئة معقدة، ولا التنبؤ بها؛ فإن ذلك يستدعي عددًا من الموجبات الأخلاقية منها: (ص٢٢)

- مسؤولية دراسة كل النتائج الممكنة لعمل من الأعمال، ومحاولة فهمها، وتفادي التفكير ذي البعد الواحد.
- بذل كل جهد ممكن لتقليل الأذى إلى حده الأدنى، ولتعويض من يلحقهم هذا الأذى عندما يكون أمرًا لا مفر منه في عمليَّة البحث عن الخير المنافس.

- ممارسة الحكمة في وجه النتائج غير المتوقعة، أو الأذى غير المقصود. فقد تُلحِق أفعالٌ مشروعة الأذى ببعض الناس، غير أن من الضروري الاعتراف بسوء النتائج بدلاً من الإصرار على أنها أمور مقبولة ما دامت حتمية.

ما نحتاج إليه هو تفسير **الالتزامات الأخلاقية** الَّتي يستدعيها السعي إلى تحقيق الخير العام وتبريرها. فمن الطبيعي أن نتحدَّث عن مساعدة أولئك الَّذين تصلنا بهم صلة مباشرة، ولكننا نتحدث هنا عن أولئك الَّذين تفصلهم عنا مسافات كبيرة. فالواجب الَّذي يدعو إلى مساعدة المحتاجين ضمن نطاق العائلة أو الجماعة القريبة على الأقل - إن لم نقل ضمن نطاق الأمة والعالم- أمر مُسَلَّم به. فمعظم الناس لا يرتاحون نفسيًا لآلام الآخرين. ولكن لماذا يتوجب على المرء أن يهتم بأشخاص لا يعرفهم؟

يكمن الجواب عن هذا السؤال جزئيًا في مفهومي التضامن والتبادل معًا. فالدافع الأكبر في الوقت الحاضر هو الإدراك المتنامي أن الكوارث أنَّى حلَّت تهدد الرفاه أنَّى كان. ولذلك فإن التضامن والتبادل يتخذان شكل المصلحة الذاتية المستنيرة. وهذه المصلحة تقوم على الإدراك القائل إن مظاهر التفاوت بين الناس الَّتي تتعارض والكرامة الإنسانية، هي من عوامل القلقلة سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا. وإذا ما كان هناك استعداد لتجاهل الحاجات الإنسانية فإن هذا الاستعداد يولِّد استعدادًا مماثلاً لدى الآخرين. (ص ٢٧)

لم نكن نهدف إلى أكثر من أن نكون عاملاً مساعدًا في **تشجيع النقاش** العلني لضرورة اتصاف الناس بالنزعة الإنسانية في مواجهة التحديات المعاصرة. ونحن على علم بأن فكرة التضامن الإنساني والمبادئ الأخلاقية الَّتي لا بد أن تدعمه، تكاد تشكل تغييرًا في الاتجاهات السائدة، تشبه ما جاء به كوبر نيكوس في علم الفلك؛ تغييرًا من نظرة تجزيئية إلى نظرة كلية للخير الإنساني، مركزها أن المصالح الإنسانية أمور مشتركة بين أبناء البشرية. إن مهمة بناء **الإجماع حول أخلاقية التضامن الإنساني** مشروع طويل الأمد. وأساس هذا المشروع هو إشراك الأفراد في العمل الجماعي على كل مستوى ممكن: جعل الفقراء يدركون أنهم أفراد همُّهم الأول حصولهم على الكفاية الذاتية، وجعل القادرين على المساعدة يدركون أن تحقيقهم لأنفسهم بشكله الصحيح يتضمن تخفيف آلام الآخرين. (ص٣٠)

قضايا كونية

السكان (ص٣٥،٣٤،٣٣)

- تذكر الأمم المتحدة أن ما يزيد على (٩٠٪) من **الزيادة المتوقعة** بين عامي ١٩٨٠ و٢٠٢٥ ستكون في البلاد النامية.
- في سنة ٢٠٢٥ سيكون (٨٣٪) من **سكان العالم** يعيشون في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية.
- ما يناهز (٥٠٪) من **عدد السكان** في البلاد النامية تقل أعمارهم عن ١٥ سنة، بينما تمثل هذه الشريحة (٢٠٪) في البلاد المتطورة.
- **ازدياد عدد صغار السن** (في البلاد النامية خاصَّة) أدى إلى زيادة صعوبة تلبية حاجاتهم الأساسيّة.
- **عدد المسنين** (٦٥ سنة فأكثر) ترتفع بسبب تحسن العناية الطبية وتناقص معدلات الوفيات. وسوف يزيد عدد المسنين في العالم مع نهاية هذا القرن بما نسبته (٤٣ ٪)، وسوف تحدث (٧٠٪) من هذه الزيادة في الأقطار النامية.
- **إدراك عام أن الفقر هو أحد الأسباب الرئيسية للنمو المتزايد للسكان مثلما أنه أحد نتائجه. فالفقراء يميلون إلى زيادة عدد أفراد العائلة بوصفها شكلاً من إشكال الضمان الاجتماعي والاقتصادي.**

الفقر والتنمية (ص ٣٨-٤١)

ما يزال القضاء على الفقر وإشباع الحاجات الإنسانية الأساسيّة هدفًا يتحدى الأفراد والمجتمعات معًا. وما تزال غالبية الناس، مع كل ما بُذل من الجهود الفردية والوطنيَّة والدُّولية، تواجه خطر المجاعة والمرض والموت يوميًا تقريبًا، نتيجة لفقرهم. ولا يمنع كل ما أحرزناه من تقدم تكنولوجي، ومن سيطرة على الأشياء المادية، بني البشر من الموت من سوء التغذية كل دقيقة من كل يوم في مكان ما على هذا الكوكب.

لقد بقيت بقاع شاسعة تعاني من الفقر المدقع، خاصَّة في إفريقيا وآسيا. وظلت دخول الأفراد في جنوب الصحراء الإفريقية تنحدر عبر ما يزيد على عقد كامل بدلاً من

أن تتحسن. وغدت الأجزاء ذات الدخول المتدنية من إفريقيا أفقر الآن مما كانت عليه عام ١٩٦٠، ويتوقع البنك الدُّولي أن تزداد فقرًا على مدى العقد القادم. وصارت التوقعات الخاصَّة بالَّذين يعانون من الفقر المطلق، والَّذين تناهز أعدادهم الـ ٨٠٠ مليون، أدعى إلى اليأس منها في أي وقت مضى.

هذا الوضع المأساوي ينتظر العلاج. فالتنمية الإنسانية هي الهدف النهائي للتنمية الوطنيَّة. غير أن مئات الملايين من بني جلدتنا ما يزالون يعانون: يحيون جوعى ويموتون جوعى بعد أربع عقود من جهود التنمية الَّتي بذلها المجتمع الدُّولي. ويعود معظم السبب في أن عمليَّة التنمية تعاني مصاعب جمة، ومن تجدُّد عدم اليقين من نتائجها إلى الركود الأخير في اقتصاد العالم. فالاقتصاد العالمي يحابي الدُّول الصناعية الغنية. لا بل إن العالم ابتعد في السنوات الأخيرة عن التعاون الدُّولي في المجال الاقتصادي، ولعله يتجه نحو عهد جديد من السيطرة الاقتصاديَّة والتبعية.

وبينما يمر العالم في فترة حركة ناشطة لرأس المال، نجد أن الأقطار المحتاجة في العالم الثالث قد نضبت مصادر تمويلها. وقد انخفضت كمية المال الصافي الَّتي انتقلت من الغرب إلى العالم الثالث انخفاضًا يلفت النظر في الثمانينات. وكانت أكبر الانخفاضات من نصيب الاستثمارات الخاصَّة، وقروض البنوك التجارية، واعتماد الصادرات الحكومية. وكان الانخفاض في تحويل رؤوس الأموال الخاصَّة- وهي الَّتي تشكل الجزء الأكبر من حركة المصادر المالية الكلية- شديدًا بشكل خاص؛إذ انخفضت هذه المبالغ من ٧٤ بليون دولار في عام ١٩٨١ إلى ٢٩ بليون في عام ١٩٨٥، وانخفضت قروض البنوك انخفاضًا أشد حتى من الاستثمارات. كذلك انخفضت المساعدات الغربية للعالم الثالث إلى ٠,٣٥٪ من الناتج الإجمالي المحلي؛ أي إلى نصف القيمة الَّتي استهدفتها الأمم المتحدة في عام ١٩٧١، وهي ٠,٧٪.

إن **الصراع ضد الفقر** بالغ الأهمّيَّة لمستقبل المجتمع الإنساني، وهو صراع يهم الأفراد والحكومات في كل مكان. فهناك حاجة لزيادة المحاصيل الزراعية، وإلى إجراء تغييرات سياسيَّة كبرى في علاقة الاقتصاد بالصناعة،وعلاقة المزارعين بسكان المدن، وهناك حاجة إلى برامج باهظة التكاليف لاستصلاح الأراضي، ولإيجاد الاعتمادات الكافية للإقراض الريفي والتطور الصناعي، كما يجب معالجة قضيَّة توزيع الأراضي.

غير أن التركيز على الزراعة يجب أن لا يحجب عنا حاجات سكان المدن في العالم؛ إذ ستضع عوامل الفقر والأمية، وسوء التغذية، والمرض، وارتفاع نسبة الوفيات بين المواليد، وانخفاض متوسط الأعمار وما ينتج عن كل ذلك من حرمان من الإمكانيات الإنسانية لعدد غفير من الأفراد – سوف تضع هذه العوامل أعباء ثقيلة جدًا على مجتمعاتنا من نواحيه الاجتماعيَّة والوطنيَّة والعالمية.

قوى التَّغيير

١- الأمم الجديدة (ص٤٩)

شكلت قضيَّة التنمية الجزء الأهم من هذه القضايا: التنمية لا بوصفها مساعدات فقط، بل بوصفها طموحًا إنسانيًا جماعيًا لتحقيق حد أدنى من الوجود.

٢- حركات الشعوب (ص٥٣)

أصبحت تحركات الشعوب هذه الأيام عاملاً أساسيًا من عوامل التَّغيير.

٣- النساء (ص ٥٢)

إعادة تشكيل بنية المجتمع والحياة العائلية لتمكين النساء من المشاركة الكاملة في التنمية، ومن الاستفادة من ثمارها.

٤- الشّباب (ص ٥٤)

سيكون الشّباب -مع مرور الزمن ومع تنامي أعدادهم- أكثر قوة تفعل فعلها في **تشكيل المجتمع**. ويتمتع الشّباب في البلاد الموسرة بقوة شرائية ضخمة تؤثر في اتجاه النشاطات الاقتصاديَّة. وفي مجال الاستمتاع بأوقات الفراغ خاصَّة فيما يتعلق بالتلفزيون والراديو والموسيقى وصناعة الأفلام والأزياء؛ فإن الشّباب يمارسون أكبر الأثر في الذوق العام. لذا لا بد من أخذهم في الحسبان بوصفهم قوة ستصوغ البنى السّياسيّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة في المستقبل.

وكثيرًا ما يتم **استغلال الشّباب** في الوقت الحاضر، فتستثمر اهتماماتهم لأغراض تجارية وسياسيَّة أو غيرها. لكن مطالبة الشّباب بنصيب أكبر في عمليَّة صنع القرارات في المجالات الَّتي تمسهم مباشرة، أمر مفهوم ومرغوب فيه.

والشّباب الَّذين يعانون من الفقر يشعرون بالغضب والإحباط، وينمو لديهم الميل إلى استعمال العنف لتغير ظروفهم. وبهذا يشكلون تحديًا يهدد الاستقرار السّياسيّ والنّظام الاجتماعي في كثير من أجزاء العالم، سواء أكانوا جنودًا أو إرهابيين، أو متمردين أو يحاربون من أجل الحرية، أو منحرفين أو متظاهرين. ولا بد من إيجاد المنافذ لحماسهم الطبيعي وطاقتهم الكبيرة، وذلك من خلال مشروعات مبتكرة تدعمها الحكومات والمجتمعات، تكون ذات أهداف بنّاءة. فما داموا يشكلون غالبية سكان العالم فإن احتياجاتهم يجب أن تعطى أولى الأولويات في جداول أعمال الحكومات والمجتمع الدُّولي برمته؛ **إذ لا بد من العمل السريع من أجل تفادي التطرف لدى الشّباب.**

٥- التكنولوجيا الحديثة (ص ٥٦)

إن قدرة التقدم التكنولوجي الحديث على الإسهام في تلبية حاجات الناس الأساسيّة في العالم أجمع أمر يحتاج إلى الاستقصاء. وتستدعي النظرة الإنسانية نحو العلم والتكنولوجيا وضع المنتجات والخدمات المخصَّصة لتلبية حاجات الفقراء في أعلى قائمة الأولويات. ومن هذه الأمور: تحسين مصادر المياه ووسائل التخلص من الفضلات، وإيجاد الوسائل الرخيصة لبناء البيوت، وتحسين وسائل النقل، والطاقة المتجددة، خاصَّة للبيوت الواقعة في المناطق الريفية، وتطوير المحاصيل الزراعية المقاومة للجفاف والآفات الزراعية وذات المردود العالي من الأطعمة الموجودة أصلاً في البلاد النامية، وأخيرًا زيادة التركيز على الإجراءات الكفيلة بالقضاء على الأمراض المنهِكة، وتحسين فرص العناية الصحية. وتتطلب النظرة الإنسانية كذلك ألا تُدخلَ التكنولوجيا الجديدة بقدر الإمكان إلا بعد التشاور الحقيقي الكامل مع أولئك الَّذين يحتمل أن يتأثروا بها أكثر من غيرهم.

٦- الشركات ذات الجنسيات المتعددة والاقتصاد العالمي (ص ٥٩)

الهمُّ الأول لهذه الشركات في الأقطار النامية هو تحقيق الأرباح الخاصَّة، لا قضيَّة التنمية الوطنيَّة أو الرفاه الشخصي للأفراد. ومن الضروري أن تتحلى هذه الشركات

العملاقة بدرجة عالية من **المسؤولية الاجتماعيَّة**، تتناسب مع الموقف المتميز الذي تتمتع به بوصفها شركات مستضافة خارج بلادها وتتعامل عبر حدود الدُّول.

٧- **وسائل الاتصال** (ص ٦٢)

يشكِّل التأثير المتزايد لوسائل الاتصال بما فيها الصحافة والإذاعة والأفلام، إحدى سمات مجتمعنا العالمي المعاصر، ولا تزال وكالات الأنباء الكبرى غربية المِلكية بالدرجة الأولى، لأسباب تاريخية. وقد تعززت هذه الظاهرة من ظواهر الهيمنة الغربية مع ظهور الراديو والتلفزيون.

ويثير وضع وسائل الاتصال قضايا ذات أهمّيَّة خاصَّة لرفاه الإنسان، منها العلاقة بين وسائل الاتصال والحرية الفردية. فالصحافة الحرة تساهم على نحو كبير في خلق المجتمع الديمقراطي الحر، والحفاظ عليه في آن معًا.

لكن من المهم- بالنظر لما لوسائل الاتصال من تأثير- أن نتساءل عن مدى مسؤوليتها الاجتماعيَّة.فكثيرًا ما ننتقد هذه الوسائل لما تقوم به من اختيار للمادة الَّتي تقدمها، ولانعدام التوازن فيها، ولاتصافها بالتفاهة أو الإثارة. فمن الضروري على سبيل المثال أن تتخذ هذه الوسائل اتجاهًا مسؤولاً نحو المرأة، فكثيرًا ما يتمُّ استغلالها وتصويرها في قالب جامد مألوف. وعلى وسائل الاتصال أيضًا أن تتجنب تصوير القوميات بالصُّور النمطية الجامدة، وأن تبتعد عن إثارة النعرات القومية. وتقع على هذه الوسائل مهمة تعليمية، خاصَّة في المجتمعات النامية، الَّتي كثيرًا ما تناضل من أجل التغلب على مشكلات إنسانية كبرى كالفقر والبطالة وانعدام العناية الصحية الكافية.وكذلك تقع على عاتق وسائل الاتصال الغربية، الَّتي يمتد أثرها إلى معظم أنحاء المعمورة، مسؤولية الترويج لتقوية العلاقات الدُّولية. وبوسع وسائل الإعلام الحديثة أن تزيد وعينا بالوضع الإنساني العام، أو أن تديم اتجاهات الأنماط العرقية أو الجنسية والنعرات القومية البالية، الَّتي تزيد الانقسامات والخلافات داخل المجتمعات، وتعيق التنمية الوطنيَّة.

المرجع: كتاب «**هل تكسب الإنسانية معركتها؟**»

التنمية: عمليَّة تهدف إلى إحداث تغيير جذري في أوضاع مجتمع، يتمتع فيه الأفراد بمستوى حياة أفضل مما كانوا عليه، من الناحية الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والثقافية والعلمية، وهي عمليَّة تعبئة شاملة لموارد المجتمع، تعمل على إحداث تحويلات هيكلية اجتماعية واقتصادية وسياسيَّة مترابطة ومتكاملة.

التنمية الاجتماعيَّة: عمليَّة تطوير وضع المواطنين السكني والتعليمي والصحي وتحسينه...إلخ.

التنمية الاقتصاديَّة: عمليَّة تطوير موارد الدَّولة الاقتصاديَّة لزيادة الإنتاج في كافّة المجالات الاقتصاديَّة، مثل: الزراعة والصناعة والتعدين... الخ.

التنمية المستدامة: استمرار العمليَّة التنموية، والمحافظة على استغلال الموارد على النحو الأمثل، بحيث تستغل هذه الموارد أطول فترة ممكنة، مع المحافظة على البيئة، والتوازن في استغلال الموارد غير المتجددة.

الغالبية العظمى من التَّيارات المعاصرة أجمعت على أن المفهوم الحديث للتنمية المعاصرة يتضمن أساسًا المفاهيم التالية:

١. التنمية عمليَّة إنتاجية.
٢. التنمية ليست عمليَّة نمو فقط.
٣. التنمية عمليَّة إنتاجية وتوزيعية في آن واحد.
٤. التنمية عمليَّة شاملة ومتوازنة لمختلف أنشطة المجتمع وقطاعاته.
٥. التنمية عمليَّة تعبئة شاملة لموارد المجتمع تعمل على إحداث تحولات هيكلية اجتماعية واقتصادية متكاملة.
٦. التنمية عمليَّة حضارية.
٧. التنمية عمليَّة تحررية من التبعية الخارجيَّة.
٨. التنمية عمليَّة مستقلة.
٩. التنمية عمليَّة حكومية ومساهمة شعبية فعالة.
١٠. التنمية عمليَّة متواصلة ومستمرة ومتطورة.

وتشمل هذه المقومات عناصر مادية وبشرية ومالية وإدارية وعلمية وتنظيمية، وسياسيَّة، يمكن تصنيفها حسب الفئات التالية:

١. الأرض والموقع والموارد الطبيعية.
٢. حجم المجتمع.

٣. موارد المجتمع المالية.

٤. العمل والموارد البشرية.

٥. المعرفة والعلم والتكنولوجيا.

٦. الإدارة والتنظيم والأطر المؤسسية المساندة.

٧. التخطيط الاقتصادي والاجتماعي.

٨. سلوك الأفراد.

٩. الإدارة السّياسيّة

١٠. البيانات والمعلومات والإحصاءات.

دور المنظمات غير الحكومية في التنمية والعمل التطوعي

تقوم المنظمات غير الحكومية بدور بارز في العمل الاجتماعي، التنموي، ولها تجارب أثرها بيّن في محاربة الفقر والبطالة والمشاركة في التنمية، بتطبيق وتنفيذ برامج تنموية متكاملة وشمولية، وهي بذلك تسهم في مساندة المنظمات والمؤسسات الحكومية.

أسست أول جمعية في الأردن سنة ١٩٣٣، وهي «عصبة الشّباب الأردني» و«جمعية الحرية الحمراء» سنة ١٩٣٧، و«جمعية التضامن النسائي الأردني» سنة ١٩٤٤، و«جمعية الاتحاد النسائي الأردني» سنة ١٩٤٧. و صدر أول قانون ينظم عمل الجمعيات مع أول وزارة للشؤون الاجتماعيَّة سنة ١٩٥١، وأُسس «الاتحاد العام للجمعيات الخيرية» سنة ١٩٥٨.

واقتصر نشاط الجمعيات -في البداية- على الجوانب الخيرية، ثم واكب عملها المستجدات الإقليمية والعالمية، فأخذت تتصدى للقضايا الاجتماعيَّة بمفاهيم وآليات جديدة، وبتعاون إقليمي ودولي، ما أدى إلى تحقيق الشمولية في عملها لتطال كافّة جوانب حاجات المجتمع والإنسان.

وأبرز أهداف هذه الجمعيات: رسم السياسة العامة لأنشطتها، والتنسيق فيما بينها في الخدمات الَّتي تقدمها، وتأمين مصادر التمويل للعمل الاجتماعي التطوعي،

وإيجاد قاعدة بيانات، والتعاون مع الجهات الرسمية الوطنيَّة والأجنبية في تحسين دخل الفرد، ورفع مستوى المعيشة بتمويل المشاريع المدرَّة للدخل.

العمل التطوعي: الجهد الإرادي الَّذي يقوم به فرد أو جماعة طواعية واختيارًا لتقديم خدماتهم للمجتمع، أو لفئات منه دون توقع لجزاء مادي مقابل جهودهم.

ويتم العمل التطوعي تحت مظلة تنظيمية كالجمعيات الخيرية، والأندية، والمراكز الشّبابية، ومراكز الخدمات الاجتماعيَّة وغيرها.

وأصبح العمل التطوعي سمة بارزة بين الشّباب في المجتمع الأردني، ويكاد يصبح ثقافة وتقاليد عامة، وترتكز نشاطات المنظمات غير الحكومية على:

- دعم المؤسسات والهيئات الاجتماعيَّة في نشاطها التنموي.
- التدريب التنموي.
- المرأة (تدريب مهني، لجان نسوية، تثقيف، مشاريع صغيرة، تغذية).
- إقامة المشاريع والبرامج المتكاملة طويلة الأمد.
- ترابط مسارات التنمية المتكاملة والمتوازنة اجتماعيًا واقتصاديًا.
- إشراك المرأة في التنمية ودمجها فيها.
- التصدي لمشكلة البطالة والفقر والهجرة.

وتنحصر أعمال المؤسسات في مجالات: تنمية الأسرة والمجتمع، وشؤون الطفولة، وإحياء وتطوير الثقافة والتراث، والتطوير التربوي، وإتاحة الفرصة للشباب في المشاركة في الجهود التطوعية والخدمات العامة، وبناء شخصية الشّباب وتفعيل دورهم في تحمل المسؤولية وصنع القرار.

الصعوبات والمعوقات

تواجه المنظمات غير الوطنيَّة مجموعة من الصعوبات والمعوِّقات، بالرغم من الجهود والإنجازات الَّتي تحققها والاحتياجات الَّتي تلبيها، يمكن تصنيفها على النحو الآتي:

١- النواحي القانونية والتشريعية

- عدم ملاءمة التشريعات والقوانين والأنظمة، وعدم مرونتها لمسايرة المتغيرات والمستجدات والظروف الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة.
- تعدُّد الجهات الَّتي تتولى ترخيص الهيئات والمنظمات، مما يفرز بالضرورة عدة أنظمة وقوانين، وتبعيات ومسارات عمل مختلفة.

٢- النواحي المالية والتمويل

- تتميز المنظمات غير الحكومية بأنها مؤسسات غير ربحية، وأنها تعتمد في تمويلها على نحو رئيس على مصدرين رئيسيين، هما:
- المصدر الخارجي: المنح والمساعدات الَّتي تقدِّمها هيئات ومؤسسات دولية وإقليمية.
- المصدر الداخلي: الاشتراكات والتبرعات والقروض الإنتاجية،ومساهمة المؤسسات الوطنيَّة والحكومية.
- يكون التمويل من مصدريه المذكورين آنفًا:

١. مشروطًا بنشاط أو برنامج محدد ضمن اتفاقيات، ربما مع المانحين.
٢. مؤقت، وغير دائم ومتكرر.
٣. يُعدُّ جزءًا من خطة المانحين ومشاريعهم حسب توجهاتهم وسياساتهم.

- ضعف التمويل الذاتي ممثلاً بعوائد الأنشطة الاقتصاديَّة غير الربحية، أو ما يساهم به الأعضاء، أو المساهمة غير الفاعلة وغير المبرمجة للشركات والمؤسسات الوطنيَّة.
- عدم وجود برامج تأهيل وتدريب للمستفيدين من المشاريع والقروض الإنتاجية على إدارة مشاريعهم، مع عدم توافر التوجيه والإرشاد والمتابعة.
- انخفاض مساهمة الحكومة في دعم البرامج والأنشطة والمسؤوليات الَّتي تباشرها المنظمات غير الحكومية على المستوى الوطني.
- عدم تبني الهيئات غير الحكومية لمشاريع إنتاجية ذات مردود اقتصادي يسهم في توفير واردات ذاتية مستمرة ودائمة.

- تقصير مؤسسات وصناديق التمويل للمشاريع المدرَّة للدخل عن الوصول مباشرة إلى الفئات المستهدفة في المناطق النائية والريف، مما يحمِّل الهيئات التطوعية والمنظمات أعباء التصدي لذلك.

٣- التنسيق

- عدم وجود مظلة مؤسسية لتنسيق خطط وبرامج وآليات عمل الهيئات بأبعاده الزمنية والمكانية والنوعية والمالية والإدارية.
- ضعف التنسيق والتكامل بين المؤسسات والمنظمات فيما بينها من ناحية، وبينها وبين المؤسسات والمنظمات الأخرى المساهمة في جهود العمل الاجتماعي.
- ضعف تبادل المعلومات، وعدم وجود شبكة معلومات وطنية عن العمل الاجتماعي.
- غياب سياسة استراتيجية وطنية للعمل الاجتماعي.

٤- التخصصية والأداء

- ارتفاع عدد الجمعيات والهيئات التطوعية ذات الغايات المتشابهة والمتعدّدة، وقلة عدد الجمعيات المتخصصة في مجالات محددة لتحقيق غايات وأهداف محددة ذات نوعية وجدوى أعلى ومتميزة، وضعف التنسيق فيما بينها، وتركزها في المدن الكبرى.
- تعدُّد وتدني برامج التدريب والتأهيل الوظيفي للكوادر والأجهزة العاملة في الهيئات والمنظمات، وعدم وجود مؤسسة ذات برامج وطنية تعنى بمنهجية متدرجة المستويات التأهيلية وفق احتياجات العمل الاجتماعي.

ويُعدُّ العمل التطوعي رديفًا للعمل الاجتماعي الحكومي ومكملاً له. وحتى يكون هذا الدور مبنيًا على أسس علمية وبناء مؤسَّسي، فلا بد من أن تكون الخطة الوطنيَّة الشاملة واضحة المعالم، تبين دور كلا القطاعين في معالجة قضايا الأولويات. فالمعهود أن مقرري السياسة هم الَّذين يضعون الأولويات وليس القطاع التطوعي. ويجب أن تُوضَّح في الخطة الاجتماعيَّة الأولويات، وأن تتولى كل جهة معالجة قضيَّة مهمة باستقلالية تامة:

١- تخفيف وطأة الفقر على المدى القصير.

٢- إيجاد فرص عمل للأسر الفقيرة.

٣- التصدي للمسببات.

التوصيات

١- إعادة النظر في التشريعات الَّتي تمس التنظيم ومجالات العمل والدوْر والصلاحيات والتمويل وشروط تسجيل الجمعيات، وتطوير هذه التشريعات الخاصَّة بالمنظمات غير الحكومية الوطنيَّة.

٢- مأسسة المشاركة الأهلية في العمل الاجتماعي والتنمية.

٣- تفعيل دور المنظمات غير الحكومية في المسؤوليات المشتركة مع الحكومة في تحقيق تنمية متكاملة للمجتمعات المحلية.

٤- مسايرة المنهج العلمي لتطوير العمل الاجتماعي، بأن يصار إلى وضع معايير ومؤشرات ومقاييس للمشاريع والبرامج والخدمات، والأداء وأهلية المنظمات، من شأنها تكوين شبكة المعلومات الوطنيَّة للعمل الاجتماعي، تضع المخطِّط وصاحب العلاقة في الصورة الحقيقية للواقع، والتوقعات المستقبلية.

٥- لا بد من إصدار تقرير سنوي لتقييم العمل الاجتماعي التطوعي في الأردن، لمعرفة حجم الإنفاق وحجم المنتفعين، يضم فيه أنشطة الهيئات التطوعية والوطنيَّة مجتمعة، للوصول إلى معرفة اقتصاديات العمل الاجتماعي غير الحكومي في الأردن.

المرجع: المؤتمر الوطني للعمل الاجتماعي الأردني – وزارة التنمية الاجتماعيَّة

نماذج من العمل التطوعي

- إقامة أيام طبية مجانية.
- صيانة المدارس.
- المحاضرات التوعوية عن النواحي الصحية كالنظافة الشخصية ونظافة الأسنان للطلاب.

- الزراعة.
- حملات التنظيف والتعشيب.
- خدمات بيئية.
- خدمات صحية.
- خدمات الصحة الإنجابية.
- خدمات شرطية.

دور مؤسسات المجتمع المدني لخدمة التنمية

أظهرت دراسة نفذها مركز الدراسات الاستراتيجية عام ٢٠١٢ - اعتمدت على منهجي البحث الكمي والنوعي في جمع وتحليل البيانات المتعلقة بمؤسسات المجتمع المدني-، أنَّ مؤسسات المجتمع المدني كان لها إسهامات متعدّدة سبقت فترة الحراك السّياسيّ، من خلال البرامج الَّتي قدمتها في مجالات عدّة، تخدم أهداف المؤسسات وتحقق رؤيتها، تمثلت في المشاركة السّياسيّة، والوعي السّياسيّ وبناء قدرات المؤسسات.

وأظهرت الدراسة كذلك أن مؤسسات المجتمع المدني ركزت في عملها على قضايا الساعة، وكان لها تأثير جيد نوعًا ما، بالرغم من التحديات الَّتي واجهتها، سواء أكانت داخلية أو خارجية، بالإضافة إلى تركيزها على تعزيز دور الشّباب والمرأة في المشاركة والتعبير عن الرأي، والقضايا الَّتي تتعلق بتحقيق حكم القانون ومكافحة الفساد.

وأظهرت الدراسة أن أغلبية مؤسسات المجتمع المدني تعتمد على نحو شبه كلي على تمويل المؤسسات الدُّولية وبعض التمويل الحكومي، ما قد يؤثر في طبيعة عملها وقدرتها على تكوين أو تشكيل أجندة أو أولويات عمل لهذه المؤسسات، المرتبطة بالواقع الفعلي بقدرِ ما تكون متأثرة بالتمويل.

وأظهرت الدراسة أيضًا أن بعض مؤسسات المجتمع المدني قادرة على التكيف مع معطيات المانحين الدُّوليين، ومتطلباتهم في ظل غياب التمويل المحلي.

واشتملت الدراسة على عدد من التوصيات المتعلقة بتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني في عمليَّة الإصلاح، وهي:-

- ضرورة بناء شراكة حقيقية مع الحكومة لإنجاح الجهود والمبادرات المتعلقة بقضايا الإصلاح السّياسيّ.

- ضرورة قيام المؤسسات المانحة بشمول الدعم المقدم من طرفها للمؤسسات الَّتي تعمل خارج نطاق العاصمة، ويركز التمويل على البنية التحتية لها، والعمل على تطوير البرامج والأنشطة الَّتي تقوم عليها، بما يتناسب مع الأولويات الَّتي تحتِّمها هذه المرحلة.

- ضرورة بناء الثقة بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني، من خلال إزالة جميع المعيقات المالية والتشريعية الَّتي تحد من حريتها، وتحقيق المنجزات الَّتي تهدف لها تلك الأنشطة، إضافة إلى ضرورة توفير البيانات الَّتي ترغب المؤسسات في الحصول عليها، ووجود صندوق وطني لتمويل مؤسسات المجتمع المدني.

دور النقابات المهنية في التنمية / الجانب الاقتصادي

اختلف أهل الاختصاص في تعريف المجتمع المدني تعريفًا جامعًا ومانعًا، إلا أن المفهوم يشير إلى:-

مجموعة المؤسسات غير الحكومية (NGO'S Non Government of Organization) المستقلة عن النّظام السّياسيّ، الَّتي تملك وظائف اجتماعية نوعية، وتملك قوة تمثيلية ناتجة إما عن المهام الَّتي تقوم بها، أو الفئات الَّتي تمثلها بطرائق مختلفة عن آليات التمثيل في المجتمع السّياسيّ.

وتشمل مؤسسات المجتمع المدني: المؤسسات غير الحكومية، مثل: النقابات، الأحزاب، الجمعيات ذات النفع العام، كافّة المؤسسات الَّتي تنظم الجهد الجماهيري غير الهادف إلى الربح المادي.

ويقوم المجتمع الأردني على نحو (١٢) فئة عن التنظيمات الاجتماعيَّة الَّتي تعكس بنية المجتمع، وتضم في إطارها (٢٠٠٠) منظمة، ويصل عدد أعضائها إلى حوالي ٨٠٠,٠٠٠. وما يميزها انتشارها في العديد من المدن والقرى الأردنية.

وتُعدُّ النقابات المهنية من أهم قطاعات ومؤسسات المجتمع المدني المتحضر في كل دول العالم المتقدمة، وتكتسب أهميتها ودورها من خلال تمثيلها لشريحة واسعة من شرائح المجتمع. وتتميز بالمستوى التعليمي المتقدم والثقافة المجتمعية والسّياسيّة والمستوى الاقتصادي الجيد.

الدور الَّذي تقوم به النقابات المهنية:-

١- الدفاع عن مصالح الشريحة الَّتي تمثلها، والرعاية والتوجيه، والمشاركة الفاعلة في خطط التنمية الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والسّياسيّة للمجتمع والدَّولة.

٢- أخذت موقع الريادة والقيادة جنبًا إلى جنب مع مؤسسات صنع القرار السّياسيّ والاقتصادي، فهي رديف وداعم استشاري ومراقب للأداء، ناقد حينًا ومصوِّب حينًا، وداعم ومؤيد ومساعد.

٣- التنمية الشاملة: العمليات الَّتي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والثقافية في المجتمع المحلي والمساعدة على الاندماج في المجتمع والأمة، والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع.

٤- حلقة الوصل بين مؤسسات الحكم الرسمية والمجتمع الجماهير، فهي -بحكم التصاقها بالقاعدة الجماهيرية- أقدر على فهم واقع الحاجات والمشكلات، وهي ضمير يستطيع التعبير عن آمالهم وطموحاتهم ومصالحهم.

النقابات المهنية الأردنية: تنظيمات نقابية بدأت مسيرتها في الخمسينيات من القرن الماضي، أسوة بزميلاتها النقابات المهنية العربيّة والعالمية، وكان هدفاها الأساسيان:-

١- تنظيم مزاولة المهنية.

٢- الدفاع عن مصالح أعضائها.

الأهداف الفرعية

١- الارتفاع بالمستوى العلمي والمهني.

٢- الانتفاع به في التعبئة الاقتصاديَّة والحضارية والقومية.

٣-المساهمة في التخطيط وتطوير برامج التعليم والتدريب.

٤- المساهمة في دراسة الموضوعات ذات الطابع المشترك وتبادل المعلومات، والتجسير مع الاتحادات المهنية العربيّة والدُّولية.

وللنقابات دور بارز في مجالات التنمية على اختلاف أشكالها: اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا، بل هي العمود الفقري للتنمية.

على الصعيد الاقتصادي

تشكل المهن الثقافية ذروة الهرم المهني الاقتصادي في المجتمع ، وتنظيم مزاولتها بحيث تنضبط الممارسة فيما يعود على المجتمع بالنفع، وعلى أصحابها بتحقيق مصالحهم الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة. وهو أمر في غاية الأهمّيَّة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

ولها دور في قطاع الإسكان والعقارات والإنشاءات والسياحة العلاجية والقطاع الطبي، والخدمات... و غيرها.

وتقدم النقابات المهنية لأعضائها سلسلة طويلة من خدمات التأمين الاجتماعي، وتوفر لهم مظلة لهذه التأمينات من خلال صناديق تتحمل عن الدَّولة العبء الأكبر، في القيام بمسؤوليتها تجاه هذه الشريحة من المواطنين، فهذه الصناديق تقدم لهم العديد من الخدمات ومنها: صندوق التأمين الصحي، صندوق التكافل (الَّذي يمنح عائلة العضو المتوفى ٤٠,٠٠٠ دينار)، صندوق القرض الحسن، صندوق الدراسة الجامعة للأبناء، صندوق زواج الأعضاء، وصناديق أخرى قيد الإنشاء، مثل: صندوق الحماية من البطالة، صندوق الحماية من الأخطاء المهنية، صندوق المكاتب الهندسية.... وغيرها. وهذا يتطلب جهدًا ماليًا كبيرًا تحمله النقابات نيابة عن الدَّولة، مع أن الدَّولة هي المكلفة أصلاً وقانونًا ودستورًا بتأمين الحياة للمواطن.

ويُعدُّ استثمار تمويل صناديق النقابات وتحريكها في السوق الأردني وتداولها في مشاريع عقارية وخدمية إسهامًا ورافدًا أساسيًا من روافد التنمية الاقتصاديَّة.

دور النقابات في التنمية السّياسيّة

تشكل النقابات المهنية متنفسًا طبيعيًا محبوبًا شعبيًا لنشاطات وطنية، تمثّل همًّا عامًا لحماية الوطن، ومقاومة التطبيع مع العدو الصهيوني. وهذا المتنفس الطبيعي والصحي المعتدل والمنضبط والموجه والمحكوم بالالتزام بالقوانين والدُّستور والمصلحة العليا للوطن، هو من أهم عوامل الاستقرار.

وللنقابات المهنية دور مهم ولا يزال في خدمة عمليات التحوُّل الديمقراطي، فهي بحق مدارس للتنشئة السّياسيّة على الدّيمقراطيَّة، لأنها تزود أعضاءها بقدر لا بأس به من المهارات والفنون التنظيمية والسّياسيّة، بحكم ما تنطوي عليه من حرية نسبية في تنظيم الاجتماعات.

هجرة الكفاءات العربيّة

هجرة الكفاءات: انتقال حملة الشهادات العلمية والخبرات الكبيرة من بلادهم إلى الدُّول الأخرى، بحثًا عن فرص عمل لم تتوفر لهم في بلادهم، أو سعيًا للحصول على مورد مالي أفضل.ويمكن اعتبار حالة عدم عودة من حصل على شهادة علمية متخصصة أو خبرة كبيرة في مجال معين خارج الوطن هجرة كفاءات، وفي ذلك خسارة للوطن، وإن كان لها بعض المردود المالي من تحويلات مالية للوطن.

والموارد البشرية أهم عنصر من عناصر التنمية، ومن ثم يوجد إجماع دولي (الدُّول المتقدمة والنامية) في التركيز على إعداد وتوفير برامج شاملة وطموحه للتنمية البشرية على أُسس علمية مدروسة ومخططة. وانتقل هذا الاهتمام بالموارد البشرية إلى منظمات الأعمال المختلفة الكبيرة منها والصغيرة؛ إذ إن العنصر الحاسم في التفوق والتميز هم الأفراد المدربون ذوو الكفاءة والمقدرة والرغبة.

وظاهرة هجرة الكفاءات ليست جديدة، ولكنها لم تنطوِ في الماضي على الآثار الخطيرة الحالية. وبرزت هذه الظاهرة بوضوح منذ الخمسينيات وأوائل الستينيات من القرن العشرين، بسبب التقدم التقني والعلمي، وأخذت تتفاقم وتتصاعد في ظل العولمة. وذُكر أن (٢٥-٥٠٪) من حجم الكفاءات العربيّة هاجرت خلال الخمسين سنة الأخيرة.

ونظرًا لأهمّيَّة هذه الظاهرة، وأثرها الخطير على الدُّول النامية، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم (٣٠١٧) في (١٨/١٢/١٩٧٢)، جاء فيه: «إن الهجرة تكمن في ظاهرة التخلف الَّتي تشكو منها الدُّول النامية». وفي شهر(٨/١٩٧٤) حثَّت منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بقرارها رقم(١٩٠٤) الدُّول النامية على تقويم المشكلة، وتقديم إحصائيات تتعلّق بهجرة الكفاءات. وصدرت عدة قرارات عن الجمعية منها رقم (٣٣٦٢)، دعت إلى ضرورة السَّعي إلى وضع تشريعات وطنية وعالمية لتفادي ظاهرة هجرة الكفاءات. وعقدت ندوات في الوطن العربيّ لدراسة الظاهرة.

وتَعدُّ منظمة اليونسكو أن هجرة الكفاءات نوعًا شاذًا من أنواع التبادل العلمي بين الدُّول، يتسم بالتدفُّق في اتجاه واحد، أو ما يمكن تسميته بالنقل العكسي للتكنولوجيا، لأن هجرة الكفاءات هي فعلاً نقل مباشر لأحد أهم عناصر الإنتاج والتنمية. وتوسِّع الهجرة هذه الهوة التقنية بين الدُّول الغنية المتقدمة والدُّول النامية.

ولا توجد إحصاءات تعكس الواقع في الدُّول العربيّة، والإحصاءات الَّتي توفرت من جامعة الدُّول العربيّة، ومنظمة اليونسكو، وبعض المنظمات العربيّة والدُّولية المهتمة بهذه الظاهرة، كانت:

١. يهاجر كل عام حوالي (١٠٠,٠٠٠) من أرباب المهن، وعلى رأسهم: العلماء، والمهندسون، والأطباء، والخبراء من ثمانية أقطار عربية هي: لبنان، سورية، العراق، الأردن، مصر، تونس، المغرب، الجزائر. وأن (٧٠٪) من العلماء الَّذين يسافرون إلى الدُّول المتقدمة للتخصّص لا يعودون إلى بلادهم.

٢. منذ العام (١٩٧٠) هاجر (٧٥٠,٠٠٠) عالم عربي إلى الولايات المتحدة الأميركية.

٣. يهاجر (٥٠٪) من الأطباء، و(٢٣٪) من المهندسين، و(١٥٪) من العلماء من مجموع الكفاءات العربيّة، إلى أوروبا والولايات المتحدة الأميركية وكندا.

٤. تسهم البلاد العربيّة في ثلث هجرة الكفاءات من البلدان النامية، خاصَّة وأن (٥٤٪) من الطلاب العرب الَّذين يدرسون في الخارج لا يعودون إلى بلادهم.

٥. يشكل الأطباء العرب العاملون في بريطانيا نحو (٣٤٪) من مجموع الأطباء العاملين فيها.

٦. (٧٥٪) من الكفاءات العربيّة المهاجرة تتركَّز في الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وكندا.

وتباينت الدُّول العربيّة في التعامل مع هذه الظاهرة، فالأردن ومصر اتَّبعتا سياسة الباب المفتوح، في حين أنَّ ليبيا والعراق وسورية اتخذت إجراءات تشجع عودة الكفاءات.

أسباب هجرة الكفاءات

تتمثَّل الأسباب بعوامل الطرد في البلدان المصدِّرة، وعوامل الجذب في البلدان المستقبِلة.

عوامل الطرد

١. تدني مستوى الدخل والمردود المادي للكفاءات العلمية، بحيث لا تؤمِّن المستوى المناسب للعيش.

٢. البيروقراطية، والفساد الإداري، والتضييق على الحريات، والقوانين والتشريعات المالية الَّتي لا تنصفهم، وعدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب.

٣. انعدام مستوى الدّيمقراطيَّة والحرية أو تدنّيه، وعدم الاستقرار السّياسيّ أو الاجتماعي. وعدم تقدير العلماء.

٤. حصول البعض على منح دراسية في الدُّول المتقدمة لا تتوفَّر لهم في بلادهم.

٥. تكيُّف بعض الكفاءات على نمط الحياة في الخارج، والزواج بأجنبيات.

٦. عدم توفر سبل العيش والخدمات الأساسيّة.

٧. عدم توفر بيئة أو اختصاص بحسب المؤهلات العلمية، كعلم الذَّرَّة والفضاء وغيرها.

عوامل الجذب

١. تبني الدُّول الغربية سياسات مخططة ومدروسة بدقة لاجتذاب أصحاب الكفاءات والمهارات.

٢. توفِّر الدُّول الغربية البيئة العلمية المتقدمة الَّتي تتوافق مع التخصصات، وتتيح المجال للتقدم العلمي والمهني والوظيفي للكفاءات.

٣. الدخل المرتفع للكفاءات في الدُّول الغربية.

٤. الحرية والدّيمقراطيَّة في الدُّول الغربية.

آثار هجرة الكفاءات العربيّة

لهجرة الكفاءات آثار سلبية على واقع التنمية في الوطن العربيّ، ولا يقتصر الأمر على واقع ومستقبل التنمية الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة، بل يتعدّاها إلى التعليم ومخرجاته، وتطوير قاعدة تقنية عربية، وأهم السلبيات:

١. ضياع الجهود والطاقات الإنتاجية الَّتي تهاجر إلى الخارج، مع أن البلاد العربيّة في حاجة ماسة لها في المجالات كافّة.

٢. تبديد الموارد الَّتي أُنفقت في تأهيل الكفاءات علميًا وتدريبيًا، تحصل عليها الدُّول المتقدمة من دون مقابل، وتقدر بمليارات الدُّولارات، وهي أكثر من مجموع المساعدات الَّتي قدمت إلى الدُّول النامية.

٣. ضعف الإنتاج العلمي والبحثي وتدهوره في البلدان العربيّة.

المرصد العلميّ للحراك الشبابيّ العربيّ

د. مسعد عويس*

في ضوء الواقع العربي الراهن والدعوة إلى التعرف على المستقبل العربي في ظل الحراك الشبابي.

نرى أنه من الواجب أن يتم العمل في تنسيق وتعاون وتكامل مع كافة الهيئات العربية من أجل المصالح العربية المشتركة.

ومن خلال خبرة العمل مع الشباب العربي عندما كنت رئيسًا لمهرجان الشباب العربي الذي عقد برعاية الجامعة العربية في أبو قير بالإسكندرية عام ١٩٩٨، فضلاً عن العمل في العديد من الدول العربية والتعاون الوثيق مع الجامعات الأردنية وجائزة الحسن للشباب التي شرفت بتقديمها للمجتمع المصري عندما كنت رئيسًا لجهاز الشباب في مصر ١٩٩٧/٢٠٠٠، فإنني أتقدم بفكرة إنشاء **مرصد علمي للحراك الشبابي العربي**، وذلك بمناسبة عقد مؤتمر «المستقبل العربي في ظل الحراك الشبابي»، حيث يسعى المرصد إلى التأكيد على أهمية التعاون العربي في كافة الميادين، وأن الشباب العربي النابغ سيكون في مقدمة المجتهدين للتمهيد لمستقبل عربي مشرق، لكي يحقق المصالح العربية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعلمية والتربوية في تعاون وتنسيق وتكامل وتفاهم والاحترام المتبادل بين الجميع.

وسيتم عرض فكرة المرصد في إيجاز حتى تتم مناقشته و نقده وتعديله والإضافة إليه إيمانًا بالعمل الجماعي وتبادل الأفكار وثقافة الاختلاف والحوار البناء.

---

* أستاذ جامعي، ونائب رئيس المجلس الدولي للصحة والتربية البدنية والترويح والرياضة عن المنطقة العربية والشرق الأوسط/مصر.

فإيمانًا بدور العلم في التقدم، وفي ضوء المصالح العربية المشتركة التي تعلو فوق الخلافات الطارئة، ومن خلال التاريخ العربي المشترك والواقع الراهن، يسعى هذا المرصد إلى تقديم رؤية مستقبلية للإفادة من الحراك الشبابي العربي في التقدم العربي، والتعامل بندية وكبرياء مع المجتمعات الخارجية من خلال تبادل الخبرات وثقافة السلام. ويعمل هذا المرصد في ضوء الأهداف العربية المشتركة، ومن خلال استراتيجية واضحة المعالم تسعى لتحقيق المصالح العربية من خلال رؤية الشباب العربي، بالاعتماد على نتائج البحوث العلمية وبيوت الخبرة التي تقدَّم بكل الموضوعية الحلول المنطقية للقضايا المطروحة لتحقيق المصالح العربية العليا مع تنحية المصالح الجزئية التي تعرقل المصالح العامة.

ويؤكد المرصد العلمي للحراك الشبابي العربي أهمية تضافر جهود الشباب العربي أصحاب المستقبل الذي لا ينفصل عن التاريخ المشترك والواقع الراهن على المستوى الوطني والعربي والدولي. ويعتمد المرصد العلمي للحراك الشبابي العربي على الإدارة العلمية المستنيرة والكشف عن القيادات الشبابية الواعدة لتدريبها وإفساح المجال أمامها للتقدم والنمو، إيمانًا بتكامل الأجيال وتواصلها. كما يدعو المرصد إلى التخطيط الشامل في ضوء برنامج زمني ومتابعة موضوعية وتقويم مستمر.

وفي ضوء معايير الجودة والجودة النوعية والجودة الشاملة، يسعى هذا المرصد إلى رصد أشكال وأنماط برامج وأنشطة الشباب العربي في الوقت الراهن للتعرف على الخبرات الإيجابية والاستفادة منها، وكذلك التعرف على الجوانب غير الإيجابية لعلاجها والوقاية منها.

ويتم رصد القضايا التي تحكم الفكر السائد ومدى ملاءمته للواقع الاجتماعي والثقافي العربي، والسعي إلى التوصل لفكر متوافق مع المصالح العربية المشتركة من خلال حوار بناء بين جيل الشباب وجيل الكبار وإيمانا بالرأي والرأي الآخر، وصولاً إلى المصلحة العامة للجميع.

ويتم تحديد أهداف المرصد ووظائفة وآليات التنفيذ من خلال الدراسات العلمية الواقعية للواقع العربي بوجه عام وللواقع الشبابي العربي بوجه خاص في ضوء خصوصية كل دولة عربية، مع مراعاة المصالح العربية المشتركة في منافسة جادة مع النظم العالمية القائمة.

ويقدم المرصد المعادلة الذهبية للتعاون والتنسيق والتكامل بين الشباب العربي. . من أجل المستقبل العربي المنشود.

إن فكرة المرصد العلمي للحراك الشبابي العربي: خاضعة للمناقشة والتعديل والإضافة في ضوء الحوار العلمي البناء والرؤية الشبابية الواعدة. كما أن هذا المرصد يراعي الهوية الوطنية والهوية العربية والمنظور العالمي في ضوء الاستقلال والحرية وعدم التمييز، وأيضاً البعد الإنساني والمصالح المشروعة للجميع.

ومن المتوقع أن يسهم المرصد العلمي للحراك الشبابي العربي في رصد بعض الموضوعات الآتية:

١- تاريخ العمل العربي المشترك.

٢- تاريخ الجامعة العربية والدروس المستفادة من أجل تطويرها ودعمها.

٣- التعرف على رأي الشباب العربي في أولويات القضايا التي يرون البدء بها في ضوء المصالح العربية المشتركة.

٤- رصد القضايا الملحة مثل البطالة والفقر، والرعاية الصحية، والأمية وتلوث البيئة.

٥- دراسة الواقع الشبابي في ضوء خصوصية كل دولة عربية.

٦- التعرف على قضايا العلم والثقافة والإبداع في ميادين الفن بكافة صورة والجوانب المضيئة والتجارب الناجحة في كل مجتمع عربي.

٧- رصد الخبرات المتميزة وأوجه التعاون الثنائي والجمعي بين المنظمات العربية والمجتمع المدني، والتنسيق بين مؤسسات التعليم العام والجامعي ومراكز البحث العلمي.

٨- دراسة إنشاء مؤسسة شبابية عربية من خلال الدبلوماسية الشعبية لتكون نافذة المجتمع العربي على الشباب ونافذة الشباب على المجتمع العربي، وتعمل في تنسيق وتعاون بين جيل الكبار وجيل الشباب.

٩- البحث عن مشروعات توافقية عربية في مجال حماية البيئة وثقافة العمل التطوعي والابتكار والإبداع في ميادين الفن والعلم والثقافة.

١٠- الدعوة لكي تفسح الجامعة العربية آفاق التعاون مع الشباب العربي من خلال التعاون العربي العربي، ومن خلال التعاون العربي مع المنظمات في أفريقيا وأوروبا وآسيا وأمريكا.

الباب الرّابع

خلاصـــــــة نقاشـــــات

ورشات العمل والحلقات الخاصّة

المحور الأوّل: الحريّات والحقوق الأساسيّة
(مشاركة الشّباب في الإصلاح والعمليَّة الديمقراطيّة)

الجلسة: الأولى

رئيس الجلسة: د. يوسف الصيواني/ ليبيا

المقرِّر: أ. مروان المعايطة/ الأردن

(الحريات والحقوق السياسيّة، الحقوق والواجبات، حقوق المشاركة، التواصل مَعَ صانعي القرار، الديمقراطيّة والإصلاح، تأثير الحراك الشعبي في الإصلاحات الدّاخليّة، محاربة الفساد)

- تأكيد أهمّيَّة دور التعليم في كل مرحلة في زيادة الوعي الشّبابي، وتثقيفهم في مجال الحقوق والمشاركة السّياسيّة.
- أهمّيَّة إحداث التَّغيير في نمط التعليم والمناهج الدراسية، لتتلاءم مع الحقوق الأساسيّة وحق التعبير والمشاركة.
- ضعف قنوات التواصل فيما بين الشّباب وصانعي القرار، مما يُشعر الشّباب أنهم مهمشون، وأن صوتهم غير مسموع، فيعبّرون عن أنفسهم بسلوكات سلبية.
- ضرورة إنشاء هيئات شبابية ذات صلة مع صانعي القرار، أو إدماج الشّباب في الهيئات القائمة، ليكونوا مشاركين في صنع القرار.
- تأكيد أهمّيَّة دور الشّباب، من خلال الحراك الَّذي أحدثوه في التأثير إيجابيًا في مسيرة الإصلاح الداخلي، وتسريع وتيرة الإصلاح.
- تأكيد حق الشّباب في الحصول على المعلومات، وذلك لتعزيز دوره في المشاركة السّياسيّة ومكافحة الفساد.
- للشباب دور كبير في عمليَّة الإصلاح ومكافحة الفساد. وتم تقديم تجارب شبابية

في هذا الإطار، من خلال تأسيسهم لجمعيات مكافحة الفساد ومراقبة الانتخابات، وكذلك مراقبة البرامج الانتخابية للمرشحين ومدى تطبيقها على أرض الواقع بعد فوزهم في الانتخابات.

- أدى الحراك الشّبابي إلى كسر حالة الاحتكار السّياسيّ للأحزاب الحاكمة، وظهر الشّباب قوةً فاعلةً في المجتمع، قادرة على إحداث التَّغيير.
- تأكيد أهمّيَّة دور الإعلام الحديث والفضائيات ووسائل الاتصال والتواصل الاجتماعي في دعم الحراك الشّبابي وتسهيل مهمته.
- إنهاء الحراكِ الشّبابي تسلُّطَ الدَّولة، مما يتطلب تجديد العقد الاجتماعي لتعزيز الحريات والحقوق الأساسيّة والسّياسيّة للشباب.

الجلسة: الثانية

رئيس الجلسة: د. يوسف الصيواني/ ليبيا

المقرِّرة: أة. عايدة عبد الحميد علي/ السودان

(حُرية التعبير والإعلام الإلكترونيّ الجديد، الفضائيات وتأثيرها على الرأي العام)

خلال الجلسة التقت الأفكار وتوحدت في أن قضايا الشّباب في الدُّول العربيّة، تكاد تكون متطابقة، وهذا الأمر يتطلب مرئيات موحدة نحو الحلول المنشودة. وأكدت الآراء المتباينة الَّتي تم طرحها في هذه الجلسة، أهمّيَّة الآتي:

- إرساء قاعدة تشريعية للحقوق والواجبات، والوعي بها، من خلال التدريب على الثقافة القانونية، وبخاصَّة فيما يتعلق بالمصطلحات السّياسيّة، والطريقة المثلى للممارسة السّياسيّة.
- إعادة النظر في المناهج التعليمية، والاهتمام بالتنشئة الاجتماعيَّة بوصفها إطارًا أساسيًا لنشر مفاهيم الدّيمقراطيَّة في نفوس النشء.
- أن يعطي الإعلام الأولوية لبرامج التنمية المستدامة، والاهتمام بالإعلام الجديد بوصفه من التحديات الحالية في مجتمعاتنا.

- الاهتمام ببرامج المسؤولية المجتمعية، كونها من وسائل تطوير المجتمع، وحفز الحكومات والمؤسسات ورجال الأعمال للمشاركة في برامج الممارسة السّياسيّة والعمليَّة الدّيمقراطيَّة.
- تقتضي مشاركة الشّباب وجود أنماط جديدة للممارسة السّياسيّة، ووسائط جديدة للمشاركة وتطوير المؤسسات لتستجيب للتحديات الحالية.
- التجديد والإحياء شرط للنهضة، والابتعاد عن التزمت، والحجر على الأفكار، وضمان حقوق الأقليات.
- حثّ منظمات المجتمع المدني ومؤسساته على دمج فئة المعاقين من الشّباب، وإشراكهم في برامج التطوير السّياسيّ الديمقراطي.

المحور الثاني: البطالة وحقّ العمل
(الشّباب ومستقبل التنمية)

الجلسة: الأولى

رئيس الجلسة: أ. ياسر إبراهيم/ السودان

المقرِّرة: أة. نور سالم الخصبة/الأردن

(المساواة وتكافؤ الفرص، التمكين التكنولوجيّ والتدريب، هجرة العقول)

البطالة هي الشغل الشاغل للعالم وليس للأردن والعالم العربيّ وحده. تداول الفريق في المفهوم العام للبطالة، بعدم توافر فرص العمل للراغبين فيه، وشيوع نوعين من البطالة، هما: البطالة الموسمية والبطالة المقنَّعه. فالمؤسسة الحكومية هي أبرز من تمثِّل البطالة المقنَّعة.

وأشار الفريق إلى أن ٣٥٪ من القوى العاملة في الأردن ممن أعمارهم ١٥ سنة فما أكثر، بحسب إحصائية عام ٢٠١١.

أمّا في عام ٢٠١٠ فكانت نسبة البطالة ١٢,٩٪، وارتفعت في عام ٢٠١١ بنسبة٤٪. وجرى الحديث في أهم معوقات توفير فرص العمل في الأردن والعالم العربيّ، وأننا بحاجة إلى مشاريع ذات دوافع دينية، واجتماعية، واقتصادية. وكذلك بحاجة إلى الرؤى الاقتصاديَّة الَّتي تهتم بالعمالة الأردنية وتحدُّ من العمالة الوافدة، وأن تتوافق مخرجات التعليم مع سوق العمل.

ولهذا فنحن بحاجة إلى:

١. سن تشريعات لا فرض تعقيدات.

٢. تشجيع الاستثمار.

٣. إقامة معارض لتشجيع الاستثمار.

٤. توفير الأمن الاجتماعي.

٥. تنفيذ الخطط.

وتطرق المتحاورون إلى مسألة تكافؤ الفرص، وأنّ قيمة التكنولوجيا في العصر الحالي أساس تقدّم الحضارات. وخلصت المناقشات إلى التوصيات التالية:

١. خلق جو انفتاح تكاملي بين الحكومات العربيّة، وتقديم التسهيلات لسد العجز.

٢. تجنيس أصحاب رؤوس الأموال وتوفير الأمان الاقتصادي لهم.

٣. إقامة سوق حرة عربية بلا حدود.

٤. لا يقع اللوم على السياسات الحكومية فحسب، في تفاقم مشكلة البطالة، فثمَّة مسؤولية تقع على الأفراد.

٥. خفض تكلفة الفساد في الوطن العربيّ.

الجلسة: الثانية

رئيس الجلسة: أ. محمد صابرين/ مصر

المقرِّرة: أة. ازدهار شاهين/فلسطين

(تفعيل دور منظّمات المجتمع المدنيّ (النقابات والهيئات التعاونيّة والعمل التطوعيّ) لخدمة التنميّة)

١. إطلاق صفحة شباب منتدى الفكر العربيّ للتواصل.

٢. إنشاء كيان عربي يعنى بأنشطة وتنمية المجتمعات المحلية، واعتماده مركزًا عربيًا ومدرسة للإدارة.

٣. توفير فرص تدريبية لمساعدة ذوي الاحتياجات الخاصَّة.

٤. أن يتبنى المنتدى مبادرة عربية تستضيف كفاءة تطوعية كل عام لعرض تجاربها والاستفادة منها.

٥. إلزام شركات القطاعين العام والخاص بتدريب أربعة من الشباب والشابات لتأهيلهم لدخول سوق العمل.

٦. توسيع مفهوم المحاسبة الاجتماعيَّة.

٧. تحقيق العدالة الاستثمارية في المناطق المهمشة والمحرومة.

المحور الثالث: الحـراك الشّـبابي
وإمكانات الإصلاح الاجتماعي والثقافي

الجلسة: الأولى

رئيس الجلسة: أة. أسماء الحسيني/مصر

المقرِّرة: أة. عالية قطيش/الأردن

(التنوع الثقافيّ وقبول الآخر؛ العنف المجتمعيّ والجامعيّ؛ الاندماج الاجتماعي؛ المنطق والتفكير العلميّ؛ أخلاقيات الحوار)

أكّد المتحاورون أنّ الأجيال الجديدة تختلف في تطلعها واهتماماته عن الأجيال السابقة. وأشاروا إلى فشل الأنظمة في إدارة الأزمات، وتغييبها للحوار، مع أنَّ تنوع التَّيارات الفكرية مهم لإحداث التطور والارتقاء الحضاري. ونوّهوا بأهمّيَّة الاستماع إلى الآخر، والمرونة في الحوار، وإيجاد أرضية مشتركة في الحوار.

وتحدثت **د. جودي بطاينة** عن حاجة هذا العصر إلى الحوار، وكانت قد أشارت إلى معنى الحوار، وأخلاقياته، وأهميته ودوره في معالجة أزمات مجتمع ما، ومشكلاته. وتطرقت إلى حوار الحضارات.

وقدّم **أ. محمد سلام جميعان**، وجهة نظر في الأفكار النمطية والعوامل الَّتي أدت إلى شيوعها، وقدّم نماذج منها، وأثرها في تشكيل صورة نمطية عن الآخر.

وطرح **د. نبيل** الصورة الخاطئة عن تنوع الأديان والأفكار النمطية عن المذاهب المختلفة، وأشاد بدور المسيحيين في التأثير الحضاري وفي بناء الجسور بين الأفكار العالمية، وأن الدّيمقراطيَّة قيم ونمط في التفكير.

وخلص المشاركون في الجلسة إلى التوصيات التالية:

- العمل على إقامة ندوات ومؤتمرات، لتحقيق التَّغيير الهادئ.
- ضرورة التركيز على التعليم والتربية والإعلام من بناء عقل ثقافي واعٍ.
- تعزيز مبدأ الرقابة الذاتية والبدء بالإصلاح انطلاقًا من الذات.
- عدم تقديس الأشخاص ومؤسسات الدَّولة.
- تأهيل قيادات شبابية قادرة على الوصول إلى نظام شبابي يجعل من الشّباب صنّاع القرار.
- الحراك الشّبابي ساهم في بناء إحداث اقتصادي وسياسي وثقافي له أبعاد مختلفة.
- العمل على تطبيق أساليب الحوار وقبول الطرف الآخر.
- الدين هو الوتر الَّذي تلعب عليه الدَّولة من أجل قلب كيانات الدَّولة.
- الثورات الشّبابية لم تكن ثورات دينية، بل كانت ثورات ضد الفساد والفقر والبطالة، وسعي نحو الحرية والكرامة.
- لم تَنتج أفكارٌ مستقبلية بعد حدوث الثورات.
- أهمّيَّة وجود ميثاق رسمي يحكم الجامعات للتخفيف من العنف الجامعي.
- التركيز على دور الشّباب الإصلاحي والتشاركي بعد الثورات.
- وجود قيادات شبابية قادرة على الوصول لنظام الحكم وصناعة القرار.
- الرقابة الذاتية والبدء بالذات.
- العمل على تنشئة الطفل ليصل على مرحلة جامعية واعية.
- الاندماج مع الآخر وتقبّله.
- القضاء على الأمية.

- عدم تهميش الأقليات في صناعة القرار في مراكز الدَّولة.
- التركيز على التعليم والتربية والإعلام والفن وتسخيره للتغيير الإيجابي.

الجلسة: الثانية

رئيس الجلسة: دة. وضحى السويدي/ قطر

المقرِّرة: أ. عبد الرحمن الزرقان/ الأردن

(التعليم والصحة، الأسرة والقيم الأُسرية؛ دور الجامعات ومؤسسات الثقافة والفكر)

- التركيز على إصلاح التعليم كونه سببًا رئيسًا لكل التحديات للأفراد والمجتمعات.
- أهمّيَّة وجود منهاج عربي يركز على اللغة العربيّة الفصحى، مناسب للعصر، من منطلق حفظ التراث والاعتزاز به.
- ضرورة تحديد أهداف إنمائية خاصَّة بالوطن العربيّ.
- التركيز على تأهيل المعلمين قبل ممارستهم العمليَّة التعليمية.
- إيجاد منهاج عربي موحَّد في بعض المواد على الأقل، لمنع تعديل المناهج لأسباب سياسيَّة.
- البعد عن جمود العمليَّة التعليمية وقالبها المتداول حاليًا، واللجوء للتعليم التَّفاعلي، وتعزيز أساليب التفكير العلمي، والتحليلي.
- دعم المؤسسات والمنظمات الَّتي تعمل على تأهيل الكوادر لشغل الوظائف في سوق العمل، ومعالجة قصور المناهج.

الحلقات الخاصَّة

حلقة خاصَّة: «مستقبل الشّباب في مناطق الصراعات المسلحة»

إدارة اللقاء: د. حيدر سعيد/العراق

المقرِّرة: أة. مارية الجبوري/ المغرب

ختم النقاش في هذه الحلقة، بتوصيات بالغة الأهمّيَّة، قدَّمها الباحثون، والشّباب العربيّ المشارك:

١. عدم توظيف الدين، والنزعات الطائفية والعِرْقيَّة، لإذكاء الصراعات. فالمدنيون والفئات المستضعفة من النساء والأطفال والشيوخ والمرأة هم أكثر الفئات المستهدفة في مناطق الصراع.

٢. عقد الندوات الَّتي تؤكِّد البناء والتكامل الداخلي للمجتمع والدَّولة.

٣. إلزامية وضع تصور نظري لحل مشكلة النزاعات المسلحة.

٤. وجوب تسليط الضوء على الشّباب الموجود في مناطق الصراع، كما هو حال الشّباب الفلسطيني الَّذي يعاني من الاعتقال، وانعكاساته على فرص العمل والتعليم. فالنزاعات والصراعات المسلحة لها وقع أليم في نفوس الشّباب، ولها تأثير كبير في تحديد مسار مستقبلهم والحد من طموحاتهم.

٥. البحث عن الأسباب الَّتي تدفع الشّباب للدخول في هذه النزاعات والنتائج الَّتي تترتب عليه.

٦. الثورة الَّتي عمَّت العالم العربيّ هي: ثورة حراكية عربية شبابية هدفها التَّغيير.

٧. تقبل ثقافة الآخر وتفعيل الدور الحقيقي للأسرة والمجتمع.

٨. تعاني مناطق الصراعات المسلحة من تعرُّضها للتهجير والبطالة وسوء التعليم.

حلقة خاصَّة: «آفاق الإصلاح الاقتصادي»

إدارة اللقاء: د. خالد الوزني/الأردن

المتحدث الرئيسي: أ. كمال القيسي/العراق

المقرِّر: أ. عز الدين الزوّي/ليبيا

١. ضرورة وجود إرادة سياسيَّة من مختلف القيادات، تسعى لإيجاد الإصلاح الاقتصادي والتنمية الشاملة.

٢. على الحكومات العربيّة أن تصلح موازناتها، وترشِّد نظامها السّياسيّ والإداري.

٣. ضرورة تشجيع الإقراض المصرفي الداعم للمشروعات الصغيرة، لتوفير فرص عمل لكثير من الشّباب العربيّ، وخلق روح التنافس بينهم.

٤. البطالة وغياب العدالة في توزيع الثروة بين أفراد المجتمع من أهم أسباب الحراك الشّبابي العربيّ.

٥. على الحكومات العربيّة تأصيل ثقافة الاحتجاج السلمي وتشجيعها، حتى يعبر الشّباب عن آرائهم بصورة حضارية.

٦. ضرورة وجود مؤسسات مدنية أهلية ترعى الشّباب وتوظف طاقاتهم وطموحاتهم، وتنمي لديهم المحاكاة الربحية وثقافة سوق العمل.

٧. إعادة هيكلية العلاقة بين الدُّول العربيّة والدُّول المانحة الَّتي تعرض برامجها، الَّتي لا تتلاءم مع احتياجات المجتمع العربيّ.

٨. الاهتمام بالتنمية المستدامة عن طريق إشراك البيت والأسرة في صناعات القطاع الخاص.

٩. إنشاء صندوق عربي لدعم الدُّول العربيّة الَّتي تعاني من أزمات مالية واقتصادية.

١٠. تشجيع التجارة البينية بين الدُّول العربيّة، والاستفادة من الفوائد المالية داخل الوطن العربيّ، والإسراع في إنشاء السوق العربيّة المشتركة.

١١. أن يكون دعم الدُّول العربيّة لبعضها بعضًا عن طريق الاستثمار، وليس دعم خزائن الحكومة وموازنتها.

١٢. تحييد العمل الاقتصادي والاستثمار عن الخلافات السّياسيّة العربيّة - العربيّة.

نقاشـــــات الحلقـــات الخاصّـــة

(١)

مستقبل الشّباب في مناطق الصّراعات المسلَّحة

(٢)

آفاق الإصلاح الاقتصاديّ

(٣)

المبادرات الشبابيّة

(١)
مستقبل الشّباب في مناطق الصّراعات المسلَّحة

قدَّم أ. **حيدر سعيد** من العراق/مدير الجلسة، عددًا من المرتكزات المنهجية الَّتي تؤسس للحوار الشّبابي في موضوع النزاعات المسلحة وانعكاساتها على الشّباب، نظرًا لعدم وجود ورقة مُعدَّة لذلك. وأكّد أن المرتكزات الَّتي يقدِّمها ليست نهائية، وقابلة للنقاش.

وانطلق في مرتكزاته من رؤيته في ضرورة تحديد مفهوم الشّباب؛ إذ تعتمد المنظمات الدُّولية كالأمم المتحدة العُمرَ لتحديد فئة الشّباب بأنهم الَّذين تقع أعمارهم (١٥- ٢٤) سنة. ثم تساءل عن ماهيّة النزاعات المسلحة، فكثير من البلدان شهدت أشكالاً متعدّدة من النزاعات، منها الحروب التقليدية، سواء مع إسرائيل، أو الحرب العراقية الإيرانية في الثمانينيات. وأن هناك احتلالاً كما هو الحال في فلسطين، وهناك ثورات وانتفاضات مسلحة في سوريا وليبيا. وهناك حروب أهليَّة.

واقترح في كلمته أن يقتصر النقاش مع الشّباب الَّذين يعيشون في مناطق النزاعات المسلّحة، لأن النزاعات الأخرى ليست إشكالية، لأنها ليس نزاعات أهليّة.

وألمح إلى أشكال مختلفة للنزاعات الَّتي شهدتها بلدان المنطقة على النحو التالي:

- بلدان شهدت نزاعات وانتهت، مثل اليمن في التسعينيات، والسودان والجزائر.
- بلدان شهدت حروبًا أهلية، وهي على حافّة النزاع، ومهدَّدة بحرب أهلية، مثل لبنان والعراق والصومال.
- بلدان مرشّحة لخوض حروب أهلية مثل سوريا.

وأشار إلى أنَّ الهدف من هذه الجلسة الخاصَّة هو محاولة فهم أوضاع الشّباب والاطلاع على تصوراتهم، تجاه آثار النزاعات المسلحة، ومن ثمّ بناء رؤية لتمكين صانع

القرار من إدارة هذا الملف، بحيث يكون الشّباب فعّالين في تحقيق السلام. فالشّباب هم عماد القوات المسلحة، ومنهم تتكوّن المليشيات في أشكال نزاعات مختلفة، غير أنهم ليسوا أصحاب قرار. وقد اعتادت الدراسات التركيز على الجانب الاقتصادي في استعمال الشّباب في الصراعات، وبخاصَّة الشّباب ممَّن هم يعيشون في مناطق الفقر. غير أن هناك عاملاً سياسيًا يتمثّل في غياب الدَّولة بوصفها ناظمًا وطنيًا، يهيّئ الشّباب للتعبئة بحسّ ديني أو طائفي، أو ما إلى ذلك. وأشار في حديثه إلى أن المرأة وبخاصَّة الشابات هنّ الأكثر تعرضًا للعنف في النزاعات المسلحة.

وتحدث عدد من الشّباب، ممن هم من مناطق النزاعات المسلحة، عن تجاربهم في دولهم، فأشار أحدهم إلى طبيعة البُعد الطائفي الحاكم للبنية اللبنانية، وامتلاك الأحزاب السّياسيّة للسلاح، وتوظيف الدين في النزاعات، وأثر الدعم الخارجي في تأجيج الصراعات الدّاخليَّة.

وتحدَّث المشارك أ. **عبد المنعم العيسه** من العراق عن الهمِّ الأكبر الَّذي يتحمّله الشّباب العراقي لنتائج الحروب المتعدّدة الَّتي عاشها العراق، فقد كانت محرقة لجيل كامل من الشّباب، فضلاً عن العنف الحادث الآن. وأكّد أن المجتمع العراقي يراهن على دور الشّباب في ترشيد السياسات، وبناء حياة جديدة، عابرة للصراعات الطائفية والإثنية، والدَّولة الانقلابية والدَّولة التابعة. وخطورة استدراج الشّباب إلى مشروعات فئوية.

وتحدثت إحدى الشابات عن أثر الاحتلال الصهيوني في الفرص التعليمية والعمل، الَّتي يحتاجها الشّباب في فلسطين، فالانقطاع عن الدراسة في مختلف مستوياتها ومراحلها، والمعاناة من البطالة، من أبرز المشكلات الناجمة عن الاحتلال والنزاع، فضلاً عن أثر الانقسام الفلسطيني- الفلسطيني.

أة. **ريهام البرغوثي**/فلسطين: مع تأكيدي أهمية أن يعم السلام في العالم، لكن يجب أن تُعقد اتفاقيات السلام بين دولتين متكافئتين في القوة، وبغير هذا تكون المعاهدات بين الدول معاهدات استسلام. ولا ننسى أن معظم الضحايا في الصراعات المسلحة من النساء والأطفال. ولهذا فنحن بحاجة إلى تفعيل المعاهدات الدولية لحمايتهم.

متحدث: من المناسب الربط بين الحراك الشبابي ومستقبله في البلدان التي تشهد صراعات ونزاعات مسلحة، ومنه العراق، الذي صنف على أنه يشهد حربًا أهلية

وطائفية، وتحكمه المليشيات والأحزاب التي تدعي الديمقراطية، وقد سقط عدد كبير من الشباب تباينت أعدادهم التي ذكرتها المصادر المتعددة. وقد وُصف المتظاهرون على أثر اندلاع الربيع العربي بأنهم إرهابيون، ومورست ضدهم كل أشكال القمع، وبالتالي: ما هو مستقبل الحراك الشبابي في بلدان منقسمة طائفيًا.

أة. وفاء سعادة/فلسطين: كيف يتم التحكم بوعي الشباب سياسيًا على أثر الانقسام الفلسطيني الذي أرجعنا إلى الوراء وأغلق الأفق السياسي. فالشباب هنا كان لهم دوران، دور سلبي وآخر إيجابي، وقد تمثَّل الدور السلبي في الانسياق وراء أجندات وأفكار تقف ضد وحدة الشعب الفلسطيني. أما الجانب الإيجابي فيتمثل في وحدة الصف الفلسطيني في مواجهة العدوان على غزة ومواجهة الاحتلال. وقد أطلق الشباب دعوة للمصالحة، كون قضية الشعب الفلسطيني قضية واحدة، هي مقاومة الاحتلال من خلال الإجماع على مشروع وطني للمقاومة.

أحمد خليفة/ليبيا: بالرغم من توقف التوتر قليلاً في ليبيا الآن إلا أن العنف مرشح للبدء من جديد، فالقبائل جميعها تخزِّن الأسلحة تمهيدًا للانقضاض على الطرف الآخر. فالمذهبية والقبائلية تلقن للأطفال منذ الصغر. والعامل الرئيسي في الصراع الليبي- الليبي طبيعة التقسيمات الإدارية القديمة، التي تم استغلالها في الصراع فانتشرت المليشيات في كل منطقة. وقد أسهم الإعلام الجديد في تغذية الصراعات والانقسامات، فكل صحيفة ومجلة وفضائية تنطق بلسان فئة بعينها، فضلاً عن الولاء للقوى الخارجية. ومن هنا فالشباب يحتاجون الإعلام الحر الذي يعزز مفهوم الوطنية.

تعليق د. حيدر سعيد: أرجو أن نركز على دور الشباب في النزاعات المسلحة، لا الحديث عن النزاعات بشكل عام. فقد فشلت المناهج التعليمية في تعزيز الهوية الوطنية، بل عززت الهويات الطائفية. فالعامل التربوي لعب دورًا رئيسًا في إذكاء الصراعات المسلحة.

أة. نورالخصبه/الأردن: هناك خلط بين الحراك الشبابي والحراك الشعبي؛ إذ يمكن الاشتراك في الحراكات بعيدًا عن انتماءاتنا الذاتية، فالحكومات العربية تستخدم الشباب من منظور محدد يحمل قناعة الدولة ولا يعبر عن طموحات الشباب، وإنما يتم توظيفهم في الصراعات.

متحدث: أتساءل لماذا يقبل الشباب أن يكونوا طائفيين، فالعصبية قسمان، عصبية النسب، والعصبية الاجتماعية، ولهذا تعددت الولاءات بين الولاء لرأس السلطة أو القبيلة أو الطائفة. فكيف يمكن حل مشكلة هذه الولاءات المتعددة؟ فالإعلام يحتاج إلى وقت كاف ليترك أثره ويؤتي أكله، بحيث تتغير الاتجاهات السلبية ويتم إنشاء جيل جديد، فضلاً عن إيجاد فلسفة للتربية تقوم على المواطنة وليس الطائفة.

أ. يحيى محمد/الجزائر: مررنا بتجربة في النزاعات المسلحة في فترة التسعينات، وللوقاية من شرور هذه النزاعات لا بد من وجود برامج خاصة بالحوار ولتقبل ثقافة الآخر. ولا بد من وجود هدف وطني أسمى. فهدف هذه النزاعات ومَن يقفون وراءها هو تفتيت الوحدة الوطنية، والنسيج الاجتماعي.

أ. مروان المعايطة/الأردن: من هم الشباب الذين نعنيهم في حوارنا هذا، هل هم الذين المنخرطون في النزاع المسلح أم هم القاطنون في مناطق الصراعات المسلحة، أم من يُنظِّرون للعمل المسلّح؟ ثم ما هي المناطق المسلحة، هل هي دولة أم إقليم بعينه؟ فتحديد المنطلقات يساعد في دقة الإجابات.

متحدثة: تؤدي التنشئة دورًا مهمًا في النزاعات المسلحة، فصور الخلافات الأسرية أمام الأبناء، وما يشاهدونه على الفضائيات، عوامل بارزة في تغذية النزوع نحو العنف.

د. حيدر سعيد: ما دور الحواضن الاجتماعية (الأسرة والمدرسة) وهل تعتقدون أن المشكلة ستتغير لو تغيرت عوامل التنشئة الاجتماعية؟

م. عماد عبدالله: كلمة المستقبل لا تعني المستقبل السياسي للشباب، بل تعني المستقبل الاقتصادي، ولهذا لا بد من التطلع إلى المستقبل الاقتصادي الذي ينبغي أن يُعطى الاهتمام الأكبر، والتفكير بكيفية الحصول على تمويل للمشروعات، وتخفيف كل المعوقات التي تقف في وجه طموحات الشباب الاقتصادية.

متحدث: كل الآراء التي طرحت هي وجهات نظر تشخيصية، والهدف من طرح هذا الموضوع هو الخروج باستنتاجات. هل يمكن التخطيط لمستقبل الشباب وسط نزاعات مسلحة؟ أتمنى على الشباب أن يقدموا رؤيتهم لكيفية الخلاص من النزاعات المسلحة.
آفاق الإصلاح الاقتصادي

(٢)

آفاق الإصلاح الاقتصادي

أ. كمال القيسي*

تبرز الحاجة إلى اعتماد استراتيجيات وسياسات وخطط تصحيحية عند ظهور مجموعة من الأسباب الدّاخليَّة والخارجيَّة، تؤدي إلى تغيُّر البيئة والظروف، أو فشل السياسات والبرامج والخطط المعتمَدة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، والنمو المتوازن المستدام.

وتتم عمليَّة الإصلاح الاقتصادي، إما عن طريق تصحيح السياسات والخطط والبرامج، للوصول إلى الأهداف المطلوبة والمرغوب فيها سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا، أو ترك الاقتصاد الوطني على ما هو عليه، لتتم عمليَّة التصحيح تلقائيًا، وهذا الأمر كُلْفته عالية جدًا، سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا، نتيجة لإبقاء الوضع على ما هو عليه.

ومن الشروط الرئيسية، قبل الشروع في عمليَّة التصحيح الهيكلي:

- تحقُّق الاكتفاء السّياسيّ حول أهداف التنمية الاقتصاديَّة القطاعية، والسياسات والخطط التنفيذية القطاعية في إطار الإمكانات البشرية والمادية المتاحة.
- قدرة أصحاب القرار ومرونتهم في إدارة المسارات المعتمدة.
- وجود قيادات تنفيذية عليا، مثل الوزراء ورؤساء الهيئات، والمديرين التنفيذيين، وأجهزة مركزية وقطاعية، تقوم بتحليل النتائج المتحقِّقة دوريًا، من خلال إحكام المتابعة والتنسيق، والعمل على حلِّ الاختناقات والمشكلات الَّتي قد تبرز بين القطاعات في أثناء مرحلة التنفيذ.

---

* مستشار اقتصادي وخبير في شؤون الطاقة؛ عضو المنتدى/العراق.

- تحديد أولوية المشروعات، سواء أكانت متوسطة أم صغيرة أو كبيرة، ذات العوائد الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة العالية، في إطار خطة التنمية.

- توفير البيئة المناسبة للتكامل بين القطاعين؛ العام والخاص، من خلال تعبئة وتوجيه الاستثمارات الدّاخليَّة والخارجيَّة، باتجاه المشروعات الَّتي جرى اختيارها، واعتمادها في الخطة الاقتصاديَّة الاستراتيجية.

تعاني الدُّول النامية من هياكل اقتصادية متخلِّفة، تحكمها قيود مؤسسية، ونقص الخدمات والمعرفة التطبيقية، في كيفية إدارة المسارات السّياسيّة والاجتماعيَّة، وكيفية التحكُّم فيها. وتعاني تلك الدُّول من ضعف منظومة مؤسساتها في كيفية إدارة الموارد المادية والبشرية وتعبئتها باتجاه تطوير الطاقات الاستيعابية، وإدامة عمليتي التنمية والنمو، وتحقيق رفاهية المجتمع.

ومن أبرز الإخفاقات الَّتي تعاني منها الدُّول النامية،عجز السّياسيّين والاقتصاديين في التنسيق معًا في خلق برامج وخطط واستراتيجيات على نحو تكاملي لمعالجة الأوضاع الهيكلية، والمشكلات المستجدَّة، الَّتي يواجهها الاقتصاد الوطني، نتيجة لحركة المجتمع في محيطه الداخلي والخارجي.

لذا، فإنَّ من الشروط المسبقة في أيِّ إصلاح اقتصادي، وقبل دراسة البيئة وتحليلها، ضرورة ضمان مركزية القرار السّياسيّ على مستوى الدَّولة والمجتمع. فعمليَّة الإصلاح تتطلب التعبئة العامة من القوى السّياسيّة والقوى البشرية والمادية، الَّتي يمتلكها الوطن، وتوزيعها على أنشطة القطاعات العامة والخاصَّة، بما يحقق حاجات الدَّولة والمجتمع على نحو متوازن.

ومن المهم في عمليتي الإصلاح الاقتصادي تحليل ودراسة هيكل النّظام السّياسيّ ومنظماته، وغاياته وآلياته، وبخاصَّة ما له علاقة بتنظيم السياسات والاستراتيجيات والخطط القطاعية ومراقبتها. ومن الخطأ الاعتقاد أنَّ دراسة الجوانب السّياسيّة وتحليلها تقع خارج جهود عمليَّة الإصلاح الاقتصادي. ومن الخطأ أيضًا الاعتقاد بأنَّ تصميم الخطط والأنشطة الاقتصاديَّة وفق تصورات وأهداف السّياسيّين فقط، نظرًا لوجود اختلاف في الرؤية والمصالح. لذا، أصبح من الضروري تعريف الأهداف السّياسيّة في إطار المصالح الاقتصاديَّة للمجتمع على نحو واضح وصريح، وليس العكس.

وفي ضوء هذا يمكن القول إن طبيعة عمل إدارة المؤسسات تحدِّد بالضرورة النتائج الَّتي ستؤول إليها عمليَّة الإصلاح الاقتصادي، نظرًا لكون عمل الدَّولة والحكومة، تمثِّل آليات وقواعد اختارها المجتمع، لكي تحكمه وتنظم شؤونه، وتحقق غاياته.

إن نوعية النُّظم السّياسيّة والمؤسسات الاقتصاديَّة، وكفاءة أدائها، تُعدُّ عاملاً مسيطرًا وحاسمًا في رسم مسارات أبعاد التنمية في أي دولة، ولأي مجتمع، وفي أي زمان.

وفي ضوء التجارب العالمية، يُعدُّ النّظام السّياسيّ الديمقراطي المنضبط هو الأكثر مرونة، والأكثر كفاءة في تعبئة الموارد المادية والبشرية، والأكثر قدرة على خلق مؤسسات مالية واقتصادية ديناميكية. فقد وُجد أنَّ النّظام الديمقراطي يعمل على خلق دوائر من النّظام الديناميكي، باتجاه استقرار البيئة السّياسيّة والاقتصاديَّة، من خلال ضمان تدفُّق السلع والخدمات، الَّتي تلبّي الاحتياجات الرئيسة للمواطن والمجتمع والدَّولة.

إنَّ عمليَّة الإصلاح الاقتصادي تتطلَّب قبل إطلاقها، إكمال هيكلة المؤسسات السّياسيّة والاجتماعيَّة والاقتصاديَّة وتأهيلها في السيطرة على المسارات المتسارعة، الَّتي سوف تنتجها وتفرضها العمليَّة الدينامية للتغيير السّياسيّ والاقتصادي.

نقاش وتعقيبات

استهل د. **خالد الوزني**، رئيس الجلسة، الحديث في هذا المحور بتأكيد أهميَّة العمل، من أجل الوصول إلى النتائج التي يطمح إليها هذا المؤتمر. وقدَّم مثالاً على كيفية القيام بعمليات الإصلاح الاقتصادي دون أن يؤدي الإصلاح الغاية المنشودة منه. وقدَّم عددًا من الإضاءات، في ضوء ما تحدَّث به أ. كمال القيسي، وهذه الإضاءات هي:

- الإصلاح عملية تطورية، وكونه عملية تطورية، فهذا يعني أنه لا ينتهي بانتهاء برنامج الإصلاح أو بفترة معيّنة. فما يصلح لفترة ما قد لا يصلح لفترة أخرى، فلا بد من تطور الاقتصاد بناء على مراحل متدرجة. فبرنامج الإصلاح الاقتصادي للأردن للفترة ٨٩-٩٤ قد لا يصلح تطبيقه على المشكلات الاقتصادية للفترة الواقعة خلال الأعوام ٢٠٠٠- ٢٠٠٤ مثلاً. فالإصلاح قضية تطورية تراكمية.
- الإصلاح قضية توافقية. وليس بالضرورة أن يتوافق عليها جميع المختصين، وإنما يكفي توافق أكبر عدد منهم على إقرار برنامج إصلاحي معين، ضمن الحد الأدنى

للموافقة على صلاحية هذا البرنامج أو ذاك، سواء ستقوم به الدولة أو أي جهة أخرى. فالوصفات الجاهزة مستثناة من هذه الرؤية، لأنها قد لا تكون مناسبة لتحقيق الإصلاح الاقتصادي.

- الإصلاح قضية تشاورية. فلا يجوز إقصاء الأحزاب أو مؤسسات المجتمع المدني لأن لها وجهة نظر مختلفة، فقد يكون لديها ما يدفع باتجاه الإصلاح، أو أفضل مما تطرحه الحكومات. لهذا يجب عدم الخلط بين السياسي والاقتصادي في البرامج الإصلاحية.
- الإصلاح عملية تدرُّجية مرحلية. فلا يتم الإصلاح بين عشية وضحاها، ولا يمكن حل المشكلات الاقتصادية في فترة وجيزة، مهما كانت المشكلات بسيطة أو جوهرية.
- للإصلاح الاقتصادي جانبان: آني ومستقبلي. فهناك بعض القرارات الاقتصادية يمكن أن تؤخذ فورًا وينعكس أثرها فوريًا، وهناك بعض القضايا التي تحتاج إلى سنوات ليتم تعديلها، فتخفيض العجز في الموازنة من ١٥٪ إلى ٥٪ مثلاً لا يتم آنيًا، ويحتاج إلى خطط ودراسات للوصول إلى النتائج المرغوب فيها. غير أن هناك بعض الإصلاحات ينعكس أثرها فورًا، كرفع نسبة ضريبة المبيعات من ١٢٪-١٧٪، فنسبة الرفع ترد إلى خزينة الدولة منذ اللحظة التي تُفرض فيها.
- وكذلك للإصلاح الاقتصادي جانبان: تثبيتي وهيكلي، فالجانب التثبيتي يمكن تنفيذه فورًا، أما الهيكلي فيحتاج إلى خطط وخبرات وقوانين، كتطبيق الضريبة التصاعدية.
- وللاقتصاد جانبان يجب الالتفات إليهما معًا في عملية الإصلاح، هما العرض والطلب. وما يحدث من إصلاحات اقتصادية في الأردن يُلتفت فيها إلى جانب الطلب، بما يسمّى تكميش الطلب، كما يحدث حاليًا في معالجة العجز في الموازنة، كتخفيض النفقات أو فرض ضرائب على المواطنين. ومن هنا يجب تشجيع سياسات الاستثمار ليتوازن الجانبان.
- هدف الإصلاح إزالة التشوهات، كأن يعالج مسألة ذهاب الدعم لغير المستحقين، ولا يعني هذا البدء بجيوب المواطنين، فلا بد بالموازاة من توفير شبكة أمان اجتماعي.

وقد شكّلت هذه المعطيات أرضية حوار للمداخلات والتعليقات التي قدّمها الشباب على النحو التالي:

أ. **علي عميص/ لبنان:** أرى أنَّ الإصلاح يجب أن يبدأ من الحكومات التي تسرف في الإنفاق، وعليها مساءلة المسؤولين عن ثرواتهم، وعليها كذلك تحسين أدائها الاقتصادي، بحيث لا تخدم مخرجاتُ الاقتصاد العربي، الجانب الإسرائيلي.

أ. **عبد الكريم القيسي/ الأردنّ:** حينما نقول إصلاح اقتصادي، فهذا يعني وجود مشكلات اقتصادية، وهو ما تعانيه دولنا، فالحل ليس في الإصلاح، بل في تحقيق التكامل الاقتصادي. فمن الأفضل أن نوظف أموال الدول الغنية لخدمة الدول الفقيرة، بدلاً من وضعها في بنوك الدول الأجنبية، فجزء كبير من خروج الشباب في حراكهم هو المشكلة الاقتصادية، وعلى رأسها البطالة.

رئيس الجلسة: د. خالد الوزني/الأردنّ: أفهم الدعم أنه استثمارات مشتركة، وليس الإيداع النقدي في خزينة هذه الدولة أو تلك، فمثل هذا الدعم يذهب إلى جيوب معيّنة. وللأسف فإن حجم الاستثمار المشترك بين الدول العربية هو ٥٪ فقط، أما الـ ٩٥٪ الباقية فيذهب إلى ودائع في البنوك الأجنبية. فلا بد من توظيف الاستثمارات العربية بما يعود بالنفع على تقليل مشكلات الشباب، والمهم أن تنعكس على عوائد الدول التي تستخدمها.

أ. **محمد راشد/مستثمر:** نحتاج إلى مركز عربي للتنمية المستدامة، والتفكير في الطبقات الاجتماعية المحتاجة، فلا يوجد لدينا في الأردن نظام بنكي يدعم المشروعات الصغيرة، فالبنوك تدعم الأغنياء وليس الفقراء، فالمشروعات الصغيرة هي التي تدعم الدخل والإنتاج القومي.

أ. **رياض الشعيبي/تونس:** لا بد من إيجاد منوال اقتصادي جديد يتوافق مع المرحلة الجديدة التي يعيشها المجتمع العربي. ففي تونس مثلاً عندنا بطالة اليد العاملة غير المختصة، ولذلك تم فتح حظائر متعددة للتشغيل. واليوم بعد أربعين سنة تغيّر واقع البطالة، فهناك نقص كبير في اليد العاملة الحرفية، ولدى خريجي الجامعات.

لقد جرى تعميم الفقر باسم العدالة الاجتماعية، ونلاحظ أن مستوى الأجور في القطاع الخاص أعلى منه في القطاع العام، وهذا سيجعل من القطاع العام مكانًا لمتوسطي الكفاءة.

د. خالد الوزني: لا بد للاقتصاديات العربية من خلق فرص عمل تتواءم مع هيكلية الاقتصاد، وهذا أحد أساليب الإصلاح الهيكلي، بعد دراسة أوضاع الشباب، ووضع برامج خاصة لحل مشكلاتهم، وفي مقدمة ذلك إصلاح النظام التعليمي لتكون مخرجاته متوافقة مع سوق العمل.

أ. محمد زيدان/لبنان: أبرز أسباب البطالة في العالم العربي هو طبيعة الاقتصادات العربية، التي هي اقتصادات ريعيّة وغير منتجة.

د. خالد الوزني: لا يجوز أن توزَّع العائدات على المواطنين كمنح في أي مجال، دون أن يكون لهم دور في الإنتاج الكلّي، وتشغيل العاملين في القطاعات المختلفة.

دة. وضحة السويدي/ قطر: أتمنى أن يتم التعبير عن الاحتجاج على حالات التقشف الاقتصادي التي تلجأ إليها الحكومات، أو الاحتجاج على البطالة،بأن يكون بطريقة سلمية وحضارية، في حين تنعكس الحالة لتكون سلبية عندنا باللجوء إلى العنف والتكسير والتخريب.

د. خالد الوزني: على صانع القرار أن ينتبه لما يقوله الشباب، وأن يصغوا إلى طموحاتهم، وعلى الشباب أن يتسلحوا بثقافة طلب الإصلاح، وأن لا نكون ممن يخربون بيوتهم بأيديهم. وبالمقابل على الأنظمة أن تتعامل مع المحتجين بطريقة حضارية وسلمية.

أة. يارا أبو السعود/الأردنّ: قول سمو الأمير الحسن في إحدى الجلسات بأن المحفظة المالية ليست بأيدينا قد ولّد في أنفسنا تساؤلاً عن إمكانية الإصلاح. ثم كيف لنا أن ندمج بين الحراك الشبابي والإصلاح الاقتصادي، وإذا كان الإصلاح عملية متدرجة فإن هذا الإصلاح سيطول زمنه. وما دام لدينا خبراء اقتصاديون فلماذا سنبقى نعاني من المشكلات الاقتصادية؟

د. خالد الوزني: إمكاناتنا الاقتصادية تسمح بإنشاء محفظة مالية أكبر من تلك التي ليست بأيدينا، فلدينا ٥٠٪ من مخزون النفط العالمي، و٣٠٪ من مخزون الغاز الطبيعي. لكن الأهم من كل هذا أن لدينا طاقات شبابية، إذا أحسنّا استثمارها ستكون قوة إنتاجية وفرص عمل. ولا يعني أن الإصلاح عملية تطورية أننا لا نشعر بثماره ونحن نسير في طريق الإصلاح.

وعملية الإصلاح تتطلب الإصغاء للشباب وليس للخبراء فقط. والمشكلات الاقتصادية لا تنتهي سواء بوجود الخبراء المختصين أو بعدم وجودهم، فالولايات المتحدة الأمريكية تعاني من مشكلات اقتصادية، وكذلك أوروبا، فكلما زاد عدد الخبراء الاقتصاديين ازدادت المشكلات الاقتصادية.

لقد قمنا بدراسة في جامعة الزيتونة على مجموعة من الشباب، وتبين لنا أن ٩٦٪ من الشباب و ٨٠٪ من أهاليهم لا يعرفون شيئًا عن سوق العمل. فلا بد من وجود برامج توعوية للشباب في هذا الجانب.

دة. شهناز أبو تايه: هناك قاعدة تقول: «اقبل بالمتاح يتاح لك غير المتاح». وللحراك الشبابي أسباب مباشرة، وهي أسباب اقتصادية تتصل بانتشار الفساد والبطالة والرشوة، وتدني دخولات الأسر. فلا بد من السيطرة على الفساد المالي والترهل الإداري لنجتاز وضعنا الاقتصادي الذي نشتكي منه.

متحدثة: لصناديق النقد الدولية دور في المأزق الاقتصادي الذي نحن فيه، فهذه الصناديق تقدم مشروعات ومقترحات، وتتفق مع صاحب القرار، ثم يتبين لنا عدم جدواها.

د. خالد الوزني: المساعدات غير المشروطة مفسدة غير مشروطة. فالمشروعات المشروطة تعطينا وتعطي المانحين عوائد أفضل. فالدول المانحة عليها الجلوس والاتفاق مع مَن يمثِّلون الحالة الديمقراطية، حتى يصلوا إلى الشكل المناسب للمساعدة، ولا تصب في المشروعات غير المطلوبة، أو تنفق أموالها في غير مكانها المناسب.

أ. أحمد المصري/ الأردن: الموازنة العامة عندنا تشكو من العجز الدائم، وأعتقد أن للتخاصية دورًا في هذا العجز، وكذلك في المشكلات الاقتصادية التي نعاني منها.

أ. رامي السعود/ الأردن: ما المانع من بناء صناعات إنتاجية يكون للشباب دور فيها؟ ولماذا نعتمد في اقتصادنا على ما يتأثر بالعوامل السياسية؟ فالصناعات مثلاً أقل تأثرًا من السياحة بالعوامل السياسية.

د. خالد الوزني: يجب أن يعتمد الإصلاح على قاعدة اقتصادية، ولا يعيب اقتصادنا أن يكون اقتصادًا خدميًا. ولا بد من الاستثمار عموديًا في الجانب الخدمي، وأفقيًا في الصناعات. ويمكن أن نأخذ دبي مثلاً، فناتجها المحلي الإجمال ٦٠ مليون دولار وهي تستورد اليد العاملة، وإنتاجها ٧٥٪ منه خدمات أي بما يقارب ٤٠ مليون دولار خدمات. فإذا أحسنّا استثمار الجانب الخدمي سنرى كيف تعمل الجوانب الأخرى في الاقتصاد.

لهذا علينا أن نعمل في الصناعات التي تتواءم وإمكاناتنا، وليس تلك التي تحتاج إلى استيراد عناصر أخرى مكمِّلة لها من الخارج.

ولنلاحظ الفرق في قيمة الإنتاج الإجمالي في لبنان وفي الأردن، حيث يتفوق لبنان على الأردن، مع أن مساحة لبنان عُشر مساحة الأردن، والأردن فيه أمن أكثر. فحجم الودائع في الأردن ٤٠ مليار أما في لبنان فهي ١٣٥ مليار.

أ. كمال القيسي: أي دولة من دول العالم القديم والحديث تنطلق من فكرة، يتمخض عنها نظام، وهذا النظام لا بد له من أهداف ووسائل في ضوء الإمكانات المتاحة، والتوقعات المستقبلية، وكذلك على ما يوجده من منظومات وفلسفة قيمية يعتمدها في إدارة الدولة. وهنا نحن نتكلم عن دولة ومجتمع.

فالدولة تتحرك في ضوء ظروفها وإمكاناتها الداخلية. ولا يمكن للدولة أن تنسلخ عن محيطها الجيوسياسي، فهناك دول متاخمة لها. ولا ننسى المحيط الجيو استراتيجي، بحيث تنتقل العلاقات من علاقات ثنائية وإقليمية إلى علاقات متعددة الأطراف. فالدولة صيرورة تاريخية تتراكم عبر معرفة تاريخية وتجربة في محيطها الداخلي والإقليمي والدولي.

والدولة تحكمها إمكانات، فإذا لم يكن لديها إمكانات مادية فلديها إمكانات بشرية تنقلها نقلة أوسع. وهذا يعتمد على كيف تدير الدولة طاقتها الاستيعابية. فاليابان ليس لديها موارد، ولكنها استطاعت تحقيق قفزة اقتصادية. فالنظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي هو الذي يتحكّم في إدارة هذه الموارد.

ولا بد من أن يكون هناك توافق بين السياسيين والاقتصاديين لتحقيق نتائج إيجابية. وهذا يتحقق بوجود الإرادة السياسية. فإذا لم تُعالج المشكلات الهيكلية فلا يمكن أن تنتقل الدولة إلى مرحلة النمو والتطور. فعملية الإصلاح مرتبطة بالقدرة على التكيف.

(٣)
المبـــادرات الشـــبابيـــة

انطلقت أة. **سمر كلداني** في إدارة الجلسة بالوقوف على القضايا التالية لإحداث التفاعل الشبابي مع محاور النقاش:

* تعريف المبادرة بأنها مشروعات ينفذها الشباب، بما يعزز الثقة بإمكاناتهم وقدراتهم، والعمل على بناء مستقبلهم. وأن جميع المبادرات لا بد وأن تتوافق مع إمكانات الشباب. ثم تحدثت عن مكتسبات المبادرات، والمتمثلة في ما يلي:

- اكتساب احترام المجتمع وتحقيق المكانة فيه.
- الاعتماد على النفس والثقة فيها.
- القدرة على تحمّل المسؤولية.
- المشاركة في اتخاذ القرارات وإبداء الرأي.
- حُسن استخدام الموارد والمواد والمحافظة عليها.

* وأشارت إلى دور الشباب في إنتاج مبادرات خلاقة، ومنطلقاتها التالية:

- تحديد فكرة المشروع والهدف منه.
- تحديد عدد أعضاء الفريق العامل في المبادرة وأدوارهم فيها.
- حصر ما تتطلبه المبادرة من احتياجات مادية وبشرية وفنية.
- الحصول على طرق تحقيق متطلبات المشروع(اتفاقية، تمويل...)
- التنبه للمشكلات والمعوّقات عن طريق دراسة المشروع مع مختصين.
- وضع خطة مالية وإدارية للمتابعة.
- تقييم المبادرة بعد كل مرحلة، وتصحيح المسار.

* ولفتت الانتباه إلى دور الجهات المختلفة في دعم مبادرات الشباب، والمتمثلة في الآتي:

- ترك الحرية للشباب وعدم التدخل في اختيارهم لمبادراتهم.
- تزويد الشباب بقاعدة معلومات البدء في المشروع.
- تقديم الدعم المادي والمعنوي اللازم للشباب، وتسهيل مهماتهم.

- التوافق بين الشباب والكبار في تطبيق المعايير الواجب اتباعها لتنفيذ المبادرة، بمعنى الموازنة بين الكفاءة والخبرة، لضمان نجاح المبادرة.

* أما فيما يخص معايير المبادرة، فبينت أنها:

- العمل الجماعي لكل فئات الشباب دون تمييز.
- القدرة على إقناع المعنيين بالمبادرة.
- أن تكون المبادرة واقعية وسهلة وواضحة، ويمكن تطبيقها.
- أن تكون واضحة الأهداف.
- وضوح دور الجهات الراعية.

أ. نايف استيتية/ برنامج مهارات

أسهل أنواع العطاء هو العطاء المادي، أمّا أصعبها فهو عطاء التَّغيير، الَّذي ينبغي قبل أن يُحدثه الشخص في الآخرين عليه أن يُحدثه في نفسه. فحين يكون تفكير الإنسان إيجابيًا فإنَّه سينظر إلى المجتمع بطريقة مختلفة. ولهذا يجب أن نبادر من تلقاء أنفسنا، ولا ننتظر الآخر لكي يوجِّهنا أو يطلب منا ماذا نفعل. فلا بد من الاعتماد على الذات، وعدم الاعتماد على المحسوبية، فالمحسوبية فيها كثير من تفريط الشخص بكرامته، ومن هنا تأتي الدعوة على الابتكار والإبداع والريادة في مناهج التعليم في مختلف المستويات التربوية.

فهذه العناصر هي ما سوف يوصلنا إلى مبدأ التوظيف، وما يدعم باتجاه أن يكون للشخص مشروعه الخاص، شريطة أن يكون للإنسان هدفه ومساره الخاص لتحقيق هذا الهدف. والمسار هو أن تعمل من خلال فريق يعرف ماذا في السوق، والشعور بأن يكون لديك قناعة بأنك ستربح والآخر سيربح أيضًا، وليس وفق مبدأ رابح وخاسر.

بينكم الآن ثلاثة شباب أنهوا برنامج مهارات، ولم يشجّعهم أحد من مجتمعاتهم المتباينة على البدء والانطلاق في تأسيس مشروعات خاصَّة بهم، **فعدي عمايرة** خريج جامعة الطفيلة، وقد بدأ عمله الخاص في قطاع التكنولوجيا، ولديه الآن تسعة موظفين، وسيوظف خمسة عشرين شابًا آخرين، لأنه وقّع عقد عمل مع شركة اتصالات كبرى في السعودية، وأعلن عن تقديم منحة مقدارها ثلاثة آلاف دينار لأي شاب يريد أن يبدأ عمله

الخاص، ولا ينتظر الوظيفة. وكذلك قام **محمد أبو عليم** من المفرق بتأسيس شركة تسويق خدمات إنترنت. وهناك فتاة تدعى **سميّة** تعمل في أعمال السباكة مع أنها خرّيجة هندسة.

من هنا لا بد من تجاوز ثقافة العيب في ظل تصاعد أعداد العاطلين عن العمل.

ويهدف برنامج **مهارات**، إلى تدريب الشّباب حديثي التخرُّج من الجامعات والكلّيات الأردنية، من كافّة أنحاء المملكة. ويعتمد المركز التدريبي أسلوب التدريب التَّفاعلي التشاركي، لتزويد الشّباب بالمهارات اللازمة في سوق العمل، والمهارات الحياتية، بالإضافة على التدريب التقني في مجال مطلوب في سوق العمل، مثل إدارة الموارد البشرية، والعلاقات العامة، وخدمة الزبائن، والتسويق والمبيعات.

ويهدف برنامج مهارات إلى جَسْرِ الفجوة بين مخرجات المؤسسات التعليمية ومتطلبات سوق العمل، وتزويد الشّباب بالمَهارات اللازمة في سوق العمل. ومدة التدريب أربعة أسابيع، يتم فيها ربط الشّباب بالشركات، من خلال يوم وظيفي، اعتمادًا على موقع إلكتروني متخصص.

وفي مجال الريادة، فإنَّ هذا البرنامج يعزِّز السلوك الريادي بتحديد فكرة المشروع، ووضع خطة عمل يتبعها تشبيك مع المؤسسات التمويلية، ومرشدين ممن لديهم خبرات يمكن أن تفيد الريادي.

وقد قمنا بتصميم برامجنا بالتعاون مع جامعة هارفرد. وتتضمن مادة مهارات الجامعية تلقي ثلاث ساعات دراسية، يقوم مدربو مهارات بتطبيقها في بيئة صفيَّة مهيأة للتفاعل، من خلال طاولات دائرية، وأساليب تدريس الراشدين.

وفي كلِّ عام نقدِّم منحة لطالب، لكي يكمل دراسته في برنامج الماجستير في أمريكا. وقد أرسلنا ثلاثة شبّان وأرسلنا عشرين شابًا وشابّة من أربع محافظات (عمّان، الكرك، السلط، العقبة) إلى جامعة «شبر» المصنفة الأولى عالميًا في مجال الإدارة الدُّولية، مدة أربعة أشهر، ومن ثم قمنا باستضافة طلاب من الجامعة في الأردن، وعقد جلسات حوارية مع خريجي برنامج مهارات. وهناك ستة خريجين شاركوا في مسابقة خطة عمل في لندن، واثني عشر شابًا من برنامج مهارات، شاركوا في برنامج ريادة دولي عُقد في أبو ظبي. ولدينا برامج متخصصة لذوي الاحتياجات الخاصَّة، وقد دمجنا هذا البرنامج ببرامجنا العادية.

أة. لينا حداد/مبادرة جائزة الحسن للشباب

عرضت تاريخ انطلاق الجائزة منذ عام ١٩٨٤، وانبثاقها عن جائزة دولية للشباب، وأشادت باهتمام سمو الأمير الحسن بالشباب، وأهدافها المتمثلة في تطوير شخصية الشباب بما يعزّز:

- الاعتماد على النفس والانضباط الشخصي.
- التصميم والمثابرة.
- المبادرة والابتكار.
- المسؤولية والالتزام الجماعي.
- حب المغامرة.
- المهارات الحياتية والمهنية.
- اللياقة الشخصية كلٌّ وفق قدراته.

ثم عرضت مجموعة من الصور التي توثّق أنشطة الشباب في مناطق متعددة من العالم. وبينت مستويات الجائزة (البرونزية - الفضية - الذهبية) وكذلك برامجها المتوازنة (الخدمات/الرحلات الاستكشافية/النشاط الرياضي...)، وكيف أن هذه الجائزة تنمّي العمل التطوعي.

أ. عماد العضايلة/مبادرة رعاية المعاقين

في بداية حديثه طرح عدة تساؤلات منها: لماذا ننتظر من الحكومات أن تعطينا دورًا، أو القيام بأي نشاط مدني، أو أي مبادرة، ونضع الصعوبات قبل البدء بأي عمل؟ فالشباب قادرون على صنع هذا الدور بأنفسهم، واستغلال طاقاتهم، و خلق واقع مختلف.

وأضاف: انطلقت في مبادرتي من قرار ذاتي، بدافع إنساني من شعوري بآلام الآخرين، ثم بدافع اجتماعي يسعى لتوثيق الروابط وتنمية التعاون والشعور بالمسؤولية تجاه المجتمع.أما الدافع الديني فيتمثل في نيل رضوان الله وثوابه.

وأهداف مبادرتي هي توفير الفرصة للشباب المشاركين معي لصقل مهاراتهم وخبراتهم، وأخذ دور ريادي في المجتمع. وتقوم المبادرة على العمل مع مجموعة من الفتيات الصم التابعات لجمعية المعاقين في الكرك، فقد كان من الصعب على هؤلاء الفتيات العمل في المصانع أو المؤسسات، فقررنا عمل مشغل للحرف اليدوية. ولكنني واجهت صعوبة في التمويل،

فقررت توفير المورد المالي للمشغل بجهد ذاتي، فاستغليت والفتيات، حاويات النفايات وأوراق الأشجار المتساقطة في الغابات. ثم تطور العمل فحققنا مصدر دخل تم تقاسمه بين الفتيات والجمعية. وبعد سنتين أقمنا معارض واستطعنا تسويق المشغولات اليدوية التي أنجزتها الطالبات الصم. ثم أسسنا جمعية للعون الاجتماعي، وأملي أن أبني مركزًا لرعاية الأيتام، وقد استطعت الحصول على جزء من تمويل هذا المركز في هذا المؤتمر.

أة. أميرة حسين/تمكين المرأة

للمرأة دور في الثورات العربية، وقد استطعنا عبر إنشاء موقع على الفيس بوك إبراز هذا الدور بالمساواة مع الرجل، بهدف الضغط على السلطات التنفيذية، لتكون المرأة حاضرة عند كل القضايا التي تناقش ما يتعلق بالأسرة والمرأة والطفل. وكذلك إجبار الأحزاب السياسية على أن تكون المرأة ممثَّلة في قوائمها الحزبية.

أ. أحمد نواف/ مدير المبادرات في المجلس الأعلى للشباب

من خلال خبرتي في العمل مع الشباب ومن خلال موقعي لمست أن هناك دافعية للشباب لإنجاز مبادرات خلاقة، وتبين هذا من حجم المبادرات المقدَّمَة للمجلس الأعلى للشباب.

ومعظم المشاركين في طلب إنجاز هذه المبادرات كانوا ممن شاركوا في جائزة الحسن. فمن هنا على الشباب أن يعوا أهمية المشاركة عند إنجاز مبادراتهم.

أ. بشار غازي/دور الهاشميين في دعم القدس

أشار إلى أن ما قدّمه الهاشميون لدعم القدس في الفترة ١٩٥١- ١٩٩٤ هو ٥٠٠ مليون. وتتمثل مبادرته في عقد جلسات شعرية تصف القدس، وتسترجع القصائد التي قالها من زاروها، ومن هذه القصائد قصيدة «**للمجد عنوان**» التي ألقاها بشار.

وأشار إلى أن مبادرته جاءت من وحي خطابات الملك عبدالله الثاني، وتهدف إلى ربط العملية التعليمية بالعملية التنموية.

وبين أن هذه المبادرة تتم عبر ثلاث مراحل، هي:

- التكوين، وفيها يتم استقطاب الطلبة.
- تمكين الشباب المشاركين وصقل شخصياتهم.
- مرحلة التطبيق، من خلال اجتماعات الفرق الشبابية، لاستخلاص الأفكار منهم بحسب تخصصاتهم.

وأعقب هذه المبادرة انطلاق مبادرة أخرى تحت عنوان «**ابتسامة**» التي أطلقناها عام ٢٠٠٩، وقمنا بعدة زيارات لدور الأيتام، ودور المسنين، وتمكنا من توفير عدد من المنح الدراسية للطلبة، وبخاصة ذوو الاحتياجات الخاصة.

ثم تابعنا جهودنا بالتعاون مع صندوق الملك عبد الله لدمج طلبة المدارس بطلبة الجامعات من خلال برنامج تشجير البيئة.

مشارك/ مبادرة اليوم الوظيفي

قام الطلبة بعمل أنشطة لامنهجية تعود بالفائدة على زملائهم الطلبة في الجامعة. وانطلقت المبادرة بدافع وإلهام من المشاركة في المؤتمر الشبابي الخامس، وبخاصة محور: فرص العمل والتمكين المجتمعي.

وجاءت فكرة المبادرة من الحاجة الماسة لنا ولزملائنا الطلبة في الجامعة إلى مهارات صقل الشخصية ورفع المستوى التعليمي، ومن حاجة الطلبة الخريجين إلى فرص عمل لتنمية مهاراتهم واكتساب معرفة جديدة لتحقيق طموحاتهم، والارتقاء في السُّلَّم الوظيفي وتحقيق النجاح والتميز وذلك عن طريق تأسيس نواة لتوظيف الطلبة الجامعيين الخريجين ومَن هم على مقاعد الدراسة، وتسليح الطلبة بالمهارات اللازمة لسوق العمل، من خلال مبادرتنا المسماة(أمل في العمل).

وتم تنظيم عدة اجتماعات تم فيها تحديد الرؤية والرسالة والأهداف، وتحديد فرق العمل ووضع مخطط زمني للعمل، ثم في الاجتماع الثاني تم تنظيم مشاركة ميدانية

لحضور اليوم الوظيفي الخاص بشركة «أخطبوط» في مدينة الحسين للشباب. وفي الاجتماع الثالث تم تحديد الشركات ومخاطبتها، وذلك بمساعدة عمادة شؤون الطلبة.

أ. عبد الرحمن الزغول/ مبادرة البيئة

جاءت مبادرتي من وحي وجود مشكلات بيئية في الأردن، ومنها الذهاب بالدراجة الهوائية إلى الجامعة باستخدام طريق القطار السريع المتوقفة.

وهناك مبادرة أخرى تتمثل في توفير خزان مياه بجانب الأشجار في الجامعة، حيث تسكب فيه المياه الزائدة عن استخدامات الشرب لسقاية الأشجار، وتوفير سلة مهملات مجاورة للخزان لرمي العبوات الفارغة فيها.

المائدة المستديرة

ترأس هذه الجلسة **أ.د. إبراهيم بدران**/ الأردن
وشارك فيها كلٌّ من:
د. أحمد عاشور/ السعودية
دة. شهناز أبو تايه/ الأردن
أ. عز الدين المولى/ تونس
د. مسعد عويس/ مصر
د. نبيل عبد الفتاح/ مصر

إضافة إلى مقرّرتي الجلسة **دة. نادية سعد الدين**، و **دة. جودي البطاينة**/ الأردن.

قدَّم مقررو فرق العمل لجلسات مناقشة المحاور الرئيسية للمؤتمر وحلقات البحث الخاصة خلاصات عن أعمال الفرق والتوصيات التي خرج بها الشباب المشاركون، والتي أكدت في مجملها أن الحراك الشبابيّ العربي جدير بأن يؤخذ بأبعاده كافة، لما يكتنزه من رؤى وأفكار تغني النهوض والتجديد في هذه المرحلة التاريخية الدقيقة التي تمرّ بها المجتمعات العربية.

وتناول المتحدثون في هذه الجلسة آفاقاً مختلفة مما رسمته مناقشات المؤتمر حول مستقبل العمل الشبابيّ العربي ضمن الحراك الاجتماعي، والتقدم في مضمار الحقوق والحريات والتضامن الاجتماعي، والتماسك الأهلي الذي يضمن فاعلية ومشاركة جميع الشرائح على أسس من العدالة والديمقراطية ومقومات المجتمع المدني.

وفي هذا السياق قدم **د. نبيل عبد الفتاح**، في هذه الجلسة، عرضاً حول وثائق الأزهر المتعلقة بمستقبل الدولة المدنية في مصر. وقدم د. **مسعد عويس** مشروعاً مقترحاً لإنشاء مرصد علمي للحراك الشبابيّ العربي. كما أعلن **د. أحمد عاشور** عن نيته التبرع لإنشاء جائزة للإبداعات الشبابية من خلال المنتدى، وخاصة في مجالي الدراسات والمشروعات، تهدف إلى تحسين أوضاع الشباب العربي في أقطارهم كافة.

واستكمالاً لموضوعات البحث والنقاش في المؤتمر، فقد أخذ الجانب المتعلق بمناقشة مسودة «**الميثاق الاجتماعي العربي**» حيزاً واسعاً من مشاركات الحاضرين في هذه الجلسة بمن فيهم الشباب.

الباب الخامس

مناقشـــــة
مسوّدة «الميثاق الاجتماعيّ العربيّ»
ووثائق الأزهر بشأن مستقبل الدولة المدنيّة في مصر

حول مسوّدة
«الميثاق الاجتماعي العربي»

تقديم

د. الصادق الفقيه*

السلام عليكم جميعًا، وتحية خاصَّة لصاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال رئيس منتدى الفكر العربيّ وراعيه، على هذه الكلمات الشارحة للهدف،وما يدور حولنا وبيننا من قضايا.

أصحاب الدَّولة.. أصحاب المعالي والسعادة... السيدات والسادة

أوجه الشكر للشباب الَّذين أتحفنونا بالخبرات وأعانونا على فهم الكثير مما نجهله من قضاياهم، فقد دعوناهم لهذا اللقاء حتى يصلونا بالحاضر الَّذي يعيشونه. فهم معنا في هذه الندوة الفكرية الَّتي سنعمل فيها على استكمال القضايا ذات الصلة بالميثاق الَّذي سيتم إطلاقه للجميع فيما بعد.

هذا الميثاق بدأ فكرة -كما تحدث وتفضل سمو الأمير الحسن- وعمل عليه كثيرون، فقد ابتدأ العمل عليه الدكتور عبد الحسين شعبان، والدكتور جواد العناني، وكان على رأس المنتدى حينها الدكتور فايز خصاونة، الَّذي ما يزال يتابع بحرص كبير تفاصيل هذا الأمر الهام، وقد أرسلنا له كل الملاحظات، لأننا أردنا لهذا الميثاق أن يكون كاملاً. وقد وردتنا ملاحظات كثيرة جدًا من أعضاء المنتدى ومن غير أعضاء المنتدى، وتطوعت

---

* الأمين العام لمنتدى الفكر العربيّ.

جهات بإرسال ما يشبه الدراسة الكاملة حول هذا الميثاق. وبمراجعة ما كتب وما سيناقش ومع ما يُلاحظه الجالسون نريده أن سيكون كاملاً إن شاء الله، وقد اتكأ هذا الميثاق على إرث طويل من التجارب الإنسانية، وتجاربنا العربيّة وتجارب العالم من حولنا. لم ندَّعِ أننا نأتي بشيء جديد، وإنما راجعنا في هذا الميثاق كل المواثيق الَّتي صدرت قبله؛ القطرية منها بدءًا من الميثاق الوطني الأردني، وميثاق مجلس التعاون الخليجي، وميثاق مجلس الاتحاد المغاربي، وكذلك ميثاق الجامعة العربيّة، وميثاق المشروع النهضوي العربيّ، ومواثيق الأمم المتحدة المختلفة، وآخر ما راجعناه واستفدنا منه الوثائق القيمة الَّتي أصدرها الأزهر الشريف لأنها خرجت من مخاض الثورة المصرية، وجاءت لتنظم مجتمع ما بعد الثورة المصرية، فيما يتعلق بالحريات الأساسيّة، والدَّولة الدُّستورية، والقانونية والمدنية، وقضايا المرأة، وكل القضايا المثارة في الشارع العربيّ الآن.

وارتأينا أن ندعو من يحدثنا عن هذه الوثائق الَّتي أصدرها الأزهر، وقد ذكرنا لشيخ الأزهر -عندما زرناه- أن هذه الوثائق ينبغي أن لا تكون مصرية فحسب، لأن القيم الَّتي تتضمنها هي قيم عامة، وعهدُنا أن الأزهر مؤسسة فوق مصرية، تمثل جميع الأطياف في العالم الإسلامي والعالم العربيّ خاصَّة. لهذا رأينا أن تكون الجلسة الأولى حول مواثيق الأزهر، وقد دعونا الأزهر الشريف، ولكن لظروف مقدرة لم يحضر الدكتور محمود عزب مستشار شيخ الأزهر والإمام الأكبر، غير أن معنا الدكتور نبيل عبد الفتاح من مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، وهو رئيس مركز الدراسات الاجتماعيَّة في الأهرام، وقد كانت له مشاركة فاعلة في صياغة هذه المواثيق، وسيحدثنا عن هذه الوثائق الهامة.

نحن مدعوون للنظر فيما أرسلناه إليكم من نص نعتبره غير مبرَّأ من الأخطاء في اللغة، وفي الصياغة، وغيرها من الأخطاء، ونحن نعلم أن فيه ما ينبغي أن يُصحَّح، ويُعدَّل، ولهذا ندعوكم أن تعينوننا في أن نخرج بوثيقة لا يأتيها الشك، ولا يُنتقص منها حرف، أو حق.

عرض مسوّدة «الميثاق الاجتماعيّ العربيّ»

أ.د. فايز خصاونة*

الميثاق لم يأتِ من فراغ، ففي بدايات عام ٢٠١١ كان المنتدى يخطط لعقد ندوة تحت عنوان «**المشروع النهضوي العربيّ**»، وكانت الأحداث في تونس تقريبًا قد انتهت، والأحداث في مصر بدأت وتأزمت، فأجَّلنا موضوع «المشروع النهضوي العربيّ»، لأننا لم نستطع أن نعقده في عمّان أو في القاهرة، ثم قام المنتدى بتحضير بيان وأصدره في ٢٠١١/٣/٢١، وأرسلنا البيان -الَّذي وصف الأحداث وقدّم قراءة مرحلية للمنتدى فيها - إلى جميع الأعضاء بالبريد العادي وبالبريد الإلكتروني وبكل الوسائل المتوفرة لدينا، وطلبنا منهم أن يعطونا تغذية راجعة، ولكن التغذية الراجعة كانت شحيحة جدًا. ثم ما لبثت الأحداث أن تفاقمت، وشعرنا أنَّ ثمة حاجة حقيقية لمخاطبة الهمّ العربيّ بشكل جذري وموسَّع، في معزل عن الخصوصيات القطرية للخروج بنموذج من المواثيق الَّتي يمكن أن تتواءم مع مختلف الأنظمة العربيّة، سواء أكانت ملَكية أم جمهورية، لأنها يجب أن تخاطب المبادئ الأساسيّة الَّتي تعني كل من يطالب بالإصلاح.

والملاحظ أن من طالبوا بالإصلاح ربما كانوا يطالبون بإصلاح النّظام، لكن المطالبة بإسقاط النّظام قد تلاشى. ومن هذا المنطلق، وبرؤية سموّ الأمير الحسن الثاقبة، ارتأى أن يكون لدينا ميثاق اجتماعي عربي يهتم بالشأن العربيّ، وأن يكون هذا الميثاق مبنيًا على مجموعة من المواثيق الَّتي سبق وذكرها سمو الأمير، ومنها: ميثاق الجامعة العربيّة، وميثاق مجلس التعاون الخليجي، وميثاق الاتحاد المغاربي. والميثاق الوطني الأردني، وغيرها. وكُلِّف في حينه الدكتور جواد العناني والدكتور عبد الحسين شعبان بكتابة المسودة الأولى، وقاموا بذلك مشكورين، فقدموا القراءة الأولى في شهر ٢٠١١/٧. وحصلت عليها مداخلات متعدّدة، انتهت أخيرًا بما سُمِّي بالقراءة الثالثة، الَّتي وُزِّعت عليكم، فجاءنا عليها مداخلات بعضها كانت في الشكل وبعضها الآخر في

* الأمين العام السابق لمنتدى الفكر العربي، ومستشار سموّ الأمير الحسن بن طلال.

المضمون، وقد حاولنا أن نأخذ هذه المداخلات كلها ضمن الوقت الزمني الَّذي يسمح بأن نوزِّع القراءة الأخيرة، الَّتي أصبح اسمها القراءة الرابعة. واعتقد أننا توقفنا عن إدخال المداخلات الَّتي وصلتنا بعد التاريخ الَّذي اعتمدت فيه القراءة الرابعة وكالآتي:

أولاً: الميثاق بين أيديكم يحتوي على مقدمة تحاول وصف الهم العربيّ بعامة، ولن أقرأها لأنني لن أضيف شيئًا لما تعرفونه أصلاً، وربما نختلف على بعض الصيغ وبعض المفردات، ونتمنى منكم تزويدنا بكل ما ترونه مناسبًا حتى تكتمل الصياغة، وبعد الدِّيباجة والمقدِّمة هناك أسس وضعت لتستند عليها المطالب الَّتي يفضي إليها هذا الميثاق ومنها عدم تعارضه مع المواثيق الأخرى.

ثانيًا: تتعلَّق الفقرة الثانية بتطوير الاقتصاديات العربيّة وتصنيعها، بهدف الوصول للسِّلم الاجتماعي والعدالة والمساواة بين مختلف مكوِّنات المجتمع، وسيادة مفهوم المواطنة المتكافئة ومفهوم التعدّديَّة. بما يضمن اجتثاث دواعي الفتنة الطائفية والعرقية الَّتي تهدد مستقبل الأمة بفُرقتها وتقسيمها كما يعمل على ذلك المشروع الصهيوني ومشاريع خبيثة أخرى. وبالتالي فالميثاق العربيّ المنشود يجب أن يجري على النصوص الَّتي تعترف بوجود الهويات العامة والهويات الفرعية، على حد سواء، وتقر بالتنوع الثقافي ومبدأ العيش المشترك والاعتماد المتبادَل نهجًا وسلوكًا علىً أساس المواطنة المتكاملة، وتقرُّ بالمحاصصة بالعمل السّياسيّ والاقتصادي والاجتماعي مهما كانت القوى ودوافعها.

ثالثًا: إقرار التفاوت بين الدُّول العربيّة ما بين بعضها بعضًا من حيث الظروف والتاريخ والتكوين وأنظمة الحكم والثورات والإمكانات. ولكن مع ضرورة الإقرار بهذا التفاوت فإن الميثاق يدعو إلى اعتماد الأسس المشتركة الَّتي تجسِّد هويتنا الجامعة في بناء مجتمعات المساواة والحرية والعدالة، وهذا التفاوت بين الأقطار العربيّة، يجب أن لا يمنع الأمة من بناء هويتها الجامعة، بل بناء كتلة تتعاطى مع القضايا العالمية بتنسيق مشترك، يثيرها أمام العالم على أنها كتلة منيعة متوافقة تسعى إلى تبوّء المكانة الَّتي تليق بها، مقارنة مع الكتل الدُّولية الَّتي نراها تعمل على الساحة الدُّولية.

رابعًا: إن البعد الاجتماعي هو أكثر التبعات في المشروع الحضاري العربيّ أهمّيَّة، ولذلك سُميّ بمشروع، هذا المشروع هو الميثاق العربيّ الاجتماعي، فهو يأخذ بعين الاعتبار قضايا المرأة والشّباب والمجتمع المدني والتنوع الإثني والديني، والمساواة بين جميع الجهات والقضايا، وإحقاق الكرامة الإنسانية والعدالة، والتصدي لمشكلات الفساد والبطالة والفقر والتهميش.

خامسًا: إن التعليم واكتساب المعارف العلمية والتكنولوجيا، وإدراك التداخل بين المكونات المعرفة الإنسانية هي حجر الزاوية في بناء المشروع النهضويّ العربيّ، وهي حجر الأساس لتمكين الأمة من تكوين رأس المال البشري الكفء المنتج، القادر على إدارة واستثمار ثرواته بسيادة مبنية على التعاون، على أساس النِّديَّة وليس على أساس التبعيَّة الَّتي تعاني منها الأمة حاليًا، بسبب الفجوة العلمية والتكنولوجية، وفي ضوء هذه الأسس أو هذه المرتكزات، فإن الميثاق يطرح ما يلي:

أ- إن الهدف الجوهري لهذا الميثاق هو الاتفاق على الأسس الَّتي يجب أن تُبنى عليها الدَّولة العربيّة الحديثة، سواء أكانت ملكية أم جمهورية، وأن أول هذه الأسس هو اعتراف أن الشعب هو مصدر السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وأن الطريقة المثلى الَّتي تمكّن الشعب من ممارسة سلطاته تكمن في انتخابات حرَّة نزيهة يختار الشعب من خلالها ممثليه وفق تمثيل عادل، يستند إلى المواطنة ويرفض المحاصصة على أسس طائفية أو مذهبية أو عرقية أو جنسوية أو غيرها، لتكون المجالس النيابية المنتخبة أساسًا لتشكيل الحكومات واستبدالها في إطار التداول السلمي للسلطة التنفيذية. وتلاحظون في هذه الصياغة أنها قيدت بشكل خاص لتكون موائِمة للأنظمة الملكية والجمهورية.

ب- أن الدَّولة العربيّة الحديثة ينبغي أن تكون في الأساس دولة القانون والمؤسسات، وأن تصاغ القوانين الناظمة للحياة على قيم الحرية والمساواة والمشاركة والعدل والتعدُّديَّة ومحاربة الاستبداد والظلم والفقر، ورفض أي شكلٍ من أشكال التمييز والتهميش، وتمكين استقلالية القضاء ونزاهته والحفاظ عليه ملجأً للناس، يحصلون من خلاله على حقوقهم ويضعون حدًّا للاعتداء عليه، وتوفير الظروف المناسبة للعيش الكريم، وخصوصًا بتأمين ودعم أسسه وضمان الحقوق وتحديد الواجبات، ولاسيما حقوق الأفراد وحرياتهم الدينية والسّياسيّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والثقافية، والحق في تكافؤ فرص العمل، والحق في التعليم، والحق في الرعاية الصحية، والحق في التقاعد الكريم والضمان الاجتماعي، وواجب الدفاع عن الأمة، وحقوق وواجبات الدفاع عن أراضيها وثقافتها وثرواتها وكرامتها، ومصادر تشريعاتها الأساسيّة الَّتي تأتي على رأسها الشريعة الإسلامية.

ج- يؤكد الميثاق أن الرؤيا الاستراتيجية المشتركة للتعليم في الوطن العربيّ يجب أن تهدف إلى إعداد الشّباب لبناء المستقبل وخلق مواطن مستوعب لقيم حضارته العربيّة الإسلامية، المحصن بمبادئ المواطنة الصالحة واحترام حقوق الآخرين، المنتج القادر

على التعامل مع تحديات العصر بشكل خلاق وبناء، والمستُعدُّ لتقديم الصالح العام في سعيه لتحقيق صالحه الخاص، والمدافع عن حرية الرأي والفكر فعلاً وقولاً.

د- كما يؤكد الميثاق أن الأمة أولى بقدرات ومواهب المتميزين من علمائها ومفكريها وباحثيها وأصحاب الريادة في الصناعة والتجارة فيها، ويدعو إلى تهيئة البيئة الإبداعية لهم الَّتي تعطيهم حرية البحث والتفكير والعمل، وتوفير الحوافز والعوائد المادية لهم الَّتي تحول دون هجرتهم.

كما يؤكد الميثاق تقوية الروابط بين الوطن والجاليات العربيّة المتعدّدة واعتبارها رصيدًا لها، والإفادة مما اكتسبته من خبرات، وما تتمتع به من قدرات في التأثير على المجتمعات الَّتي تعيش فيها.

هـ- يؤكد الميثاق اعتماد منهجية واضحة تصل المرأة عبرها إلى نيل حقوقها الكاملة، وذلك بتصويب جميع التشريعات المميزة ضدها، والتصدي إلى كل الممارسات الَّتي تنتقص من حقوقها وإنسانيتها، على أساس أنها شريك كامل، له الأهلية والأحقية مع الرجل لبناء المستقبل العربيّ، أقطارًا وأمة، وبما ينسجم مع الشرائع السماوية والمواثيق الدُّولية.

ز- يؤكد الميثاق رفض أي تمييز أو اضطهاد أو ظلم يلحق بأي فئة أو دين أو طائفة أو جماعة، ويعتبر التنوع الثقافي إثراءً للثقافة المجتمعية، ويؤكد الميثاق أيضًا ضرورة اعتماد سياسة صريحة لإزالة أسباب هجرة وتهجير أتباع بعض الأديان والطوائف والإثنيات خارج الوطن العربيّ.

ح- يؤكد الميثاق أن لمراكز الدراسات والبحوث الوطنيَّة المنزَّهة عن التبعية الأجنبية دورًا مساندًا للحكومات في صنع السياسات ووضع الاستراتيجيات، سواء أكانت هذه المراكز حكومية أم تخص مؤسسات المجتمع المدني، وأن الدَّولة العربيّة الجديدة تشجع على قيام مثل هذه المراكز، وتشجع على تفاعلها ما بين الأقطار العربيّة ومع المراكز المناظرة لها في الدُّول الأخرى على أسس النِّديَّة، ونضع خطوطًا تحت كلمة الندية مرة أخرى، بحيث تتمكن هذه المراكز من القيام بمهامها بحرية تامة، وتقدم للأمة قاعدة شعبية واسعة وبمصداقية عالية، لمناقشة السياسات وآثارها قبل إقرارها، وتزويد صانعي القرار بما يلزم من معلومات وتحاليل وقراءات، وبتتابع مع مراكز الدراسات والبحوث

الَّتي تعمل في الوطن العربيّ من أصول أجنبية،أو من تمويل أجنبي، فعليها أن تخضع لشفافية كاملة تتيح رصدها ومساءلتها.

ط- يؤكد الميثاق ضرورة إحياء مؤسسات التكافل والتلاحم الاجتماعي داخل كل قطر عربي وعبر الوطن العربيّ، وبخاصَّة إنشاء الصندوق العربيّ للزكاة، وتمكين مؤسسات الوقف لممارسة دورها الاقتصادي والاجتماعي، وإنشاء صندوق الحج العربيّ من التجارب الناجحة في هذه المجالات للدول الإسلامية غير العربيّة، والأمثلة على ذلك موجودة. وفي نفس السياق، يؤكد الميثاق ضرورة الإفادة من الصيرفة الإسلامية وغيرها من الأنشطة، كالتأمين الإسلامي والاستثمار الإسلامي، وذلك لتأسيس نظم صيرفة إسلامية تكون منسجمة مع متطلبات العصر.

ي- يدعو الميثاق سائر الدُّول العربيّة لإقامة بنك للتنمية العربيّة، يهدف إلى استثمار ثرواته في تنمية الأمة، بمشروعات عابرة للأقطار، تعود على الأمة بالنفع المتبادل بدلاً من انجذاب الاستثمارات العربيّة إلى البنوك الأجنبية، وتنمية الاقتصاديات الأجنبية.

ك- يؤكد الميثاق أن التحديات الَّتي تواجه الدُّول في الوطن العربيّ في مجال الموارد المائية والطاقة والبيئة والغذاء، هي أصلاً تحديات عابرة للحدود، يصعب التعامل معها بانفراد أو باتفاقات، مما يفرض حلولاً تعتمد على العمل العربيّ المشترك، من خلال مؤسسات مشتركة هدفها التنمية العربيّة. وفي هذا الإطار فإن تقوية مؤسسات العمل العربيّ المشترك واضطلاعها بدور أكثر فاعلية ونفاذًا في المجالات الاقتصاديَّة والثقافية والإنسانية، باتت ضرورة ملحة من أجل محاربة الفقر والبطالة والتخلف، ومن أجل دعم مستقبل الأمة ومكانتها، وعليه فإن الميثاق يدعو الدُّول العربيّة إلى إتاحة التبادل التجاري والخدمي، وتبادل القوى العاملة والاستثمارات، وإنشاء المشروعات التنموية المشتركة العابرة للحدود، لخلق فرص العمل، والاستغناء عن اليد العاملة غير العربيّة، وتحقيق بيئات استثمارية جاذبة لرؤوس الأموال العربيّة وغير العربيّة.

ل- يؤكد الميثاق ضرورة تضافر الجهود للدفاع عن اللغة العربيّة، عن هوية الأمة الثقافية، وتحقيق قيمتها بكل الوسائل، وذلك بالتَّفاعل مع مؤسسات الفكر العالمية والمشاركة الفاعلة في المنظمات الدُّولية غير الحكومية، وشرح قيم الحضارة الإسلامية في مجالات السعي الاجتماعي الإنساني، وإيلاء تلك القيم مع السلوكيات المؤطَرة في مجتمعاتنا، وذلك ضمن منهجية تخدم أهداف الأمة، وتنظم هذه المساعي ضمن أطر وأطراف واضحة، تشترك فيها المؤسسات الحكومية مع مؤسسات المجتمع المعرفي العربيّ.

م- وبما أن العولمة قد خلقت مدخلاً واقعيًا لا تستطيع الأمة تجاهله، فإن الميثاق يحدد الأسس الَّتي تقبلها الدُّول العربيّة لتنظيم العلاقات الدُّولية، بما يحول دون الهيمنة واستلاب الحقوق ومصادرة الثروات الطبيعية والطاقات الإنسانية، وبما يدعو إلى علاقات متكاملة وعادلة بين الدُّول والتكتلات الدُّولية، بما يخدم مصالح كافّة الأطراف ويؤدي إلى سلام مستدام ودائم بين الأمم، وفي السياق نفسه فإن الميثاق يدعو إلى وضع استراتيجية بعيدة المدى تعتمد الخطوط العريضة لتطوير الجامعة العربيّة إلى اتحاد على شاكلة الاتحاد الأوروبي، والاستفادة من تجربة الاتحاد الأوروبي في كل المجالات، بما فيها السّياسيّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة، وتطوير الموارد البشرية.

ن- وأخيرًا، إن المبادئ الَّتي بُني عليها هذا الميثاق تشتمل على أسس عامة على شكل مدونة دستورية، تحدد الأسس المشتركة والمبادئ الأساسيّة الَّتي يجب أن تشتمل عليها كل الدساتير في الوطن العربيّ، دون إجحاف بالخصوصية القطرية والفوارق بين الأقطار. ويؤمل أن يشكل هذا الميثاق قاعدة من القواعد الَّتي تصاغ حولها جميع الدساتير العربيّة وتعديلاتها وتحديثاتها.

وفي الختام فإن تحقيق هذا الميثاق مرهون بمدى تعاون واشتراك قوى الأمة الحية وكفاءتها الثقافية والفكرية والعلمية، ودرجة قناعة الفاعلين على الساحات السّياسيّة والمدنية والدينية والثقافية والاجتماعيَّة والإعلامية، الأمر الَّذي يحتاج إلى حوارات جادة ومسؤولة لتكوين تصورات مشتركة في إطار التوافق الاستراتيجي طويل الأمد، وضمن كتلة تاريخية مؤمنة بذلك، ومستعدة للعمل بكل تفانٍ من أجل الوصول إلى الأهداف النبيلة الَّتي تضمَّنها هذا الميثاق.

الحوار لم يعد اختيارًا فحسب، بقدر ما أصبح اضطرارًا وواجبًا، الأمر الَّذي تحتاج إليه مجتمعاتنا لكي تضع خطواتها على الطريق الصحيح، وبقدر ما يصبح الحوار سلميًّا، وينبذ العنف ويصبح التسامح واقعًا للمستقبل، يكون واعدًا، وتشجيع الحوار في الجامعات ومواقع العمل ودور العلم والمحافل الثقافية والمنتديات الاجتماعيَّة ومؤسسات المجتمع المدني، والجمعيات الأهلية، ودور العبادة وفي كل مرافق الحياة، والعمل، سيكون الطريق أكثر ضمانًا لحياة حرة كريمة، وتلاحظون من ذلك أننا لم نذكر الشارع كأحد مواقع الحوار.

وثائق الأزهر بشأن مستقبل الدولة المدنيّة في مصر

د. نبيل عبد الفتاح*

أبناؤنا من طلائع الشّباب والشابات مفعمون بالحرية وبالكبرياء، ويتطلعون إلى عالم عربي تسود فيه الحريات الأساسيّة.

من موقع المشاركة في الحوار والصياغة للوثائق الثلاث فأنا على استعداد تام للحديث عنها جميعًا، وهناك وثيقة رابعة تتعلق بحقوق المرأة وما يدور حولها من جدل فكري وفقهي. نحن أمام ثلاث وثائق منشورة؛ الوثيقة الأم الأساسيّة الَّتي سأتحدث عنها، وهناك الوثائق الأخرى المتفرعة منها. فالوثيقة الثانية تتعلق بدعم الثورات العربيّة والحق في مقاومة الحاكم المستبد في مواجهة بعض الفقه السلفي السائد حول ولاية المتغلِّب السني، وكذلك أيضًا وثيقة ثالثة بالغة الأهمّيَّة حول الحريّات الأساسيّة تتَّصل بترشيد ممارسة الجماعات السّياسيّة المصرية المتصارعة الآن على الساحة السّياسيّة المصرية. وهذه الوثائق في بنياتها وصيغتها ومصطلحاتها وأبعادها المفاهيمية هي استمرارية للتاريخ الممتد منذ بناء الدَّولة القومية الحديثة؛ إذ تبنت الطلائع المثقفة استراتيجية الاستعارة الثقافية والعلمية والقانونية وتوطين الأفكار وأقلمتها في إطار البنية المفهومية والإصلاحية.

ومن هنا قد نجد خلافًا، بغض النظر عن موقف الَّتيارات الإسلامية السّياسيّة فيما يختص بموضوع الشريعة الإسلامية أو نظام الشريعة كما نسميه، بأن غالبية التشريعات القانونية الغربية هي الَّتي تمت استعارتها وأقلمتها توطينها وتطبيقها في الواقع المصري، ومنذ ذلك الوقت حتى هذه اللحظة ونحن نعيد صياغتها انطلاقًا من تاريخ بلاغة الفقه العربيّ. ومن ثم قام القضاء المصري بتطبيقها ومزجها بممارسته

* مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية/مصر.

القضائية، الأمر الَّذي أنتج فقهًا مصريًا وعربيًا وإسلاميًا مكتمل الملامح، حتى أصبحت مساحات الخلاف ضيقة جدًا في هذه المنظومات الَّتي صارت جزءًا لا يتجزأ من ثقافتنا. وسوف أشير سريعًا إلى أن الوثيقة الأم وغيرها من الوثائق هي الَّتي ترسم مجموعة من العوامل والأزمات الَّتي ترتَّبت على الانتفاضة الثورية في ٢٥ يناير ٢٠١٢ وما بعده، والَّتي أدت إلى تغيير في تركيبة بعض الأطراف السّياسيّة الحاكمة في مصر، وأنتجت موجات من التدافع السّياسيّ والصراع على المجال العام، والسعي للتأثير والسيطرة على الشارع السّياسيّ المترع بالحيويَّة الاجتماعيَّة والدينية، بالإضافة إلى انفتاح السوق السّياسيّ. وسأستخدم مفهوم السوق الديني بالمعنى السائد في علم الاجتماع الفرنسي.

لقد دخلت قواعد سياسيَّة جديدة، بعضها كان محجوبًا عنه الشرعية القانونية والسّياسيّة، وبعضها الآخر كان جزءًا من تركيبة النّظام، وممثلاً في البرلمان والنقابات المهنية لجماعة الإخوان المسلمين، وآخرون كانوا خارج لعبة التمثيل. اعتقد أيضًا أن بروز القوة الجديدة الثورية الجديدة «الثورية» قد جعلها من القوى الفاعلة في التمكين والحشد للاحتجاج على النّظام السّياسيّ السابق للرئيس حسني مبارك، وجَّهنا ذلك، وثمة خطاب نقدي قدمه بعض مثقفون ومفكرون وباحثون من جيل السبعينيات، متمردون على النّظام المتسلط ضد النّظام أسس في ٢٤ يوليو عام ١٩٥٢، وكان هؤلاء في مقدمة الَّذين قادوا الانتفاضة الثورية المصرية، بصرف النظر عن الإعاقات الَّتي ألمَّت بها. وقد أدَّت البيئة السّياسيّة والحادة والعنيفة بعد ١١ فبراير من عام ٢٠١١، إلى حالة من عدم الاستقرار في أجهزة الدَّولة والمؤسسات السّياسيّة بعد سيطرة المجلس الأعلى للقوات المسلحة على السلطة في ظل فراغات أمنية واسعة، واتساع الجريمة والعنف، بالإضافة إلى بروز أشكال من العنف السّياسيّ والديني من بعض المجموعات السلفية، واعتداء بعضهم على بعض المواطنين بدعوى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

فما هي الدوافع والأسباب الَّتي أدت إلى الائتلاف بين بعض كبار المثقفين المصريين وبعض مشايخ الأزهر الأجلاء، وأنتجت الوثائق الثلاث؟

أولاً: بروز تحدي القوى السلفية ومحاولة التأثير في الوضعية الأزهرية في كل مدلولاتها الحوارية، فحاول المجلس العسكري إقامة الحد الأدنى من التوافق السّياسيّ بين كافّة الفاعلين السّياسيّين، بوضع خريطة الطريق للانتقال إلى مرحلة الأولى. ولا يخفى تخوّف الأقباط نتيجة الأخطاء في الخطاب السّياسيّ والديني الَّذي تبنَّته بعض

أطراف الحركة الإسلامية السّياسيّة والحركة السَّلفية. فوضع الأقباط في المجتمع المصري من ضمن أسباب التوافقات الَّتي تمت بين المجلس العسكري وجماعة الإخوان المسلمين وفق الشائع إعلاميًا في هذا الصدد، واستخدم المجلس العسكري السلفيين في احتواء بعض المشكلات الطائفية لكن هذا الأمر انتهى إلى الفشل، بسبب تكرار عمليات العنف والتأويل الديني الخاطىء، ولهذا شكّل العنف في الخطاب السلفي الوعظي تحدِّيًا للإرث التاريخي للأزهر الشريف. فالمعركة السّياسيّة الَّتي تمت حول الاستفتاء الَّذي تم في مارس ٢٠١١، والَّذي دار حول تعديل جزء من بعض نصوص الدُّستور ١٩٧١ وفق ما هو مستقر في التقاليد والمبادئ الدُّستورية سواء في الفقه المصري، والفقه العربيّ الدُّستوري وكذلك في الفقه المقارن، قد انتهت إلى الفشل الذريع، فأدى ذلك إلى نتائج بالغة الخطورة على أسس التكامل والاندماج القومي المصري، الَّذي أُسس حول الحركة الوطنيَّة الدُّستورية الحديثة حول ثورة ١٩ أو بعد وضع دستور عام ١٩٢٣.

وكذلك، فإن بروز بعض الخطابات الدينية والخلاف بين جماعة الإخوان المسلمين والمجلس العسكري، أدى إلى تجدُّد الخوف لدى بعض القوى المدنية من الأحزاب السياسيَّة والثورية الشابة، ولدى الأقباط والفئات الوسطى، ومصدر الخوف والانقسامات حول طبيعة الدَّولة، والحقوق الدُّستورية والقانونية، والحريات الشخصية والعامة، والخشية من القيود الَّتي يمكن أن تضفيها القوى الإسلامية على الحقوق الدُّستورية الأساسيّة، فقد أدت هذه الانقسامات إلى بروز أشكال من التبعية السّياسيّة على أساس الانتماء الديني والمذهبي، وهو ما أدى إلى تكثيف وتصعيد المخاوف السّياسيّة والاجتماعيَّة الثقافية؛ لا بل والدينية في ظل وضعية صراعية وانقسامية في المجتمع المصري.

لعل هذه الأسباب هي ما دفعت الأخ الكبير الإمام الأكبر الأستاذ الأمام أحمد الطيب وبعض المثقفين إلى الدعوة إلى هذا اللقاء. وأذكر في هذا الصدد أننا فاتحنا في الأمر صديقي الكاتب والروائي الكبير الأستاذ جمال الغيطاني بأننا في حاجة إلى الالتقاء، وأن هناك توجهًا من فضيلة الأستاذ الإمام بضرورة الجلوس مع بعض كبار مشايخ الأزهر الإجلاء، لنرى ما هي الإمكانات المتاحة لتحقيق رؤية للخروج من المأزق الانقسامي المصري. واجتمعنا ولم يكن ثمة توافق على نتائج الحوار. كان الهدف الرئيس خلق قوى توافقية نسبيًا، تستطيع أن تتوصل إلى مجموعة من المبادئ العامة. وكانت مشاركة الناقد الكبير الأستاذ صلاح فصل مميزة في هذه المشاورات، فهو الَّذي صاغ

للأمانة الصياغات الأولى والنهائية لكل الوثائق على اختلافها بما فيها مشروع الوثيقة الرابعة، وهي نتاج وثيقة أعدها الدكتور كمال إمام، وآخرون، شكّلت المكونات الأساسيّة الَّتي تنهض عليها بنية أي وثيقة من هذه الوثائق الثلاث، الَّتي انعقدت حولها مجموعة من الحوارات.

الوثيقة: القراءات والدلالات والمبادئ الرئيسية

تمت دعوة عدد محدود من الشخصيات العامة وبعض كبار مشايخنا وأستاذتنا البارزين،إلى الجلسات الحوارية، لمناقشة القضايا الرئيسة المتعلقة بالمصطلحات والمفاهيم الأساسيّة، سواء على الصعيد السّياسيّ أو الاجتماعي أو الفلسفي أو الشرعي. وكان آخرون يطرحون بعض الآراء المهمّة في البيان. وتم الحوار دون تصور مسبق، وتناولوا المشكلات السّياسيّة والدينية وبعض الأوضاع السائدة في المجتمع، والدور المتشدد والاتكالي لبعض الإخوة السلفيين على الساحة الاجتماعيَّة والسّياسيّة. وثمة اقتراح قدمه الدكتور صلاح فضل، واقترحتُ وجهة نظر تتمثل في ضرورة استصحاب الحالة التاريخية الَّتي صدرت فيها الوثيقة،، وذكرتُ في هذا الصدد البيانات الفلسفية الَّتي صدرت في بعض اللحظات التاريخية، منها ما أصدرته الحركة السريالية الفرنسية، وبعض البيانات الَّتي أصدرها سيمون وسارتر وبولفيار وصحبهم.

القضايا الأساسيّة الَّتي تم تداولها في الجلسات

أولاً: طبيعة الدَّولة المصرية؛ هل هي دولة مدنية أم ديمقراطية دستورية حديثة. ومن أبرز هذه القضايا هويةُ الدَّولة. ففي حين رأى فريق ضرورة الأخذ بمفهوم الدَّولة المدنية،ارتأى منتمون للتيار الإسلامي حرجًا في استخدام هذا المصطلح. وهناك من رأى أن مصطلح الدَّولة المدنية لا يوجد له أصل أو جذور في العلوم السّياسيّة أو الاجتماعيَّة الحديثة المعاصرة، وأن المصطلح الموجود هو مصطلح الثقافة المدنية، وأنه جزء من المفردات الإصلاحية الَّتي فرضتها الحياة الفكرية والسّياسيّة والعربيّة، وأدت إلى المزيد من الاحتقانات الاصطلاحية أو اللغوية، الَّتي لا تحقق التوافق.

وقد تناول الدكتور جابر عصفور مفهوم الدَّولة المدنية، لنفي التأثيم الديني، وإفساح المجال لتأويل بعض المصطلحات الحداثية، وتحديث مصطلح علمانية الدَّولة، دون أن

يقدِّم بعض السّياسيّين والإيديولوجيين رؤية اصطلاحية لهذه المفاهيم. وقد ساهم هذا في إعاقة التواصل السّياسيّ وبناء توافقات وتفاهمات سياسيَّة وفكرية بين بعض مدارس الفكر والعمل السّياسيّ في مصر، وخاصَّة التَّيارات شبة الليبرالية والقومية واليسارية. ومن هنا رفضت فئة قليلة من المثقفين الليبراليين والمثقفين والإسلاميين مصطلح الدَّولة العلمانية، سعيًا وراء وضوح المفهوم الاصطلاحي من ناحية، و إبراز حالة توافقية على مفهوم الدَّولة الدّيمقراطيَّة الدُّستورية الحديثة، وربطه بوضع دستور ترتضيه الأمة، يعتمد على الفصل بين السلطات والمؤسسات القانونية الحاكمة، ويحدد إطار الحكم، ويتضمن الحقوق والواجبات والمساواة لكل الأفراد. وجرى التوافق على أن تكون المبادئ الكلية للشريعة الإسلامية هي المصدر الأساسي للتشريع. وهذا الطابع المتوازن في صياغة الوثيقة يعود إلى ما استقرت عليه المحكمة الدُّستورية العليا، الَّتي أخذت بهذا الفهم في دستور عام ١٩٧١حينما راعى مصالح المؤسسة الدينية الأرثوذكسية والكاثوليكية والبروتستانتية، واليهود الربانيين عندما كان يشكلون جزءًا من تركيبة الشعب المصري، وجميع المواطنين الأقباط على اختلاف انتماءاتهم المذهبية، وبخاصَّة ما يتعلق بقضايا الأحوال الشخصية.

ثانيًا: أخذت الوثيقة العديد من المبادئ الَّتي تحدد بعض مبادئ الدَّولة الوطنيَّة الدُّستورية الحديثة، وبخاصَّة اعتماد النّظام الديمقراطي في الانتخاب المباشر. وجرى تأويل جديد لمفهوم الشورى المستقر في تقاليد الفقه الإسلامي، يأخذ بالحسبان معاني التعدّديَّة، والتداول السلمي للسلطة، وتحديد الاختصاصات ومراقبة الأداء، ومحاسبة المسؤولين أمام مواطني الشعب، وإدارة شؤون الدَّولة في إطار القانون وحده؛ بمعنى أنه ليس لأي جهة أن تطبق القانون وفق هواها، وملاحقة الفساد، وتحقيق الشفافية، وحرية الحصول على المعلومات. وهو ما منح الشورى تأويلاً سياسيًا أقرب إلى الدّيمقراطيَّة المعاصرة.

ثالثًا: الالتزام بمنظومة الحريات الأساسيّة الَّتي استقرت في التقاليد المعاصرة، والقبول والاحترام الكامل لحقوق الإنسان والمرأة والطفل، والتأكيد على التعدّديَّة، واحترام الديانات السماوية، واعتبار المواطنة مناط المسؤولة في المجتمع. فثمة من يركز في خطابه المتعلق بالمواطنة الجوانب الحقوقية فقط دون أن يطرح ما يتصل بالواجبات المرتبطة بهذه الحقوق. وهي قضايا بالغة الأهمّيَّة في مواجهة بعض الغلاة الَّذين أبدوا

آراء مضادة لهذه القيم والتقاليد الحديثة والمعاصرة. وتوافق الجميع على ما يتصل بالحقوق والحريات الدينية. وقد أثيرت مسألة الأديان غير السماوية مثل البهائيين، وبعض المجموعات الأخرى.

رابعًا: أشار المتحاورون إلى ما نسميه في مصر، الطائفية، الَّتي تراكمت مع ثورة ٥٢، بوصفها أداة من أدوات التبعية السّياسيّة، وأداة من أدوات السياسة الخارجيَّة. ومن هنا أخذت الوثيقة بمبدأ المواطنة ومفهوم المواطن، وعدم التفرقة بين المواطنين كافّة على أساس انتماءاتهم المذهبية ومكانتهم الاجتماعيَّة، ومواقعهم الاجتماعيَّة والسّياسيّة.

خامسًا: راعت الوثيقة قضايا الهوية، وبعض المواثيق الدُّولية الَّتي وقَّعت عليها الدَّولة، وخاصَّة المتصلة بحقوق المرأة والطفل، وأن سياسة الهوية جزء من مفهوم الخصوصية الثقافية منذ سبعينيات القرن الماضي، وتبنته بعض المدارس الفكرية الإسلامية.

استطاعت الوثيقة أن تعيد الأزهر إلى واجهة الأحداث، في ظل عدم الاستقرار السّياسيّ والأمني في المرحلة الانتقالية الأولى والثانية، وفي ظل الخلافات الحادة بين الفواعل السّياسيّة والثقافية، وغياب سلطة أو مؤسسة جامعة قادرة على تحقيق حد أدنى من التوافق بين كافّة الأطراف المتنازعة على الساحة السّياسيّة. ومن هنا دفعت الوثيقة الأطراف المتنازعة إلى اللجوء إلى مشيخة الأزهر، بكل محمولها الرمزي والتاريخي والديني والوطني، للخروج من ضائقة الانتقال السّياسيّ للبلاد. فالتشكيك في نوايا المجلس العسكري واضطراب أداء الحكومة وعدم فاعلية سياستها، دفعت بعض الأطراف السّياسيّة والدينية إلى اللجوء إلى الأزهر وشيخه الأستاذ الإمام الأكبر الدكتور أحمد الطيب، وهو ما جعل شيخ الأزهر يعود إلى واجهة الفعل السّياسيّ في البلاد بعدد من الانتقادات في أثناء ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وبعدها. وساهمت الرؤى التكتيكية المتوازنة والوسطية والشاملة والعامة في قبول الوثيقة من لدن جميع الأطراف، واتخاذها إطارًا لمبادئ عامة لا على أنها مبادئ فوق الدُّستورية. فالوثيقة إطار ديني يصون أساسيات الشعب وثوابته، وتعتبر الدَّولة الوطنيَّة الدُّستورية الحديثة من ثوابت المطالب الوطنيَّة، بكل ما تستوجبه من مواطنة كاملة وتداول حقيقي للسلطة.

نقاش ومداخلات

أ.د. عدنان بدران/الأردنّ

الشكر والتقدير للجان المتخصصة الَّتي قامت بصياغة هذه التوجيهات، فهذا الميثاق ثمرة عمل حوالي السنتين، فمنذ الندوة السنويّة للمنتدى في قطر (٦٢/١/٧٠٠٢) قدَّم سمو الأمير الحسن الورقتين المشهورتين كأسس لميثاق حضاري اجتماعي، وبعدها جاءت مجموعة أوراق قدّمها عدد من المفكرين. وكنت أتمنّى لو اطلعتم على ميثاق اليونسكو عند تأسيسه في عام ١٩٤٨، ولاحظتم الديباجة المتعلقة بالإنسانية، وكرامة الإنسان،فقد صيغ صياغة تناولت عددًا من المبادىء المتعلقة بالعدالة والمساواة والقضاء العادل، وما يتصل بالكرامة الإنسانية، والحريات، مثل: حرية التعبير، وحرية العبادة، وحرية الاعتقاد، والعمل، والتعلم، وغيرها مما يتصل بتمكين الإنسان في مناشط حياته كافّة. ومن الجدير بالذكر أن الميثاق سيقرأه جميع الناس في العالم، فنحن في عصر العالمية والعولمة. وينبغي أن ينأى الميثاق عن التعصبية الدينية والقومية، أو التعصبية ضد حقوق المرأة،، فمن المهم أن يظهر هذا الميثاق بالصورة الحقيقية الَّتي تعكس الفكر العربيّ، ولندع الحوارات تطرح آراء وأفكارًا، ثم يُعطى الميثاق للجنة مصغَّرة من ثمانية أشخاص لصياغته في جمل دستورية قصيرة جدًا، تأخذ بالحسبان العوامل المشتركة بين أقطار العالم العربيّ. هذا هو أول اجتماع للهيئة العمومية لمناقشة الميثاق، وإقراره، وفي جلسة أخرى بعد شهر أو شهرين، تصوغه لجنة الصياغة ثم يقرّه مجلس الأمناء.

أ. طاهر المصري/الأردنّ

هذه جلسة مهمة، لأنها سوف تتعرض للميثاق الَّذي هو أمامنا، أشكر الأستاذ نبيل عبد الفتاح على هذا الاستعراض المميز لوثيقة الأزهر، ولا بد من أن نتعامل مع روح هذه الوثيقة بما يناسب الميثاق الَّذي نتحدث عنه. المرتكزات والوثائق موجودة أمامكم وقد علق عليها بعض الإخوة خطيًا، وتم أخذ هذه الآراء الجديدة بالحسبان.

أ. إبراهيم عز الدين/الأردنّ

شكرًا سيدي الرئيس، وشكرًا لكل من أعد هذه الوثيقة المهمة، ولدي بعض الملاحظات: تفاوت إقرار الدُّول العربيّة بين بعضها بعضًا يمكن إضافته في نهاية الميثاق. والدعوة إلى انتهاج سياسة التعاون والتكامل معناه تحوّل الجامعة العربيّة على نحو تدريجي إلى ما يشبه السوق الأوروبية المشتركة، فلذلك يجب أن نضمِّنه ما يدعو إلى سياسة التعاون والتكامل.

على الميثاق العربيّ الاجتماعي أن يأخذ بالحسبان قضايا المرأة والتعليم، واستراتيجياته، فما هو مذكور شيء جيد، ولكن علينا أن نضيف ما يتصل بالحياة والعمل والإنجاز في هذا العصر. وأرغب في أن نركز أكثر على المياه والطاقة، لأنها من القضايا الَّتي تعاني منها أغلب الدُّول العربيّة، بما فيها الدُّول الَّتي يوجد فيها أنهار. ولا بد من العناية باللغة العربيّة تعليمًا وتعلّمًا.

أ. عز الدين المولى/تونس

يسعى المنتدى دائمًا إلى تجسير الفجوة بين المثقفين وأصحاب القرار، وتجسير الفجوة بين الأديان. أما الميثاق الاجتماعي العربيّ، فيتطلب منا أن نكون مشاركين فالمشاركة توصلنا إلى الحقائق الَّتي نستطيع أن نبني عليها، فالوثيقة الَّتي عرضت أمامنا يمكن أن يبني عليها عَقد. كان على الأخ نبيل عبد الفتاح أن يعرض علينا الوثائق الأربع ويبدي رأيه. يبدو لي أن الوثيقة لا بد وأن تُعدّل وتراجع فكيف نستطيع أن نحوِّل فكرة العقد الاجتماعي إلى فكرة نؤمن بها، وهو أن الفكر العربيّ يجب أن يكون تمكينيًا لا تبريريًا، وأن يكون تغييريًا.

كان من الأفضل تحديد مرجعيات المشروع، وهي مرجعيات مهمة لنوائم بين ثقافتنا وثقافة الآخرين. لا أحد يختلف على المفاهيم، وإنما الاختلاف على طريقة تطبيقها، فلا يوجد أي وسيلة أو آليات، فالشعارات وحدها لا تكفي لتحويل المجتمع إلى حالة جديدة.

أ. طاهر المصري*/الأردنّ

الَّذي بين أيدينا ليس ميثاقًا، لا بد من لجنة صياغة لصياغته على نحو صحيح. يفترض أن نستعرض البنود العامة والمرتكزات، ومن ثم تُناقَش، ونبدي الآراء ونتخذ القرار في موضوع صياغة الميثاق.

* نائب رئيس مجلس أمناء منتدى الفكر العربي.

د. نبيل عبد الفتاح/مصر

أي قراءة من القراءات وفق ما تعلمناه هي خيانة للأصل، وتحمل رؤية من يقرأ. لقد حاولت ما وسعني تقديم جوهر وحساسية ما يقال من خطابات في المداولات الَّتي تمت في أثناء إعداد هذه الوثائق الثلاثة، الَّتي أنتجت الوثيقة الرابعة. ولا يعني هذا إغفال الدور الَّذي قدمه الأستاذ الدكتور محمود حمدي الأستاذ الفيلسوف المتخصص في الفلسفة الإسلامية، فهو الَّذي أدار هذه الحوارات مع الإمام الأكبر بحنكة وبراعة تامة، حيث كان مجمل الحوار بين الأطراف المختلفة، فيه قدر من التوافق في حده الأدنى، وفي الأفكار العامة. النقطة الثانية: لماذا لا يكون هناك بيانات فرعية تفصِّل وتضبط تفسير وصياغة بعض العموميات الَّتي هي من طبائع أي استراتيجية، ولماذا لا ندعو عددًا من الشّباب من مختلف مدارس العمل العربيّ السّياسيّ، لإصدار بيان يكشف عن وجهات نظر الجيل الجديد، ورؤاه بالنسبة للمستقبل، حتى وإن خالفونا في الرأي.

أ. سمير الحباشنة/الأردنّ

أقول لمن تناولوا مسودة الميثاق بأننا لسنا بصدد أن نضع الدُّستور، فالدُّستور من الثوابت في بناء الدَّولة، أما الميثاق فينطلق من اللحظة الراهنة ويبني عليها للمستقبل.

وأود الإشادة بورقة الأزهر، فهي مليئة بالفكر الإيجابي، فالقوى الدُّولية تتصارع في العالم العربيّ ونحن غارقون في الخلافات، ولا نملك من أمر أنفسنا شيئًا. لا بدَّ من رصد الحالة العربيّة والتمسك بالثوابت التقليدية الَّتي أرست مشروع الأمة النهضوي، فالقوى النشطة الجديدة ما زالت تمارس الاستهتار وتحتكر الرأي وتصادر رأي الآخر، واستبدلت سلاح التخوين الَّذي كانت الأنظمة القومية تتحدث فيه لمواجهة خصومها، بسلاح التكفير.

والاتجاهات الإسلامية لم تنتبه إلى التحولات، فأصبحت مثل القوى القومية عندما أتيح لها الحكم. هذه وثيقة جيدة لنا عليها ملاحظات مثلما تفضل به الأستاذ إبراهيم عز الدين، ولكنها ليست جوهرية، فالوثيقة الَّتي بين أيدينا فيها جهد معقول، وهي تتناسب مع بنود الميثاق الَّذي ينطلق من اللحظة الراهنة لبناء المستقبل.

أ. طاهر المصري/الأردنّ

حدثت في العالم العربيّ تغيرات أساسية، ولا بد من التركيز على مفهوم الدَّولة الَّذي يتراجع لصالح مفاهيم ضيقة، ومن هنا تأتي أهمّيَّة حرية العمل السّياسيّ، ونحن لم ننشئ بعد الدَّولة القطرية الصحيحة، الَّتي هي مقدمة للوحدة العربيّة الَّتي قد تكون بين أقاليم عربية. ولا بد من أن نعكس دور الشّباب والمتغيرات.

متحدث

هناك ثلاثة أمور أساسية لم تبرز بوضوح يمكن إضافتها للديباجة؛ الأولى تتعلق بضرورة الحفاظ على وحدة تراب الوطن وسلامة أراضيه وعدم تجزيئه على ضوء ما يحدث في العالم العربيّ. والثانية تتعلق بضرورة الحفاظ على مقدرات الوطن وتسخيرها لخدمة المواطن، وعدم جواز التصرف فيها. والثالثة تعزيز مفهوم الدَّولة والمواطنة.

ففيما تتعلق بدولة القانون، يمكن الإشارة إلى: ضرورة الحديث عن الحكم الرشيد ومكافحة الفساد وتعزيز النزاهة، وتفعيل المساءلة في مستوياتها المتعدّدة. وهناك بعض الأمور الَّتي لا بد من التأكيد عليها في هذا المجال، ومنها أن الأساس في كل حقوق الإنسان هي كرامة الإنسان، فلم أرَ حتى كلمة كرامة في هذه الوثيقة. ولا بد من التأكيد أيضًا على أن حقوق الإنسان عالمية بطبيعتها ولا يجوز تجزيئها وهي متكاملة. ونظرًا للتطورات الفكرية الحديثة، لم تعد الدّيمقراطيَّة ممارسة الحكم وإنما حق المواطن في أن يعيش في مجتمع ديمقراطي ويُحكم بطريقة ديمقراطية وحق المواطن في التنمية المستقلة لا التنمية التابعة لنظم اقتصادية لا تلائم المجتمع العربيّ، والحق في العيش الكريم. وهناك بعض الأمور لم تستكمل في البند المتعلق بالتعليم، وما يتصل به من مهارات وقيم واتجاهات، ليصبح المواطن قادرًا على التفكير تفكيرًا إبداعيًا، لكي يتمكن من بناء المستقبل.

د. يوسف الحسن/الإمارات

كانت سعادتنا كبيرة لصدور وثيقة الأزهر لكن السؤال: كيف تمت هذه الصياغة، وبخاصَّة أن من صاغوا هذه الوثيقة في معظمهم ليسوا من علماء الأزهر، فهل هذه الوثيقة مرتبطة بالدكتور الشيخ أحمد الطيب أم قد لحقتها متغيرات؟ وردت جملة في الوثيقة تؤكد أن الأزهر هو الجهة الَّتي يُرجع إليها في شؤون الإسلام وعلومه وتراثه واجتهاداته الفكرية الحديثة والفقهية، وهذه مسألة خطيرة تعيدنا إلى السلطة الدينية الَّتي تتحكم

في عدد من الآراء والاجتهادات، والإسلام كما هو متفق عليه ليس دين سلطة وفقهية اجتهادية واحدة. وتتحدث الوثيقة فقط عن رواد حركة الإصلاح الديني، وكان يجب أن يذكر رواد النهضة خارج الإصلاح الديني.

لا شك في أن منتدى الفكر العربيّ قام بجهد خلاّق خلال ثلاث سنوات تقريبًا، لكن هذا المشروع أيضًا بحاجة إلى تطوير، وبحاجة إلى تفاعلنا الَّذي سيثري هذا المشروع. وعلينا أن نركز على نتاج الفكر والمفكرين العرب أكثر من تركيزنا على ميثاق كميثاق الاتحاد المغاربي الَّذي لم يعش يومًا واحدًا وما زلنا نرى فيه مرجعية الآن. ولم ترد كلمة واحدة عن الدّيمقراطيَّة في هذا الميثاق، باستثناء تعبير «الفكر الديمقراطي»

أ. فالح الطويل/الأردنّ

جميعنا يخضع لظروف اقتصادية واجتماعية مختلفة، فهناك فرق واضح بين السوري والسوداني والموريتاني، فكيف يمكن الوصول إلى هوية غير قطرية عربية جامعة متشابهة؟ وما هو دور منتدى الفكر العربيّ مثلاً، في التعامل أو التأثير في مؤسسات المجتمع المدني العربيّ في كل قطر لتبنّي دساتير ديمقراطية لدول مدنية حديثة، تعتمد على تشريعات متشابهة ووضوح في علاقات المواطن مع الدَّولة ؟ فبغير ذلك سيبقى الاغتراب والفرقة، وستأخذ الفجوة في الاتساع.

أة. ميادة مجدي/ مصر

ما زلنا نناقش الأشياء ذاتها منذ الأربعينيات أو الخمسينيات من القرن الفائت، فأين الجديد الَّذي نقدمه في هذا الوقت؟ كلنا متفقون على أن التعليم أحد أركان النهضة، فما هو الجديد الَّذي نقدمه لاستراتيجيات التعليم الحديثة، وما المانع من إيجاد نظام مشترك للتعليم في الوطن العربيّ؟ ولماذا لا نقدّم مبادرة شبابية تتضمن إنشاء مركز بحثي يستوعب الطاقات الشّبابية في الأقطار العربيّة، أو إيجاد منظمة عابرة للحدود العربيّة مثل منظمة أطباء بلا حدود؟

أة. ليلى شرف/الأردنّ

تطرح الوثيقة الكثير من الأفكار الجيدة، الَّتي تثري هذا الميثاق، ولكنها بحاجة إلى مقدمة فلسفية فكرية تستوعب بعض الأفكار، مثل الكرامة والدّيمقراطيَّة والحق في التنمية الإنسانية والقيم الأساسيّة للأمة.

أ. عبد الله بشارة/الكويت

ثمّة قيم كونية Universal Value ودعوة إلى سلامة الأسرة العالمية ولكن العالم العربيّ عالم منفصل عن الكون وقضاياه المتعدّدة مثل: التصحُّر، والأمراض، الإيدز، والهجرة، والجنسية، فكيف نعزِّز ما هو إيجابي في هذا العالم وفق نهج العصرنة والاستنارة، والتوجهات العالمية؟

وفي هذا السياق لا بد من الانتباه إلى قضايا الاستثمار من حيث حقوق المستثمر وواجباته، والقيم الحاكمة لكل ذلك.

أ. علي غندور/الأردنّ

ينطوي المستقبل على تحديات جسام، لا بد وأن تنهض الأمة لمواجهتها وتحويلها إلى فرص لتحقيق منجزات راسخة يشارك فيها الجميع دون تمييز. ولتحقيق هذا الهدف علينا إقامة الدَّولة المدنية والثقافة المدنية، وأن تفصل الدَّولة الثقافة والدين عن الدَّولة، وأن لا يكون هناك محاصصة مبنية على الدين والطائفة، فالتعدّديَّة مصدر غنىً ثقافي واجتماعي. فالنهضة الأوروبية لم تنشأ وتنهض إلا بعد فصل الكنيسة عن السياسة واعتماد العلمانية نظام حكم. وفصل الدين عن الدَّولة، والعلمانية هو أساس المشروع النهضوي العربيّ، مع احترامي الكبير لوثيقة الأزهر وتقديري لمحتواها القيم.

د. عبد الله عباس أحمد/الإمارات

أقترح ما يلي:

١- المحافظة على العمر الشّبابي بين السكان، واتخاذ الإجراءات الَّتي تكفل النمو السكاني المتوازن في كل حاجاته ومتطلباته.

٢- التأكيد على دور الأسرة في التربية ورسالة المرأة.

٣- عقد ندوة فكرية تقتصر على وجوب البحث في آليات تنفيذ ما ورد في هذه الوثيقة، فمن غير وجود آليات للتنفيذ سيبقى كل قرار حبرًا على ورق.

أ. عصام ملكاوي/الأردنّ

استرعى انتباهي في هذا الميثاق بعض المصطلحات، ومنها: تداول السلطة التنفيذية، وفي علم السياسة لا يوجد مصطلح «تداول السلطة التنفيذية»، ولكن مفهوم

تداول السلطة في الحكم الملكي يعني الحكومة النيابية وليس الحلول محل الملك أو الحاكم، أما في النّظام الجمهوري أو الرئاسي فتداول السلطة تكون مدّته دوره أو دورتان.

وفضلاً عن هذا فإنَّ الميثاق ميثاق عربي وليس قطريًا، بمعنى أنه يشمل الدُّول العربيّة جميعها. ونحن في منتدى الفكر العربيّ لا نملك أدوات تنفيذية لتنفيذ هذا الميثاق، مع أننا نملك رغبة في أن يُفعَّل. وأخشى ما أخشاه على هذا الميثاق، أن يكون مصيره كمصير إعلان الرباط. والهدف الجوهري لهذا الميثاق هو الاتفاق على الأسس الَّتي تبني عليها الدَّولة العربيّة الحديثة، فإذا لم تعترف الدُّول العربيّة بهذا الميثاق فكيف لها أن تتبنى تطبيقه.

الأمير الحسن بن طلال

أودُّ العودة إلى الوثيقة الَّتي سمعتها من الدكتور فايز، وأشكر الدكتور نبيل عبد الفتاح على مساهمته في وثيقة الأزهر، ولم أتوقَّع أن أسمع آراء في خبرات سابقة. فهنالك مثلاً رأي أو ملاحظة في مشروع نهضوي عربي منذ عشر سنوات، ويمكن مناقشة الفكرة، ومناقشة المشروع النهضوي العربيّ. ولكن عمليًا من محطات مع وثائق استشرافية. وسأجيب عن سؤال وجهه لي أحد الحضور، وانسحب من الجلسة، لاعتقاده أنني لم أجب عليه بصورة شافية، والسؤال هو: مع كل هذا الحراك وكل الجهد ما هو المتوقَّع من هذا اللقاء؟ فأقول: علينا أن نخلص إلى حراك فكري يعبر عن آرائكم.

أشكر الزميلة الَّتي أتت من مصر، وطرحت قضية ضرورة وجود منهاج عربي في المدارس العربيّة. مع أن هذا يتطلب جهدًا لوجود تجمعات عربية ذات توجهات مختلفة. وأستذكر التعليم النظير بين أوروبا الغربية وأوروبا الوسطى والشرقية، علمًا أنَّ أوروبا الشرقية هي الأقلُّ حظًا، ولذلك نالت ما نالت من برامج التصحيح من صندوق النقد بالإضافة إلى ثلاثين مليار من أوروبا الغربية.

فإذا ما أردنا التخلُّص من صندوق النقد فعلينا تحقيق التكامل العربيّ بين الموارد المالية والموارد البشرية. وأنوّه بدور الخليج في تقديم الدعم للدول العربية الأقل حظًا، مع ضرورة البحث عن آلية للتكامل على أساس قاعدة معرفية تعليمية توائم بين التعليم والقوى العاملة لتلافي الأزمات القادمة، وتحقيق الكرامة الإنسانية، وتقليص الفجوة بين الغني والفقير.

وأشير إلى حاجتنا إلى مركز لاستشراف المستقبل، وأنَّ هذا مما ورد في الوثيقة. وأنَّ المشروع النهضوي العربيّ لا يحتمل في هذه المرحلة فصل الدين عن الدَّولة.

هناك سموّه ضرورة لمراجعة فاحصة لكل ما ورد في مسوّدة الميثاق،لأن مئات الملايين من البشر ينتظرون كلمة أمل. وأذكِّر الحضور بترتيب لقاء في الأيام القليلة القادمة للحديث مرة ثانية عن المنظومة الدُّستورية الأردنية.

أ. طاهر المصري/الأردنّ

شكرًا سيدي الأمير، وأعدك أننا سوف نأخذ هذه الملاحظات جميعها ضمن الإطار المخطط له لهذا البرنامج في أقرب وقت ممكن.

أ. عوني المصري/الأردنّ

هذا الميثاق بشكله النهائي يتضمن المبادئ الأساسيّة. وهنا أود التنبيه على الفقرة الثالثة من الصفحة الأولى، الَّتي تقول: «بما أن الأمة العربيّة تشهد استلابًا واضحًا»؛ فعلينا قبل أن نلوم الآخرين أن نلوم أنفسنا. فنحن نعيش حالة اغتراب، والاغتراب قد يكون سببه محليًا. وأقترح إجراء تعديل بسيط يتعلق بالإقرار بتفاوت الدُّول العربيّة فيما بينها من حيث التاريخ والتكوين، ليكون النص: الإقرار بتفاوت الدُّول فيما بينها بعضها بعضًا من حيث ظروفها وتاريخها وتكوينها، وأنظمة الحكم والثروات فيها.

أ.سعيد الصقلاوي/عُمان

شكرًا للإخوان الَّذين أعدوا هذه الورقة المسماة بالميثاق. فمن قراءتي للورقة وجدت أنها تحتاج إلى إعادة صياغة وترتيب. فعلى سبيل المثال نتحدث عن التعليم في البند الخامس، ولكن في المقدمة وفي الديباجة لم يجرِ الحديث عن التعليم. وفي الفقرة الثانية والثالثة جرى التطرق إلى الدُّستور والقضايا القانونية، وهذه تحتاج إلى إعادة صياغة. وفي البند رقم (٢) تتكلم الوثيقة عن الاعتراف بأهمّيَّة تطوير اقتصاديات العربيّة وتصنيعها، مع أن كل المشكلات في الوطن العربيّ عائدة إلى عدم تطوير الاقتصاد.

وأقترح أن لا نسميه ميثاقًا، بل إعلانًا. فالميثاق نوع من التعاقد الاجتماعي بين الأطراف كافّة.

أة. سمر كلداني/الأردنّ

أرى أن يكون ما يتصل بالرؤية الاستراتيجية المشتركة للتعليم في الوطن العربيّ منصبًّا على تطوير الشّباب كمواطنين عالميين، يستوعبون معنى المواطنة العالمية وليس المواطنة العربيّة فحسب.

أ.د. عبد الله عويدات/الأردنّ

شكرًا لكل من ساهم في إعداد هذه الوثيقة، ملاحظاتي على النحو التالي: من الصعب إيصال الشّباب إلى مرحلة المواطنة العالمية، والقضيَّة الثانية هي أن أغلب مَن يبحثون عن المستقبل لا يؤمنون بمسؤولية الحاضر. وأهم معنى للمواطنة الإنجاز والإبداع والجدارة، فلا العقيدة ولا القبيلة تمنح الإنسان. أما التَّغيير الاجتماعي الَّذي ظلننا نقاومه على مدار القرن الماضي إلى أن أصابنا ما أصابنا، بعد أن تسلل الشّباب والشابات من خلف أنظمة الحكم وشكلوا ثقافة فرعية افتراضية، ومجتمعات افتراضية بمعزل عنا وبمعزل عن أنظمة الحكم، فرحنا نتحدث عن ميادين جعلت أنظمة الحكم تلهث وراء الحدث. وهنا لا بد لنا من أن نرتق الفجوة سريعًا، لأن هذا الأمر يشكّل إشكالية كبرى. ولا بد من الإشارة إلى استغلال الجامعات والكليات الأكاديمية، فجزء من المشكلات الكبرى الَّتي قامت في الوطن العربيّ هو غياب دور الجامعات، وغياب الحريات الأكاديمية. فالأصل في الإبداع وبيئة الإبداع أن تكون في الجامعات، مع أن الجامعات أصبحت مؤسسات للتوظيف ومؤسسات للخدمة المدنية تابعة للحكومات، وغير مؤهلة للإبداع.

متحدث

لا بد من أخذ الملاحظات كافّة الَّتي تمت في هذا اللقاء بالحسبان لأهميتها، وللرؤية المستنيرة الَّتي تتضمنها كثير من الأفكار الَّتي تم طرحها. فإنشاء مرصد للحراك الشّبابي يرصد كل الانطباعات وكل الآراء، يمكن استغلاله في الحصول على تغذية راجعة تتعلق بهذا الميثاق.

متحدث

أقترح أن يتم تغيير اسم الميثاق الاجتماعي العربيّ إلى الميثاق الاجتماعي العربيّ الشّبابي، بحكم أننا في مجتمع وبيئة شبابية. وأقترح أن يتم تدريس المساقات في

الجامعات باللغة العربيّة. وكذلك لا بد من استقطاب ذوي العقول والكفاءات المهاجرة إلى خارج المجتمع العربيّ.

أة. نغم فرنسيس / فلسطين

أؤيد روح هذا الميثاق الداعية لتحقيق نهضة العالم العربيّ في إطار ديمقراطي، يتعزز فيه دور الشّباب والمثقفين والمفكرين، من أجل تحقيق التنمية على كافّة الأصعدة الاقتصاديَّة والسّياسيّة والاجتماعيَّة والفكرية.

د. طاهر كنعان/الأردنّ

ورد نص على أن الشعب سيكون مصدر السلطات، وأن المجتمعات تكون مبنيَّة على العدالة والسلم الاجتماعي والأمن الإنساني والثقافي والحضاري. أقترح أن تشمل هذه الجملة المجتمعات المبنية على العدالة والمساواة في المواطنة. ولا بد من البناء على العديد من الجهود والمواثيق الَّتي صدرت، ومن ذلك معاهدة الدفاع العربيّ المشترك، واتفاقية الوحدة الاقتصاديَّة العربيّة. ويؤكد الميثاق على أن لمراكز الدراسات والبحوث الوطنيَّة المنزهة عن التبعية الأجنبية دورًا مساندًا للحكومات، وأرى أن تكون الصياغة: يؤكد الميثاق على أن مؤسسات المجتمع المدني بما فيها مراكز الدراسات والبحوث الوطنيَّة المنزهة. ويؤكد الميثاق على ضرورة الاستفادة من الصيرفة الإسلامية وغير ذلك من الأنشطة كالتأمين الإسلامي. وأعتقد أنه ليس هناك أشياء إسلامية وأشياء مسيحية، فالعلم وحده هو سيد المرحلة.

أ. لمى العقاد/فلسطين - كندا

من المهم إعادة صياغة كل ما يتعلق بقضايا المرأة، وبخاصَّة المفردات المتعلقة بالمنهجية، والحقوق، بحيث لا يبدو أن ثمة تناقضًا في المواقف، وربما كان التفصيل بصورةٍ ما فيه شيء من توضيح كل ما يمكن أن يوحي بالتناقض.

صحيح أن الرجل أخذ حقوقه في المجتمع العربيّ، ولكن المرأة نفسها لها دور في انتقاص حقوقها، فهي تربي الأبناء بطريقة مختلفة عن البنات. ولا تنسوا أن الميثاق لا يشير إلى الطفل، من قريب أو بعيد.

أ. محمود مصطفى محمود / مصر

من الأفضل أن يكون للشّباب دور في التعبير. وقد قال سمو الأمير الحسن إن ميثاق جامعة الدُّول العربيّة جاء بناء على توصيات الدُّول العربيّة، ولكن هذا ليس وسيلة فاعلة، فميثاق جامعة الدُّول العربيّة ضد أي حركة شعبية، ونرى أن كثيرًا من الدُّول ضد الحراك الشعبي الَّذي تتحدثون عنه، وأساسه الإصلاح السّياسيّ والإصلاح الاقتصادي والإصلاح المجتمعي.

متحدث

لي ملاحظة واحدة: تحدث سمو الأمير الحسن عن استلهام الحراك الشّبابي أو الحراك الشعبي في هذا الميثاق. ويذكر الميثاق العلاقة بين الحاكم والمحكوم. وحبذا لو أضيفت إليها: «على أن يكون الحاكم والمحكوم منضبطين تحت نطاق الدُّستور والقانون.» فالحاكم لا ينبغي أن يكون في مرتبة أعلى من المحكومين ويمارس الاستبداد والتسلط، فهو خادم للشعب وليس متسلطًا عليه.

أة. مارية جبوري / المغرب

تم إغفال محور البيئة خصوصًا وأن إفريقيا تعيش حالة تصحُّر وجفاف.

دة. عايدة النجار

أغفل الميثاق أهم شريحة من المجتمع وهم الأطفال، وخاصَّة أننا نرى أطفالاً محرومين من آبائهم، ويتعرضون إلى العنف، والحرمان من حقوقهم كافّة.

أة. دينا حداد / الأردن

ورد في الميثاق في الصفحة الرابعة/البند ثالثًا، الإشارة إلى قضيَّة الإقرار بالتفاوت بين الدُّول العربيّة. والتّفاوت اصطلاح اقتصادي رقمي أكثر من كونه مصطلحًا اجتماعيًا. فما يسمى تفاوتًا هو تنوع. وتحدث الميثاق عن الجنوسة، والمصطلح غير واضح، ففي المرحلة الأخيرة أصبحت الجنوسة تعادل الجندر. وأقترح تأسيس أكاديمية صنّاع قرار سياسي شبابي، وتعميم هذا الميثاق على الدُّول العربيّة، لأننا بحاجة إلى ميثاق عربي في هذه المرحلة.

أ. طاهر المصري/الأردنّ

حضرات السيدات والسادة: استمعنا إلى العديد من الاقتراحات، وهي في مكانها. وأمامنا مشروع ميثاق يعتمد على مرتكزات وأفكار كثيرة تحتاج إلى تغيير وإضافات هنا وهناك. لذا أرجو أن توافقوا معي على هذا المشروع، على أن تؤخذ كل الملاحظات الَّتي ذكرت بالحسبان، وتؤلف لجنة لصياغة تدمج هذه الأفكار وتعيد الصياغة وفق ما تم في هذا الاجتماع، وأقترح أن تتألف لجنة الصياغة من: د. فايز الخصاونة، كونه أشرف على هذا المشروع. ود. جواد العناني، ود. يوسف الحسن، ودة. جودي البطاينة، ود. ليث نصراوين، ود. نبيل عبد الفتاح، وأ. مروان المعايطة. ومن الحضور أقترح د. طاهر كنعان، ود. محيي الدين طوق، والسيدة ليلى شرف.

أ. سعيد الصقلاوي/عُمان

هذا الميثاق يصدر عن منتدى الفكر العربيّ، والمنتدى له مؤسسات وسلطات في الجمعية العامة والهيئة العمومية ومجلس الأمناء. وحتى يُعتمد إداريًا لا بد من تحديد يوم لاجتماع الجمعية العامة، وهي أعلى سلطة في المنتدى، وذلك بهدف إثراء هذا المشروع ومساعدة لجنة الصياغة، الَّتي أقترح تقليص عددها.

الأمير الحسن بن طلال

أؤكّد أن المبادرات تأتي من الشرق، وأنَّ الولايات المتحدة اليوم تتحدث عن الانسحاب من الإقليم. والصين تتحدث عن وجوب توثيق الصلة مع الإقليم، ونحن في مشرقنا نعيش في لحظة من التأثير الأنغلو سكسوني، وأننا إذا أردنا الحديث عن مواثيق فلماذا نبدأ باليونيسكو، بإمكاننا أن نبدأ من قوروش الثالث، وحمورابي، وأخناتون، وصحيفة المدينة، وهناك مبادرات عديدة من الحكماء في آسيا. لاحظوا على الجانب الآخر أن حكماء صهيون، عملوا مسكوكة لتخليد مبادرة هرتزل في إقامة الحركة الصهيونية ووضعوا عليها صورة الملك جورج الخامس عرفانًا بأن وعد بلفور صدر في عهده. إنَّ كلَّ المجتمعين في هذا المؤتمر على اختلاف مهمّاتهم، وسيلة لإيصال أصوات المجتمع ضمن منظومة وضعية هذا المجتمع. أشكركم وأُسلم عليكم.

الملاحق

ملحق (١)

الميثاق الاجتماعي العربي

أُقر هذا الميثاق من جانب الهيئة العمومية لمنتدى الفكر العربيّ ونخبة من المفكرين والمثقفين والأكاديميين العرب والشباب العربيّ المشارك في المؤتمر الشبابيّ الخامسّ الذي عقد في عمّان بعنوان «المستقبل العربيّ في ضوء الحراك الشّبابيّ»، في ١١ كانون الأول ٢٠١٢.

الميثاق الاجتماعي العربي

المقدمة

إيمانًا منَّا بوحدةِ مستقبلِ الأمةِ العربيةِ، ومصيرِها، وقيمِها الأساسية، وسعيًا نحوَ مجتمعٍ عربي، يقومُ على الديمقراطيةِ والحريةِ والعدالةِ الاجتماعيةِ وصونِ الكرامةِ الإنسانيةِ وحقوقِ الإنسانِ، وتطلعًا لتحقيق رفاه الشعب في تنميةٍ مستدامةٍ تَخدمُ الأمَّةَ وأجيالَها القادمَة؛

ووعيًّا منَّا بالتَحوّلاتِ التاريخيَةِ العمَيقةِ، التي يَشهدُهَا الوطنُ العربي، وما آلت إليَه الأمَّةُ من تشظٍ وفُرقةٍ، وفي قراءةٍ مستنيرةٍ لمستقبل هذا الوطن، بأقطارهِ كافة؛ فإنَّ استخلاص العِبر من الماضي والحاضر لِتحريكِ الإرادةِ العربيةِ مِنْ جديد، والدعوة للتَّغييرِ الطوعي على أنَّه الأسلوب الحضاري الكفيل بالعطاء النوعيّ ورسم الصورة المشرقة لمستقبل الأمَّة، تصبحُ كلُّها ضرورةً بالغة لكلِّ مثقّفٍ ومفكّرٍ وسياسيّ وصانع قرار؛

وإدراكًا منّا لِما شَهِدَه الوطنُ العربي ويَشهده من تغييرات متواترة منذ أفولِ الدولةِ العثمانيّة، وأنَّ الأمَّة تَختزنُ طاقات وقدراتٍ كامنة تمكّنها من تأكيد ذاتها وممارسة سيادتها في رسم حاضرها ومستقبلها، وأنها ساعيةٌ، مثل باقي الأمم الحيَّة؛ لتتبوأ الموقع الذي يليق بها، حيث عبَّرتْ الشعوبُ العربية خلالَ السنتين الماضيتين عن

رغبــةٍ جامحةٍ للوصولِ إلى ما وصلتْ إليّــه الأمم المتقدّمة في بناء مجتمعاتها على القيم الإنسانيــة التــي تصبو إليها كل الشعــوب، وفي مقدِّمَتها قيم الحريــة والكرامة الإنسانية والعدالــة والمساواة والمواطنة المتكافئــة وتداول السلطة التنفيذيــة، ولا سيما أنَّها قيم تُشكِّل منظومةً واحدةً لا تتجزأ.

وإقــرارًا بــأنَّ المستقبــل ينطــوي على تحدّيــات جسام، فلا بــدَّ أنْ تنهضَ الأمة لمواجهتهــا وتحويلها إلى فرص لتحقيق مجتمعات الحرية والمساواة والمشاركة والعدالة وسيــادة القانون، ولبناء أنظمــة سياسية ديمقراطية راسخة يشــارك فيها جميع الأفراد نساءً ورجالاً دون تمييز، وبمشاركة فاعلة متوازنة تشملُ جميع الفئات والأديان والطوائف والجماعــات، بعيــدًا عــن استئثــارِ أي فئــة أو جماعة بالسلطــة واحتــكار الحقيقة، وعن استخدام مصطلحات التخوين والتكفير وعدم الاعتراف بالآخر؛

وبما أنَّ الأمَّة العربيَّة تشهدُ استلابًا واضحًا لثرواتها وأموالها وعقولها وأراضيها، وتواجــه هجومًا شرسًا على ثقافتها وقيمِها الساميــة، ويُساءُ عن قصد أو غير قصد إلى دينهــا، وهي أمور ترفضها الأمَّة وتتحدّاها، وتعُدُّهــا مناقضة للمواثيق الدولية والشرائع السماويــة. وبالمقابل فإن الأمَّة العربية تتطلعُ إلى استئناف دورها التاريخي في الإسهام في الحضــارة الإنسانية، وفي بناء ثقافة السلام والأمــن الإنساني بين الأفراد والشعوب والأمم، وفي التعاون مع كلّ قوى الخير في العالم لتحقيق ذلك؛

وحيث إنَّ المرأة ما تزال تعاني من إنكار واضح لحقوقها ودورها، وتخضع للتهميش والتمييــز، وفي ضــوء التقدم الذي حقَّقته قضية المرأة في العالــم، وأهمية الدور الفعَّال الــذي اضطلعت به المــرأة العربية إبان العقــود الأخيرة، وحرصًا علــى حشد سائر قوى المجتمع لإنجاز أهداف مسيرة النهضة؛

وحيــث إنَّ الشباب يشكِّلون النسبة العليا بين مختلف الشرائح العمرية في مختلف

الدول العربية، وحيث إنَّهم قد نهضوا بدور أساسي في الحِراك العربي الراهن، وبرهنوا على قدرات منقطعة النظير في مختلف المساعي الإنسانية؛

وبما أن العلاقة بين السلطة والمواطن في عدد من دول الوطن العربي الكبير بحاجة إلى إعادة تعريف؛ بسبب رفض شعوبها للاستبداد واحتكار السياسة من جانب مجموعات محـدَّدة ونُخب محـدودة، ورفض امتهان كرامـة الإنسان والتلاعب بمقدراتـه، فإن الأمَّة تطالـب بعلاقـة تعيد للشعوب حقوقهـا الإنسانية كاملة، بحيث يكـون الشعب فيها مصدر السلطات، وتكون المجتمعات مبنيّة على العدالة والسِّلم الاجتماعي والأمن الإنساني؛

وبمـا أنَّ اللحظة التي نعيشها تشـكِّل الحدّ الفاصل بين ماضٍ بهمومه وتجاربه غير الناجحـة، ومستقبـل واعد بفرصـه وتحدّياته، فـإنَّ الأمَّـة بحـاجـة إلى **فكـر نهضـويّ شـامـل** يـأخذ في الحسبان الجوامع المشتركة، كمـا يأخذ الخصوصيات والفوارق بعين الاعتبار؛

فقـد تنادى أعضاء **منتدى الفكر العربيّ**، بمبادرة من رئيسه سمو الأمير **الحسن بـن طـلال** وأعضائه مـن مفكِّري الوطن العربـي ومثقَّفيه وبمشاركة من قيـادات شبابيّة فـي «**المؤتمـر الشبابـي العربـي الخامـس**»، إلى وضـع ميثاق اجتماعي عربـي يستجيب للتغييـرات الحاصلـة، ويضمـن مستقبـلاً أفضل، بما يقود إلـى استنهاض قـدرات الأُمَّة وطاقاتهـا الكامنـة، ولا سيما إذا تأسَّس على قيم الحريـة والمساواة والمشاركة والعدالة وحكم القانون ومرتكزات الفكر الديمقراطي، وذلك وفق المرتكزات الأساسية الآتية:

المرتكزات

أولاً: البنـاء على ما سبق من الجهـود المتعدِّدة التي بُذلت والمواثيق التي صدرت عن مختلف المؤسسـات والمنتديات، وبخاصة **ميثاق الجامعـة العربية** (١٩٤٥)، و**ميثـاق مجلس التعـاون الخليجـي** (١٩٨١)، و**ميثـاق مجلس التعـاون المغاربي** (١٩٨٩)، و**الميثاق النهضوي العربي** (١٩٨٨ – ٢٠١٠)، و**الميثاق الوطني الأردني** (١٩٩٠)، و**وثائـق الأزهـر الشريـف بشـأن مسـتقبل مصـر** [يونيـو (حزيران) ٢٠١١]، و**المواثيـق الدوليـة والإقليمية ذات الصلـة**، وكلها مواثيق سعت إلى رسم صـور المستقبل قطريًا، أو بشكل متعدِّد الأطـراف، وذلك لصياغة ميثاق متناغم معها ومجددٍ لها، ضمن رؤية تأخذ في الاعتبار أهم ما طرحته الحركة الإصلاحية والتغييريـة العربية طيلة مرحلـة ما بعد الاستقلال وصولاً إلـى أهداف التغييرات التي حصلت في العام ٢٠١١.

ثانيًـا: الاعتراف بسيـادة مفهوم المواطنـة المتكافئة ومفهوم التعدديـة السياسية والثقافية والاجتماعية بمـا يضمن القضاء على مسبِّبات الفتن الطائفية والمذهبية والعرقيـة التي تهـدّد مستقبل الأمة وتقود إلـى فرقتها وتقسيمهـا تحقيقًا للمشروع الصهيونـيّ، والمشاريع الخبيثة الأخـرى، التي تسعى إلى تجزئـة الأُمَّة إلى كيانات أمنيَّـة صغيـرة متناحرة، ومن ثـم فإنَّ **الميثـاق الاجتماعي العربـي** المنشود يجب أن يشمـل نصوصًـا تعترف بوجـود الهُويّات العامـة والفرعية على حـدٍّ سواء، وتقرّ بفوائـد التنوّع الثقافي ومبدأ العيش المشترك والاعتماد المتبادل نهجًا وسلوكًا على

أساس المواطنة المتكافئة، وتقرُّ بأن المحاصصة في العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي، مهما كانت أُسسها ودوافعها، هي نقيض المواطنة المتكافئة.

ثالثًا: الإقرار بتفاوت الدول العربية في ما بينها من حيث ظروف التكوين وأنظمة الحكم والثروات والإمكانات. إلاَّ أنه ومع ضرورة الإقرار بهذا التفاوت ومؤشراته، فإنَّ الميثاق يدعو إلى اعتماد الأسس المشتركة التي تجسِّد هُويّتها الجامعة في بناء مجتمعات المساواة والحريّة والعدالة.

رابعًا: إنَّ التفاوتَ بين الأقطار العربية يجب ألا يمنع الأُمَّة من بناء هُويّتها الجامعة، ولا من بناء كتلة سياسية اقتصادية منيعة متوافقة تسعى إلى تبوء المكانة التي تستحقها بين التكتلات العالمية.

خامسًا: إنَّ الوصول إلى السِّلم الاجتماعي بين مختلف مكوّنات المجتمع مرهون بتنمية اقتصادية شاملة مستدامة تعتمد على تطوير الاقتصادات العربية وتصنيعها، وخلق طيف واسع من فرص العمل بحيث تتوزَّع مغانم التنمية بين الأفراد والجماعات على أُسس العدالة والمساواة والجدارة وتكافؤ الفرص.

سادسًا: إنَّ التعليم واكتساب المعارف العلمية والتكنولوجية وإدراك التداخل بين مكوّنات المعرفة الإنسانية هي حجر الزاوية في بناء مشروع النهضة العربية، وفي تمكين الأُمَّة من تكوين رأس المال البشري الكفؤ المُنتج القادر على إدارة ثروات الأُمَّة واستثمارها بسيادة مبنيّة على التعاون المتكافئ مع الأمم الأخرى بدلاً عن التبعية التي تعاني منها الأُمَّة بسبب الفجوة العلمية والتكنولوجية. لهذا، فإنَّ بناء النُّظم التعليمية يشكِّل نقطة الانطلاق الأساسية لتنشئة الأجيال وبناء الأُمَّة على أُسس تنافسيّة قائمة على الاستحقاق.

سابعًا: إنَّ البُعد الاجتماعي هو أكثر الأبعاد في المشروع الحضاري العربي أهمية واعتبارًا، ولا يمكن للمشروع العربي أن ينجح إلاّ إذا اقترنت المعطيات السياسة بالمعطيات الاجتماعية والاقتصادية، ولهذا أُطلق على الميثاق اسم «**الميثاق الاجتماعي العربي**». وعليه فإنَّ الميثاق يأخذ في الحُسبان قضايا المرأة والطفولة والشباب وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة، وقضايا المجتمع المدني والتنوع الإثني والديني والمساواة بين جميع الفئات والطوائف وإحقاق الكرامة الإنسانية والعدالة، والتصدّي لمشكلات الفساد والبطالة والفقر والتهميش.

وفي ضوّء المقدِّمة والمرتكزات التّي سبق ذكرها، فإنّنا نطرح الميثاق العربي الاجتماعّي بالصيغة الآتية، على أن تُعَدّ المقدِّمة والمرتكزات جزءًا منه وتقرأ معه:

١- إنَّ الهدف الجوهري لهذا الميثاق هو الاتفاق على الأُسس التي يجب أن تُبنى عليها الدولة العربية الحديثة، سواء أكانت ملكية أم جمهورية. وإنَّ أوّل هذه الأُسس هو الاعتراف بأن الشعب مصدر السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وأنَّ الطريقة المُثلى التي تمَكِّن الشعب من ممارسة سُلطاته، تكمن في انتخابات حرّة نزيهة يختار الشعب من خلالها ممثليه تمثيلاً عادلاً يستندُ إلى مفهوم المواطنة، ويرفض المحاصصة على أُسس طائفية أو مذهبية أو عرقية أو جنوسية أو غيرها، لتكون المجالس النيابية المنتخبة أساسًا لتشكيل الحكومات واستبدالها في إطار التداول السلمي للسلطة التنفيذية.

٢- إنَّ الدولة العربية الحديثة ينبغي أن تكون في الأساس دولة القانون والمؤسسات، وأن تُصاغ القوانين النَّاظمة للحياة استنادًا إلى القيم الإنسانية الرفيعة، وفي مقدِّمتها القيم المستقاة من الشريعة الإسلامية السمحة، وهي قيم الحرية والمساواة والعدل والمشاركة والتعددية، ومحاربة

الاستبداد والظلم والقهر، ورفض أي شكل من أشكال التمييز أو التهميش، وتأكيد استقلالية القضاء ونزاهته، وتوفير الظروف المناسبة للعيش الكريم، وضمان الحقوق وتحديد الواجبات، ولا سيما حقوق الفرد ومنها حرية العقيدة والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والحق في تكافؤ فرص العمل، والحق في التعليم، والحق في الرعاية الصحية، والحق في التقاعد الكريم والضمان الاجتماعي، وواجب تحمُّل ما يترتب عليه من نصيب عادل من نفقات الدولة، وواجب الدفاع عن الأمة وأراضيها وثقافتها وثرواتها وكرامتها.

٣- يؤكد الميثاق أن الرؤية الاستراتيجية المشتركة للتعليم في الوطن العربي يجب أن تهدف إلى إعداد الشباب لبناء مستقبل الأمة، وتطوير القيادات الفكرية والعلمية والثقافية والسياسية والفنية والاقتصادية على أُسس الجدارة والاستحقاق، وبناء المواطن المستوعب لقيم حضارته العربيّة الإسلامية، المُحصَّن بمبادئ المواطنة الصالحة واحترام حقوق الآخرين، المنفتح والقادر على التعامل مع تحديات العصر بشكل خلَّاق ومرن، والقادر على تغليبِ المصلحة العامة على مصلحته الخاصة، والمُدافع عن حرية الرأي والفكر والتعبير فعلاً وقولاً.

٤- كما يؤكدُ الميثاق أنَّ الأمَّة أولى بقدرات ومواهب المتميّزين من علمائها ومفكِّريها وباحثيها وأصحاب الريادة في الصناعة والتجارة، ويدعو إلى تهيئة البيئة الإبداعية لهم التي تعطيهم حرية البحث والتفكير والعمل، وتوفِّر لهم الحوافز والعوائد المادية التي تحول دون هجرتهم. ويؤكد الميثاق أيضًا أهمية تقوية الروابط بين الوطن والجاليات العربية المبدعة التي هاجرَتْ منهُ، وعَدِّها رصيدًا له، والاستفادة مما اكتسبته من خبرات وما تتمتع به من قدرات في التأثير على المجتمعات التي تعيش فيها.

٥- يؤكـد الميثاق اعتماد منهجية واضحة تصل المرأة عبرها إلى نيل حقوقها الكاملـة، وذلك بتصويب جميع التشريعات المميِّزة ضدّها، والتصدّي لكل الممارسات التي تنتقص من حقوقهـا وإنسانيتها، على أساس أنها شريك كامـل الأحقية والأهلية مع الرجل في بناء المستقبل العربي، أقطارًا وأُمّة، وذلك بما ينسجم مع الشرائعِ السماويةِ والمواثيق والاتفاقات الدوليّة.

٦- يؤكـد الميثـاق رفضـ أي تمييز أو اضطهـاد أو ظلم يلحق بـأي فئة أو دين أو طائفـة أو جماعة، ويَعُدُّ التنـوّع الثقافي إثراءً للثقافة المجتمعية، ويؤكد ضـرورة اعتماد سياسـة صريحة لإزالة أسباب هجـرة أتباع بعض الأديان والطوائـف والإثنيات خارج الوطن العربـي وتهجيرهم. وفي هذا السياق، فـإن الميثاق يدعو إلى تأسيس محكمة عربية لحقوق الإنسان، تنهض بهذه المهمة الجليلـة لإعادة ترتيب أمور البيت العربـي ذات الصلة من داخله، وحسب معايير تناظر المعايير الدولية المعترف بها.

٧- يؤكـد الميثـاق أن لمراكـز الدراسـات والبحـوث الوطنيـة المنزَّهـة عن التبعيـة الأجنبية دورهـا المُساند للحكومـات في صنـع السياسات ووضع الاستراتيجيـات، وأن الدولـة العربيـة الحديثة تشجع علـى قيام مثل هذه المراكز وتشجع على تفاعلها فيما بينها داخل الأقطار العربية ومع المراكز المناظرة لها في الدول الأخرى على أُسس الندّية، بحيث تتمكن هذه المراكز مـن القيام بمهماتها بحرية تامّة، وتقدِّم للأمّـة قاعدة شعبية واسعة ذات صدقيّـة عالية لمناقشـة السياسات وآثارها قبـل إقرارها، وتزويد صانعي القرار بما يلزم من معلومات وتحليـلات ومقارنات ودراسات استشرافية. وبالتتابع، فإنَّ على مراكز الدراسات والبحوث التي تعمل في الوطن العربي وتُموَّل مـن أطراف أجنبية أن تخضع لشفافية كاملة تتيح مساءلتها ورصد أعمالها.

٨- يؤكـد الميثاق ضـرورة إحياء المؤسسـات الإسلامية التـي أثبتت جدواها ونجاعتهـا عبر العصور لدعم التكافل والتلاحـم الاجتماعي داخل الوطن العربـي، وبخاصـة إنشاء صندوق عربـي للزكاة، وتمكيـن مؤسسة الوقف لممارسة دورهـا الاقتصادي والاجتماعي، وإنشـاء صندوق الحجّ العربي، والاستفادة من التجارب الناجحة في هذه المجالات في دول إسلامية غير عربية.

٩- كما يدعو الميثاق سائر الـدول العربية لإقامة بنك للتنمية العربية تُساهم فيـه الدول العربية بهدف استثمار ثروات الأمة في تنمية مشروعات عابرة للحـدود بيـن الأقطار العربية، تعود علـى الأمة بالنفع المتبـادل، بدلاً من انجذاب الاستثمارات العربية إلى البنوك الأجنبية.

١٠- يؤكـد الميثـاق أنَّ التحديـات التـي تواجـه دول الوطن العربـي في مجال المـوارد المائيـة والطاقة والبيئة والغـذاء هي في الأصـل تحديات عابرة للحدود يصعبُ التعامل معها بانفراد أو باتفاقات ثنائية، مما يفرض حلولاً تعتمد العمل العربي المشترك من خلال مؤسسات مشتركة هدفها التنمية العربيـة على أُسس تجاريـة. وفي هذا الإطار، فإن تقويـة مؤسسات العمل العربـي المشتـرك واضطلاعهـا بدور أكثـر فاعلية ونفاذًا فـي المجالات الاقتصاديـة والثقافيـة والإنسانيـة أصبح ضرورة ملحّة مـن أجل محاربة الفقـر والبطالة والتخلف، ومن أجل دعم مستقبـل الأمة ومكانتها. وعليه، فـإن الميثـاق يدعو الـدول العربيـة إلى إتاحـة التبادل الحرّ فـي التجارة والخدمات، والقـوى العاملة والأموال والاستثمـارات، وإنشاء المشروعات التنمويـة المشتركـة العابرة للحـدود لإيجاد فرص العمـل والاستغناء عن اليـد العاملة غير العربية، وتحقيق بيئات استثمارية جاذبة لرؤوس الأموال العربية وغير العربية.

١١- يؤكـد الميثاق ضرورة تضافر الجهود للدفاع عن اللغة العربية، وعن هوية الأمـة الثقافيـة وشرح قيمها بـكل الوسائل، وذلك بالتفاعـل مع مؤسسات الفكـر العالمية والمشاركة الفاعلة في المنظمـات الدولية غير الحكومية، والتعريـف بقيم الحضارة العربية الإسلامية في مجالات السعي الإنساني، وإيـلاف تلك القيم مع السلوكيـات المطبَّقة فـي مجتمعاتنا، وذلك ضمن منهجية تخـدم أهداف الأمة، وتنظِّـم هذه المساعي ضمـن أُطُرٍ واضحة وأهـدافٍ بيّنة تشترك فيهـا المؤسسات الحكومية مـع مؤسسات المجتمع المدني العربي.

١٢- وبمـا أن العولمـة قد صنعـت واقعًا دوليًـا لا تستطيع الأمَّـة تجاهله، فإنَّ الميثاق يُحدّد الأسس التـي تقبلها الدول العربية لتنظيم علاقاتها الدولية بما يرفض الهيمنة واستلاب حقوق الشعوب، ومصادرة الثروات الطبيعية، والطاقـات الإنسانية، وبما يدعو لعلاقـات متكافئة وعادلة بين الدول وبين التكتـلات الدوليـة التي تخـدم مصالح الأطـراف كافـة، ويؤسس لسلام مستدام بين الأمم.

١٣- فـي السّياق نفسه، فإن الميثاق يدعو إلـى وضع استراتيجية بعيدة المدى تعتمـد الخطوط العريضة الواردة فيه لتطويـر الجامعة العربية إلى اتحاد على شاكلـة الاتحاد الأوروبي، والاستفادة مـن تجاربه في المجالات كلّها؛ بما فيها السياسية والاقتصاديـة والاجتماعية والتعليمية، وتطوير الموارد البشرية.

١٤- إن المبـادئ التـي بُنـيَ عليها هذا الميثـاق تشمل أُسسًا عامّـة على شكل مدوّنـة دستوريّة تحدِّد الأُسس المشتركـة، والمبادئ الأساسية، التي يجب أن تشملهـا الدساتير كلّها فـي الوطن العربي دون إجحـاف بالخصوصية

القطرية، والفوارق بين الأقطار، ومن المؤمّل أنْ يشكّل هذا الميثاق قاعدة من القواعد التي تُصاغ بموجبها دساتير الدول العربية وتعديلاتها.

إن تحقيق أهداف هذا الميثاق مرهون بمدى تعاون قوى الأمة الحيّة وكفاءاتها الثقافيــة والفكريــة والعلمية وشراكاتها، وعلى درجة قناعــة الفاعلين على الساحة السياسية والمدنيــة والدينية والثقافية والاجتماعية والإعلامية؛ الأمر الذي يحتاج إلى حوارات جادة ومسؤولة لتكوين تصوّرات مشتركة في إطار التوافق الاستراتيجي طويــل الأمد، وضمن كتلة تاريخية مؤمنة بذلــك ومستعدة للعمل بكل تفانٍ من أجل الوصول إلى الأهداف النبيلة التي يتضمّنها هذا الميثاق.

لهــذا، فإنَّ الحــوار لم يعد اختيارًا فحســب بقدر ما أصبح اضطــرارًا وواجبًا؛ الأمر الذي تحتاج إليه مجتمعاتنا لكي تضع خطواتها على الطريق الصحيح. وبقدر ما يصبــح الحوار السلمي ونبذ العنف وسيادة قيم التسامح واقعًا، فإنَّ المستقبل سيكون واعدًا. وعليه، فإنَّ تشجيع الحوار والتركيز على أخلاقياته في الجامعات ومواقع العمل ودور العلــم والمحافل الثقافيــة والمنتديات الاجتماعية ومؤسســات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية ودور العبادة، وفي كل مرافق الحياة والعمل، سيكون الطريق الأكثر ضمانًا لحياة حرّة كريمة.

ملحق (٢)

حوار لسموّ الأمير الحسن بن طلال
مع جريدة «الأهرام» المصرية*

(٢٠١٢/١٢/٢١)

الأمير **الحسن بن طلال** رئيس منتدى الفكر العربيّ، وولي عهد الأردن السابق .. هو أحد الحكماء العرب، بل أحد الأصوات الصريحة للغاية في الساحة العربية.

وفي لقاء خاص بالعاصمة الأردنية على هامش مؤتمر «**المستقبل العربي في ضوء الحراك الشبابي**» تحدث بصراحة شديدة تفرضها اللحظة التاريخية الدقيقة... وهنا نحن أمام رؤية شاملة لما يحدث، وتقييم لما حدث، حتى وصلنا إلى لحظة الأزمة.. وإلى أزمنة الثورة، وربما الإنتفاضة.. وهنا يحاول الأمير الحسن ألا

* أجرى الحوار أ. **محمد صابرين** و أة. **أسماء الحسيني**.

يكون صادمًا لنا، ولكنه بصراحة - بل ربما بمرارة - توجع، وبرؤية تتحدي الجمود والدولة التي شاخت مفاصلها يقدم روشتة للخروج من المأزق الراهن، الذي يعصف بالجميع من المحيط إلى الخليج.. فإلى الحوار:

• كيف وصلت الأنظمة العربية إلى هذه المرحلة الخانقة والمأزومة.. وأين الأحلام الكبرى في التحرر والنهضة ومقاومة الاستعمار؟

- أعود إلى الاستنهاض الأول، ونذكر الشيخ محمد عبده واليازجي والبستاني والفكر المتعدد في بدايات القرن العشرين وما قبل ذلك، وهذه هي النهضة الفكرية الأولى في نظري بالفراغ الذي سببته نهاية الدولة العثمانية.

وفي لقائنا في بلجيكا مع الهيئة الثلاثية ذهبنا كمفكرين عرب في منبر جديد أسسناه هو غرب آسيا وشمال أفريقيا، أتانا خبر تجميد العالم العربي لعلاقاته مع الدولة السورية فكنت المسلم العربي الوحيد، فقلت في عقلي لا يصح أن أقبل التهاني، حتى لو كانت الخطوة متخذة من الجامعة العربية، دونما توجيه سؤال أين أنتم من كيفية إنتهاء الحروب؟ وقبل الحرب في العراق قلت للعراقيين والأجانب: اتقوا الله وتفكروا كيف تنتهي الحروب، فأقول حول موضوع التحرر ما كبلنا هو صيغة الاحتلال الصهيوني لفلسطين،وهذا حقيقة ما لم نستطع أن نتفق على كيفية معالجته، وفي مقابلة هيكل مع «الأهرام» قال: الأردن ١٪ من العالم العربي، ودائمًا تقولون الأردن والجيش العربي وعام ١٩٤٨، فقلت له لما الـ ٩٩٪ يقدمون لنا كشف حساب ماذا فعلوا .. سنقارن، على الأقل نحن استرجعنا القدس العربية والأراضي المحتلة، والعالم العربي برمته رغم أننا دخلنا الأمم المتحدة عام ١٩٥٥، لم يتفق على أن الأردن أنجز شيئًا رغم أن الأردن دخل بضفتيه الشرقية والغربية، ولما أقول هذا الكلام والأستاذ خالد مشعل زائر لغزة ويتحدث عن أن المرجعية الأساسية هي منظمة التحرير الفلسطينية، وأن فلسطين أكبر من أن تُدار من قبل فصيل واحد، وأن مرجعية القيادة الفلسطينية يجب أن تكفي، أقول نعم يجب أن تكفي لكن ماذا عن الأدوار المتكاملة بين الدول العربية، وهناك مخاوف من أن تنال الخلافات داخل مصر من الوضع في فلسطين، وبالتالي أقول إنه يجب تقديم الأهم على المهم، ونحن في قضايا التحرر الوطني لم نفعل ذلك، ويجب أن يكون إعداد القوة عمليًا جزءًا من الإدارة الكاملة للموارد الوطنية، ضمن الثالوث السياسي والاقتصادي والمدني، وعندما نتحدث عن الإخفاق على خلفية الدعوة للتحرر، فالاستعمار ما زال قائمًا،

ولننظر إلى دراسة صدرت مؤخرًا عمن يقف وراء الأزمة الدولية. أكبر شر كة الآن للكربونات شركة أمريكية، الأخوان القائمان عليها دخلهما٩٠ بليار دولار، ولهما وغيرهما دخل في إحباط أي برنامج للحد من التلوث المناخي.

أما عن الاستعمار من أجل السيطرة على الموارد الدولية، فقد شهدنا الهجمة على شرق المتوسط من قبل روميل، رغبة منه في قطع الحدود المصرية والوصول إلى آبار البترول، ومحاولة التركيز على النفط ليست جديدة، وهذه المحاولة التي كانت عسكرية في فترة من الفترات أصبحت الآن ناجحة بالكمال والتمام بسبب النفوذ الصناعي العسكري الدولي، والسيطرة الآن على الإقليم هو من هذا المنطلق، دولتان يقال عنهما قويتان اقتصاديًا في الإقليم إسرائيل وتركيا، أما إيران فلها منهجها الخاص ومستبعدة ومطوقة، ونحن العرب كما أكرر دائمًا لسنا بحاجة إلى خصوم لأننا نقوم بخصومة على الصعيد الإقليمي والدولي واجتهادات من الخارج والداخل تمزقنا، وربما السبب الأساسي في ذلك أن مكافحة الاستعمار داخل الوطن العربي، والذي يؤدي إلى صنع الإرادة مُحجَّم نتيجة للضغوط الخارجية والأنانيات الداخلية ... أنا المنقذ الأعظم، أنا المخلص، أنا صاحب العقيدة التي ستؤدي إلى برّ السلام... وأقول الآن إن قصة الأنا هذه لابد أن تنتهي لنبدأ في قضية نحن من جديد في التكامل بين الاجتهادات والأجيال والتعدديات الموجودة.

وقياسًا بالشعارات التي رفعت في ميدان التحرير وهي لقمة العيش التي هي بطبيعة الحال شكل من أشكال التحرر، هناك تبعية متزايدة في دول كانت تعتبر سلة الغذاء في الإقليم، وأضيف إلى ذلك السودان، الذي أصبح الآن السودان الشمالي بعد أن كان في الماضي السودان الموحد، واليوم عندما نتحدث عن إنتهاء الاستعمار، فلا زال النفوذ الاستعماري مستمر، لذلك فالعلاقات مع الدول الموقعة لاتفاقية السلام مع اسرائيل مستمرة، لأن الاتفاقية هي جزء من العلاقة الاستراتيجية التي تجعل من السلام خيارًا استراتيجيًا، ولا يوجد بديل كما يبدو على صعيد الدول النفطية المقتدرة في أن تتولي مهمة التكامل، لا أقول الدعم أو الهبات أو الأعطيات، بل التكامل مع الدول العربية ذات السيادة المواجهة مباشرة للوجود الإسرائيلي على الأرض، ومن الغرابة أن يستمر تصدير الغاز من مصر إلى إسرائيل في الوقت الذي

يتوقف تصديره إلى الأردن، وهي ليست مصادفة أن كل أنواع الدعم النفطي تتوقف عن الأردن في هذه المرحلة الدقيقة بالذات، وكأنما القول للأردن اقبلوا بحلول معينة بوضعكم القائم وإلا... نقول: ما هي الحلول المعينة تلك؟

• كيف تنظر لمستقبل الثورات في العالم العربي، ومستقبلها على الصراع العربي الإسرائيلي؟

ـ بالنسبة للثورات في العالم العربي، هناك أكثر من أجنبي يقول إننا أنجزنا تغييرًا في الوطن العربي، وهذه من الملاحظات القبيحة التي أسمعها، خاصة من مراكز بحوث غربية ودبلوماسيين غربيين.

• هل هي سايكس - بيكو جديدة لتقسيم المنطقة كما وصفها البعض؟

ـ بالضبط! وأقول لهؤلاء الغربيين .. أنجزتم ماذا؟ يقولون أنجزنا في المغرب وتونس وليبيا ومصر واليمن، وأنتم في الأردن حتى الآن متلكئين، ولكن سيأتيكم الدور ... الإنجاز، وقد أنجزوا في العراق بالطبع قبل ذلك وأفغانستان، ولكن ماذا أنجزوا؟... إنهم أنجزوا رؤية جديدة إنتقالية لإعادة سيطرة النفوذ على الموارد والممرات المائية والنفطية، فأقول اين إرادة هذا الإقليم من ذلك الإنجاز بين قوسين؟

نحن هنا في إطار ملتقى لمنتدى فكر عربي، ماهو دور الفكر العربي، ونحن نتكلم عن دول عربية وإنجاز مجزأ لكل دولة في حالة معينة، والخيار عادة غربيًا

ما يكون المغرب وتونس ومصر والأردن، لأن الخليج له خصوصية، دول نفطية تشتري كميات كبيرة من السلع، في الماضي كانت الدول المواجهة لإسرائيل تشتري السلاح بغرض التسلح ضد العدو المشترك، الآن هذه المشتريات لصالح مَنْ، لصالح تشغيل فـرص العمـــل في الصناعات الأمريكية والغربية وربما الروسية والصينية أيضًا، ما يفلت من يدنا تمويلاً لن يفلت عمليًا من يد اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة. لاحظ أن السلاح الذي تستخدمه دول كالهند والصين، على سبيل المثال، جرى تصنيعه في إسرائيل، التي لا تستطيع بيع هذا السلاح مباشرة، لأنها نظريًا مقاطعة، فيتم الشراء والبيع في صفقات تجري على الأرض الأمريكية.

والمهم في المعادلة كلها أن الدول العربية تستنهض رؤية جديدة كما يقال. انظروا ماذا حدث .. بدأنا بمبادرة شريفة نظيفة لأعداد من الشباب الذين أجبروا على البقاء في ميدان التحرير لمدة ١٨ يومًا، البعض منهم ماكان يتوقع أن يبقى يومًا أو يومين، ظنوها مظاهرة وتنتهي، لكن شهدنا غليانًا، وبعده حدث الفوران وارتفعت سقف المطالب، والباقي يبقى تاريخًا، مَنْ استغل الموقف، ومن ملأ الفراغ؟

فأقول مرة ثانية عند الحديث عن الحرية والرغيف والحرية والعدالة الاجتماعية، ماذا صنعنا من تصور لمستقبل أيامنا ومستقبل شبابنا، ماذا عن حق الأجيال المقبلة في الحياة؟ لم أر عمليًا لقاءات عربية للحديث عن إعادة البناء بعد الخراب، عن حركة جديدة لبناء مجلس اقتصادي اجتماعي عربي، يتبني قضايانا لكي لا نتعرض للإحراج عندما يأتي لا لسخاء أوروبي، والخيار الأول للخروج من هذه الازمة هو قانون يعمل من أجل الجميع، وبناء لوبي للدفاع عن الفقراء، ولوبي للدفاع عن المواطنة وميثاق للمواطنة مدعوم بصندوق يجمع بين فكرة الزكاة وبين فكرة الإدارة للمصارف الحديثة، ويتبنى فكرة اللحاق ببرنامج للتشغيل، وكنا قد اجتمعنا عام ١٩٩٤ بعد الاتفاق الأردني مع إسرائيل وبعد كامب ديفيد بعشرين عامًا في الدار البيضاء بالمغرب، وكان الاقتراح إنفاق ٣٥ مليار دولار من المغرب إلى تركيا لمدة عشرة أعوام لإقامة البنية التحتية لمنع الهجرة القصرية وظاهرة المغتربين المزرية للمقتولين على السواحل الأوروبية، وبدا كأننا نطلب منه من الغربيين، ودارت الأيام فإذا بالـ ٣٥ مليارًا تنفق لإدارة الدفاع عن الوطن، بمعنى آخر بناء الجدران سواء في إسرائيل أو حول أمن الولايات المتحدة، أسهل وأيسر وأكثر لباقة سياسيًا من السياسة الاستباقية بأن نستثمر في المياه النقية والبنية التحتية إلخ!

فإلى متى سنبقى نبحث عن فرص الإغاثة من الخارج، وهنا أيضًا في الأردن إلى متى سنظل ننتظر حتى نلحق بركاب التحديث والتطوير في إطار ديمقراطي، ولا نعالج مواضيعنا بصراحة، وبحوار وطني سياسي اجتماعي اقتصادي مسؤول، والانتخابات ستعقد في الأردن في شهر يناير المقبل، وماذا سيحدث إذا عقدت في موعدها، وماذا سيحدث لو لم تعقد في موعدها، وكأنما الحياة السياسية توقفت عند بعض المشاهدات، وأيضًا على ما يحدث في سوريا ومصر، البعض يريد أن يرى ما سيحدث فيهما، خاصة أن هناك بعدًا عقائديًا، له دور وتأثير وإيحاء على مستوى الوطن العربي، ومن الغرابة بمكان أن بعض دول الخليج التي لم تستكمل مؤسساتها الدستورية والديمقراطية بمفهوم عالمي تستطيع أن تغير الأوضاع السياسية في دول عربية ودول إسلامية، وأن تشرع في توجه عقائدي، وأن تلقي استحسانًا في ذلك من دول غربية، كانت في الماضي تقول لا نحاور منظمات إرهابية، والآن حماس تسعى لرفع هذه الصفة عنها، كما قال الرئيس كارتر عند الانتخابات التي أدت إلى نجاح حماس: إن الإنتخابات ديمقراطية، ولكن الوصول لقائمة الإرهاب سهل والخروج منه صعب وصعب جدًا، وأقول: أين الرهاب الحقيقي عندما أتحدث عن الأردن والحالة العربية، فأقول إن الرهاب الحقيقي هو في غياب الوضوح المبني على الثقة، والمؤسسات فقدت قدرتها على التعامل مع القضايا اليومية الحياتية، بسبب حركة الاسترضاء في كل شيء، فالدولة الآن تبحث عن استرضاء النقابات لكل مهنة، وهذا يسمى ديمقراطية.

- **هل فقدنا استقلالية القرار؟**

ـ أذكر أنني حضرت في الماضي قممًا لعدم الانحياز وكانت هناك أسماء عملاقة، قد نتفق أو لا نتفق مع سياساتها، نكروما وجمال عبد الناصر وأنديرا غاندي وهيلاسلاسي، ولكن كانت هناك قيمة ذاتية لهؤلاء، كانوا يحاولون أن يختطوا سياساتهم بعيدًا عن التأثيرات الخارجية. اليوم لا أعتقد أن أحدًا يستطيع أن يختط سياسته دونما أن يطمئن لآخر زيارة لوزيرة الخارجية الأمريكية أو وزير الخارجية الروسي، فأقول أين الكتلة الحيوية العربية التي تستطيع أن تعين الأردن على سبيل المثال، أو تعين مصر في مواجهة تحدٍ ما، أو حتى تبنّي صورة الشوروية، فالديمقراطية ليست داخل القطر الواحد أين الديمقراطية بين الدول.

• **لماذا فشلت الدولة القطرية في إدارة الحوار مع شعبها؟**

ـ العقد أو الميثاق الإجتماعي إن وجد، وهو موجود في كتابات النهضة الأولى ونهضة الأربعينيات والخمسينيات، المسألة ليست أن الدولة فشلت في المحافظة على العقد فقط، ولكنها كانت غير راغبة في الحفاظ على ذلك العقد، ومن الصعب أن تتحدث عن غزو فلسطين وتحريرها، وأنت تعيش ظروفًا اقتصادية واجتماعية حقيقة لا تؤهلك للإقدام على تلك الخطوة، فالمغامرات العربية على حساب كيانات الدول، متى كانت تلك الفعاليات في داخل كل دولة في حوار مستديم أو في شورى مسؤولة أمام الناس، أما لماذا فشلت الدول العربية ففاقد الشيء لايعطيه، وإذا كان الاتفاق الداخلي على الأولويات مغيب، فكيف نستطيع الحديث عن الاتفاق الإقليمي، وفي غياب مصلحة عليا، والفشل الذي مررنا به، فإن البعض منا يؤيد الشباب بصدق، والبعض يقول لماذا ستكتب لهم فرص النجاح، ولم تكتب لنا في الماضي، وأقول لهم إنه إذا كان الإناء غير صالح، فلنغيّر ذلك الإناء، لإعادة النظر عند الحديث عن المقدرات العربية.

• **وهل هناك مخاوف من صراع سنّي شيعي ؟**

ـ بشأن الموضوع السنّي الشيعي لا يوجد حتى اليوم قناعة لدى العقل المطلع بأن هناك أي سبب لخلاف فقهي بين السنّة والشيعة، وأقول ذلك بالعودة للشيخ شلتوت والشيخ الباجوري، الأمر واضح، لكن إذا تحدثنا عن الخلاف السياسي، فهناك سنّة خليجية عربية. وهم أحد أسباب الحرب العراقية الإيرانية، وفي هذه المعادلة الشيعة العرب العراقيون كان لهم دور أساسي في الدفاع عن الوطن العراقي، الدور ربما تغير الآن بسبب النفوذ الإيراني الشيعي وتأثيره على بغداد وسورية وجنوب لبنان، فهناك محور الآن من إيران إلى البحر الأبيض المتوسط، وهذا المحور تقابله الريبة الخليجية العربية بأن إيران ستقطع مستقبل العلاقة مابين الخليج والبحر الأبيض المتوسط، وبالتالي لهم في هذا الأمر إهتمام أساسي استراتيجي كمصر، لأن قناة السويس لأول مرة في تاريخها تزار من قبل قطع إيرانية بحرية وصلت لشرق المتوسط، مثلما وصلت القطع الروسية لشرق المتوسط هي الأخرى، فالموضوع ليس مذهبيًا فقهيًا بقدر ما هو موضوع سياسي.

• **كيف تنظر لتطورات الأزمة السورية؟**

ـ الوضع الحالي في سوريا كما فهمت من صديقي السيد الأخضر الإبراهيمي لم يفقد الأمل في إيجاد حل أو مخرج سياسي، ووزير الخارجية الروسي لافروف ينفي أن يخرج الرئيس السوري إلى روسيا أو إلى أي مكان آخر، وهنالك اتصالات الآن بين المعارضة رغبة منها في إيجاد قيادة موحدة، لكن في إعتقادي أن حل الموضوع السوري في إطار حل سياسي سيؤدي إلى كثير من الطمأنة لدول الإقليم وللمصالح خارج الإقليم، والمنازلة السورية اشتملت الآن على منازلة من الدولتين، ولأول مرة في مجلس الأمن تتخذ مواقف صلبة، وبين دول في مجلس الأمن لها مصلحة في استكمال المخطط الذي اشرنا إليه، وهو مخطط التغيير والتضامن مع رواد التغيير، ولكن التغيير لماذا، إن سوريا تمثل الواقع الأخير الذي لم يتغير في إطار على الأقل التجارب الجمهورية في الوطن العربي، ولكن إذا انتهت لاقدر الله التعددية السورية إلى تمزق أشلاء الوطن السوري ستؤدي إلى تمزق الإقليم ككل، وستصبح البلقنة والصوملة سهلة قياسًا بما قد يؤثر على هويتنا العربية والإسلامية.

ملحق (٣)

الدستور

مشــاركون بالمؤتمــر الشبابيّ العربيّ:

«الحراكات» قد تكون فرصة للحل أو الكارثة

(جريدة «**الدستور**» الأردنيّة، ١٢ /١٢/ ٢٠١٢)

كتب: أيمن عبدالحفيظ

اختتم المؤتمر الشبابي العربي الخامس ٢٠١٢ أعماله بحضور سمو الأمير الحسن بن طلال رئيس منتدى الفكر العربي وراعيه، وجاء بتنظيم من المنتدى بالتعاون مع جامعة الدول العربية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي/الكويت، واتحاد الجامعات العربية وشركة البوتاس العربية [ومؤسسات أخرى]، وذلك في فندق لاند مارك - عمّان.

وناقش المشاركون مواضيع حول المشروع الحضاري العربي «**الميثاق الاجتماعي العربي**» وتلى ذلك جلسة ختامية لاعتماد الميثاق.

يُشار إلى أن المؤتمرين ناقشوا خلال جلسات المؤتمر الذي بدأ أعماله الأحد الماضي بعنوان «**المستقبل العربي في ضوء الحراك الشبابي**» عدة محاور منها الحريات والحقوق الأساسية، والبطالة وحق العمل، والحراك الشبابي، وإمكانات الإصلاح الاجتماعي والثقافي.

كما ناقشوا محاور تتعلق بالشباب والمشاركة، وفرص العمل والتمكين المجتمعي، ووسائط التواصل الحديثة والإعلام الإلكتروني الجديد، والميثاق الاجتماعي، وتأثير الحراك الشبابي في الاصلاحات الداخلية، ومستقبل الصراع العربي الإسرائيلي في ضوء الحراك الشبابي، واستشراف المستقبل العربي في ضوء الحراك.

وعلى هامش المؤتمر التقت «**الدستور**» بنخبة من الإعلاميين العرب المشاركين.

مدير تحرير «الأهرام» المصرية

مدير تحرير جريدة الأهرام المصرية الأستاذ **محمد صابرين** قال في معرض رده على سؤال لـ «الدستور» عن طبيعة الحراك الشعبي الشبابي في الوطن العربي وفي مصر تحديدًا أنه لا زالت هنالك فجوة واضحة بشكل كبير ما بين أجيال الشباب والأجيال الماضية، ومن الواضح أن ظاهرة الحراك الشبابي وحجم الغضب في العالم العربي فاجأت النخب الحاكمة والمثقفة.

وقال إن هنالك رؤى مختلفة للحياة، وإن الصراعات متباينة ومختلفة فيما بينها، وإن النخب القديمة لا تدرك حتى هذه اللحظة كل الاستعجال لجيل الشباب في طروحاتهم ومطالبهم، لافتًا إلى أن الأجيال الجديدة تهتم بالفعل أكثر من الكلام، وإن الشباب مرتبط بالزمن الخاص بهم ويعد أكثر حيوية وتفاعلاً معه من الأجيال السابقة.

وأضاف صابرين: إن هذا يؤدي إلى أن جزءًا من الشباب قرر عدم الرهان على النخب القديمة، وفي المقابل فإن مشكلة النخب القديمة تحاول تلمس كيفية تفهم هذه الظواهر والرؤى الجديدة في الفعل، وأنماط التفكير فيها والتي تعد مسألة مربكة لهم.

وبيّن أن المؤتمر يعتبر أحد الإيجابيات الجيدة بأن تحصل خلال جلساته على ما يشبه «نوبة صحيان» وهي تأتي من خلال المداخلات التي يقدمها المشاركون أثناء الجلسات، مستطردًا بأن الحراكات كأي ظاهرة اجتماعية تكون فرصة للحل أو للكارثة، فلو نظرنا إلى الفرصة أولاً فإن الاعتقاد أنها تأتي من الطاقات الحيوية التي تصمد من أجل استخدامها، وأهم مصادرها في الدول العربية «الشباب»، لأن الشباب يريد أن يحقق النهضة والوصول بها إلى مصاف الدول الغربية، وما يعتقد أنه يجب أن تكون عليه، بالإضافة إلى أن الآباء يضعون آمالهم في الأبناء لكي يحققوا ما عجزوا عن تحقيقه، ومن هنا فعلى جميع النخب الحاكمة والمثقفة في العالم العربي أن يروا أن هؤلاء يريدون أن يحققوا جزءًا من الأحلام التي كانت لدى الأجيال السابقة سواء أكانت أحلامًا مؤجلة أم مجهضة.

ولفت صابرين إلى أن الرؤية للوضع الراهن بأن فرصة تتحقق فيه، فعلينا أن نطبق سياسة الاحتواء للصدام العنيف الذي يحدث الآن لأنه لن يؤدي إلا لترسيخ الانقسام، مؤكدًا أنه علينا أن ندرك أن الزمن قد تغير وأن الجديد منه يحتاج الى أساليب جديدة وعقول اكثر إنفتاحا مما كان متخيلاً في السابق.

وأوضح بالنسبة لوجود أزمة قد تؤدي إلى كارثة فإن الخوف أن يلجأ جميع الأطراف إلى سياسة ما سبق وأن بشرت فيه وزيرة خارجية أميركا السابقة كوندا ليزا رايس بحدوث « الفوضى الخلاقة»، مؤكدًا أنه لم يثبت بعد أن الفوضى يمكن لها أن تكون خلاقة بل مدمرة، وإذا تعمق الانقسام فإن أول ضحية له الحقيقة ومثلما نشهد الآن أنه لم يعد المواطن العادي مطمئنًا بشأن حيادية الحقيقة أو مصداقية ما يتم تسويقه أو إخباره به على أنه حقيقة.

وشدد صابرين على ضرورة أن لا ننظر للخلف ونحن نتحرك باتجاه الزمن والرؤى الجديدة بغضب لكي لا ندمر كل ما وراءنا، لأن الرصيد السابق يحتوي حسنات وسلبيات، وأن الخوف الأكبر هنا ألا نتنبه لأهمية الحفاظ على الهوية والاستقلال الوطني وعدم التبعية، وضرورة أن نشعر بأهمية الخصوصية الحضارية للمجتمع العربي والإسلامي، بمعنى ألا نأخذ شعارات تنادي بالحرية والديمقراطية وغير ذلك إلى متاهة التبعية الفكرية والثقافية للغرب.

وبيَّن صابرين أن الذي ما زال ينظر إلينا باستعلاء ويتعامل مع قضايانا بازدواجية المعايير ويتحدث عن حقوق الإنسان لدينا أنها منقوصة ولا يرى إنتهاكات حقوق الانسان لديه «الغرب» الموجهة للعرب والمسلمين في بلاده، وعندما يطالبنا بأن نكون أكثر ليبرالية، فإنه لا يجد غضاضة في غلق أسواقه أمام المنتجات الزراعية، رغم حديثه المتكرر عن حرية التجارة وحرية إنتقال رؤوس الأموال والكفاءات بين دول العالم، ولا يعمل بمبدأ الحرية في إنتقال هذه الكفاءات إليه، و«يقيم الدنيا» بما أسماه ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وهذا الغرب ذاته هو الذي يحتوي على الكثير من خطابات الكراهية والمخاوف الكثيرة من ضياع هويته.

محمد الفقيه - قناة الميادين اللبنانية الفضائية

وقال الأستاذ **محمد الفقيه** من قناة الميادين اللبنانية الفضائية إن المؤتمر يعد فرصة لكي يتعرف الشباب العربي على بعضهم البعض من خلال القصص التي يتحدثون فيها عن واقع دولهم خلال جلسات المؤتمر.

وأضاف أن الشباب العربي لديه مقدرات وطاقات قوية لكنها تحتاج إلى فرصة، مؤكدًا أن سمو الأمير الحسن يعد من أهم المفكرين المعاصرين وننتظر الكثير ليقدمه، لافتًا إلى أن المشاركين بالمؤتمر من شباب عربي مثقف ومتعلم يتمتع أيضًا برؤى وبوعي ممتاز يعطي من خلال ذلك صورة حقيقية وواقعية لما تشهده دولهم من أحداث.

وبين الفقيه بأن المشاكل التي عرضها الشباب العربي المشارك متشابهة من حيث أزمة الفقر والبطالة ونوعية التعليم، مقترحًا العمل على تأسيس جامعات مرموقة تجمع الشباب الكفؤ والمميز من كافة الأقطار العربية مع الاهتمام بالشباب العربي في الدول التي تعاني من نقص في الجامعات كجزر القمر وجيبوتي، ولو عن طريق تقديم منح مجانية لهم.

وقال إن هذا الاقتراح يعد الخطوة الأولى لحل هذه المشاكل، بالإضافة إلى تحسين نوعية التعليم الجامعي في الدول العربية ليبقى الأساس في معالجة كافة المشاكل التي تعترضنا ومنها الديمقراطية وطرق فهمها.

مشارِكة من فلسطين

وقالت المشاركة من فلسطين **إزدهار شاهين** إن الاستفادة من الجلسات الحوارية التي عقدت في جلها تمحورت حول مستقبل الشباب العربي في ضوء الحراك الشعبي الحالي، لتشمل محاور عن البطالة والحث على العمل.

وأوضحت أنه تم تقديم وصف للبطالة وأهمية العمل التطوعي الذي من خلاله يتم إكتساب مهارات والتي إتفق فيها المشاركون على توصيات كإدراج مناهج التطوع في المدارس والجامعات، وأيضًا الانتقال من النظام الأبوي إلى الحرية والمشاركة

وزيادة الإنفاق على الأبحاث العلمية وإلغاء الواسطات والمحسوبيات، مع التشديد على التمسك باللغة العربية.

وبينت شاهين أن المشاركين تطرقوا إلى قضية هجرة الكفاءات مستعرضة عوامل الطرد والجذب، لافتة إلى أن المشاركين في المؤتمر تحدثوا عن هموم وشجون أوطانهم.

صحفية في «الاهرام المصرية»

وقالت الصحفية في جريدة الأهرام المصرية **أسماء الحسيني** إن المؤتمر يعد فرصة طيبة للمشاركين للاطلاع على هموم الدول العربية وشجونها، بالإضافة إلى معرفة المقترحات الواجب اتباعها لحل هذه المشاكل.

وأضافت أنه لا يوجد وصفة جاهزة وصالحة للحل لدى جميع الدول العربية، متمنية أن تبادر الأنظمة العربية الحاكمة بالإصلاح، مؤكدة أن الكلفة ستكون أقل بكثير من إنكار وجود المشكلات والعمل على تأجيل حلـها. ولفتت الحسيني إلى أنــه لا يوجد إصلاح دون حوار ودون مراعاة الوضع التعليمي والعمل على إصلاحه، مشددة على أنه لا يمكن لنا أن نعزل أنفسنا عن سائر دول العالم، مؤكدة أن المعركة التي يخوضونها طويلة وتحتاج إلى عمل مضني يشمل مختلف المجالات.

ملحق (٤)

المؤتمر الشبابي العربي الخامس
يضـــع خريطـــة طريـــق للمـــستقبـل
تشرك الشباب بصنع القرار في بلادهم

(جريدة «**الدستور**» الأردنيّة، ١٢ /١٢/ ٢٠١٢)

كتبت: نيفين عبد الهادي

عشرات الأيادي الشبابية العربية رسمت من عمّان خارطة جديدة للعالم العربي انطلقت بصورة مغايرة تمامًا عن واقع يرفضه جيل الشباب، على أمل أن تكون انطلاقة لخارطة حقيقية تجعل منهم حاضرين في صنع القرار ببلادهم.

هي حالة شبابية يصعب نقلها بالكلمة الصمّاء، وتحتاج حتمًا إلى تفاصيل لغوية كثيرة لتنقل واقع حوار استضافته عمّان على مدى يومين من خلال أعمال «**المؤتمر الشبابي العربي الخامس ٢٠١٢**» تحت عنوان (**المستقبل العربي في ضوء الحراك الشبابي**) الذي عقد برعاية سمو الأمير **الحسن بن طلال**.

المؤتمر الذي نظمه منتدى الفكر العربي، جاءت جلساته بطابع ورشات العمل الحوارية وغلب عليها الحديث عن «الربيع العربي» لتختلف بشأنه الآراء ووجهات النظر الشبابية، ولكن، اتفق الجميع على رفض العنف والتعبير السلبي عن الآراء.

وفي قراءة لـ«الدستور» للحالة الشبابية الخاصة التي صورها المؤتمر، نجد أنفسنا أمام حالة عربية واحدة، حيث التقى عشرات الشباب من (٢١) دولة، فكانت همومهم واحدة وأفراحهم واحدة، ليخرج المؤتمر من جلساته بصورة لربيع شبابي يعلن عن قادم أيامه من عمّان بأنه الأقدر على التغيير ورفض كل ما من شأنه أن يجعله الغائب عن القرار الحاضر بالتنفيذ لأي قرارات رسمية وغير رسمية في مجتمعاتهم.

سمو الأمير الحسن الذي حرص على حضور غالبية الجلسات ومناقشة الشباب بتفاصيل دقيقة في قضاياهم، اعتبر أن الشباب العرب تجمعهم ذات التفاصيل الحياتية من إيجابيات وسلبيات. وقال سموه «إننا ندرك أن التحديات التي يواجهها الشباب في العالم العربي متشابهة، وبالتالي فإن المحركات الأساسية للتغيير هي التطلع إلى حياة كريمة والقضاء على الفقر والبطالة».

فكانت بذلك الأفكار حاضرة عن الشباب كافة عندما ناقشوا واقع حالهم، مؤكدين أن همهم واحد وبالتالي يجب أن يكون الحل واحدًا، ليس هذا فحسب بل أن يكون ملزمًا لصانعي القرار وفرضها على حكومات بلادهم بشكل يحقق الفلسفة الأردنية الشبابية التي أطلقها جلالة الملك عبد الله الثاني بأن الشباب هم «فرسان التغيير» مطالبين بأن يطبق ذلك في كافة دول العالم.

ورأى الشباب أن هناك ضرورة لجعل العالم العربي متوحدًا ليس فقط تحت سقف غرفة تجمع عددًا من الأشخاص لبحث قضايا واتخاذ قرارات تبقى حبيسة أوراق، بل أيضًا السعي الجاد لإلغاء الحدود والعوائق في التنقل بين الدول العربية وتحقيق وحدة عربية حقيقية تحكي عن نفسها قصة وحدتها لا أن تبقى حالة جدلية يغلب عليها الكلام دون أي تطبيق عملي.

المؤتمر عقد خلال فترة غاية في الأهمية كما أكد الشباب المشاركون فيه كونه يأتي في وقت لم يعد فيه الحراك الشبابي العربي في المجتمعات التي اندلعت بها ثورات التغيير وحركات الاحتجاج أو تلك المرشحة لها، متوقفًا عند حدود ثابتة، وإنما تجاوز الممكن، الأمر الذي جعل الشباب يسعون للتخطيط لمرحلة «ما بعد» الحاصل، بما تحمله المرحلة الجديدة من تحديات سعيًا لنصرة أوطانهم.

ووسط هذه الآراء والتجاذبات، تلمَّس منتدى الفكر العربي أهمية إيلاء الاهتمام الكافي بالشباب الذين يشكلون ثلثي سكان الوطن العربي وحيوية فتح قنوات الحوار معهم، للوقوف على مكامن انشغالاتهم، والتحديات التي تواجههم، ورؤيتهم للمتغيرات وسُبل التعامل معها، حيث عقدت أربعة مؤتمرات شبابية تباعًا منذ عام ٢٠٠٤.

وبدا واضحًا خلال المؤتمر إجماع الشباب العربي على تصورات عامة لواقع حالهم، عبر عنها سمو الأمير الحسن عندما لفت إلى أن هناك جيلاً شبابيًا جديدًا بلغ سن الرشد السياسي، مشيرًا سموه إلى أن الحراك الشبابي أعاد للعرب تقديرهم لذاتهم، وأنه انتهى إلى الأبد عهد الحيرة والتردد لدى هذا الجيل الجديد من الشباب.

واعتبر سموه خلال مخاطباته للشباب أن ما نجم عن الحراك الشبابي فاجأ الكثيرين لغياب الدراسات الاستشرافية الراصدة لمثل هذه الاحداث.

كل هذا التشخيص لواقع الشباب العربي، كشف خلال أعمال المؤتمر أن أبناء هذا الجيل يتفقون على تحديد خارطة مستقبلهم ذات الشكل العربي الواحد الخالي من عقبات الحدود بين دولهم، وأن تخصص حكوماتهم لهم متسعًا من الوقت للاستماع إلى صوتهم، والتأكيد على أهمية اللغة العربية وضرورة إعادة مجدها والتعبير الإيجابي عن كافة القضايا، مطالبين بانشاء جامعة عربية تعنى بتدريس الإدارة والعلوم السياسية، والتربية مع التركيز على اللغة العربية، خروجًا من الاستعمار الفكري الذي يؤكد الشباب وجوده بقوة في الوطن العربي، وكذلك الخروج من التفكير الرعوي تجاه الشباب بشكل تنفذ فيه مبادراتهم.

كما طالب الشباب بأهمية وجود مجلس حكماء عربي يضم عددًا من الشخصيات العربية التي تعنى بالشأن الشبابي يضم علماء وخبراء ومعنيين بالشأن الشبابي، إضافة إلى مجموعة من الشباب العرب المؤثرين في دولهم ليكون هذا المجلس بوصلة الحراك الشبابي العربي الجامعة للاتجاهات القادمة بعيدًا عن أي حدود أو معيقات قد تؤخر من عجلة التطور والإنتاج.

ملحق (٥)

منتدى الفكر العربي

رسالة أمين عام المنتدى بالوكالة إلى أعضاء المنتدى بشأن البيان حول الأحداث الجارية في العالم العربي

٢٠١١/٣/٢١

الأخ عضو منتدى الفكر العربي الأكرم

تحية طيبة وبعد،

لا يخفى على أحد أننا نشهد تحولات مفصلية في واقعنا العربي أخذت تتبلور في بعض بلداننا ولا تزال تختمر في البعض الآخر. ورغم أن هذه التحولات لم تكن مفاجئة للكثيرين من المفكرين العرب والأجانب، إلا أن المفاجئ فيها هو انتشارها وامتدادها بهذه السرعة المذهلة. ومن أبرز ما يميز هذه التحولات أنها حركات مدفوعة بعوامل متعددة ومتداخلة ومتشابهة إلى حد كبير بين بلد وآخر. فلقد حمل راياتها الأولى شريحة شبابية تعاني من بطالة مرتفعة جدًا وخصوصًا بين المتعلمين منهم، بحيث فقد أفرادها «فسحة الأمل» بمستقبل مُرضٍ وحياة كريمة، ولم يجدوا من يستمع لتظلمهم ولا من يستجيب لمطالبهم، فتغلبوا على حاجز الخوف وخرجوا يجهرون

بالقول (إن الله لا يحب الجهر بالسوء من القول إلا مَنْ ظُلم). وبعد أن انكسر حاجز الخوف سرعان ما انقلب الحراك من حراك شبابي إلى حراك شعبي شارك فيه كل من شعر بظلم وتهميش وامتهان لحريته وكرامته واستلاب لمستقبله ومستقبل أبنائه وأحفاده وتبذير واختلاس لثروة الوطن ومقدراته.

وأمام هذا الواقع، فقد كان لا بد لمنتداكم أن يستشعر هذه المتغيرات وأن يبادر إلى عدد من النشاطات بتوجيه ومشاركة شخصية من سمو الأمير الحسن بن طلال، رئيس المنتدى وراعيه، أوجزها فيما يأتي:

١- عُقِدت لقاءات حوارية مع عدد من أعضاء المنتدى المقيمين في الأردن للتداول في الأوضاع العربية العامة، واستمعت إلى رغبة الكثيرين منهم بأن تكون اللقاءت موسعة لتشمل عددًا أكبر من أعضاء المنتدى من مختلف البلدان العربية، إلا أن شُحّ الموارد المالية للمنتدى حال دون تلبية هذه الرغبة. وعليه استقر الرأي على أن يقوم المنتدى بأعضائه المحليين بدراسة الحالة الأردنية كحالة دراسية (Case Study).

٢- عُقِدت لقاءات منفصلة مع مجموعتين من الشباب: اللقاء الأول مع الشباب (وفد المنتدى) الذين شاركوا في مؤتمر الشباب والعنف الذي عقد في الإسكندريّة في شهر ١٢/٢٠١٠، والثاني مع مجموعة من المدَوِّنين الشباب الناشطين عبر شبكة الإنترنت.

٣- عُقِدت جلسة عصف ذهني لمجموعة من أعضاء المنتدى في عمّان لمناقشة إطلاق **مشروع نهضوي عربي** جديد وتحديد المضمون الفكري والثوابت الثقافية والحضارية لمثل هذا المشروع.

والآن وبعد كل هذه المبادرات يطيب لي ويشرفني أن أنقل إليكم فحوى هذه المداولات في سبيل التواصل معكم في أمور منتداكم. فقد أوصى إخوانكم في الأردن بالآتي:

- أن يتواصل المنتدى مع سائر الأعضاء في كل البلدان العربية لإشراكهم في هذا الأمر الجلل، ولدعوة من يرغب منهم للمساهمة في التأطير الفكري للحراك العربي بما يثريه ويحصّنه من أي إفساد أو انحراف أو انتكاس، وبما يُمَكّن المنتدى من ممارسة دوره الفكري فوق القطري.
- كما أوصوا بتوجيه بيان باسم منتداكم يعبّر عن رؤية المنتدى حول ما يجري على الساحة العربية الراهنة وعن نظرته المستقبلية. وقد تطوع فريق من إخوانكم أعضاء المنتدى* في عمّان لصياغة هذا البيان (المرفق)، وطلبوا أن يوجّه هذا البيان بكل الوسائل التكنولوجية المتاحة إلى الحراك العربي المبارك بقاعدته العريضة، وإلى كل الفعاليات التي تسعى إلى خير هذه الأمة ورفعتها.
- كما طلبوا أن يكون هذا البيان باكورة التواصل، وأن يكون متبوعًا برسائل توضح رؤية المنتدى في مواضيع محددة تلامس هموم شعوبنا وهواجسهم.

الدكتور فايز خصاونة

الأمين العام بالوكالة

---

* ضمّ هذا الفريق السّادة:

- د. **جواد العناني**
- د. **عبد السلام العبادي**
- أ.د. **فايز خصاونة**
- د. **كامل أبو جابر**

بيان من منتدى الفكر العربي

يتابع منتدى الفكر العربي باهتمام بالغ انتفاضة الشباب العربي وحراكه من المحيط إلى الخليج وتضحياتهم وتطلعاتهم في سبيل تحقيق الحرية والعدالة والكرامة، والذي تجاوب معه العديد من فئات المجتمع الأخرى وشاركوا فيه.

وفي خضم هذا الحراك الشعبي يؤكد المنتدى أن تحقيق تطلعات الأمة يجب أن يمر من خلال تحقيق تطلعات الشباب المشروعة، وبناء نظام ديمقراطي حر ينسجم مع القيم الحضارية للأمة العربية، وينفتح على التجارب الديمقراطية الحديثة في العالم.

لقد جاءت هذه الحركات المباركة لتؤكد مطالب أساسية لشعوبنا العربية، وأولها إطلاق الإرادة العربية من كل القيود، وأنها لن تبقى مكبلة راضخة خانعة قابلة بواقعها، لأنها عقدت العزم على الخروج من قمقمها وعلى إطلاق طاقاتها وإبداعاتها، واستعادة مكانتها ودورها بين شعوب العالم وتكتلاته الاقتصادية والسياسية الجغرافية، وتحقيق الإصلاح الشامل والذاتي لكل مناحي حياتها.

وثانيها هو أن الكرامة الإنسانية للشعوب العربية يجب أن تُصان وأن تعبر عن ذاتها من خلال المشاركة في صنع القرار السياسي والاقتصادي، وإطلاق القدرات الكامنة التي تتمتع بها الشعوب العربية وفتح الفرص أمام كل فئاتها، وخصوصًا فئة الشباب المبدعة لأخذ دورهم في الحياة السياسية والاقتصادية.

وثالثها ضرورة تأمين الحياة الكريمة لكل أفراد المجتمع والعمل الجاد على محاربة ظاهرتي الفقر والبطالة، **مذكرين في هذا الصدد بما تقدمه تشريعات الزكاة والأوقاف والحمى، وبأهمية الدعوة لإقامة مؤسسة فوق قطرية للزكاة والتكافل.**

ورابعها أن العرب بثروات أوطانهم الطبيعية وثرواتهم البشرية ليسوا لقمة سائغة يتكالب عليها الطامعون ولا فائضًا بشريًا يثقل كاهل الإنسانية، بل هم قادرون على الانتفاع من كل ثرواتهم وعازمون على الهيمنة على مصادرها وعلى سُبل استغلالها، ويرفضون التهميش والإقصاء واستهانة الطامعين بهم، ويدعون لتعاون عادل مع الشعوب الأخرى في كل المجالات، بما فيها استغلال الثروات الطبيعية وإيجاد الحلول المناسبة للمشاكل العالمية المشتركة في مجال الطاقة والمياه والغذاء والبيئة، بما يحقق السلام العالمي العادل. والعرب يرون في ذلك دورًا رياديًا لهم للمساهمة في تطوير الحضارة الإنسانية وإشاعة الأمن والسلام بين الشعوب، مستندين في ذلك على تراثهم الحضاري والقيم الرفيعة التي يستمدونها من ثراء تاريخهم وسماحة أديانهم، ومن موقعهم الجيوستراتيجي ومواردهم الطبيعية الوفيرة.

وأما الحقيقة الأساسية الخامسة التي أكدتها هذه الحركات الشعبية فهي أن العرب يرفضون الصراع الحضاري أساسًا لتعاملهم مع الآخر، كما يرفضون الصراع الطائفي بين أصحاب الديانات السماوية فيما بينهم والصراع المذهبي في إطار الدين الواحد، ويرفضون التحريض على ذلك، ويعتبرون التعددية إثراءً للنسيج الاجتماعي في مجتمعاتهم العربية.

وأمام إرهاصات التغيير والإصلاح المرتقب في العالم العربي، وعلى ضوء الصيغ المتعددة للديمقراطية التي ينادي بها الشباب العربي، فإنه ينبغي علينا أن نبتعد عن الأنماط المستوردة لأن كل نمط منها مُكيَّف بظروف الشعوب التي طوّرتها وخصوصياتها، ما يلقي علينا مسؤولية بناء نموذج وتطويره بما ينسجم مع تراثنا السياسي والاجتماعي ومع حضارتنا العربية الإسلامية ومع متطلبات المرحلة التاريخية الراهنة. ويؤكد المنتدى ضرورة تبنّي المرتكزات الأساسية من الديمقراطية التي تجعل من الأمة مصدرًا للسلطات، وفي الوقت ذاته تعطي لرأس الدولة، ملكية كانت أم جمهورية، صلاحيات محكومة بالدستور. نريدها ديموقراطية تبني المجتمع المدني الذي يحقق العدالة والمساواة للمواطنين جميعًا في إطار دولة القانون والمؤسسات بمحدِّدات وضوابط فاعلة، وتحقق

محاربة جادة للفساد بكل أشكاله، ومعاقبة للفاسدين بكل فاعلية وشمولية، وتُثري الوحدة الوطنية وتُحفِّز كل فئات المجتمع للمشاركة في نهضته المباركة.

كما ينادي المنتدى بضرورة الحفاظ على المكتسبات التي حققها الحراك الشعبي وضرورة تطويرها والسعي إلى إكمال مسيرتها لتحقيق الأهداف المرجوّة للجميع، ويشيد المنتدى بكل الاستجابات الطيبة لمطالب هذا الحراك هنا وهناك.

لقد أكدت انتفاضة الشباب وحدة الهموم والآمال المشتركة للأمة العربية، وجعلت من إمكانية تحقيق تكتل عربي من شأنه أن يغيِّر موازين القوى في المنطقة العربية أمرًا ممكنًا، خاصةً أن تلك الموازين طالما جنحت بعيدًا عن منطق الحق والعدل طوال العقود المنصرمة، كما جعلت هذه الانتفاضة للأمة العربية شأنًا جديدًا في الحسابات الدولية وصيغ الحلول التي تُطرح لقضايانا المصيرية، كما هو الحال في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية، والاحتلال الأمريكي للعراق.

والنخب العربية في كل مواقعها مدعوّة للتناغم مع دعوات التغيير والإصلاح التي أطلقتها الأجيال الشابة في مختلف بلدان العالم العربي، وهذا يتطلَّب فهم تطلعاتها وطروحاتها المتعلقة ببناء مستقبل أفضل للمجتمعات العربية، كما يتطلَّب إسنادها بالتواصل والانفتاح وتزويدها بالحكمة والعقلانية في إطار رؤيَويّ وليس في إطار رَعَويّ. والمنتدى في هذا المجال يناشد مفكّريه بخاصة، والمفكّرين العرب بعامة، للعمل على إثراء هذا الحراك وتزويده بالبحوث والدراسات ليكون حراكًا يُغطي آفاق حياتنا المعاصرة ويقدم الإصلاح الحقيقي الشامل لكل ميادين الحياة، بعيدًا عن مظاهر الانغلاق والتبعية والانفلات والتنكُّر لهُويّة الأمة وتراثها الحضاري، مع الحرص التام على المحافظة على حقوق الأمة وخدمة قضاياها المصيرية، وفي طليعتها القضية الفلسطينية التي يجب أن لا تنسينا إياها الأحداث المتتابعة وعمليات الإصلاح الملحّة.

ملحق (٦)

خلاصة
جلسة عصف ذهني حول قضايا الشباب العربيّ

إعداد: دة. نادية سعد الدين*

نظم منتدى الفكر العربي، في ١٤ آذار (مارس) ٢٠١٢، جلسة عصف ذهني حول قضايا الشباب العربي، بمشاركة زهاء ٢٠٠ شاب وشابة من الطلبة الأردنيين والعرب الدارسين في الجامعات الأردنية والخاصة، وقيادات شبابية في العمل التطوعي والاجتماعي، وعدد من الملحقين الثقافيين في بعض السفارات العربية، وأكاديميين ومختصين في العمل الشبابي.

استهدف اللقاء، الذي يعدّ فاتحة سلسلة لقاءات ستعقد تباعًا هذا العام في مختلف محافظات المملكة، تفعيل قنوات الحوار المفتوح مع الشباب للوقوف على أبرز قضايا انشغالاتهم، وتحديات تمكينهم من أداء دورهم في تنمية المجتمعات العربية، وسبل معالجتها، فضلاً عن رؤيتهم للمتغيرات الحاصلة في المنطقة، على وقع الثورات العربية، التي لعب الحراك الشبابي، وما يزال، دورًا بارزًا فيها.

وتحدث الأمين العام للمنتدى الدكتور الصادق الفقيه في بداية اللقاء عن مغزى جلسة العصف الذهني والأهداف المتوخاة منها، مبينًا، في هذا السياق، أهمية «إيلاء الاهتمام الكافي بالشباب، بما شكلوه، منذ مطلع العام الماضي، من ظاهرة ملفتة لانتباه الجميع، ضمن تحرك نحو التغيير المدفوع بتحديات ومآزق عميقة أصابت أحوال الأمة، مما اقتضى التريث وإعمال الفكر لبحث سبل تأدية الشباب لدورهم في صيرورة التغيير المنشود صوب المستقبل».

---

* مديرة تحرير في جريدة «**الغد**»، ومحاضرة غير متفرغة في العلوم السياسية بجامعة الزيتونة/الأردنّ.

ورأى أن «الوضع الراهن يتمايز، بإرهاصاته ومتطلباته، عن السابق، من جهة التحديات والجهود، بما يتطلب العمل الجماعي وإدامة تفعيل الحوار والتشبيك فيما بين الشباب أنفسهم من جهة، ومؤسسات الثقافة والفكر من جهة أخرى، من أجل بلورة رؤى واضحة لمعالجة مشكلاتهم وتمكينهم من أداء دورهم في مجتمعاتهم».

وأكد أن «المنتدى، عبر أنشطته الشبابية المتنوعة، يُعنى بإشغال الشباب، الذين يشكلون ثلثي سكان الوطن العربي، الدور الرئيسي في مناقشة قضاياهم وتحديد أولوياتهم والتعبير عن آرائهم، توطئة لإيصال صوتهم إلى أصحاب القرار».

وأوضح بأن «مثل هذه اللقاءات تساعد المنتدى على رسم الخطوط العريضة لمحاور برامجه المتعلقة بالشباب، بما في ذلك مؤتمراته الشبابية، والتركيز على القضايا الحقيقية في الواقع الشبابي العربي، بمشاركة الشباب أنفسهم، فضلاً عن مساهمتهم في إيجاد الأطر الفكرية الملائمة لبحث قضاياهم».

تنقلت أبرز مضامين الحوار الشبابي المفتوح بين عناوين اللحظة الملحة التي فرضتها الثورات العربية، وخطوات المرحلة اللاحقة بما تحمله من تحديات وتساؤلات، والسبل الكفيلة بمعالجة التبعات والتصدي لحراك الأطراف المضادة، فيما تشاركت غالبية الآراء حول محورية الدور الشبابي في صوغ التغيير المطلوب، ولكن من دون تحديد الماهية والوسائل المناسبة لذلك.

وانشغل الهمّ الشبابي، وفق ما أظهره النقاش، بإشكاليات متداخلة اتسعت رقعتها من النطاق المحلي إلى الحيز العربي الأشمل، تناولت الصراع العربي-الإسرائيلي وما يتعرض له الشعب الفلسطيني من انتهاكات الاحتلال المستمرة، ومدى إمكانية تطبيق «حل الدولتين»، في ظل سياسة التوسع الاستيطاني والتهويد وقضمّ الأراضي، تزامنًا مع كيفية التصدي للمقولات الصهيونية المتطرفة حول «الوطن البديل» و«الخيار الأردني».

وشملت النقاشات الأزمة الاقتصادية العامة ومشاكل الفقر والبطالة، وقلة الفرص المتاحة أمام الشباب في سوق العمل، وإشكاليات التمييز وعدم المساواة

في الحقوق، وقضايا المواطنة والهوية، وتحديات الديمقراطية والحريات، وغلبة الخطاب العشائري القبلي والنظرة الضيقة على حساب المصلحة الوطنية، والعنف الجامعي والمجتمعي، والمنظومة الثقافية والمجتمعية، والعمل التطوعي، وتأثير وسائل التواصل الاجتماعي، وأثر الثورات العربية في مستقبل الشباب.

كما طرحت آراء حول مواضيع الوحدة الوطنية، ومقاومة نزعات التفرقة والإقصاء والتهميش، ومقاومة الغزو الثقافي، والوعي بالأحداث الجارية على الساحة العربية وتداعياتها، وكيفية توجيه طاقات الشباب نحو العناوين الهادفة.

وخلصت أبرز مقترحات الشباب لعناوين المؤتمر القادم حول ما يلي:

- «مستقبل الكيان الإسرائيلي في ضوء الثورات العربية».

بما يرتبط ذلك ببحث مصير الصراع العربي – الإسرائيلي، والدور العربي الإسلامي في التصدي لانتهاكات الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني.

- «مستقبل الشباب العربي في ضوء الثورات العربية».
- «دور مواقع التواصل الاجتماعي في المتغيرات الراهنة».
- «العنف الجامعي والمجتمعي»، وسبل مجابهته.
- «الشباب والمشاركة»، بما يرتبط ذلك بتفعيل دور الشباب في التنمية السياسية والحياة العامة ومشاركتهم في تكوين الرأي العام وصنع القرار وفعاليات المجتمع المدني.
- «الشباب والاندماج الاجتماعي».
- «الشباب والمواطنة والحقوق المدنية».

ويرتبط ذلك بعناوين مشابهة تناولت إشكاليات الهوية، والمساواة في الحقوق والواجبات، والتمييز والإقصاء وعدم وجود معايير واضحة للعدالة وتكافؤ الفرص.

- «الشباب والوحدة الوطنية».
- «الشباب وتكنولوجيا المعلومات والعولمة».
- «الشباب والعمل والاقتصاد».
- «الشباب والتعليم والتدريب».
- «الشباب والعمل التطوعي».
- «الديمقراطية والحريات».
- هجرة العقول، وسبل الاستفادة من الطاقات الإبداعية الشبابية وطرق توجيهها.
- الوضع الاقتصادي الأردني وتأثيره على الدور الشبابي.
- دور المؤسسات الفكرية في تمكين الشباب من ممارسة حرية التعبير والحوار العقلاني.

وقد برزت مقترحات محددة، من بعضهم، للخروج من الجانب النظري إلى الحيز العملي، جاءت كالتالي:

- تنظيم حلقات نقاشية شبابية مع الجهات والأطراف المعنية داخل الأردن وخارجه للتوعية بالدور والأولويات.
- وضع استراتيجية للشباب العربي خلال الخمس سنوات القادمة، تحدد واقعهم، وإمكانياتهم، وطموحاتهم، وأولوياتهم ومشاكلهم، ضمن محاور المشاركة، في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والعمل، وتكنولوجيا المعلومات، مردفة بالآليات والأساليب المناسبة، التي توضح ماذا يريدون وكيف يريدهم الوطن.
- تقديم الخطط والبرامج الصالحة للتطبيق، حول «المسؤولية الاجتماعية للشباب»، وإيراد سبل التغيير وطرق بلوغ الهدف.
- تنمية الموارد البشرية، عبر تطوير الجانب العملي التدريبي عند خريجي الجامعات.

وقد أدار الحوار في القسم الأوّل منه د. محمود قظام السرحان، الأكاديميّ والمستشار في شؤون الشباب والسكان والتنمية المستدامة. وأدارت القسم الثاني الأستاذة سمر كلداني، مديرة جائزة الحسن للشباب والمستشارة الإقليمية للجائزة الدوليّة في الدول العربيّة. وقدَّم أ. كايد هاشم، مساعد أمين عام منتدى الفكر العربيّ عرضًا موجزًا تناول فيه محاور المؤتمرات الشبابيّة التي عقدها المنتدى خلال السنوات السبع الماضية، التي جاءت بدعم من الصندوق العربيّ للإنماء الاقتصاديّ والاجتماعيّ/ الكويت، وحملت العناوين الآتية: «الشباب العربيّ وتحدّيات المستقبل» ٢٠٠٤؛ «الشباب العربيّ في المهجر» ٢٠٠٦؛ «نحو تطوير مؤسسات العمل الشبابيّ العربيّ» ٢٠٠٨؛ «الشباب وظاهرة العنف» ٢٠١٠ الذي عُقد في رحاب مكتبة الاسكندرية بمصر.

وكان الشاب مروان الجبوري من العراق والشابة عليا بريزات من الأردن قد ألقيا كلمتين عن المشاركين، وقدّمت مقرّرة الجلسة الدكتورة نادية سعد الدين، الأستاذة الجامعيّة ومديرة تحرير الدراسات والمعلومات في جريدة «الغد»، في ختام الحوار خلاصة بالنتائج اشتملت على ملامح لأهم القضايا التي تشغل أذهان الشباب واتجاهاتهم حول أبرز التطورات في العالم العربيّ، ومقترحاتهم بشأن القضايا ذات الأولوية التي يمكن بحثها في اللقاءات القادمة.

ملحق (٧)

برنامج المؤتمر

[redacted]

[redacted]

[redacted]

[redacted]

[redacted]

[redacted]

ملحق (٨)

قائمة المشاركين بالمؤتمر

الأردن
إبراهيم أكرم المومني
إبراهيم الزقرطي
إبراهيم العدوان
إبراهيم الكردي
إبراهيم بدران
إبراهيم عز الدين
إبراهيم علي الحياصات
ابراهيم علي محمد عزان
أحمد حلفاية
أحمد حلمي حمدون
أحمد سامي إبراهيم الصمادي
أحمد صبري
أحمد طملية
أحمد عادل إرشيد
أحمد علاء الدين
أحمد فيصل بني ملحم
أحمد مبروك الرفوع
أحمد محمد العتوم
أحمد مهند جزار
أحمد نايف الوهيبي
أخليف الطراونة
أسامه طه غنام
إسراء علي سلامة الشياب
إسراء مصطفى السقال
إسلام العياصرة
أسماء حسين العويض

اسماعيل الزبري
أسمى خضر
أسيل علي مواجدة
أسيل محمد سعادة
أشرف الشهاب
أشرف الناصر
أشرف قعوار
أغادير جويحان
آلاء عاطف أحمد الجبالي
آلاء علي الشياب
آلاء وائل الصفدي
أميرة حسام أحمد اسماعيل
أمين المشاقبة
أنس المبيضين
أنس خلف محمّد الزيود
أنس وريكات
انصف فاخوري
أويس ينال هاكوز
آيات مروان السمهوري
آية عامر سليم سعيد
آية محمّد الحاوي
إيمان أحمد أمين
إيمان حوسه
بتول أحمد طقش
بتول جادالله
بدر إبراهيم الفيلكاوي
بديع يوسف العابد

براءة فؤاد دار صالح
بسام أحمد ادعيس
بهاء الدّين رزق عبابنة
بهاء صالح النجار
بيدر التل
تمارا نعيم ألخص
تميم بن علي
تيسير الصمادي
ثابت الطاهر
جلال إبراهيم أبو صلاح
جمال الخالدي
جواد الحمد
جواد العناني
جودي البطاينة
جويس النمري
حاتم الضمور
حسين صباح مرزا
حسين عبد الكريم نوري
حمد طلال يونس صلاح
حمدي حسن حمدي الطباع
حمزة أيوب عبد النبي
حمزة بيان
حمزة حمد الخوالدة
حنين محمّد خضر
حيدر أبو بكر العطاس
خالد الشريدة
خالد الوزني
خالد عمر شحادة الحميدي
خالد مصطفى الساحوري

خلدون حماشا
خلدون أحمد خيري الحرباوي
داليا عيسى برهوم
دانا سعيد حداد
دانة نايف الفايز
دعا نائل الداوود
دعاء عمر خليلة
دعاء هاني العجارمة
ذكرى عبد العزيز المعايطة
رؤى البطوش
رؤى إياد حسن
راشد عبد الله النابت
رامي إبراهيم سعود
رامي المنعم
رانيا أحمد الطراونه
راية سمير المومني
ربى صلاح الدين مكية
ربيع ثيمان
رجا الصرايرة
رزان أبو أحمد
رزان الشاويش
رشاد الزعبي
رعد خليل محمود عبد الحق
رفيدة نمرات
رُلى عصام صُبح
رنا «محمّد حسن» الهيني
رنيم محمّد خليف
رنيم نسيم أبو حسين
رهام عبد اللطيف حسن الدبابية

روان زياد عازم
ريحان أبو حمدان
ريمان فوزي أبو حمدان
ريمون رباح
زيد العواملة
زينة سعد قرنفلة
ساجدة محمود فضة
سارة أبو السعود
سارة أبو حلاوة
سارة فضة
سامر سليم الرفاعي
سامي الخزندار
سامي زيادات
سجا جلال أبو ديسة
سجود زايد عليان
سعد صبحي سالم
سعيد أحمد خطاب
سلسبيل أكرم سالم
سلسبيل موفق نجادات
سليم علي بشابشة
سلينا أباضة
سماح فاضل عبده الخطاطبه
سمر كلداني
سمر محمّد أحمد القرنة
سمير الحباشنة
سهير فريد شرشير
سوار ياسر توفيق العتوم
سوسن عاطف العدوس
شامل أباظه

شروق عبيدات
شهاب أحمد بو شلحة
شهناز أبو تايه
صابرين حسونة
صالح الشيخ محمد
صالح خليل أبو أصبع
صفاء محمود خزاعلة
صفوت سامي المجالي
صفية محمود الزيود
صهيب عبد الهادي المصري
طارق العموش
طارق حماد
طارق عدنان عبد الغفار سلامة
طالب الصريع
طاهر المصري
طلال طارق حمدي الطباع
عادل وليد عليوه
عاطف غصيبات
عالية تميم قطيش
عامر المصري
عامر عماد سلمان جبرين
عايدة النجار
عبادة المغايرة
عبد الحافظ الهروط
عبد الرحمن الزرقان
عبد الرحمن الزغول
عبد الرحمن المصري
عبد الكريم الخزاعلة
عبد الكريم الدبيسي

عبد الكريم الملاحمة
عبد المهدي علاوي
عبدالرؤوف التل
عبدالله عويدات
عبدالله ياسر الشرع
عبير قطناني
عدلي شحادة قندح
عدنان بدران
عدي حسين سالم العموش
عدي عبد الجليل
عدي مروان ملكاوي
عزت جرادات
عصام زعبلاوي
عصام ملكاوي
عفاف العتيبي
علا جمال نهار
علاء الدين العموش
علاء فيصل الغمشري
علاء مدالله ذيابات
علي نجم الدين
علي بسام المشاقبة
علي داود عبدالله الشوابكة
علي غندور
علي محافظة
علي محمّد العدوان
عماد عبد الحافظ العضايلة
عماد عبدالله
عمار بيبي
عمر أبو وشاح

عمر العرايشي
عمر النابلسي
عمران هارون العدوان
عودة الجيوسي
عوني المصري
عيسى محمد بطاينة
غيداء موسى السّالم
فؤاد أيوب
فادي أحمد الخطاب
فادي محمود الشدوح
فاضل علي فهيد السرحان
فاطمة نبيل حسين
فالح الطويل
فايز خصاونة
فايز صالح الرقيدي
فتحي محمّد الدرادكة
فراس حميض
فراس نبيل خليل
فرح داود محمد عريقات
فريال العلي
فنن دحيدل
فهمي مقبل
فيصل الرفوع
فيصل الغرايبة
قاسم محمد صالح
قلب علاء الدّين
قيس أحمد مفلح السيد
كامل أبو جابر
كامل العجلوني

كريم سويلم نمير
كمال الدين حسين بني هاني
كندة بهجت الخوالدة
لاما إسماعيل أبو هواش
لهيب بن صخر
لوريس إحلاس
ليث نصراوين
ليلى شرف
لينا أباظة
لينا نزيه رشدي حداد
ماري نزال بطاينة
مازن أبو دية
مالك الخواجا
مثنى العزب
مجدي محمد البطران
محمّد أبو حمّور
محمد أبو سرية
محمّد أحمد أبو حسين
محمّد أحمد العموش
محمّد السعدي
محمّد الشوشان
محمّد المصالحة
محمّد إياس عبود
محمّد حلمي مصلح
محمّد حمدان غنيمة
محمّد خليل الأزرق
محمد راشد حماد
محمّد زياد الحياري
محمّد سلام جميعان

محمد عبد الغني عريبي
محمّد عبد الكريم أبو صالح
محمّد عدنان أبو حجلة
محمّد علي إبراهيم السواعي
محمّد علي إبراهيم بني ياسين
محمّد عواد محمّد سليحات
محمّد عيسى القرعان
محمّد محمود المغاريز
محمّد موسى المرقطن
محمود الصناع
محمود حسن خلف الشوابكة
محمود قظام السرحان
محمود مصطفى محمود محمد
محيي الدين المصري
مرام مجدي صبحي أبو الضبعات
مرزوق مهدي الرشيدي
مرفت فواز القرعان
مروان المعايطة
مروان حمدان
مروان كمال
مشهور صالح العدوان
مصطفى إدريس البشير
مصطفى عيد
مصعب محمّد الدويك
مصعب محمد علي مغايرة
معاوية سالم الزعبي
معتصم فوزي توفيق
منار أسعد
منال هايل الداوود

منى مخامرة
منى العمد
منى عبدالله نزال العويم
منيرة محمد زلوم
مها وليد يامين
مهند فوزي محمّد الزعبي
مهند مبيضين
مهند موسى وليد اللحام
مهند هشام الطوبل
موسى الكيلاني
موسى بريزات
موسى شحادة
موسى عبد الله داوود
ميادة مجدي سعد
ميس نادر مغايرة
نادر الجمل
نادر محمد نبيل الشريف
نادية سعد الدين
نادين أحمد عبد الحميد حسن
ناصر الرماضين
ناصر محمّد جدعان
نجاد أحمد عبد الرحمن نجادات
نضال لطفي اللويسي
نور سالم الخصبه
نور عدلي أبو حية

هاشم محمّد البطش
هالة صبري
هبة القواسمي
هبه الراوي
هدى شلش
هدى محمّد أبو سيله
هديل خليل محمد
هديل عبد الوهاب العويدي
هديل هارون حسن الخشمان
هشام الخطيب
هشام يوسف دويكات
هناء زعتري
هند أبو الشعر
هيا بيبي
هيا عطا الله حمدان
هيثم الشوبكي
واصف المصري
وسيم راتب عبيدات
وسيم عبيدات
وصفي عدنان الدهني
وعد عدنان الضروس
وليد محمد عليمات
يحيى أحمد سليم المحادين
يزن العواصمة
يزن تيسير سعادة

يونس بني عيسى
الإمارات
زهدي الخطيب
عايدة عبد الحميد
عبدالله عباس أحمد
عبدالله عبد الحكيم البلوشي
يوسف الحسن
البحرين
جواد كاظم عصفور
سلوى يوسف المؤيد
تونس
أسامة بن عبد الناجح النجار
رياض الشعيبي
عز الدّين عبد المولى
الجزائر
إبراهيم بعزيز
إبراهيم قدور كرمية
مصطفى بوطورة
يحيى حاج أمحمد
سورية
فريد عماد العبسي
ماهر عصام المملوك
هناء نعيم إلياس
السودان
الطاهر حسن التوم
عثمان هاشم
عزّ الدّين عمر موسى
قبيس أحمد المصطفى

مايكل فيلو ثاوس فرج
صلاح دعاك
مصعب أحمد آدم
هند عباس حلمي
ياسر محمّد البيومي
ياسر يوسف إبراهيم
ياسين عبد المحمود عبد الرّحمن
السعودية
أحمد عاشور
أمين حسن علي العبدالله
سامي محمّد العون
سمر عزيز فهد العنزي
سمير برقة
الشيخ خلف بن هُوصان
محمّد المحفوظ
مسفر الهرش
خالد ضاحي العتيبي
طريخم علي العتيبي
عُمان
أمينة المعمري
حمد الريامي
سعيد محمد الصقلاوي
العراق
آصال محمّد الشيخلي
تهاني فالح فؤاد الأعظمي
حسن علي الأنباري
حسين صباح ميرزا
حسين عبد الكريم نوري
حميد جاسم الجميلي

حيدر سعيد
خالد توفيق الشمري
سليمان سالم سليمان الفهد
عادل جابر هاشم
عبد المنعم الأعسم
عصام الجلبي
علي المشاط
عمر سعدون محسن العبيدي
فاتنة جميل حمدي
كمال شفيق القيسي
محمّود سلام الدوري
مروان الجبوري
مريم مضفر القصيري
هيثم هادي نعمان
فلسطين
أحمد نايف حماد جرادات
أحمد نزيه مثقال
أزدهار عامر محمّد شاهين
أسيل محمود صالح
أماني طارق عمر
بشار الصري
جمانه فتحي عوض اسليم
ريهام إبراهيم ماجد البرغوثي
سالي طاهر حسني النتشة
سوسن عاطف العدوس
لبنى حمدان حلايقة
لبنى طه
لمى العقاد
محمّد هاشم غوشة

محمّد وحيد جبران حمد
نغم حسن أحمد لدادوة
وائل خالد بدر
وفاء خليل عبد الحميد سعادة
قطر
عبد العزيز تركي السبيعي
علي خليفة الكواري
منيرة العنيزي
وضحى السويدي
الكويت
حمد سليمان العمر
خالد الخرينج
عبدالله بشارة
علي خميس العازمي
عيسى عبدالله حبيب غلوم
ناصر المصري
ليبيا
أحمد خليفة
رمزي بيدالله حجازي
عزّ الدّين محمّد علي الزوي
علي عتيقة
محمّد حسن البرغثي
محمّد عريبي
محمّد فرج دغيم
يوسف الصيواني
لبنان
عفيف البرهومي
علي عميص

محمّد الفقيه
محمّد زيدان
ياسمين حسن عبدالله
مصر
أسماء الحسيني
إيهاب سرور
عبد العزيز حجازي
محسن العبودي
محمّد أبو سالم
محمّد صابرين
مسعد عويس
نانسي إدوارد عزيز
نبيل عبد الفتاح
محمد مصطفى محمد جلال
المغرب
أيوب مستاكو
مارية جبوري
محمّد بشكار
اليمن
حسين محمّد عوض
سالم عمر باعطية
صفوان اليمني
محسن العيني

محمّد يحيى العاضي
الصومال
حسن سعيد عبدالله محمّد
محمّد محمود حسين
جيبوتي
عبد الرّحمن حسن عمر
إريتريا
أحمد سعيد محمّد طاهر
كوسوفا
فالون ميرتا
عرب فلسطيني/ ١٩٤٨
عبدالله مأمون صرصور
مرام محاميد
نيجيريا
حامد أدينوى جمعة
عبد الحميد الانصاري
عزّ الدّين أديتنوجي
مسفر علي القحطاني
مصطفى الحسن
تركيا
محمد صديق يلدرم

ملحق (٩)

من ألبوم المؤتمر الشبابيّ الخامس
«المستقبل العربيّ في ضوء الحِراك الشبابيّ

حسن بن طلال المعظم
لحراك الشبابيّ

طاهر المصري
ليث نصراوين

ملحق (١٠)
مطبوعات المنتدى

أولاً: سلسلة الحوارات العربية العالمية

١- *Europe and the Arab World* (بالإنجليزية والفرنسية)
تقرير الحوار العربي الأوروبي الأول، ١٩٨٢

٢- *America and the Middle East*
تقرير الحوار العربي الأمريكي الكندي، ١٩٨٣

٣- *Palestine, Fundamentalism and Liberalism*
تقرير الحوار مع الأحرار الدوليّين، ١٩٨٤

٤- *Europe and the Security of the Middle East*
تقرير الحوار العربي الأوروبي الثاني، ١٩٨٥

٥- **العرب والصين**
مداولات الحوار العربي الصيني حول الحاضر والمستقبل، ١٩٨٦

٦- **المقاومة المدنية في النضال السياسي**
مداولات ندوة اللاعنف في النضال السياسي، ١٩٨٦

٧- *Arab, Non-Violent Political Struggle in the Middle East*
المحرّرون: رالف كرو، وسعد الدين إبراهيم، وآخرون

٨- **ديجول والعرب**
مداولات ندوة شارل ديغول في ذكرى ميلاده المئة، ١٩٨٩
تحرير وتقديم: د. سعد الدين إبراهيم

٩- **العرب واليابان**
مداولات الحوار العربي الياباني الأول، ١٩٨٩

١٠- *Arab-German Relations in the Nineties*
مداولات الحوار العربي الألماني، ١٩٩١

١١- *Arab-Japanese Dialogue II*
مداولات الحوار العربي الياباني الثاني، ١٩٩١

١٢- *Arab-Japanese Dialogue III*
مداولات الحوار العربي الياباني الثالث، ١٩٩٢

١٣- *Arab Immigrants and Muslims in Europe*
الحوار العربي الأوروبي الخامس، ١٩٩٣

١٤- *Ethics in Economy: Euro-Arab Perspectives*
أخلاقيات الاقتصاد: بحوث ومناقشات ندوة فكرية، ١٩٩٣

١٥- **التنمية، السياسة الخارجية، الديمقراطية:**
ندوة عربية نمساوية، ١٩٩٥
١٦- *Euro-Arab Seminar 1995, Amman (1995)*
١٧- *Euro-Arab Seminar 1996, Vienna (1996)*
١٨- **العرب والأتراك: الاقتصاد والأمن الإقليمي**
بحوث ومناقشات ندوة، ١٩٩٦
١٩- *The Arab World and Turkey*
٢٠- **دور المنظمات غير الحكومية في تطوير المجتمع الأهلي: أوروبا والأقطار العربية** بحوث ومناقشات ندوة، ١٩٩٧
٢١- *The Role of NGOs in the Development of Civil Society: Europe and the Arab Countries*
٢٢- **الكلفة البشرية للنزاعات**
بحوث ومناقشات ندوة، ١٩٩٨
٢٣- *Human Cost of Conflict*
٢٤- *WTO Trading System: Review and Reform*
٢٥- **التعاون العربي الإيراني: المحاور السياسية والاقتصادية والثقافية**
بحوث ومناقشات ندوة، ١٩٩٩
٢٦- **آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين**
بحوث ومناقشات ندوة، ٢٠٠٢
٢٧- **العرب والصين: آفاق جديدة في الاقتصاد و السياسة**
بحوث ومناقشات ندوة، ٢٠٠٦

ثانيًا: سلسلة الحوارات العربيّة

١- **تجسير الفجوة بين صانعي القرارات والمفكرين العرب**
تأليف: د. سعد الدين إبراهيم، ١٩٨٤
٢- **تجربة مجلس التعاون الخليجي: خطوة أو عقبة في طريق الوحدة العربية**
تأليف: أ. عبد الله بشارة، ١٩٨٥
٣- **التكنولوجيا المتقدمة وفرصة العرب الدخول في مضمارها**
مداولات ندوة، ١٩٨٦
٤- **العائدون من حقول النفط**
مداولات ندوة حول التعاون العربي في مجال العمالة، ١٩٨٦
٥- **الأمن الغذائي العربي**
مداولات ندوة، ١٩٨٦
٦- **القمر الصناعي العربي بين مشكلات الأرض وإمكانات الفضاء**
مداولات ندوة، ١٩٨٦
٧- **إمكانات واستخدامات الشبكة العربية للاتصالات الفضائية**
تأليف: د. محمد المقوسي، ١٩٨٦
٨- **تحديات الأمن القومي العربي في العقد القادم**
تأليف: د. علي الدين هلال، ١٩٨٦
٩- **التعلم عن بُعد**
مداولات ندوة «**التعلُّم عن بُعد والجامعة المفتوحة**»، ١٩٨٦

١٠- **الأرصدة والمديونية العربية للخارج**
مداولات ندوة «**السياسات البديلة لحماية الأرصدة ومواجهة المديونية**»، ١٩٨٧

١١- **العنف والسياسة في الوطن العربي**
مداولات ندوة، ١٩٨٧

١٢- **الصحوة الإسلامية وهموم الوطن العربي**
مداولات ندوة، ١٩٨٧ (طبعة ثانية ١٩٩٧)
تحرير وتقديم: د. سعد الدين إبراهيم

١٣- **الإنتلجنسيا العربية**
مداولات ندوة، ١٩٨٨

١٤- **الأزمة اللبنانية: الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية**
مداولات ندوة، ١٩٨٨

١٥- **التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي**
مداولات ندوة، ١٩٨٩

١٦- **النظام الإنساني العالمي وحقوق الإنسان في الوطن العربي**
مداولات ندوة، ١٩٨٩

١٧- **آفاق التعاون العربي في التسعينات**
مداولات ندوة، ١٩٩١

١٨- **نحو تأسيس نظام عربي جديد**
مداولات ندوة، ١٩٩٢

١٩- **التنمية البشرية في الوطن العربي**
بحوث ومناقشات ندوة، ١٩٩٣

٢٠- **اتفاقية غزة - أريحا: الأبعاد الاقتصادية المحتملة**
مداولات ورشة عمل، ١٩٩٣

٢١- **الحرية الأكاديمية في الجامعات العربية**
مداولات ندوة فكرية، ١٩٩٤

٢٢- *Academic Freedom in Arab Universities*

٢٣- **الجامعات الخاصة في الدول العربية**
مداولات ندوة فكرية، ١٩٩٥

٢٤- **الغزو العراقي للكويت: الخبرات المستخلصة والخروج من الأزمة**
مداولات ندوة، ١٩٩٦

٢٥- **مواقف الفكر العربي من التغيرات الدولية: الديمقراطية والعولمة**
تأليف: د. علي أومليل، ١٩٩٨

٢٦- **التصوّر العربي للسلام**
مداولات ندوة، ١٩٩٧

٢٧- **تطوير البنية المالية التحتية في الوطن العربي**
تحرير: د. عبد الرحمن صبري، ١٩٩٩

٢٨- **النظام العربي. .. إلى أين؟**
مداولات ندوة، ٢٠٠٠

٢٩- **أسواق النفط والمال. .. إلى أين؟**
مداولات ندوة، ١٩٩٩

٣٠- **حل النزاعات العربية بالطرق السلمية**
مداولات ندوة، ١٩٩٩

٣١- **تطوير سياسات الطاقة الداخلية وعلاقتها بقطاع المياه في الوطن العربي**
مداولات ندوة، ٢٠٠٠

٣٢- *Domestic Energy Politcies in the Arab World*

٣٣- **آفاق التعاون العربي بين الإقليمية والعالمية**
مداولات ندوة، ٢٠٠١

٣٤- **الثقافة العربية الإسلامية: أمن وهوية**
مداولات ندوة، ٢٠٠٢

٣٥- **الخطاب العربي:المضمون والأسلوب**
مداولات ندوة، ٢٠٠٣

٣٦- **أسس تقدم الوطن العربي في القرن الحادي والعشرين**
مداولات ندوة، ٢٠٠٣

٣٧- **الشباب العربي وتحديات المستقبل**
مداولات مؤتمر، ٢٠٠٤

٣٨- **الوسطيّة بين التّنظير والتّطبيق**
مداولات ندوة، ٢٠٠٥

٣٩- **الفكر العربيّ في عالم سريع التّغير**
مداولات ندوة، ٢٠٠٧

٤٠- **الشباب العربي في المهجر**
مداولات مؤتمر، ٢٠٠٧

٤١- **دولة السّلطة وسُلطة الدولة**
مداولات ندوة، ٢٠٠٧

٤٢- **المرأة العربيّة: آفاق المستقبل**
مداولات مؤتمر، ٢٠٠٨

٤٣- **المواطَنة في الوطن العربيّ**
مداولات ندوة، ٢٠٠٨

٤٤- **نحو تطوير مؤسسات العمل الشبابيّ العربيّ**
مداولات ندوة، ٢٠٠٨

٤٥- **القدس في الضمير**
مداولات ندوة، ٢٠٠٩

٤٦- **الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها في الوطن العربي**
مداولات ندوة، ٢٠٠٩

٤٧- **قضايا المياه: عربيًّا وإقليميًّا**
مداولات ندوة، ٢٠١٠

٤٨- **الشَباب وظاهرة العنف**
مداولات مؤتمر، ٢٠١٠

ثالثًا: سلسلة المترجمات العالميّة

١- **التصحّر**
تقرير اللجنة المستقلة المعنية بالقضايا الإنسانية، ١٩٨٦

٢- **المجاعة**
تقرير اللجنة المستقلة المعنية بالقضايا الإنسانية، ١٩٨٦

٣- **ثورة حفاة الأقدام**
تأليف: برتراند شنايدر/أمين عام نادي روما السابق، ١٩٨٧
ترجمة: منتدى الفكر العربي

٤- **أطفال الشوارع**
تقرير اللجنة المستقلة المعنية بالقضايا الإنسانية، ١٩٨٧
ترجمة: منتدى الفكر العربي

رابعًا: سلسلة دراسات الوطن العربي

١- **المأزق العربي**
تحرير: د. لطفي الخولي، ١٩٨٦

٢- **تقرير حالة الأمة العربية في عام ١٩٨٨**

٣- **تقرير حالة الأمة العربية في عام ١٩٨٩**

٤- **الدولة القطرية وإمكانيات قيام دولة الوحدة العربية**
تحرير: د. فهد الفانك، ١٩٨٩

٥- **مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي**
تأليف: د. سعد الدين إبراهيم، ١٩٨٩

٦- كرّاس **اتفاقية مجلس التعاون العربي (بالإنجليزية)، ١٩٨٩**

٧- **مصر والوطن العربي**
تأليف: د. سعد الدين إبراهيم، ١٩٩٠

٨- **العقل السياسي العربي**
تأليف: د. محمد عابد الجابري

٩- **التسوية: الشروط، والمضمون، والآثار**
تأليف: د. غسان سلامة، ١٩٩٥

١٠- **التنمية العربية: من قصور الماضي إلى هاجس المستقبل**
تأليف: د. يوسف صايغ، ١٩٩٦

١١- **تحديات عولمة الاقتصاد والتكنولوجيا في الدول العربية**
تأليف: د. فتح الله ولعلو، ١٩٩٦

١٢- **القطاع الخاص ومستقبل التعاون العربي المشترك**
تأليف: د. الشاذلي العياري، ١٩٩٦

١٣- **التعليم العالي في البلدان العربية: السياسات والآفاق**
مداولات ومناقشات ندوة فكرية، ١٩٩٥

خامسًا: سلسلة الدراسات والبحوث الاستراتيجيّة

١- **السياسات التعليمية في وادي النيل والصومال وجيبوتي**
تأليف: دة. أماني قنديل، ١٩٨٩

٢- **السياسات التعليمية في المشرق العربي**
تأليف: دة. سعاد خليل إسماعيل، ١٩٨٩

٣- **مستقبل النظام العالمي وتجارب تطوير التعليم**
تأليف: د. سعد الدين إبراهيم وآخرون، ١٩٨٩

٤- **الأمية في الوطن العربي**
تأليف: أ. هاشم أبو زيد، ١٩٨٩

٥- **التعليم العالي في الوطن العربي**
تأليف: د. صبحي القاسم، ١٩٩٠

٦- **سياسات التعليم في دول المغرب العربي**
تأليف: د. محمد عابد الجابري، ١٩٩٠

٧- **سياسات التعليم في دول الخليج العربية**
تأليف: د. محمد جواد رضا، ١٩٩٠

٨- **التربية العربية منذ ١٩٥٠: إنجازاتها ومشكلاتها وتحدياتها**
تأليف: د. ناثر سارة، ١٩٩٠

٩- **احتياجات الوطن العربي المستقبلية من القوى البشرية**
تأليف: د.أنطوان زحلان، ١٩٩٠

١٠- **كيف تفكر النخبة العربية في تعليم المستقبل؟**
تأليف: د. ضياء الدين زاهر، ١٩٩٠

١١- **تعليم الأمة العربية في القرن الحادي والعشرين: الكارثة أو الأمل** (التقرير التلخيصي لمشروع مستقبل التعليم في الوطن العربي)
تحرير وتقديم: د. سعد الدين إبراهيم، ١٩٩١

سادسًا: سلسلة اللقاءات الشهريّة

١- **اللقاءات الشهرية لمنتدى الفكر العربي عام ٢٠٠٣ (٢٠٠٤)**

٢- **اللقاءات الشهرية لمنتدى الفكر العربي عام ٢٠٠٤ (٢٠٠٥)**

٣- **اللقاءات الشهريّة لمنتدى الفكر العربي عام ٢٠٠٥ (٢٠٠٦)**

٤- **بين الأقلمة والعولمة: آراء واجتهادات وحوارات في عالم مضطرب (٢٠٠٦)**

سابعًا: سلسلة دراسات المنتدى

١- **العمل العربي المشترك: آمال وعقبات ونتائج**
تأليف: د. محيي الدين سليمان المصري، ٢٠٠٤

٢- **المجتمع المدنيّ وتحوّلات الدّيمقراطيّة في الوطن العربيّ**
تأليف: د. الحبيب الجنحاني، ٢٠٠٦

٣- **الحُكم الاقتصادي العلمي والصدمة الارتدادية**
تأليف: أ.د. حميد الجميلي، ٢٠١٢

ثامنًا: سلسلة كراسات المنتدى

١- **ثلاث رسائل مفتوحة إلى الشباب العربي**
الحسن بن طلال، ط١؛ شباط/ فبراير ٢٠٠٥
ط٢؛ ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨

٢- **حقائق عن النفط**
كمال القيسي، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥

٣- **قضايا شبابيّة**
د. محمود قطّام السّرحان، ط١؛ آذار/ مارس، ٢٠٠٦
ط٢؛ ١ تموز/يوليو ٢٠٠٨

٤- **التوثيق ما بين الموروث التّاريخيّ والواقع المعاصر**
د. سعد أبو ديّة، أيلول/ سبتمبر، ٢٠٠٦

٥- **شَـذرات شبابيّة**
أ.د. هُمام غَصِيب، ١ تمّوز/ يوليو ٢٠٠٨

٦- **حول المواطنـة في الوطن العربيّ**
الحسن بن طلال، ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨

٧- **القدس في الضمير**
الحسن بن طلال، ط١؛ ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٩
ط٢؛ ١٠ تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠٠٩

٨- **سُبل النهوض بالبَحث العلميّ في الوطن العربيّ**
أ.د. هُمام غَصِيب، ٣٠ نيسان/ إبريل ٢٠٠٩

تاسعًا: سلسلة كتاب المنتدى

١- **الوسطيّة: أبعادٌ في التراث والمعاصرة**
إشراف وتقديم: الأمير الحسن بن طلال، ٢٠٠٦

٢- **الجدار الأخير: نظرات في الثقافة العربية**
تأليف: أ.د. صلاح جرّار، ٢٠٠٦

٣- **مرايا في الفكر المعاصر: حوارات مع نخبة من المفكرين العرب**
يوسف عبداللّه محمود، ٢٠٠٧

٤- **اللغة العربيّة والإعلام وكُتَّاب النصّ**
مداولات ندوة، ٢٠٠٧

٥- **إدوارد سعيد: المثقّف الكونيّ**
مداولات ندوة، ٢٠٠٨

٦- **الثقافة وأزمة الهُويّة العربيّة**
أ.د. محمد عبد العزيز ربيع، ٢٠١٠

٧- **الحَداثة والحُرّيّة**
أ.د. الحبيب الجنحاني، ٢٠١٠

٨- **قضايا في الفكر والتفكير عند العرب**
أ. حسن سعيد الكرمي، ٢٠١٢

عاشرًا: سلسلة كتاب النهضة

١- **الحركة العربية (سيرة المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة ١٩٠٨-١٩٢٤)**
سليمان الموسى، ٢٠١٣

حادي عشر: إصدارات خاصة

١- **في الفكر العربيّ النّهضويّ**
الأمير الحسن بن طلال ولفيف من أعضاء المنتدى، ٢٠٠٦

٢- **استلهام ابن خلدون والفكر الاجتهادي**
أبو يعرب المرزوقي، ٢٠٠٧

٣- **شبابيّات**، ٢٠٠٨

٤- **استراتيجيّة عمل للسنوات الخمس المقبلة (٢٠١٠-٢٠١٥)**

٥- **أزمة الفكر والهُويّة العربيّة وعلاقتها بالقصور التنمويّ**
أ.د. جورج قُرم

٦- **المؤتمرات الشبابيّة: خلاصات وتقارير (٢٠٠٤-٢٠١٠)**، ٢٠١٢

٧- **مقالات مختارة/ منجاة الأمة: رؤى لاستشراف المستقبل العربي**، ٢٠١٢
الحسن بن طلال

٨- **الفكر العربي وسيرورة النهضة**، ٢٠١٣
الحسن بن طلال

٩- **الميثاق الاجتماعي العربي**، ٢٠١٣

ثاني عشر: الكشافات/نشرة ومجلة *المنتدى*

١- **الكشاف التراكمي للأعداد ١- ١٧١ (١٩٨٥-١٩٩٩) لنشرة *المنتدى***
إعداد: أمل محمد زاش (طبعة محدودة)

٢- *Al Muntada: Cumulative Index (Issues 1-30) Compiled by Amal M. Zash*

٣- **الكشاف السنوي للأعداد (١٧٢-١٨٣) لعام ٢٠٠٠**
إعداد: أمل محمد زاش (طبعة محدودة)

٤- *AL Muntada: Annual Index (31-34)*

إعداد: أمل محمد زاش (طبعة محدودة)

٥- **الكشاف السنوي للأعداد (١٨٤-١٩٥) لعام ٢٠٠١**

إعداد: أمل محمد زاش

٦- *Al Muntada: Annual Index (35 - 48) 2001*

إعداد: أمل محمد زاش

٧- **الكشاف السنوي للأعداد (١٩٦-٢٠٧) لعام ٢٠٠٢**

إعداد: أمل محمد زاش

٨- *Al Muntada: Annual Index (39-42) 2002*

إعداد: أمل محمد زاش

٩- **الكشاف السنوي لمجلة المنتدى للأعداد (٢٠٧-٣١٢) لعام ٢٠٠٣**

إعداد: أمل محمد زاش

١٠- **الكشاف السنوي لمجلة المنتدى للأعداد (٢١٤-٢١٩) لعام ٢٠٠٤**

إعداد: أمل محمد زاش

١١- **الكشاف السنوي لمجلة المنتدى للأعداد (٢٢٠-٢٢٥) لعام ٢٠٠٥**

إعداد: أمل محمد زاش

١٢- **الكشاف السنوي لمجلة المنتدى للأعداد (٢٢٦-٢٣١) لعام ٢٠٠٦**

إعداد: أمل محمد زاش